



اصلاح وايضا في الفقه الشريف



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في كتابنا هذا
في كتابنا هذا
في كتابنا هذا
في كتابنا هذا
في كتابنا هذا

س

والمقدار الاجتهادى يقتضى حمل الفرض المذكور على المعنى الثاني والوصف بقوله اسم للفعل والشرع
نقله الى نظارة الصوري وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به غسل الوجه الغسل لاسالة والوجه
يذكر في ظاهر الرواية وذكر في غير رواية الاصل على ذلك المصنف الاول وهو حديث صحيح لا يتخذه له
بما ينشئ عنه لفظه لغة من الشعرى من شتى مبتدأة سواء ثبت فيه شعرا ولم يثبت الى الاذن فيجب
البياض الذي بين العذار والاذن وهو قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وروى عن ابى يوسف انه
لا يجب لوجع الحائل ولما انزل شعر عليه فبقى على ما كان عليه قال الشافعي واحمد رحمهما الله
قال مالك لا يجب له قبل نبات العذار وبعد في الاذنه في دخوله في حد الوجه وانا ابو يوسف فلا
خلاف لدينا ولذا لا يقول بوجوبه قبل نبات العذار وقال شمس لا يمتد الحائل الى غلظ ضرب
كلفه وشقة فالاولى ان يقال كيفية ان يسلك بالماء بناء على ما روى عن ابى يوسف ان الحائل اذا بل وجهه
واعضاء وضوء بالماء ولم يسلم الماء عن عضوه ان يجزئ ذكره صاحب التذخير ثم قال تضعيف ال
ولكن قيل تأويل ما روى عن ابى يوسف احمد انما انما من العضو قطرة او قطرتان ولم يتذكر بعض
المصنف المذكور لا يصلح من الماء قال شمس لا يمتد لا يمتد على ظاهره بل لا يصلح لذلك ايضا هو
عام فانه وجهه لتخصيص ما ينشئ عليه فالفعل الذي علم ان يجب له ما بين هذه الحدود قبل نبات الشعر
الا عند مالك اذا ثبت الشعر يسقط غسل تحت عندهما العلماء وقال ابو عبد الله الثلج لا يسقط
وقال الشافعي ان كان الشعر كثيفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط وعلى هذا الخلاف غسل تحت الشارب
والحاجبين واما الشعر الذي لا في الحدين وظاهره الذي قد روى بن نجاش عن الحسن بن ابى حنيفة
وزنه ان اذا مسح من تحت ثلثا منها او ربعا جاز فان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف
ان لم يمسح نيا منها جاز قال في البدائع وهذا الرواية مرجوح عنها والصحيح انه يجب غسله لان
البشر خرجت من ان تكون وجها لعدم المواجهة لاستئثارها بالشعر واما ظاهر الشعر الملاقي اياها
ظاهر الوجه لان المواجهة تقع به والى هذا اشار ابو حنيفة في قوله انما موضع الرض مظهر منها
والظاهر هو الشعر لا البشر فيجب له اذا وقفت على هذا فقد انكشف لديك وجه الفرق في
اعتبار صاحب الهداية حيث لم يذكر الحجة نظر الى انها ليست بصاحبة فليقة مستقلة بل هي ثابتة
مقام ما تحتها فلما حكم لاحكام اخرى انتفع ما في قول من قال مسح ربيع الراس الحية وقول من قال
ومسح ربيع الحية فوضع عند ابى حنيفة واليدين والرجلين مع المقيمين والكعبين الموقبين
الميم وفتح الفاء وكسر جيم التاعيد والعصن والماد من الكعب منها هو العظم الثاني المتصل بعظم

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

عمر بن الخطاب

رام

مسك

الاصح

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

بعظم الساق وفي دخوله في العصور خلافا لفرق ببناء على ان الاصل في الغاية عدم الدخول
تحت المقيما كالليل في الصوم ولنا ان ضربا لغاية لا بد من فائده وحاشا لمالك الحكم ليهما واستطاع
ما رواه هار والاول يحصل منها بدو من ان اليد اسم لذلك العضو في الاطراف فنعين الثاني وجوبه
الغاية تحت المقيما ومسح ربيع الراس المسح في اللقمة اما ما روى على النبي السائل والمتلخ لاذها به ذكر
صاحب القاموس في الشرع اصابتا بالليل سواء كان المتصاعفوا او غير كالحق واليف ونحوهما سواء
كان الاصابة باليد او غيرهما يشترك الى هذا انما هو انما راسه او خفه من ماء المطر قد المرفوف
اجزاء مسحة باليد ولم يمسحه وشرط في صحة المسح ان لا يكون بالليل مستعملا كاشط في صحة الغسل
ان لا يكون الماء مستعملا ولا يبقى المسح سبيل باخذ من عضو مسحا كان او مفسدا وكذا سبيل تحت يدين بعد المسح واما
الذي بقي فيها بعد الغسل قال الحاكم الشهيد لا يجوز المسح بها يضار وخطاه عامة الشايخ بما ذكره محمد في مسحة الخ
ان اذا اتوا بها ثم مسح على الكتف بكتفه بقيت على كفه بعد الغسل جاز والصحيح ما قاله الحاكم فقد نصا لكرهه في
جامع الصغير على الرواية عن ابى حنيفة وابي يوسف مفسدا معطلا في مقدار المرفوف من الراس وعن اصحابنا
فيه تلك روايات في ظاهر الرواية مقدار ربتك اصابع من اليد مطلقا وفي اختلاف زفر ويعقوب مقدار
ربيع الراس وهو قول زفر وذكر الشايخ ابو الحسن الكرخي والشايخ ابو جعفر الطوسي مقدار المناصية قال
مالك ما لم يمسحه جميع الراس اكر لا يجزئ وقال الشافعي اذا مسح مقدار راسي ما سحا جاز والصحيح
جاء ظاهر الرواية كذا في التحفة فالباقي عند مالك صلة كافي قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وعند
الشافعي بوجوهكم وبعض عند الاصاقي ومن ادع ففضل الكلام وتحقيق المقام فعليه بطالفة شحنا
للهداية فتم ما خذنا به ووضع بياننا ونسبنا أثر صيغة الجمع على صيغة المفرد تبينها على استقلال
كل منهما دليل لا وحكما انما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب المطبوعة واما الثاني فلان ما بين
على فعل السنة وتركها من الذاب والعقاب يترتب على فعلها وتركها منفردة كانت او مجمعة مع احتياها
وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الرضق مجموع على الاعضاء الثلاثة ومسح الراس ان كانها فرض
مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض لذلك اثر فيه صيغة المفرد ومن لم ينسب لهذا الحقيقة الانقضاء
سلك في المصنفين الافراد والسنة ما روى عليه النبي م على وجه العبادة مع الترتيب في الجملة هذا المشهور
في حدها المطبوع في الكتب وفيه قصور لان ما اظهر عليه الخلفاء الراشدون ايضا من السنة الا ترى الى
ما قال صاحب الهداية في التراجيح والزهارة لانه واظهر عليه الخلفاء الراشدون وقال في النهاية والدليل على
انها سنة قوله م عليكم بتشي سن الخلفاء الراشدين من بعدك البديلة لثبته قولا وفعل يديه

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

هذا الحديث صحيح لا يتخذه له

لا ازاله من فيه لا يخرج غسل الرجلين لانه يخرج الماء لا يغسلها هناك ثم يغسل الماء على كل بدن
 الا ناضه السبعة يقال فاص عليه نعمه تلك ثم يغسل عليه وليس على الماء نقض صغيرها فيه اشارة
 الى عدم الوجوب هنا لان في النقض الغسل حرجا فاذا كانت منقوضة بجبايل الماء الى اننا الشعر
 كما في الجسد اعم الخرج وانما فصل الماء بالذكر لان الاحاط في الرجل اذا كان مقل الشعر العلى بالوجوب
 ولا يلزم اذا ابتل اصابها هذا الصبي وموجب انزال المني ناقض لطهارة كبري وموجب
 لاخرى بخلاف الحدث الاصغر فانه ناقض لطهارة صغرى لا موجب لاخرى ولذلك قال تمت وناقضه
 دون موجب واعلم ان موجب الغسل الجنابة والانزال موجبها وهو انما يجب الغسل بسلطتها ويأتي
 تمت الكلام وتقف عند ذلك على ثمة هذا الشرط باذن الله تعالى في دفع وشبهة نقضه السابق
 واجبا بالآخر شرط بهذا القيد عندنا خلافا لما في عندنا لانفصال فقط في قولنا حيفته ومحمد
 وعند الخرج ايضا في قول ابي يوسف رحمه الله فاذا انفصل عن مكانه بشهوة واخذ راس العضو
 حتى كفت شهوته فخرج بلا شهوة بجلب الغسل عند هذا عندنا وكذا الغسل قبل ان يقول او ينام او يشي
 فخرج بقية المني بجلب الغسل عند هذا عندنا وغيبه خشقا وقدرها اذا كان مقلوع الرأس
 في قول او بر شرط ان يكون المفعول به كذا وانما لم يذكر لانها مده من قوله على المفاعل والمفعول فان
 الغسل انما يجب على الحي ولا بد من قيد البلوغ وانما تركه اعتمادا على ان كونه شرط في التكليف كونه معلوم
 في اصل هذا الفن وتوجيه المستيقظ المني والمذني وان لم يتذكر الاحتمال فان ما ظهر في صورة
 المذني يحتمل ان يكون متبادرا في جراحة البدن او باصا بالحد فمجي وجب من وجب الاحتياط في الاحتياط
 وفيه خلافا لا يوافق في انقطاع الحيض والنفس لقد تعالى ولا ترويه حتى يبرهن على قراءة
 التشديد والتحقيق ان سببا الجرب منها هو حدث الحكمي الثابت بخروج الدم الا ان اجبا بالغسل
 شرط بانقطاعه فلذلك نسب الاجبال اليه وهذا الحدث الحكمي بمنزلة الجنابة الثابتة بسبب الانزال
 اولاد خلا فيصير عن ذلك ما في النخبة من ان المسافرة اذا طهرت من الحيض فتيمت ثم وجبت الماء
 جاز للرجوع ان يبرها ولكن لا يقرأ القرآن لانها لما تيمت فقد خرجت من الحيض فلما وجدت الماء
 وجب عليها الغسل فصار بمنزلة الجنابة بهذا الظاهر في الفرق الذي ذكره من قال لما كان الانقطاع سببا
 فاذا انقطع ثم استلم لم يوجد السبب هو الانقطاع بخلاف ما اجبت الكافة ثم استلم حيث يجب عليها
 غسل الجنابة لان الجنابة امر مستمر فيكون جبا بعد الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترقا فان بنا على ان
 لا يثبت لها بالحيض النفا حدث حكمي مستمر مثل الجنابة وتدرت حاله لك المني قول وتحيي المني

هذا هو الوجه
 في قوله لا يغسلها هناك
 في قوله ثم يغسل الماء على كل بدن

على الصحيح

مدام

مشروكان عندنا
 بهذا القيد

في الكايف
 في قوله

لا يغسلها الاغتسال
 او وقت الانقطاع كانت كاهنة
 ومن غير ماء مودة بالشرايع عندنا
 وقت السمت

لم يوجد التبديد عليه ان الحال كذلك فيما اذا انقضت نيتها فان قيل يعود الحدث ثم قلنا لا بد من
 القلب هنا ايضا والفرقة بحكم ولا شبهة في انما لا يتبع ظاهرة بعد انقضاء نيتها فلا حرج تكون محقة اذا
 لا الملك العالم لا وطي بهيمة بالا نزال وكذلك الميتة في فتاوى الظهيرية ومن عطف على ما قبله حش
 المعنى كما قال فرض الغسل لهذا ومن الحق اى اصلها على ما ظهر الرواية والعبد والاحكام
 وعرفة ههنا غسل آخر فرض بلا شبهة بل واجب وهو غسل الميت وجوز الوضوء بما في السماء والارض
 كالطرايعين وانما البلل اذا كان ذائبا يجوز بالوضوء لانه من جملة ماء السماء وفي قوله كالطرايع
 الى ذلك وان تغير بالمكان لم يقل بطول الكهك لان المياه متفاوتة بعضها في ادى مدة وقيل اطول
 يوزن تغير الحكم عند تغيره بسرعة واعلم اننا اذا اتين الماء فان علم ان نقته للنجاسة لا يجوز بالوضوء
 ولا يجوز حمله على نقته بطول الكهك او غير احد او صاوى الطعام واللبن او النجاسة والبقية على الحقيقة
 في الاولين دون الاخير فلا بد من النص الى عدم الجواز وانما قال او صا فاحترازا عن محل الخلاف شي
 طاهر كالتراب والزعفران فائدة التفصيل بيان ان الحكم لا يتغير بكون المحلول من جنس الارض كالتراب
 او شيئا اخر كالتعفران وما جازا خلت في حد الجاري والذي ليس ذكره حرج ما يذهب ببيننا وق
 فيه بحسب ما يراه اى طهر او لو نزل او ريجد فان قلت هذا باطلا فيقال والماء والحكم المذكور مخصوص
 بالثاني قلت الكفر بدلالة قوله لم ير اثره على ان الماء مالم ينفس فان النجاسة اذا كان مريتا يرت الحكم
 على نفسه لا على اثره قال صاحب التحفة اذا ما وقع في الماء امان يكون جازيا او كذا فان كان جازيا
 كانت النجاسة غير مريثة فانه لا ينجس بالمسحوق لو نزل وطعمها وريحها وان كانت مريثة مثل الجيفة ونحوها
 فان كان النهر كبيرا فانه لا يتوضا من اسفل الجانب الذي وقعت فيه النجاسة ولكن يتوضا من الاخر لا
 يتيقن بوضوء النجاسة الى الموضع الذي يتوضا منه وان كان النهر صغيرا يبحث لا بجرب الجيفة بل
 الماء عليها او كان يجري عليها جميع الماء فانه لا يجزى التوضا من اسفل الجيفة لانه يخرج جميع الماء
 والنجاسة لا تظير الجريان وان كان يجري عليها بعض الماء فان كان يجري عليها اكثر الماء فربما يخرج ان كان يجري
 عليها اقل الماء فربما يظلم لان العبرة بالغالب وان كان يجري عليها النصف يجوز التوضي به في الحكم لكن
 الاحاط ان لا يتوضا الى هنا كالماء وفي البياض ايضا على هذا التفصيل وهذا اتفقنا في قول من
 قال واذا سكب من النهر يجري الماء فوقه كان ما يلا في الكفاية لا يلا في جواز الوضوء في الاسفل
 والافلا وما مات فيه حيوان مائي المولود احترازه ثانيا في المعاش دون المعاد كالنمل
 فان موته فيه نجاسة كالتفك والتفديد بكسر الدال وما يبرك دم سائل كاللق والذباب

واستدلوا بغيرها فثبت ان ههنا حدثا كذا وكذا في قوله
 فثبت هذا القول والاشارة الى ان ما ذكره لا ينافي

في قوله لا يغسلها هناك
 في قوله ثم يغسل الماء على كل بدن

في الكايف
 في قوله

اذا

في قوله لا يغسلها هناك
 في قوله ثم يغسل الماء على كل بدن

الحايت

مدرسة

بدون الطهارة خلافا لما في يوسف فان شرط صحة التيمم في حوزة الصلاة عند ان ينوي قربة فمقتضى
 سواء تحت بدون الطهارة كالاسلام ولم تقع كالصلوة فان تيمم لصلوة الجفافة او جفافة التلاوة
 يجوز اداء المكتوبات بذلك التيمم بالاتفاق وان تيمم لمصلحة او دخول المسجد لا يصح بها الصلاة
 لكن يحل لمصلحة المحن ودخول المسجد بالاتفاق ويصل بها ما شاء من نفل وفرض خلافا لما في
 يصح ايا التيمم للرقيقة قبل الوقت خلافا لما في حوزة الصلاة في صحة التيمم بعد دخوله وقت الصلاة
 حتى يصح التيمم للصلوة صحة النهار بالاتفاق وانما الخلاف في انه يصح اياه الوقتية بذلك التيمم ولا وندار
 هذا الخلاف وما قبله على ان التيمم حين مطلق حال عدم الماء عندنا فيجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها
 عند عدم الماء عند خلفه من تركه ولا ضرورة قبل الوقت فلا يجوز ولا تأثير في ذلك الخلاف الواقع بين
 اصحابنا في ان البنية بين الزاوية الماء كما قالوا او بين الوضوء عند عدم الماء كما قال محمدنا ثانيا في صحة
 اياه التيمم للوضوء وقبل طلبة من ريقه ما ولا لا يلزم الطلب من ملك الحيوان فاما ما قاله مالك
 قبله لانه مبني على عادة فكان الغالب اعطاء هذا على نفي ما في الهداية والابضاح والتقريب وغيرها
 وفي التبريد ذكر محمد مع اني حنيفة رحمه الله وفي الفخيرة عن الجصاص ان لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب
 على طهارة من عداياه وقوله ما عند غلبة الظن بعدم المنع وقال في المسطر يجب الطلب الاعلى قبل المنع
 برزادة وفي البنية الماء في السفر من اعطاء الاشياء فلم يكن سبب ولا عادة وصح بعد الطلب بالاختلاف
 حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينتقض تيممه لان فلا بعيد ما قد صلب به وينقض فضل الوضوء وقدره
 على ما في روال التيمم عند القدرة على الماء ليس من قبيل الانتقاض حقيقة بل من قبيل الاشتباه قالوا الماء
 طهر للحدث السابق عند القدرة على الماء لان القدرة في الحقيقة غير نافذة اذ ليست بخرج بحقيقة
 ولا حكم ولكن انتهت طهر الزاوية عندها لانها لم تجعل طهر الزاوية الماء فاذا وجد بقى محدثا
 بالحدث السابق كما في طهر لان اذا لم يكن كافيا يكون وجوده كعدمه فلا ينتقض تيممه خلافا لما في
 فانه بقوله بغير بقدر ذلك ثم يتيمم والقدرة المعتد بها انما هي ما في اليد والموجب صرفه الى جهة
 اهم فلو كان على يد او ثوب نجاسة يرفض الى النجاسة يتيمم لا رقة خلافا لما في نظر الخلاف
 في جواز الصلوة بعد الاسلام فان قلنا هذا القول من ذرف يقتضي ان البنية في التيمم واجبة قبل جواز التيمم
 فيه على من يرى فيه جوب البنية كما تكلم ابو حنيفة في المارعة على قوله وان كان هو لا يرى جوازها وندب
 لاجلها فاحول الوقتية الى اخره ليقع بها باكملها رتين ولا يصح عليه ذلك لان عدم ثابت حقيقة فلا يرد حكمه
 بانك وجب عليه قتل الخلق وهي ربة الدم وقد رتبك ما في ذلج الى ربة مائة كوطنه قريبا والافلا قال

لا يصح التيمم
 في حوزة الصلاة
 عند ان ينوي قربة

لا يصح التيمم
 في حوزة الصلاة
 عند ان ينوي قربة

لا يصح التيمم
 في حوزة الصلاة
 عند ان ينوي قربة

لا يصح التيمم
 في حوزة الصلاة
 عند ان ينوي قربة

لا يصح التيمم
 في حوزة الصلاة
 عند ان ينوي قربة

لا يصح التيمم
 في حوزة الصلاة
 عند ان ينوي قربة

لا يصح التيمم
 في حوزة الصلاة
 عند ان ينوي قربة

المصنف

مروءة

ثلاثها

منع عن الزاوية

المذكور

التيمم

والمنع

لا

لا

لا

قال الشافعي يجب عند توجهه ويجوز له التيمم حتى يطلبه ولو شيعي في حله التيمم في حله الغالب يكون لا
 فالتيمم ينعنه ثم المعتد به كونه في العوان مسافرا كان او غير مسافر لذلك في الجامع الصغير لفظ الرجل بل
 المسافر وضع بذلك في الاسلام في ترجمه وانما شرط التيمم دون عدم العلم لان اذا لم يعلم به لا يقدر عندنا
 ايضا على الاحتج على تيممه اذ لم يذكر بعد الا عندنا يوسف المذكور في الوقت وبعد سواء ذكر في الهداية
 على الخفين جاز بالسنن انما قال جاز لان ثبوت على بعد التحجير لا على وجه الاحتج وقدره
 حكاية فعلة م وراية قوله ولذا قال السنة واثارها الى ان نص الكتاب يثبت عنه تركه على من زعم ان
 قراءة المزمع ارجحكم تدل عليه لان قوله تعالى الى الكعبين يدفع ضرورة ان مسح الخفين موقفا ولا اشترط في السنة
 الواقعة في هذا الباب جاز بالزيادة على نص الكتاب للحديث دون من عليه الفصل جينا كان او حايضا او نساء
 في لبخفيه وهو على فخره اجبته مدة المسح يتبع خفيه ويصل عليه اذا نظا وليس ان يمسح عليها
 ورضنه قد رتب اصابع اليد يعني من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احد جلبيه مقدار اصبعين على الاخرى
 خمس اصابع لا يجزئها باعتبار اصابع اليد لانها آلة المسح وكفى ثلثها لان اكثر يقع مقام الكل وانما قلنا
 اذ لا مانع على الزيادة وما قيل ان زاد على مقدار ثلث اصابع انما هو ما يستعمل فلا اعتبار له لان الزيادة
 اذا كانت باصبع اخرى لا يلزم المحذور وقال الكرخي باعتبار اصابع الرجل كما في الخرف والاول اصبع
 وزيادة لفظ قد لاشارة الى انه لو مسح باصبع واحد واخذ بكل مرة ماء جاز وكذا لو مسح بالابهام
 والمباعدة من جنتين بعضهما مع ما بينهما من الكف على الخفا جاز لان ما بينهما مقدار اصبع اخرى ذكره في
 الثانية وكذا لو شئ في خفيه قبل بالمطر باصبع مسح ما دام مطر قد رتب اصابع جاز لحصول
 القصد فان البنية ليست بضرورية على ظاهر خفيه سواء كان طرا او ضا وقيد الظاهر للاحتراز عن
 الباطن والعقب الجواب واما السابق عن حد الخف الشرعي او جرمه وقية الجرم وقية موقية موقية هو
 ما ليس فوق الخف وقاية له من الرجل النجاسة فان كانا من اديم او نحو جاز عليه المسح سواء لبسه ما منفرده
 او فرق الخفين ولما في خلاف فيما اذا لبسهما فرق الخفين وان كان من كبر ليس ونحو فان لبسهما منفردين
 لا يجوز ان لبسهما على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل الى المسح الى الخفين ثم اذا كانا من نحو اديم وقد لبسهما
 فرق الخفين فان لبسهما بعد ما حدث او بعد ما حدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرمين
 وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين بخلاف ما اذا مسح على خف
 ذي طاقين نزع احد الطاقين فانه لا يعيد مسح على الطاق الاخر وان نزع احد الجرمين مسح على الخف
 واعاد المسح على الجرم الاخر في ظاهر الرواية وقال الحسن في نزع ربة من الخف ولا يعيد المسح على

تيمم

تيمم



تيمم

ثلث مرات

تيمم

تيمم

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

المروءة عن ابي يوسف انه يخرج المروءة لا يخرج على الخفين او جردية مجلدين او منفلين المجلدين
 الجليل على اعله وسفله للثقل هذا الذي وضع الجليل على سفله كالنقل للقدم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن
 يكن الى الكعبين الخفين ما بقى على الساق من غير شدة ولا يسقط ولا ينشف ذكره في الخاتمة
 هذا يجوز المسح على الخفين بمجرد اذن الجليل والتعل عندهما ويرى رجوعه الى قولهما وبديهي وقال
 الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت منقولة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين ذكره في الخاتمة
 ملبوسين على وضوء يعل على طهر لا يشتمل التيمم ولا عبرة له في هذا الباب قال في التيمم لا يتم للمسح
 ثم حدث وعندهما لا يسح لان التيمم ليس بظاهرة كاملة من كل وجه تام احترازه عن وضوء غير مسح
 بان بقي من اعضائه لم يصبها الماء فانه لو حدث قبل الاستيعاب لا يجوز المسح وفي الحديث فيا شاة
 الى ان تمام وقت التيمم بشرط خلافا للشافعي فلو غسل عليه لم يفسد التيمم انتم الرضا قبل ان يحد جازله
 ان يسح عليه عند الرجوع القام عند الحدث وكذا ليس خفيه محمداً وكذا المالح حتى دخل الماء في خفيه
 وان غسل جلا ثم اتم الرضا ثم احدث جاز المسح على الخفين وعند الشافعي لا يجوز لهما ان يسح وبما
 قرناه بين ان قوله ملبوسين احسن من قوله اذ البسهما لان التيمم منه ان يكون حدث التيمم حال تمام
 الطهارة وانما قلنا اننا احسن لان قوله ايضا صحيح حسن لان اللبس كما يطلق على ابتدائه كذلك يطلق
 على وادامه بناء على ان اللباس فيما يستدام حكم الابتداء ولهذا بحث بالتمام في يمينه لا يلبس هذا الثوب
 وهو لابس على عامة وقت السجود وبرقع وقفازين القفازي يلبسه النساء في يديهن حفظا لهما ومنه
 الجلب الذي يلبسه الصيادون ويمكن الجوارح عليه وسنته عندنا ولما عندنا الشافعي قال في الجمع بين
 المسح على ظاهر الخف وسفله ذكره في الخفان يبدل الاصابع ويسح بكلمة الى الساق لما روي عن مغيرة بن
 شعبه ان النبي لم يوضأ ووضع يده اليمنى على خفه لا يمتد يده اليسرى على خفه لا يسر ومدهنت
 من الاصابع الى اعلاهما حداً واحدة وكان في انظر الى اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهر خفيه ذكره في الخفان
 خططا في عبارة الخطط اشارة الى انها بالاصابع من فرجة لا بالكف ولا بالصفوف ومدتها للقيم يوم
 ليلة فاما في ثلثة ايام وليا لها من وقت الحدث لان الخفان يبدلها فاعتبر من وقت المسح ولا ما قبله
 طهارة الفعل لا طهارة المسح فلا يعتبر ويقيم مدة السفر مسحاً من قبل تمام يوم ليلة لا حكم متعلق بالثوب
 فيغير آخره كالصلوة وقدما ذكره في قوله وهو معتبر في الزكيات اتفاقاً على انه لا يتم مدة السفر مسحاً
 سافر بعد تمام يوم وليا له يقيم اي يقيم مدة الاقامتان اقام قبلها دل بغيره على انه يرفع ان اقام بعدها
 فالصواب جمع حكم الاثنين منهما مذكور بطريق المفهوم فافهم وينقصه ناقض المصنف لانه يدل على الفعل

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

ايضا
 لكن
 عليه
 اصله
 يديه

ينقص

والا فانه اذا نزعها او لم يكن الخفين من

فينقصه ناقض الاصل ويبطل برفع الخف لسائر الحديث السابق الى القدم ومن هنا بين ان ليس ناقض
 فمن اسند اليه النقص فقد تجاوز في توحيد الخف اشارة الى ان نزع احدها كاف في بطلان المسح ذكره في الاشارة
 نزع احدها يجب على الاخرى ايضا لانه صحة الجمع بين القدم والمسح فيما هو كعضو واحد اي خذ نزع
 الذي يبطل عند المسح خروج القدم الى الساق فان الساق على ما ثبتت عليه فيما سبق خارج عن جملتها المعينة
 في هذا البناء فخرج القدم اليه خروج عن النقص ان لا اكثر حكم الكل قال في التبيين ثبت حكم النزع بخروج اكثر
 القدم الى الساق الخفة في الصحيح وحملته من ابي يوسف لان لا اكثر حكم الكل وعن ابي حنيفة ان من خرج القدم
 اكثر ما يبطل المسح عند ان يرفع من الخف في القدم قد يجوز المسح عليه لا ينقصه الا ينقصه ان يرفع الخف
 ان امكن الشيء لا ينقصه ومضى للمنفعة للاحاديث التي دللت على التوقيت فبعد احدهما على المتوفى اي على
 من كان على وضوء غسل عليه فقد تفرغ على كون النزع ملغى المذكورين فما يبطل عند المسح يعني لما يبطل
 المسح عندهما على الحديث السابق قد مره وقد دل على ان بعضا من القدم من ذلك الحديث فلا يجب عليه الا ان يلبس
 الفايض من اللوات وحديث بشرط عندنا وينبغي ان يلبس منه في عبادة وبدلالة لاصفة الخفة مانع وهي
 ان يكون منقفاً يظهر راحته او يكون منقفاً لا يظهر راحته عند المشي ويظهر راحته ويجب تلك الاشارة انما اذا كان
 منقفاً لا يفرج لصلابته فلا يظهر راحته عند المشي لا يمنع وان كان اكثر من ذلك اصابعه وحملته من ابي حنيفة
 قد اصاب الرجل خلافاً لما لا فان الفرق قليله وكثيره لا يمنع عند بعد ان يطلق عليه اسم الخف اصغرها
 هذا اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع وانما اذا انكشف الاصابع ففسرها باعتبار ان ينكشف الثلثة اربعة اصباع
 ولا يعتبر الاصغر لان كل اصبع بنفسها فلا يعتبر بغيرها حتى لا تنكشف الاربعة مع جارتها وهما قد
 ثلث اصابع من اصغرها يجوز المسح كذا في التبيين لا ماد من هذا جواباً لاحتسان والقياس ان يكون
 اليسر انما كالكثير وهو قول زفر الشافعي يجمع خروج خف الخفين الخف الذي يجمع اقله ما يدخل فيه
 الثلثة وما لا يعتبر الخف اقله بمواضع الخرز ثم المعين في الكعب راحته لا تمان ما قد خرج من
 خلف المعين في المسح ويجوز على جبهة الحديث والجب والجبهة هي العيدان التي يخرج بها العظام والماء
 من الجواز المشروعية فالحجة فلا ينافي الوجوب قال في الحقائق ترك المسح على الجبائر والمسح لا يضر لم يخرج
 عندهما قيل هذا لا جوارح والصحيح انه قولها والخلاف في الجوارح في المكسرة بحجة لا تارة وذكره في العيد
 ان الفتوى على قولهما احتياطاً وشرح الطحاوي والزيادة ان المسح على الجبائر ليس بضر عند ابي حنيفة
 وفي تجريد القدور في الصحيح من مذهبنا حنيفة المسح على الجبهة ليس بضر قال في الفايض
 اذا كان الماء يضر لراحة اذا اغسلها اذا اضرها يسح على الجراحة وان اضر يسح وكذا الحكم في موضع النقص والزيادة

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

هذا هو الوجه الذي لا ينفك عنه في كل وقت من اوقات الصلاة والجمعة والعيد والاحتفال
 والاحتفال بالاعياد والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال والاحتفال بالاعمال

خلقته ولد نصير في نفسه والامة أم الولد ويبيع المعلن بالولد اي يحثب لكونه على يمينه بالولادة
وتنقضي العدة بما طلقها اي ضمن عدة أم الولد **باب الأخت** يطهر البدن والتباضة اذا طهرت
الى المصل لان المقصود هنا بيان جواز طهارتها بما ذكر لا بيان وجوبها بحالة الصلاة فانه من مسائل
باب شروط الصلاة ولم يذكر هنا المكان لانه افرع ولكونهما حكم خاص على ما استفقا عليه من تحريم
مرق بنزلة عينه وانه الذي لا يشترط والمحقق هنا وادع الاشراك بل يرفع ظاهره
كان او غيره وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز الا بالماء وانما ترك قيد الميزل لان فهمه من قوله بزيادة
عينه كالخلى ونحوه اي بخلى الخلى في الانعصان والعصر فكان التمثيل بالخلى للتشبيه فالمعنى ماله الخلى ونحوه
وقال محمد بن عبد الله وعصم في كل مرة بشرط ان يبالغ في العصر المة الثالثة بقدر قوتها فيمكن للعصر
فيه غلبة الظن وانما قدمه بالثلاث لان غلبة الظن تحصل عند غالبها حتى يجري الماء على ثوب نجس
وغلب على ظنه انه قد طهره وان لم يكن ثم عصره لا يفسد ويترك الى عدم القطر ان ثم وعظم هكذا
ولا يشترط اليأس من طهارته عن ذي جرم كل ما يبرك بعد الجفاف في جرمه وما لا يبرك بعد فليس
بذي جرم جف لا بد من الجفاف عنه لان مسح الرطب يكثره بالذلك بالارض جوده اي جواز ذلك
ابو يوسف في رطبه اي في رطبه ذي جرم فانه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط ذهاب الرطوبة وعلى قوله
اكثر المشايخ وبه يعني وقال محمد وزفر لا يطهر الا بالفضل وعما لا جرم له كالبول بالفضل فقط وعلى
طهاره بالفضل ما يابس بالفرك من خضار اليابس بالفرك فقط خطأ وان اضامني بدنه لا يطهر
الا بالفضل وطهارا كان او يابسا ذكره في الأصل وهو روي عن ابي حنيفة ذكره في الكافي وذكر الكرخي في
مختصره ان يابس يطهر بالفرك من غير فرق بين العضو وغيره ومن وهو ان عدم الفرق في ظاهر الرواية
والفرق في ظاهر الرواية والفرق في رواية الحسن فقد وهم والسيف وحجج في الصلاة والصقات السج
ان كان يابسا يكفي مطلق المسح وان كان رطبا لا بد من المسح بالتراب حتى يجف ثم يطهره ابا يعرج
الماء عليه ليكفي في الذخيرة يوما وليكفي في الثانية اكنفي بطلن الجري والارض الجافة المرفوش احترق
عن المذنب بالجفاف لم يقل اليأس لانهم يفرقون بينه وبين الجفاف والمعتبر هنا انه في ذكرا الذخيرة
وذهاب الاثر من اللين والرنج للصلاة خلافا للشافعي وزفر لا لليتم يعني يطهر الارض بما ذكر طهارة
كافية للصلاة عليها ولا يطهر طهارة كافية لليتم بها وكذا الغصن راو بالستر التي تكفي على السطوح
من القصب ونحوه كالا قايما في الارض اختلف فيها وقيل ما داما قايما على الارض يطهر ان بالجفاف
وهذا المختار وما قطع فيها بقوله لا غير فقد راو منهم من جفف الظك ببول ودم وغيره

۱۱۱
 ۱۱۱
 ۱۱۱
 ۱۱۱

قدومه

بسم الله الرحمن الرحيم

10

דבר שיהיה

...

فان الاشياء
يشق زواله

اختلاف
ظاهر و البطل

مضروباً

وخروج جراح وبول حمار وهره فارة ودرت وحتى الزوت يستعمل في الفرس والجار والحشي يستعمل
في البقر والبصرة في الابل وما دون ربع ثوب يدبغ ادى يجوز فيه الصلوة وقيل جميع الثوب عليه
وقيل ربع طرفا صابنه النجاسة كالزبد والكحل والدرىص وعند ابي يوسف شبر فاشبر
وعنده زاع وبشله عن محمد ما تحت كبول فرس ما اكل لحمه وخرطير سواء كان من السباع
او من غيرها وما وقع في بعض شئ الهداية وغاية البيان من التخصيص الاول ليس يصحح لانه
8 يخرج مع ان علة العفو هو كونها يترك من الهواء شاملة له لا يترك غفران لانه لا خفة
النجاسة ونظرا لا يظهر فيما يقع في الماء وانما يظهر فيما يصيب الثوب كره في الاسراء ويعتبر وزن الدرهم
مقدّر مثقال في الكيف ومساحه بقدره فترك في الزيق المراد من الكف ما وراء المفاصل ودم السك
ليتحبس فضله عما قبله ولم يشركه في حكم العفو كما افعله صاحب الكنز لان ظاهر في ظاهر الرواية والعفو
يقضي النجاسة ولعاب البغل والجار لا ينجس لانه شكوك والطاهر لا يزول طهارته بالتك وبول
استخرج مثل في اسراء ليس بشي ماء ورح على نجس كعكس لا ياد قد فيه خلاف النافع وحاصل
الحكم ويصل على ثوب بطنه نجس هذا اذا لم يكن الثوب مرقرا على طرف با طرف اخر منه نجس وان
تترك احدهما بغيرك الاخر انما قال هذا في المشرط ان لا يترك احدهما بغيرك الاخر وفي ثوب طرفيه
نورة ثوب بغيرك فيه لا يجزى لعمر قطرت اى يظن بول الدن فيه نجس لو عمر قطرت تلك
البكلة منه او وضع طبا على باطن بطين فيه سرقين وبسبب تنجس طرف منه فتركه على طرف اخر
بلا تترك اى لا يشرط التحريك في غسل طرف من الثوب كحطة بال عليها حرقف بال الذكر للاتفاق في غلط
نجاسة بولها فيعلم الحكم في غيرها بالدلالة تدورها ففصل اودوب بعضها فيطهر الكل ولا يشرط التحريك
فيه ايضا قبل الطهارة ههنا كان الضرورة وفيه نظرا لاضرورة في التحريك لاستبعاد النجاسة يخرج من
البطن والاستبعاد طلب الفراغ عنه وعنايته بما او تراب ذكره في المجل من نجس يخرج من البطن لم يقل من
كل حدث غير النوم والترح لابائه عن اختياره من ههنا قال ان النوم ليس حدثا لعينه انما الحديث
ما لا يخلو النائم عنه غالبا فاقيم السبب لظاهر مقامه وهو ذهب مرجع بنحوه فيسجد حتى يتيقنه
من الانقاء وهو جعل الشئ نقيا طاهرا بالاعد سنة وعند الشافعي فرض حتى لو تركه لا يجوز صلاته
والمعبر في اقامة هذه السنة عندنا هو الاتقاء لا العدة فان حصل نجس واحد كفاه وان لم يحصل
بالثب زاد عليه وعند الشافعي العدة مع الانقاء شرط حتى لو حصل الاتقاء بدو الثلث كمال الثلث
لمدة لم يجر ذكره في البدر مع فالمنفي بقوله بالاعد لزوم العدة في اقامة السنة لانفسه

الاول

نوب ۲

صلواته
تابعه
تابعه

تاج التاج
صدر التاج
تاج التاج

صدوق

ادان المجنون في وقت العصر والعشاء والافطار خلافا للافقي لا لا ينفق لان وقت الظهر والعصر
كركب واحد وكذا وقت المغرب والعشاء والافطار عند وجوب الحدث في احد الوقتين من الظهر والعصر
وكذا من المغرب والعشاء في حياجا لعذر بل لا ينفق لان وقت العصر وقت للظهور وقت العشاء
وقت للمغرب في حياجا صار اهلا للصلوة ومن هذا اهل ومن هذا اخر وقمة يقتضية خلافا للافقي
خلافا للافقي لم يقل لا من حاض فيه لعدم اختصاص الحكم بها فلا وجه له خصوص في مقابلة التخييم
ذكر في الفتاوى الظهيرية والحاصل ان زوال المانع في اخر الوقت يجب وحل فيه سقط **باب الاذان**
ادان خمسة للتراياض اداء وقضاء فقط قبلها لا قبل وقتها وعندنا في يوسف هو قول الشافعي يجوز للغير
في النصف الاخير من الليل انما لم يقل في وقتها لان اذان ما يقتضي منها الا يلزم ان يكون في وقتها فان قوله
فليصل اذا ذكرها فان ذلك وقتها في حق الناس فلا بد ان لا يعلل ان القضاء مطلقا يكون في وقتها فيعاد
يؤذن مرة اخرى في وقتها لادان قبله وفيه في عالمنا بالاذن لئلا ياتوا بالذات الموعود للاذان مستقبل
القبلة واصبعها في اذنيه يرسل في اي يميل بالاطراف الماراد به القطر والتميم وترجع الى اذنيه
الشهادتين مع خفض الصوت مرتين ثم يرفع الصوت بهما مرتين وفيه خلاف للافقي ويجوز وجهه
في الجليليين ينة ويسر ويستدير في صوته ان لم يكن لاعلام مع الثبات في مكانه تكون الصلوة
متسعة ويقبل بعد الاذان الجهر الصلوة خير من النفر مرتين والاقامة مثله خلافا للافقي فان الاقامة
عند فراغ الاذونات الصلوة لكن يحد فيها ويقبل بعد فراغها قد قامت الصلوة مرتين ولا يتكلم
فيها الا لا يتكلم في اثنائها الاذان ولا في اثناء الاقامة ولا تحسن المتأخر من التثويب هو الاقامة بعد
الاعلام في الصلوة وكلها تجلس بينهما الا في المغرب والا يجلس في المغرب ايضا جلسة خفيفة ويؤذن
للفايتة ويقوم عندئذ ها ياتي بها كل منها او بها لغيره لولا فان لها ياتي بها وكذا اقامة المحدث
لا اذان ولم يعاد وكذا اذان الجنب قامة ولا تعاد في بل هو لا لان تكرار الاذان مفيد بل لا يشرع
في الجملة كافي للجمعة والاقامة وان لم يعاد اذان الاذان والصلوة ذكره في التبيين كاذان المارة
والجند والسكران وبني لا يقبل فان اذان هذا الخت يعاد ذكره في الخلاصة وياتي بها المسافر
والمصل في الجمعة انما قال جامع لان المصل في المسجد منفردا حكمه المصل في بيته في مصر في عدم
كراهة تركها معا اذ في بيته في مصر لان في القرى قد لا يكون مسجد في بيته فيها حكمه المسافر ولما
اذان فيها مسجد حكمه من في المصر كركبها للارلين اي كركبها معاهما في المصلى
في الجمعة وانما قال تركها لان يجوز ترك الاذان والاكتفاء بالاقامة للمسافر بخلاف المصل

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

اذان

تج اشعيب

في المسجد جماعة لا للثالث فان لا يكره له تركها معا هذا اذا اذن واقيم في مسجد حية ويقوم الامام
والقائم عند حي على الفلاح قال في النخبة يقدم الامام والقائم اذا قال المأذن حتى على الفلاح عند
علمائنا الثلاثة وقال الحسن بن زياد وزفرا اذا قال المأذن قد قامت الصلوة قاموا في المصنف واذا
قال مرة ثانية كبروا والصحيح قول علمائنا الثلاثة ويشترع قبل قد قامت الصلوة قال في النخبة قال
ابو حنيفة يكبر قبل قوله قد قامت الصلوة هكذا في النوادر رواه يركب على القيام عند قوله لا اله الا الله
وظاهر ما ذكر في الكتاب يرجح ان يكبر بعد فراغ المأذن عن قوله قد قامت الصلوة قال شمس ابن الحارث في
الصحيح ما ذكر في النوادر **باب** شروط الصلوة التي تتقدمها لا بد من هذا القيد احرازها
عن الشروط التي لا تتقدمها بل يفارها او يتأخر عنها وهي التي تذكر في باب صفة كالتعميد والرتيب
والخرج بصغير المراد شرط الصلوة لا شرط الجود **باب** تنوع الموضعين المذكورين في طهرين
المصلى ومكان من تحت وجده من تحت قد مر بيان الخت والمحدث وسر عن سر عن سر
واستقبال القبلة والنية والعزم للرجل من تحت سرته الى تحت ركبته فالركبة عورة دون السرة
خلافا للافقي فيها والامة مثله مع ظهورها وبطنها والخصر جسد اى جميع اعضائها الا اليدين
والكف والقدم وكشف ربع ساقيها ونحوها ودرها وشعر نزل من راسها وربع ذكره منصرف
والانثيين بنية بقوله منفر او المصلى على ان كلامه الذكر والانثيين عضد متقل والمصلى ربع عضد متقل
وعند الشافعي انكشاف قليل العورة يمنع من الجواز يمنع انما يمنع اذا استمر زمانا كثيرا وقد راكبتين
ما يؤدى فيه ركن وعاد من قبل المصلى على وجهه ولم يعد وان صلى عاريا وربع ثوب بظهره لم يجز وفي
اقل من ربعه افضل صلوة رعد وعند محمد ذلك ختم وانما قال معه دون فيه تغييرا على ان
الفضيلة في كون مع المصلى سائر عن رعا في وقوع الصلوة فيه وعاد سائر الشط عدم ما يستمر
لا عدم التثويب بخصر صحت لو وجد ورعا او خشيشا او غير ذلك مما يمكن الاستتار به لا يجوز رصلا رة
عزبا ناعيا كان او فاعدا فلذلك قال عادم سائر فلم يقل عادم ثوب بجوز رصلا قايما ويندب
قاعدا مومنا وقلة خائفا لاستقبال جهته قد رعا وان جهرا وعاد من يعلم انما لم يقل من يبال اذا
لا عبر بوجه من يبال عنه اذا لم يكن عالما بالمسؤول عنه تحرك ولم يعد ان اخطا وقال الشافعي يعيدها
اذا استدبر وان علم بها في الخطا ووقف على جهتها الصواب مصليا او تحرك رايها الى اخرى استدبر
اليها الى تلك الجهة واتم وان شرع بالاعتزال يجز وان اخطا فان علم ذلك قبل الفراغ عليه ان يثا نفعها
لان التحرك فرض عليه فيفد تركه واما اذا علم بعد الفراغ فلا استئناف لحصل المقصود هكذا

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

القعدة الاولى والثانية والقراءة بينهما وكل ذلك واجبة فيها سجدة التوبة الصالحة فان قلت
 اليس عندئذ الواجب ذكر قراءة التشهد مقيدة بالاخيرة وقد لا يفهمه على عدم وجوب القراءة
 في الاولى قلت نعم الا انه لا عبرة بالمعنى في مقابلة المنطوق ولفظ السلام خلافا للشافعي فانه فرض
 لا يتحقق الصلوة بدون سجدة لا بد من ذكر هذا القيد لعدم الفرق بين الفرضين والواجب عندنا فلا يتحقق
 الخلاف بمجرد اطلاق الفرض عليه وقوت الترتيب في العبد وتعيين الاولين للقراءة والظلال في
 في الركوع والسجدة لم يقل وتعيين الاركان لانها تشمل باليسر واجب كالقعدة والقعدة بين السجدة
 فانما استبان عندنا حقيقته وتحدده في ذلك في الهداية ولما قضيت الشئ فقد نص عليها صاحب
 المعاري حيث قال بتعيين ركن الصلوة وهو الظلال في الركوع والركوع وقوته الركوع و
 القعدة بين السجدة ليس بفرض عند اصحابنا ومن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه فرض وهو
 قول الشافعي ثم طرأ بيننا الركوع والسجدة على قولهما سنة عند الجرجاني وواجب عند الكرخي حتى يجب جملة
 الترتيب بركه ويكره تركه على القولين اما طائفة من قومة الركوع وقعدة السجدة وبقدرة سجدة
 لا راجع على قدها بالاتفاق والجهد الاخفاء فيها يخرج من تحق وانما قال اما لا اختصام وجوبها
 كونها ما صرح بذلك في المحيط فاذا اراد الشارع كبر حاذقاً لما ادخله ان لا يأتي بالمد في حزة الله ولا
 في باء الكبر بعد رفع يديه خلافاً لابي يوسف فانه يكرهه مع رفع يديه ولا يعني عن ذلك قوله ما
 الخ لا تتركه عن الدلالة على الترتيب غير مرجح اصابعه ولا ضام بل يتركها على حالها ما تابها به شحني
 اذ فيه والمارة ترفع هذا منكمها وجزا التكبير كل ذكر وثنا خالص لله تعالى كالتهليل والتحميد والتسبيح
 وكل اسم مع صفة تعظيم كقول الله اجل او الرحمن اكبر سواي حسن التكبير لا خلافاً لابي يوسف والشافعي
 وما لك على التفصيل المذكور في الحقايق وبالغافرية وكذا الوقراء بها بعدد رفع يديه وبالله التوفيق
 قال في الزخيرة والحاصل من مذهبه ان ما تجزأ اسماء الله تعالى وتجزأ ثناء جازا لا يحتاج به
 ويضع يمينه على شماله تحت سترته على القنوت وصالوة الجذارة ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيلات
 العبد قال شمس الدين في الحال ان كل قيام ليس فيه ذكر منون فالسجدة فيه الارسل وكل قيام فيه ذكر منون
 قال في هذه الصفة ويكان يعني شمس الدين في الشرح والصدق الكبير هان الائمة والصدق الشهيد
 حام الائمة من النخبة ثم يثنى ولا يركع اذ بالثناء سبحانه الله الخ والتعجيب قزاة اني جفت وجهي
 بعد التوبة وانما في ثمة للتفاوت بين المعطين فان الفرض والارسل من الافعال والثناء من الادكار
 لا للترجيح فانه لا يلزم ان يكون الثناء من الاعمال ويتحقق للقراءة لا للثناء خلافاً لابي يوسف فيقول الملبس

لا يثبت في غيرهما الوتر
 اي ما عدا الفرائض
 الواضحات اما
 مشدداً
 من غير
 في غيرهما الوتر
 اي ما عدا الفرائض
 الواضحات اما
 مشدداً

وما كان مسئلة
 او دعاء لا يجوز
 الا فتتاح به

لا لا يثنى ويقرأ ويتعبد لا للمسلم لا يثنى ولا يقرأ ولا يتعبد ويؤخر عن تكبيرات العبد من يجعل
 تبعاً للثناء يقدّمه عليها ويثنى بالبين الفاحشة والسورة الاعلى قبل الحمد في صلوة الخافضة ويستحسن
 اي الثناء والتعبد والتمنية خلافاً للشافعي في التسمية لا وكان النبي جهر في صلواته بالتسمية
 وهذا من جملة ما استك بالشافعي على انها اية من الفاحشة ثم يقرأ ويعتزل بعد الصلوات خلافاً
 للشافعي في الجهرية كالمسلم وعند مالك لا ياتي الامام بالتأمين وهذا من الخلف عن الخليفة ثم يكتب
 للركوع خافضاً ويعتزل يديه على كتفيه مفرجاً اصابعه باسقاط يمين غير رافع ولا مكس راسه ويسبح
 ثلثاً او اثنى اى ادى الكمال لا يجوز ثم يستمع اى يقول سمع الله من حمد رافعاً راسه ويكفي بالامام خلافاً
 لهما واختار الطحاوي قدامهما وبالتحديد المأمون خلافاً للشافعي والمنفرد بجمع يديه هذا في رواية الحسن عنه
 وقال صاحب الهداية وهو لا يخفى وفي الخلاصة الصالح من مذهبه ان ياتي بالتعبد لا غير قال في المبسوط
 وهذا لا يخفى وعليه اكثر المشايخ ويقدم سقياً قدر ان سنة عندهما خلافاً لابي يوسف والشافعي ثم يكتب
 ويسجد ويضع ركبتيه اولاً ثم يديه وضع اليكبين واليدين سنة عندنا ثلثة وعند غيره هو قول
 الشافعي وختمه الفقيه ابي الليث انه واجب واما وضع اليدين فقد ذكر القدر في الركوع والركعة
 فرض ثم جهر بين كفيه ويديه هذا اذ فيه وقال الشافعي يضع يديه هذا منكبيه فاما اصابعه مبدية
 ضبعيه الضبع يكون الباء العصد مجافياً لبطنه عن تحذير موجهاً اصابع جليلة نحو القبلة ويسبح
 فيه ثلاثاً وهذا ايضا ادناه وسحب ان يزيد على الثلث فيها بشرط ان يحتم بالتردد ان كان اما لا يزيد
 وجهه عن القدم فان سجدة كبرهامة كوالعامدة وها وعند الشافعي لا يجوز السجدة عليه والخلاف
 فيما اذا وجد حجم الارض اما بدونها فلا يجوز اجماعاً ذكر في المختلف وتفسير جده الحجة باقواله ان بالغ
 لا يتفضل راسه بلوغ من ذلك ذكر في المجتبى ثم ان الظاهر من تعليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره بان
 النبي لم كان يسجد على كبرهامة عدم الكراهية فيه عندنا لان في عبارة كان دلالة على التكرار والفعل
 مرات او فاضل ثوباً وحي سجدة واحدة ويستقر جهته عليه جاز ولا فلا وكذا السجدة الزحامة على ظهره في صلوة
 لا غير لم يسجد على ظهره من هو في صلوة سجدة للفرقة على ظهره من يصل صلوة اخرى او ليس في الصلوة لا يجوز
 لعدم الضرورة والماء تخفيض وتلوي بطنها لخصه بها ويرفع مكبراً ويجلس طويلاً ويكبر ويسبح وطويلاً
 ويكبر ويرفع راسه اولاً ثم يديه ثم ركبتيه ويقدم سقياً بالا اعتماداً على الارض لا فقع وقال الشافعي
 يعتمد يديه على الارض ويجلس جلسة خفيفة والركعة الثانية كالاولى لكن لا ثناء ولا قع ولا رفع
 يديه ها وقال الشافعي يرفع في الركوع والرفع منه واذا انشأ ان يركع جلس على راسه

في الصلاة
 في غيرهما الوتر
 اي ما عدا الفرائض
 الواضحات اما
 مشدداً

في الصلاة
 في غيرهما الوتر
 اي ما عدا الفرائض
 الواضحات اما
 مشدداً

ناصباً عنها موقفاً أصابعه نحو القبلة باسطاً يده على فخذه موقفاً أصابعه نحو القبلة ذكر أبو يوسف
في الامالي انه يعتقد الخضر البصر ويجوز الوسط والامام ويشير باليمين وذو كبريتان كان
يشير ويخضع بضمه في وقته وهو قول الخضر وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكبرها
في منه المفتي قال في الفتاوى لا اشارة في الصلوة الا عند الشهادة في التشهد وهو حسن وتشهد كابن
مسعود رضي الله عنه قال اتنا في الاخذ بشهد ابن عباس رضي الله عنهما اولي ولا يزيد عليه في الصلوة
الاولى وقراءتها بعد الاولين الفاتحة فقط وهي افضل وان شيع او سكت جاز وهو الحسن عن ابي حنيفة
انها واجبة والصحاح الاول ويتبعه الاول خلافاً للثاني وما لا واحد فان التثنية الترك في كل
تشهد يتبعه التسليم عند الاول وفي الجميع عند الثاني في كل تشهد ثان عند الثالث وكثرة التبيين
والترك ههنا على المراتب في الصلوة المذكورة في قوله المارة تجلس على اليدين في سجدة جلهن
اليمين يميناً في الفقتين ويشهد ويصل على النبي ثم يقرأ الفاتحة وعند الشافعي في كل ركعة الفاتحة
على النبي ثم واجبة على الانسان مرة ان شاء جعلها في الصلوة او في غيرها وعن الطحاوي ان يجلس عليه الصلوة كلها
ذكر قال شمس الدين السخري وما ذكر الطحاوي في حال الاجماع فعادة العلماء على ان الصلوة على النبي ثم كما ذكر
مختصة وليست بواجبة كذا في التخيير والمحيط ويدعون بآثار القرآن والمأثور من ادعاء كلام الناس
خلافاً للشافعي فان عندنا يجوز ان يعود في الصلوة بكل ما جازها والاصل فيه عندنا ان كل ما لا يستحيل
من العباد فكلهم وما يستحيل فيس كلامهم ثم يسلم عن يمينه بنية من ثمة من الذين يشارك في صلوة
والملك ثم عن يمينه كذلك والمقام ينوي ما منه في جانبه وفيها ان حاداه هذا قول محمد وهو ثابت عن
ابي حنيفة وقال ابو يوسف انه في الاولى فقط والامام بها وقيل لا يؤمرهم لانهم يشهدون بالامام قبل
بنوي الاول لا غير خلافاً لما لا كان يعرفه والصحاح الاول المنفرد الملائكة فقط **فصل**
الامام في الجمعة والعيدين والفجر والجمعة والعيدين اداء وقضاء لا غير المنفرد خيرة اذ في كل الاول
وخاف حتماً ان يضي وهو الصحيح كذا في الهداية وفيه نظير في النطق بالهاتين خاف وفي اليد تخيير اعتبار
بالغايض في حق المنفرد لا تتبع لها وادنى الجهر سماع غير وادنى الخافه سماع نف وهو الصحيح ثم لما قيل
ان ادنى الجهر سماع فيه وادنى الخافه تضييع الحرف وكذا في كل ما يتعلق بالنطق بالاطلاق والاعتناء
الاختناء وغيرهما من البيع والكساح والايلاء واليمين اي ادى في الخافه في هذا الاشياء سماع نف حتى
لا يطمح في الحرف ولكن لم يسمع نف لا يقع ولو طلق جهر وصل بالاشياء الله يحشم بسمع
يقع الطلاق والاختناء وان ترك سورة او الفاتحة فاعادها فاحتأه بغيره وحضر بها ان
لا يصح

تصنع

الصلوة

الصلوة

الصلوة

الصلوة

الجهر افضل

انام ولو ترك فاحتما لم يعد هذا عندهما وقال ابو يوسف لا يقضي واحدة منهما ثم المذكور في
الجامع الصغير يدل على الوجوب وهو قوله وقراها في الاصل ذكر اللفظ الاحتياط فقال الجاني ان يقضيها
وفرض القراءة اية والكيفية بها عند اتم تركه العاج هذا عند وقال لا يكاد يقرأه الا في صلاة
وسننها في السفر بحالة الفاتحة واي سورة شاء وامنه حتى لا يرجع واشتقت في الحضر حتى لا
المفضل في الجهر الظهور واسلمه في العصر العشاء وقضاه في المغرب ومن الجهر الى الجهر طلالاً
لم يكن ارساط ومنها الى الاخر وقضاه في الصلوة بعد الجهر وكذا توقيت سورة اي تعيينها للصلاة
قال الطحاوي ولا يجزئ في هذا اذا رآه حقاً واجباً بحيث لا يجوز غيرها او رآه قراءة فيها مكرهه
انما لقراءه الاجل القيس عليه او بتركها بقراءة فلا كراهية في ذلك لكن بشرط ان يقرأ غيرها اجاباً للملك
الجاهل فغيرها لا يجوز ولا يقرأ المأمور بل يستمع ويصمت خلافاً للشافعي فانه يقول يجب على المأمور قراءة
الفاتحة ولنا قولنا تعالى واذ اقرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابو هريرة رضي الله عنه كانوا يقرؤون خلف
الامام فنزلت وقال احمد اجمع الناس على ان هذا الزمان في الصلوة وان قراء امامه اية ترغيباً وترهباً
او حطب عطف على قراءه لما كان الخطبة فائت مقام ركعتي الظهر نزل من حفصه منزلة المأمور فلا دلالة فيه
في قوله او صلى على النبي ثم على ان يكون الخطبة والصلوة على النبي ثم واقعتين في نفس الصلوة ولا يخاف
لما قيل انه يقضي ان يكون الانصاف واجباً قبل الخطبة لانعدام الترتيب المذكور في تقدير الا اذا قرأه قوله
تعالى صل على محمد وارضاه في الثاني عن المنبر والاحوط السكوت والجماعة سنة مؤكدة اي قبة
تشبه الرابح في الفقه وتسقط بالاعتذار منها المطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديد والاولى
بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقران ثم الاصح ثم الاسن فان ام عبداً واعرابي هو الذي يسكن في البادية
عربياً كان او عجمياً لان الغالب عليه الجبل او فاسق او اعرج هذا اذا كان طواغيتاً فاما اذا كان الاعلى افضل فتدبر
اولى كذا في المبسوط الجهر فاداه او يستعاض او لدن ذكره كجماعة النساء وحدهن وتقف الامام سطر
لو فعلن قال المطرني الامام من يؤمر به اي يقيد بذكر كان او انثى وكصغر الشابت كل
جماعة الجهر الظهور العصر الحق لا الباقية وقيل المغرب كالظهور لا تنشر الفاتحة فيه والجمعة كالعصر
لا مكان الاعتزال وقالان العجايز يخرجن في الصلوة كلها لانه لا فتنه لقلوب الرغبة فيهن وهذا
في عصرهم اما في زماننا جماعة النساء مكرهات في كل حال في الحقايق ويقدر المتوهم بالمبهم خلافاً
لمحمد فان الظهور بالتراب يدل على الطهارة بالماء عند والاولى ضرورة ترتيب جلال الثانية فيكون بناء
الفقهاء على الضعيف وعندهما التراب خلف عن الماء فيعمل عمله عند فقد والغسل بالامام والامام والامام

تصنع

الصلوة

الصلوة

الصلوة

الصلوة

الصلوة

يسانف
صدرا شريف
فاخره و بانو و دام الاستقلال الامام
تفقه في كل شيء و هو راس
الدين في زمانه و كان
معه
هذا المصنف و المصنف المذكور
من علماء زمانه و كان
افضلهم
فاخره
تاج الشيعه
تاج الشيعه
تاج الشيعه
صدرا الشيعه
يحيى لاداعا و جليله
من الشيعه
معه
و بانو و بانو و بانو
الامام الشيعه
معه

ولم ين عليه الا الخروج منها بفعله فقال الخرج من الصلوة بفعل المصلي فرض عند هذا غلط منه
لانه لو كان فرضا كان عمدا لا يختص به وقت ولا مكان ولا حال ولا يخصص به علمنا انه ليس بفرض وانما
قال يبطل في هذه المسائل لان ما يغير في اثباتها يغير في اخراجها كنية الاقامة واقتداء المأثور بالقيام قدوة
المستحسن على الماء ونزع الماسح خلفه بعمل يسيرا فانا قد فعل يسيرا ذلك ان يكون بعد كنية لا يبطل الصلوة عند ايضا
ومضى منه مسح اعلم ان معنى مدة المسح في هذه الحالة لا يفسد الصلوة مطلقا بل اذا وجد الماء والايدي
على الصلوة على الاصح ذكره في الحائض ورواها عن العذر وسقوط الجبر عن بره وقوله لا يصح
وبيل العاري ثوبا وقدرة المولى على الاركان وتذكر فائتة وهو صاحب الترتيب وتقديم القاري
انما وطلع ذكرا في الجرد ودخل وقت العصر للجمعة وكذا في غيرها الامام وحده عمدا يبطل بعد
الشرع صلوة المبرور لو وقع في خلال صلوة وفيها ايضا خلافا لها لا كلامه لانه في معنى التلوة
وخرج من المسجد امام خصم الفتح والضم خطا نص عليه في المغرب عن القراءة فاستخلف صح
هذا عند خلافا لها والمخالف فيها اذا لم يقرب ما يجوز بنا لصلوة اياها اذا نزل فعليه ان يرجع ولا يجوز
الاختلاف اجماعا كقديم كقديم الامام سواء احدث او حضر مسبقا الا ان الامام ان يقدم
مسكافيت صلوة الامام او لا يقدم مسكافيتهم بهما وحينئذ انما اتم المبرور صلوة الامام
بقدر المناقاة كالمقربة وكلام الخرج من المسجد لو جده عند الاول اي صلوة الامام الاول لانه
وجد في خلال صلوة ما لا عند فراغه اي فليخرج الامام الاول بان ترضا وادرك خليفته بحيث لم يقف
شي وانتم صلوة خلف خليفته لا تقوم اي لفصل صلواتهم لانها قد تمت من ركعة او سجدة حدث
اي في ركعة او في سجدة او ذكر سجدة تركها في الركعة الاولى فسجد بها بعيد ما احدث
فيه ان ترضا بنى حتما وما ذكرها فيه ندبا اي لا يجب عليه اعاده الركعة او السجدة الذي تذكر فيه
لكن ان عاده يكون مندوبا ان اتم واحدا فحدث اي الامام وخرج من المسجد كره في الهداية فلا بد
لان لم يخرج منه فعمل على اتمه لان النية للتعين وهو متعين في الصلوة المذكورة ان صلح لها والا
اي بان لم يصلح للامامة بان كان راء او شيئا اخشى او اميا او اخرها ومثلا لا خلف المفترض او
بقيا خلف المان في القضاء قبل قيل يعني ان يختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة ثم تبطل صلوة
الامام في رواية كالتا خلفه قصدا ولا تبطل في اخرى لان الامامة انقلبت منه من غير صنع
قال بعضهم لا يتعين للامامة ثم تبطل صلوة الامام والمفتري
في رواية تبطل صلوة المفتري دون صلوة الامام

هذا عند خلافا لها والمخالف فيها اذا لم يقرب ما يجوز بنا لصلوة اياها اذا نزل فعليه ان يرجع ولا يجوز الاختلاف اجماعا كقديم كقديم الامام سواء احدث او حضر مسبقا الا ان الامام ان يقدم مسكافيت صلوة الامام او لا يقدم مسكافيتهم بهما وحينئذ انما اتم المبرور صلوة الامام بقدر المناقاة كالمقربة وكلام الخرج من المسجد لو جده عند الاول اي صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوة ما لا عند فراغه اي فليخرج الامام الاول بان ترضا وادرك خليفته بحيث لم يقف شي وانتم صلوة خلف خليفته لا تقوم اي لفصل صلواتهم لانها قد تمت من ركعة او سجدة حدث اي في ركعة او في سجدة او ذكر سجدة تركها في الركعة الاولى فسجد بها بعيد ما احدث فيه ان ترضا بنى حتما وما ذكرها فيه ندبا اي لا يجب عليه اعاده الركعة او السجدة الذي تذكر فيه لكن ان عاده يكون مندوبا ان اتم واحدا فحدث اي الامام وخرج من المسجد كره في الهداية فلا بد لان لم يخرج منه فعمل على اتمه لان النية للتعين وهو متعين في الصلوة المذكورة ان صلح لها والا اي بان لم يصلح للامامة بان كان راء او شيئا اخشى او اميا او اخرها ومثلا لا خلف المفترض او بقيا خلف المان في القضاء قبل قيل يعني ان يختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة ثم تبطل صلوة الامام والمفتري في رواية تبطل صلوة المفتري دون صلوة الامام

و

كذا في الحديث

السجدة

صلوة الامام في اخرى وفي الكافي الاصح هذه الرواية هذا الم يستخلفه واما اذا استخلفه فبالاجماع
تبطل صلوة الامام المستخلف ^{كان} ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد الكلام مطلقا
اي عمدا كان شائعا يعظنا او نائما مكرها كان او غير مكره خلافا للشافعي في الخطاء والفتيان
والسلام عمدا احتزب من السلام سهوا فان غير مفسد قال في الهداية لانه من الادكار فيعتبر كرا حالة
الفتيان وكلاما في حال التعمد لانه من كراهية الخطا في ركعة الحلقه لا يفسد عمدا كان او سهوا لانه
كلام محض فان قلت ذكر صاحب الهداية في فضل ما يكره المصلي قل نعم لانه افسح حيث عطل بقوله
لان كلامه عن انه مفسد والايمن والثاوي والثاني في بقاء بصوت سواء كان من وجع او مصيبة الامن
ذكر اللجنة والناظر فانه لا يفسد بفتح لاخذ خلافا لابي يوسف ذكره صاحب الخلاصة وتسميت طاب
وجوابه من الاسترجاع وسائر بالحدثة وعجبا بالجملة والجملة بفتح على غير امامه هذا يشتمل فتح
المفسد على غير المصلي وعلى المفسد وفتح الامام والمفسد على اي شخص كان وكل ذلك مفسد الا اذا فقدت
التلوة دون الفتح ولذلك قال بقصد اي بقصد الفتح وان فتح على امامه لا يفسد لاجتماعه وقيل
ان قرأ قد ما يجزى بصلوة نفسه لانه لا ضرورة اليه وقيل ان ينقل الى اية اخرى ففتح عليه يفسد
صلوة القارح وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وقرأه من محض وقال لا يفسدها
الا انها يكره والثاوي ينكر الكراهية ايضا ويجوز على تحسين الدعاء بما يستل من الناس نحو اللهم زجني
فلا تار اعطني الدينار وكله وشره وعمل آخر لا اليسر انه لا يفسد بخلاف الكثير واختلف
في هذا قيل يحتاج الى اليمين وقيل ما يشك الناظر لزم عمله في الصلوة اولاه واختار العامة وقيل
ما يستكره المصلي قال الشيخ هذا اقرب الى المذهب ابي حنيفة فان ذابا التفسير الى الاية المتلى به
من صلى ركعة ثم شرع اي صلى ركعة من الصلوة ثم نوى بقلبه لاجل ان لا يفسد ذكر في الخلاصة جاز
التحرير من غير دفع اليد الى الارض في اخرى اي يتم ما شرع ثانيا ان كان صلوة اخرى ولا يحتسب منها
الركعة التي صلوا قبلها والا اتم الاولى اي ان كان ما شرع فيه ثانيا فاعاد الاولى فاركعتا التي صلوا
بحسب نية فيتم الاولى ولا يفسد هار واحد وثالث ان في موضع صلوة تكلم في موضع يكره كالدخول فيه
والامتنع انه موضع صلوة وهو مقدمه الى موضع جوده ذكر في التبيين للاجل فاذا ارخصنا
معنا ثم احدث احد هادن الاخر قد بر وان كان على كان سطح المحاذاة اي شرط في كون المأزانا ان يحاذي
اعضان اعشاه ويغير امامه في الصلوة ستر بقدره ولا يصح يقر على احد حاجبيه ولا
توضع ولا يخط ويدن البسبح او الاثنان لاجل ان يفسد ستره او يفسد بينهما وكفى ستر الامام

في حديث

في حديث

هذا عند خلافا لها والمخالف فيها اذا لم يقرب ما يجوز بنا لصلوة اياها اذا نزل فعليه ان يرجع ولا يجوز الاختلاف اجماعا كقديم كقديم الامام سواء احدث او حضر مسبقا الا ان الامام ان يقدم مسكافيت صلوة الامام او لا يقدم مسكافيتهم بهما وحينئذ انما اتم المبرور صلوة الامام بقدر المناقاة كالمقربة وكلام الخرج من المسجد لو جده عند الاول اي صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوة ما لا عند فراغه اي فليخرج الامام الاول بان ترضا وادرك خليفته بحيث لم يقف شي وانتم صلوة خلف خليفته لا تقوم اي لفصل صلواتهم لانها قد تمت من ركعة او سجدة حدث اي في ركعة او في سجدة او ذكر سجدة تركها في الركعة الاولى فسجد بها بعيد ما احدث فيه ان ترضا بنى حتما وما ذكرها فيه ندبا اي لا يجب عليه اعاده الركعة او السجدة الذي تذكر فيه لكن ان عاده يكون مندوبا ان اتم واحدا فحدث اي الامام وخرج من المسجد كره في الهداية فلا بد لان لم يخرج منه فعمل على اتمه لان النية للتعين وهو متعين في الصلوة المذكورة ان صلح لها والا اي بان لم يصلح للامامة بان كان راء او شيئا اخشى او اميا او اخرها ومثلا لا خلف المفترض او بقيا خلف المان في القضاء قبل قيل يعني ان يختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة ثم تبطل صلوة الامام والمفتري في رواية تبطل صلوة المفتري دون صلوة الامام

في حديث

في حديث

في حديث

في حديث

في حديث

في حديث

هذا عند خلافا لها والمخالف فيها اذا لم يقرب ما يجوز بنا لصلوة اياها اذا نزل فعليه ان يرجع ولا يجوز الاختلاف اجماعا كقديم كقديم الامام سواء احدث او حضر مسبقا الا ان الامام ان يقدم مسكافيت صلوة الامام او لا يقدم مسكافيتهم بهما وحينئذ انما اتم المبرور صلوة الامام بقدر المناقاة كالمقربة وكلام الخرج من المسجد لو جده عند الاول اي صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوة ما لا عند فراغه اي فليخرج الامام الاول بان ترضا وادرك خليفته بحيث لم يقف شي وانتم صلوة خلف خليفته لا تقوم اي لفصل صلواتهم لانها قد تمت من ركعة او سجدة حدث اي في ركعة او في سجدة او ذكر سجدة تركها في الركعة الاولى فسجد بها بعيد ما احدث فيه ان ترضا بنى حتما وما ذكرها فيه ندبا اي لا يجب عليه اعاده الركعة او السجدة الذي تذكر فيه لكن ان عاده يكون مندوبا ان اتم واحدا فحدث اي الامام وخرج من المسجد كره في الهداية فلا بد لان لم يخرج منه فعمل على اتمه لان النية للتعين وهو متعين في الصلوة المذكورة ان صلح لها والا اي بان لم يصلح للامامة بان كان راء او شيئا اخشى او اميا او اخرها ومثلا لا خلف المفترض او بقيا خلف المان في القضاء قبل قيل يعني ان يختلف فيه فقال بعضهم يتعين للامامة ثم تبطل صلوة الامام والمفتري في رواية تبطل صلوة المفتري دون صلوة الامام

في حديث

في حديث

وجاز تركها ان امر المومنين لم يوجب الطريق لم يقل عند عدم المروءة الطريق لان عدم الطريق ليس
 انما الشرط عدم مواجهته وكذا سوي الثوب هو ان يجعل الثوب على راسه اركنته ثم يسلك طرفه من جهتيه
 كذا في الهداية ويوافق ما في الحاشية وفي المبسوط والحلاصة هو ان يضع الرداء او القباء على كتفيه ولم يرد
 يديه في يتيه وقيل ما ذكره في الطيلسان وكفه وهو بعد من بين يديه ومن خلفه عند الجنب لا يرفع
 من الكافي وعنده به ويجسده وعقصر شعره قال في المبسوط هو ان يشد صغيرته حول راسه كما تفعل النساء
 وقد تقدم انما بعد هذا ان يغرها او يدها حتى يصفو في الشفاعة هو ان ينظر منه او يستره مع أي غنقه اما انظر
 بخرجه بل الى الصنف فلا بأس به ونظر الى السماء وسحب جبهته من التراب وقيل الحصى ليس بالآخرة
 قال ابو ذر خير البشر عن سودة الخ قال يا ابا ذر مرة او ذر وعذرا في التيسر وحضره قيل هو
 التمسك على العصا وقيل وضع اليد على الخاصرة وفيه ان عقد اليد سنة فيكره تركه سواء وضع اليد على
 او على عضو آخر وتطيقه اي تمدد واقفا على صلاته على اليدين ناصبا ركبته وان شاع راعيه اي
 بسطهما وترقبه بالاعذار قيام الامام يعني بالاعذار نص عليه في الحاشية في طاق المجدد اراد بالمحارب
 انما قال قيامه اذ لا كراهة في سجته فيه اذ كان قائما خارجا او على دكان او الارض وحدها انما نفر
 الامام على الدكان وكسبه والقيام خلفه من وجبهه هذا اذا كان هو صلا آخر وان كان
 منفرديا وان لم يجد وجبهه امامه في ينبغي ان يجذب احد من القنادل ثم يكبر وصلا ان كان في يوم
 او امامه او جذا راى على احد جنبه او على السقف او حلقه وان كان خلفه او تحت قدمه لا يكبر الصلوة
 ولكن يكبر كراهة جعل الصلوة في البيت ذكر الامام القناني في شرح الجامع الصغير اذا صغر جذا
 بحيث لا يبدو للناظر او يحى اسرها من هنا ظهر ان ثمال غير في الريح لا يكبر وصلته محاسن راسه
 للتكامل والتمهيد بها اراد بالتمهيد بها فلكه عايتها وتحافظه حدودها لا الاهانت بها لانها
 كثر لا للتدليل في ثياب البذل بكم الباء ما يمت من الثياب والراد ما يلبس الماء في بيته ولا يذهب
 معه الى الكبر من صلاتهم ان الكراهة انما تكون اذا كان له ثيابا اخرى او طين او تخلى فوق المسجد البذل وقد
 وقع بيت فيه مسجد اي كان عند الصلوة جعل الخراب وشار الى هذا بتعريف الاول وتكرار الثاني وغلق
 باب لا تقسه بالحقين الساج وما الذهب وصلته الى ظهره بعد سجدة وقيل حجة او عقرب فيها
باب الوتر والوافل الوتر تلك ركعات خلافا للثانعي فان عند في قدر ركعة وجب قال
 ابن حنيفة الوتر من وياخذ ثم رجوع وقال سنة وياخذ يوسف ومحمد وهو قول الثانعي ثم رجوع قال
 واجب كذا في التحفة بسلام اي بسلام واحد وهذا احد قول الثانعي في قول الوتر بتسليمين وهو قول مالك وثبت

كسره

قصد

ثم رجوع وقال

وقعت قبل ركوع الثالثة خلافا للثانعي فان القنوت عند بعد رفع الرأس من الركوع بركن القنوت
 ثم يفت فيه ابدأ خلافا للثانعي فان القنوت عند في الضم الاخيرة من وضوء فقط دون غير
 خلافا للثانعي فان القنوت في صلاة الفجر من عند في جميع السنة ويقال في كل ركعة منه
 الفاتحة وسورة ويتبع القنات اي يتبع الامام القنات اي قراء الامام القنوت بعد ركوع
 الدركا القنات في الفجر خلافا لابي يوسف لا يركب سكت عند القيام والقعود لا يتخلل فيه
 ومن قبل الفجر وبعد الظهر والغروب والعشاء ركعتان وقبل الظهر الجمعة وبعد لها بتسليمه حجت
 الاربع قبل العصر العشاء وبعد ذلك من يد النفل على اربع بتسليمه ثم اربع على ثمان ليلا والاربع
 افضل فيها وفيه القراءة في ركعتي الفرض كل الدور النفل ولزم امام نفل شرعية فتذكر ان
 قد صلا فان يصير شرع فيه نفلا ولا يجب اتمامه حتى لو نفضه لا يجب القضاء ولو عند الطلوع
 والغروب قضى ركعتان لو نفض في الشفع الاول والثاني يعني شرع في نفل فان اربع وافسد هاتين
 الشفع الاول يقضيه لا الثاني لان لم يشع فيه وان قد عد على ركعتين وقام الى الثالثة ثم انفسا
 يقضي الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلته على حدة كما ان
 قراءة شفعيه وقال ابو يوسف عليه قضاء الاربع الاول واحد او الثاني واحد او الاول
 واحد والثاني وعند ابي يوسف في الاخير قضاء الاربع لا غير اي قضاء الركعتين ليس غير هذا
 القول واربعة ليرد في احدي كل شفع اربع في الثاني واحد الاول وعند محمد في الاخير قضاء
 ركعتين وهذا المسئلة على ثمانية اوجه واصلا عند محمد خلافا الاولين او احدهما عن القراءة بقطع
 الترتيب فلا يقع الشروع في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة خلافا الاولين بقطع الترتيب وعند ابي
 كلاهما لا يقطع الترتيب فيصحب الشفع الثاني عليه وانما يوجب فساد الاداء حتى لو قرأ في الشفع الثاني
 صح هذا الشفع وعليه قضاء الشفع الاول ولا قضاء لتمام الثانية ثم نفض تشهد الاول اي نوى نفلا
 ذات اربع واتم الركعة الثانية ثم نفض لقضاء عليه لا يلزم يشع في الشفع الثاني فلم يجبه عليه قضاء
 وقام الشفع الاول اما اذا تشهد فظاهرا اما اذا لم يتشهد فكان يجب كون كل شفع من النفل
 صلته على حدة ان يفسد الشفع الاول الا انه لم يفسد قيا على الفرض وينفل فاعدا مع قدر
 قيامه ابتداء اي وقت الشروع وكذا بقا. يعني بعد الشروع لا بعذر وراكبا موميا خارج
 المصر هذا القيد لنفي الجواز في المصر عن ابي يوسف انه يجوز فيه ايضا وما في ضمنه
 من الاطلاق عن قيد السفر لنفي اشتراطه الى اي جهة توجهه لان النوافل غير مختصة

قوله انما لا يقطع الترتيب فيصحب الشفع الثاني عليه وانما يوجب فساد الاداء حتى لو قرأ في الشفع الثاني صح هذا الشفع وعليه قضاء الشفع الاول ولا قضاء لتمام الثانية ثم نفض تشهد الاول اي نوى نفلا ذات اربع واتم الركعة الثانية ثم نفض لقضاء عليه لا يلزم يشع في الشفع الثاني فلم يجبه عليه قضاء وقام الشفع الاول اما اذا تشهد فظاهرا اما اذا لم يتشهد فكان يجب كون كل شفع من النفل صلته على حدة ان يفسد الشفع الاول الا انه لم يفسد قيا على الفرض وينفل فاعدا مع قدر قيامه ابتداء اي وقت الشروع وكذا بقا. يعني بعد الشروع لا بعذر وراكبا موميا خارج المصر هذا القيد لنفي الجواز في المصر عن ابي يوسف انه يجوز فيه ايضا وما في ضمنه من الاطلاق عن قيد السفر لنفي اشتراطه الى اي جهة توجهه لان النوافل غير مختصة

اربع

قوله انما لا يقطع الترتيب فيصحب الشفع الثاني عليه وانما يوجب فساد الاداء حتى لو قرأ في الشفع الثاني صح هذا الشفع وعليه قضاء الشفع الاول ولا قضاء لتمام الثانية ثم نفض تشهد الاول اي نوى نفلا ذات اربع واتم الركعة الثانية ثم نفض لقضاء عليه لا يلزم يشع في الشفع الثاني فلم يجبه عليه قضاء وقام الشفع الاول اما اذا تشهد فظاهرا اما اذا لم يتشهد فكان يجب كون كل شفع من النفل صلته على حدة ان يفسد الشفع الاول الا انه لم يفسد قيا على الفرض وينفل فاعدا مع قدر قيامه ابتداء اي وقت الشروع وكذا بقا. يعني بعد الشروع لا بعذر وراكبا موميا خارج المصر هذا القيد لنفي الجواز في المصر عن ابي يوسف انه يجوز فيه ايضا وما في ضمنه من الاطلاق عن قيد السفر لنفي اشتراطه الى اي جهة توجهه لان النوافل غير مختصة

تأخر الشريعة

او احدهما عن القراءة م

تأخر الشريعة

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

فيه
الشرائط

زنج الشریعہ

بِقَضَائِهَا

فاجاب الشيخ

صد اشرف

تاج التاج

فلا حاجة الى

صد الشدة

و

صد آتش

الصلوة السادسة حديث كانت او قديمة لواجتماع الفوائد القديمة والحديثة قبل مجوز الوقفة ثم
الحديث كثر الفوائد وقيل لا يجوز ويجعل القديمة كان لم تكن زجراً لغير التهاون قال صدر الشهيد
الصحيح هو الاول وفي شرح الجامع الصغير للتراشي الاول اصح والثاني اخط وقال صاحب الهداية في التجنب
الاول اقيس الفتوى على الثاني قلت بعد الكثرة او لا هذا مختار الامام الخرجي وقال صاحب المحيط
وعليه الفتوى وفي التجنب اذا قل ما بقى عليه بعد الترتيب عند البعض وهو الصحيح فيبقى وقتي ترك
صلوة شهر فندم واخذ بركا الوقيات ثم ترك فرضا فزجج على قوله حديث كانت او قديمة او فقي صلوة
شهر او فرضا او فرضين فزجج على قوله قلت بعد الكثرة او لا صلى في ذكر الثانية وفي الوقت سعة
ذكر في الحقايق ومن ذكر الشرط الاول وترك الثاني فكانه نسيها سياتي في توقف وجوب الترتيب
عليها فسد الخبر موقفا خلافا لابي يوسف ومحمد وهو القياس ان في الثانية قبل اداء التامة بطل
فرضية الخبر لا اصلها لان لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة عندها خلافا لمحمد والاول
اى ان لم يقضها قبل اداء السادسة وهذا اعم من قضائها بعد اداء السادسة ومن عدم قضائها حتى يخرج
وقت السادسة صحح كثرهما لان الكثرة علة سقوط الترتيب فيثبت الحكم بوجوب العلة في حق ما بعدها
ولان الترتيب سقط بالكثرة وهي قائمة بكل فوجب ان يورث في سقوطه ولهذا راعاها غير مرتبة
جازت عندها ايضا وهذا لان المانع من الجواز قلة او قدراك فلا يبق المانع ولا يمنع ان يتوقف
حكم على احدى بتبين حاله كتحصيل الزكاة الى الفقير فان بقي النصاب الى تمام الحول صار فرضا
وان نقص ولم يزل على النقصان صار نفلا **باب سجدة التوبة** لم يقل صابعا سلاما وحده
لعدم كونه قيد للوجوب سجدة وتشهد وسلامان هو الصحيح اذا قدم ركعا او اخر او كرها او ترك
واجبا او غير تاهيا كركع قبل القراءة وتاخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد لو زاد حرفا
واحدا وجب عند ابي حنيفة وقال ابو شجاع انما يجزى اذا قال اللهم صل على محمد قال المارزيدي كمالا
اذا قال مقعدا على ال محمد وعن ظهير الدين المصنف قد راى يؤتى به ركن عند محمد وعن ابي ثوبان
ومحمد لا سر عليه اصلا كذا في شرح مختصر القدوري للزاهدي وركعتين وترك الفقد الاول
والجهر فيما يخاف ذلك وقيل كل هذا يؤتى الى ترك الواجب قال في التبيين والصحيح انه يجب
ترك الواجب لا غير هذا لانه بقائه في المحترق واجب ياتي به بعد سلام واحد وقال الشافعي
قبه وقال مالك قبله في الزيادة وبعد في النقصان والخلاف في الاول لانه لا يجب بسره للمعتم بل
بسره امامه ان سجدة التوبة يسجد بها ما سجدت بها من الفقد الاول وهو اليها اقرب قدم

هذا الحديث
هو الحديث
الاول

فيما ذكره

فيما ذكره

هذا الحديث
هو الحديث
الاول

فيما ذكره

فيما ذكره

فيما ذكره

فيما ذكره

فيما ذكره

فيما ذكره

قدم مفعولا فاعل التفضيل توسعا كما صرح به صدر الافاضل في ضار السقوط وان اياه النسخة
سهوا لا قام وسجد لله وان سها عن الاخرة عاد ما لم يقيد بالسجدة وسجد لله وان قيدته في فرضه
نفلا وضمه سادسة ان شاء خيره لان لم يشع فيه قصدا فلم يجب عليه اتمامه فقد لاخيره ثم قام
سهوا عاد ما لم يسجد للخمسة ريم وان سجد لها ثم فرضه وضمه سادسة هذا الضم أكد من الاول
ولذلك لم يقل ان شاء والتفاوت مع انه لو قطع لا قضاء فيها من حيث ان فرضه قد تم في هذه
المسئلة لكن بتاخير التام يجب سجد لله في هاتين الركعتين فهو لتدارك نقصان الفرض واجب
فيها ولو قطعها بان لا يسجد لله لم يلزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد لله لم يكن على
المسئلة لا بد ان يضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد لله بخلاف تلك المسئلة فان الفرضية
قد بطلت فليس هنا تدارك نقصان الفرض على ان اصل الصلوة باطل عند محمد فعلم ان ضم السادسة
صيانة عن البطلان أكد في هذه المسئلة والركعتان فعل ولا قضاء ولا تنويان عن سنة الظاهر
لان التخييم واطاع عليها بحرية مبتدأة ومن اقتدى بحبه فيها صلاها ولو افسد قضاها لا يشع تسلا
وعند محمد يصلي سادا ولو افسد لا يقضي كالامام تنقل ركعتين وسها فسجد لا يني كذا لا يقع حتى التهو
في خلال الصلوة وان بني صح اي ان صلا بهذا الترخية نافذة من غير ان يسجد فاجوز سلام من عليه
التهو يخرجها عنها موقفا عندها خلافا لمحمد فيصح الاقتداء به بان يسجد بعد لوجوه الاقتداء في خلال
الصلوة والاى ان لم يسجد لاى لا يصح الاقتداء لعدم وقوعه في صلاته ولا يبطل وضوءه بالقرينة ولا يقصر
اربعا بنية الاقامة لعدم وقوعه بطل وضوءه ونية الاقامة في خلال الصلوة سها ولم ينية القطع بطل نية
حتى يكون تحريمه باقية كما مر في اول مرة انكم صلا استأنف وان كذا اخذ ما غلب على ظنه لانه اذا كان في
الاستئناف حرج واختلف في معنى قولهم اول مرة فقول اول مرة في تلك الصلوة وقيل معناه ان السهو
لم يكن عادة له لا ان لم يسه قط وقيل اول سهو وقع له عن ولم يكن سها في صلاته قط بعد بلوغه وان لم
يفعل اخذ الاول وقعد على كل موضع ظنه اخر صلته لم يقل توجها قال بعضهم لان الوهم لا يكون الا رجحا
فلا يستعمل في موضع الشك بخلاف الظن فانه قد يستعمل فيه ولذلك يقيد بالغالب **باب صلوة**
الريضان بعد القيام لم يحد من قبل الصلوة او فيها صلا فاعدا يركع ويسجد وان تعد الى ركوع السجود
او الى راسه فاعدا جعل سجودا خفضا من ركوعه ولا يرفع اليدين للسجود وان تعد القعدة او الى
استلقيا او جلاء الى القبلة او مضطجعا وجه اليها والاول اولى وان تعد الايام اخرت ولا يؤتى به
واجبه وقيل وقال في معنى هذه الاشياء واذا تعد على الايام بالراس بعيد ذكره في الحقايق وفي لفظ

هذا الحديث
هو الحديث
الاول

فيما ذكره

فيما ذكره

فيما ذكره

هذا الحديث
هو الحديث
الاول

التأخير اشارة الى انه لا يسقط الصلوة وان كان الغرض اكثر من يوم وليلة اذا كان مقيما في مكان
 قاضي خان والحداد بعد الركوع والنجح لا القيام فقد روي وهو افضل من الايام قائما لا نائما
 بالنجح وموم صح في الصلاة استئناف وقاعد بركع ويسجد فصح فيها حتى قائما خلافا للحداد
 صلى قاعدا في فلك جابر بلا عذر صح خلافا لهما في المربوط لا الا لعذر رجح او اغنى عليه يوما وليلة
 قضى ما فات خلافا للشافعي وان زاد ساعة اي زمانا قليلا لا هذا عندها وعند محمد يعين الزيادة
 من حيث الاوقات كذا في الهداية على وفق ما في مبسوط خمر زاده واصول فخر الاسلام والفقهاء ابا
 الليث جعل اعتبار الساعات وراية عن ابي حنيفة وقال شمس لا يمتد في شرح الكافي الصحيح ان العبرة بعد
 الصلاة **باب سجدة** الثلاثة هي سجدة بين تكبيرتين بشرط الصلاة بلا رفع يد وتشهد
 وسلام فيها سجدة النجح وسجدة خلافا للشافعي على من تلا اية من اربع عشرة التي في آخر الاعراف
 والاعد والحل وبني اسرائيل وزعم واخرى الحج احتراز عن الثانية وفيها ايضا سجدة عند الشافعي
 والفرقان والنقل والسجدة وص خلافا للشافعي وحم النجدة واختلف في موضع السجدة فيه فعند علي
 ومن هو قوله ان كنته اياه بعد ركعتين وبناخذ الشافعي وعند عمر ابن مسعود ومن هو قوله لا يثابتون
 فاخذنا برأينا فان تأخير السجدة جائز لا تقيد بالجمع والتكثير وان شئت واقرأ او سمعها وان لم يقصد
 اي السماع تلا الامام محمد المذنب معه وان لم يسمع وان تلا المذنب لم يسجد اصلا اي لا في الصلاة ولا
 بعدها عندنا وقال محمد يسجد فيها اذ فرغوا وسجد السامع الخارج حتى سمع المصلي من ليس معه
 يسجد بعدها ولو سجدها العادها لا الصلاة سمعها من امام ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخرى
 يسجد فيها وان دخل في تلك الركعة ان كان اي الدخول قبل سجدة امامه يسجد معه ولا يسجد السجدة
 الصلوة لا تقضي خارجا اي سجدة الثلاثة التي محلها الصلاة لا تقضي خارجا وانما قلنا التي محلها
 الصلاة احتراز عما روي فيها وحكي ادائها خارج الصلاة كما اذا سمع المصلي من ليس معه او
 سمع من امام واقدي برقي ركعة اخرى تلاها ثم شرع في الصلاة واعاد ركعته سجدة وان تلاها
 وسجد ثم شرع فيها واعاد سجدة اخرى لان في الصلوة الاولى غير الصلوة صارت تبعا للصلوة
 وان لم يسجد المجلس في الصلوة الثانية لما يسجد قبل الصلاة لا يقع عما وجبت فيها كترها في مجلس
 كسجدة سجدة سواء قراءتين ثم سجدة قراءتين ثم سجدة قراءتين في ذلك المجلس قال في الحقايق في الصلاة
 في ركعتين قراءتين في الركعة الثانية يكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف قايما عليه سجدة ان عند محمد
 استحسانا والمأخوذ قول ابي يوسف وهذا اذا يسجد الاولى ثم قراء اذ لم يسجد الاولى فاما في الثانية

فاما اذا

امكنة

وان كان في ذلك الوقت
 وان كان في ذلك الوقت
 وان كان في ذلك الوقت

بسته

قريبة

يجب سجدة واحدة بالاتفاق وانما وضع في ركعتين اذ بالتكرار في ركعة واحدة لا يسجد الركعة
 سجدة الاولى لم يسجد ان بدلتها اي اية السجدة او المجلس اي لا يكفي سجدة واحدة وسد الله
 حوان يغز الحايك في الارض خشيت وليست في هاسك الثوب في ذهاب ويجسد فيه يتبدل
 المجلس بالانتقال من مكان الى مكان والانتقال من غصن الى غصن اخر يتبدل ويجب على السامع
 ان يتبدل مجلس السامع دون التالي لا في عكسه علم ان المجلس هنا يتبدل بالشرع في امر اخر بالانتقال من
 مكان الى مكان لم يتبدل احكاما اما زوايا البيت والمسجد في حكم مكان واحد لا لثبته لا لثبته لا لثبته
 الشجرة الواحدة مختلفة في ظاهر الدوائر وفي رواية النادر مكان واحد يجوز القيام لا يسجد المجلس
 وانما كان مبطلا في الخيرة لانه دليل الاعراض ومن هم ان يتبدل ثم من هنا وقد هم وترك
 سجدة يعني آيتها وراة في السجدة لانه يشبه الاحتكاك لا يحك وتذهب ثم اية او آيتين قبلها او
 بعدها اليها دفعا لتوهم التفضيل لا بد من زيادة قولنا وبعدها لينطبق التعليل الذي ذكره بقوله
 دفعا لتوهم التفضيل على المعقل قائل ومختار اخفا وهاهنا السامع شفقة عليه **باب صلاة**
 المأثور قاصدا بركة ثلثة ايام وليا لها الايام للشيء والقبالي للاسراحة لكن قدر السير من
 طلوع الفجر الى غروب الشمس من جامع قاضي خان وقدره ابو يوسف بيومين واكثر اليوم الثالث
 والشافعي بيوم وليكة في قول بسير وسط متعلق بغيره لا بقاصدا لان المعنى في السفر
 قصد سير ثلثة ايام وليا لها بالسير المعتدل سواء كان السير المعتدل مقصودا ايضا
 اولاه واعتبر في الوسط للسير سيرا لابل والزاحل والجر اعتدال السير وللجبل ما يليق به
 وله احكام تدوم وان كان عاصيا في سفر خلافا للشافعي حتى يدخل وطنه متعلق بقوله
 تدوم هذا اذا اتم مدة السفر ثم رجع وانما اذا رجع قبله فبجهد بنية الإقامة ولو في
 المفازة يصير مقيما او ينوي إقامة نصف شهر ببلدة او قرية واحدة انما قيد بالوحدة
 لانه اذا نوى إقامة مدة مذكورة في بلدتين او قريتين لا يصير مقيما الا ان ينوي ان يقيم
 ليا لها في احديهما فيصير مقيما بخوله فيه لان إقامة المني تضاف الى مبيته هذا اذا
 كان كل واحد من الموضعين اصلا لنفسه وان كان احدهما تبعا للآخر بان كان احدهما مصرا
 والآخر قرية منه بحيث يجب الجموع على اكثرها فانه يصير مقيما بدخول احدهما ايها كان لا نهرا
 في الحكم كوطن واحد كذا في التبيين منها اي من الاحكام المذكورة ففرض الزباغي لم يقل
 فرضه الزباغي لان المتبادر من اضافة الفرض الى المسافر ان يكون الفرض في حقه الاربع

من خالف ما ذكره في هذه الركعة
 وان كان في ركعة اخرى
 فلا فائدة

انما هو في ركعة واحدة
 انما هو في ركعة واحدة

تج السجدة

تج السجدة والهداية

من خالف ما ذكره في هذه الركعة
 حصة نفسه او غيره
 من الخلف

من خالف ما ذكره في هذه الركعة
 خلافا للشافعي
 في الركعة

تج السجدة
 هذا القيد لا يثبت
 كونه ركعة واحدة

تج السجدة

ويكون القصر رخصة وهو مذهبنا قال في الهداية وفرض المسافر في الزمان باعيت
ركعتان لا يزيد عليهما وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر رخصة فيقصر ان يرى اقل من نصف شهر
او نوى منتهى اى مدة الاقامة وهي نصف شهر بوضعين او دخل بلدًا عامًا آخر جده أو بعد
عند فطال مكثه وكذا عكر دخل ارض حربا عام حصارها او اهل البغي في دارا في غير مصر و
نوا اقامة منتهى لانهم لم يصيروا مقيمين بنية اقامة وعند زفر يصح في الوجهين اذا كانت
الشوكة لهم للمكث من القصر ظاهر او عند ابي يوسف يصح اذا كان في بيوت المدينة لانه موضع اقام
لا اهل اخبية جمع جاء وهو بيت من قبل وصف نودها في الاصح اختلف المتأخرون في الذين
يسكنون في الحياض والقاطط كالارباب والأتراك في زماننا منهم من يقول لا يكون مقيم لانهم
ليسوا في موضع اقامة قال شمس الأئمة الشافعي والشافعي انهم يقيمون لان اقامة الدار اصل السفر
عارض وهم لا ينوون السفر قط ولما يتنقلون من ماء الى ماء ومن مرعى الى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار
الاصل من الذخيرة فلما سافر وقعد الاولى ثم فرضه واما كشاحيل السلام وشبهه عدم قبول
صدق الله تعالى وهذا اذا كان اقامة عمدا وما زاد نفل خلافا لك في ههنا وفي لاساة السابق
ذكر بناء على ان الفرض في حق المسافر عند الاربع وان لم يفعد بطل فرضه لترك القعدة وهي
فرض عليه ما فرأى مقيم يتم في الوقت اى يصير فرضه اربعا بالتبعية وبعد لا يفته الا يطرحه
بعد الوقت لا تدبر حتى الى اقتداء الفرض المستقل في حق القعدة او القراءة نظر الى اقتداءه في الشخ
الاول والثاني ومن قال بعد الوقت لا يتغير فرضه كما تدبره ان يقع الاقتداء ولكن لا يتغير فرضه
وفي غير قصر المسافر والمقيم ويقول نداء اتمدا صلحكم في سافر ويطلب لوطنا لاصل هو وطن القدر
الذي تولد فيه او تامل به من بلدان وقريته مشك فاذا انتقل من البلد الذي هو وطنه الاصل
وطن ببلد آخر لا يبيع الاول وطن الا السفر وكذا لا يطلب وطن الاقامة لان الشئ ينكسر بمشك
لا يادونه ووطن الاقامة هو الموضع الذي نوى الاقامة فيه خمسة عشر يوما او اكثر مشك والسفر
والاصل انما لم يتغير لوطن السكنى وهو الموضع الذي نوى الاقامة فيه اقل من خمسة عشر يوما لا زل
يعتبه المحققون من شافعي والسفر بضد لا يعرفان الغائبة سفرية كانت او حضرية لان المعبر
في الفضا ما ثبت في الاداء والمغيرا نادر فيقول الثبوت لا بعد **باب** **الجمعة** شرط لوجوبها
الاقامة لم يقل بمصر ذنابة لان الشرط هو ان لا يكون مسافرا لان يكون مقيما ببلد ذنابة ولذلك
يجب على من دخل المصير للجمعة ولو كان يكث ثم يقيم للجمعة قال في الحقايق يجب على من دخل

الاخيرة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

قريب حتى خراجها مع خراج اهل البلد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجب من فوط اهل الرقب لا غير
وعند محمد كل قرية يبيع اهلها اذان الجمعة يجب عليهم والا فلا قبل يجب على من بين وبين المصير شخ وعقود
والقعدة وسلامة العين والرجل والحريم والذكورة انما اقتصر على ما ذكرناه من الادبيات الشارطة للجمعة
ومن رام ذكر مطلقها ان يذكر العقل والبالغ والاسلام ايضا يعني تحتها وانما اعتبر بها بالاداء
بناء على ان مقتضى الجمعة فنعها لا يكون الاعلى وجعا لاداء ويجب ترك التفرغ واصلا اذ حضر الجاهل
واختار العزيمة مرجح بذلك في البدائع فاقد هذا ثم ان صحة هذا الحكم انما هي على تقدير عدم ذكر المبلغ في الجملة
ذلك ظاهرا لانه شرط له لا ادائها المصير الجاهل لا بد من ذكره لان التغير المذكور له لا لطلب المصير
فيم يقل موضع له قالوا لما فيه من الخلل فان قيل امير قاض ينفذ الاحكام ويعين الحدود وهذا ما عندنا في
وهو ظاهر المذهب على ما نص عليه الامام الشافعي وهو اختيار ابي الحسن الكرخي والي الحين القدر في
ابي يوسف انه لا يبيع اكبر مساجد اهلها وهو اختيار ابي حنيفة ومن حجتهم لظهور الثاني في اجراء الاحكام لا
سيما اقامة الحدود في الاصل فنفذ عن ان لا يصلح الاعتبار في الاصل التي فتحت ولم يبين فيها مسجد
او بناء بغير الفاء يقال فناء الدار لما امتد من جوانبها وهذا هو الذي اعتبر بعضهم ان لا يكون بينه وبين المسجد
مزارع ومراع وتدخلها صاحب الذخيرة حيث قال فعلى قول هذا القول لا يجوز اقامة الجمعة بخارج في مصر
العبدان بين المصير وبين المصلي مزارع ووقفت هذه المسئلة مرة وافتي بعض شيوخ زماننا بعدم الجواز
ولكن هذا ليس بصحة فان احدث الم ينكر جواز صلة العيد في مصر العيد بخارجا لامن المتقدمين ولا من
المشاخرين وكان ان المصير وفناءه شرط لوجوب الجمعة فهو شرط جواز صلة العيد فكل مصلح به معنى خارج
اهله من دفن المعق وكرض الخيل ورجل السهم ونحو ذلك وجازت بغيره في المصير خلافا لما ذكره انما من الرق
حتى لا يعيد بها ولما انها تتم في ايام التمس وعدم التعيد للتحفيف للتحليل ولا في العراق ولا في الحجاز ولا في
مكة ولما دون من جهتهم لا في المصير وهذا الذي مر تبعية امور الحاجاج لا غير فان كان مقيما لا في غير زمانه
باقامة الجمعة الا اذا كان ما دونها من جهة من لا اذن وقيل ان كان مقيما بخارج وان كان مسافرا لا يجوز
والصحيح هو الاول كذا في البدائع لا يعرفات والسلطان او نائبه هذا اذا امكن التصل الى احد منهما
واما اذا لم يكن فللناس ان يجتمعوا ويقدموا على من هم ذكره في الذخيرة ووقت الظهر والخطبة نحو
تسبيحة على قصد هذا ذكره في المبوط وقال لا بد من ذكر طويل يسمي خطبة عرفا وقال الشافعي لا يجوز
يخطب خطبتين اعتبارا للتعارف قبلها في وقتها والجماعة وهم ثلثة سوا الامام عندها ومعه عبدان يبين
ان نفر اقبل بحججه بلاء بالنظر وقال لا ان نغزى بعد التشرع جمع وان بقي ثلثة او ثلثة بعد حجه انما

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

الشيخ

انضج ان من لم يفرق بينهما وبين الزكوب لم يصب **باب** الجائز من المختص ان يرجع الى القبلة
 على عينه واخير الاستفتاء قال في التبيين والمختار في زماننا ان يلقى على قفاه وقدمه الى القبلة قالوا
 هذا ليس خروج الرقوع ويلحق الشهادة فاذا اتمت شد لجأه ويقص بخر تحته وكفنه وتر اكيفيته
 ان يدار بالجر حول الشراة مرة او ثلثا او خمسا ولا يناد عليها وكذا حول الكفن ويوضع على الخنق ويجرد
 ويستعمره ويوضأ بلامضغضة ويستنشق خلافا للشافعي ويقاض عليه ماء مغلي يسدر
 او حوض الا قالوا لا يغسل ويقل راسه ولحيته بالخطمي ثم يصيح على ياره ويفعل حتى يصل الماء الى الخنق
 ثم على عينه كذلك انما قدم الاضجاع على اليار تقديرا لفل جانب يمينه ثم يجلس مستندا ويصيح
 برفق وما خرج يغسل ولم يعد له ثم ينشف بثوب ولا يقص ظفرو ولا يشح شعرو خلافا للشافعي
 ويجعل الخط على راسه ولحيته وكافور على ساقيه ويضع النجوى من جسد الانسان جميعا
 بفتح الجيم لا غير قال الشافعي في شرح الكافي يعنى جهته وانفه ويديه وركبتيه وقدميه ولم يذكر
 القدري الاثني والقدمين من المغرب سنة الكفن له ازار وقبض لفافة والحسن لما خرون
 العات ولها دغ وازار وخمار ولفافة وخرقة تربط بها ثديها وكفايته له ازار ولفافة ولها ثوبان الازار
 واللفافة وخمار ويبسط اللفافة ثم الازار عليها ثم يقص الميت ويضع على الازار ثم يكف بيا وازار
 ثم يمينه ثم اللفافة كذلك وهي تلبس كدع وتجعل شعرا فيفترق على صدرها فترقى ثم الخمار فوقها
 اللفافة ويعقد الكفن ان خفا ستاره وصلته فرض كفايته ان ادعى بعض سقط عن الباقي
 والايام الكفن وهذا ان يكبر فاقامه ثم لا رفع بعدها خلافا للشافعي ويثنى ثم يكبر يصلى على النبي
 ثم يكبر ويعد ثم يكبر ويسلم ولا قرأ فيها خلافا للشافعي ولا تشهد ويقول في القبر بعد الثالثة اللهم اجعل
 لنا فرقا اي اجرا بقدرنا اللهم اجعله لنا ذرا اللهم اجعله لنا ثانيا ناعسا متفعا هو الذي يعطى الشفاعة بغير
 المصلح جند صد الميت والاحق بالامامة السلطان تقديم السلطان واجبا واحضر وتقديم الباقي
 بطريق الافضل ذكر في التحفة ثم القاضي ثم الامام الحنفى ثم الوفا على ترتيب العقبات في ولاية الانكاح بالصح
 انهما يفتن الاب على الابن عند الكل وان كان الابن يقدم على الاب في ولاية الانكاح عندنا في حنفية
 راي يوسن القناوي الصوري ولا بأس بانه في الامامة وان صلى غير الوفا والسلطان يعيد الوفا
 ان شاء ولا يصلى غيره بعده ومن لم يصل فدفن صلى على قبره مالم يظن انه قد نكح انما قال مالم يظن رخا
 للتقدير لان القبور فيه اكبر الرأى على الصحاح لا يخلو اختلاف الارمان والامكنة والاشخاص
 ولم يخرج كما يعنى على القدر على التزويل احكاما لانها صلة من وجه لوجه التعظيم والتحليل ولهذا

هذا

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

ولهذا يشترط لها ما يشترط للقبلة والقبلة ان تكون لا تها دغا ولهذا لم يقرأ فيها ولا المختار اسم
 لدليل نضجا كان او جماعا او قيا سائغا فذا وقع في مقابلة قيا سجلي يسبق اليه الفهم حتى لا يظن
 دليل اذ لم يوجد فيه تلك المقابلة وكهت في مسجد جماعة ان كان الميت فيه خلافا للشافعي قال
 في المقابيل بعد نقل خلافه انما شرط كون الجنازة في المسجد اذ لو كانت الجنازة والامام وبعض القوم خارج
 المسجد وباقي القوم في المسجد كما هو المعروف في جماعنا لا يكره باتفاق بين اصحابنا وان كانت الجنازة وحدها
 خارج المسجد فاختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يكره منهم السيد الامام ابو نجاش ومنهنايتين جبري يارده
 الرضا في قوله وان كان وحده خارجا خلف المشايخ ومن ولد سمي عمل صلى عليه ان استعمل الاستعمل ان يكون
 منه ما يدل على جود من رفع صوته او ركعتين في التبيين ثم مات والا ادرج في خرقه لم يصل عليه
 وصل في غير الظاهر من الزاوية وهذا المختار حتى يسي فوات ان يسي وحده او مع احدا بغير سلام عاقلا او جذا
 صلى عليه لانه ان يسي وحده يكره سلكا تبعا للدار وان يسي مع احدا بغير سلام هذا حاله عاقل فالا
 صحيح فان سلم احدا بغيره يكره سلكا تبعا له والا فلا اي ان يسي مع احدها ولم يسلم هو عاقل ولا من
 يسي معه منها الا صلى عليه كافر ما يغل بالمسلم غل النجس على يمينه الماء على الرجل الذي يغسل النجس
 لا كما يغسل المسلم ويلقى في خرقه ويجفر خرقه ويلقى فيها رستن في محل الجنازة اربعة وعند الشافعي السنة
 ان يحملها جلاد يضعها التاب على اصل عنقه والثاني على اعلى صدره وان تضع مقدمها ثم مؤخرها على
 يمينك ثم مقدمها ثم مؤخرها على يسارك ويسرعون بها لاجبا وكره للجلد من قبل وضعها والمشي خلفها احب
 ويجفر القبر ويحفر ويحفر ثاب الى القبلة خلافا للشافعي فان عند يسلم لا ويقول واضعه بسم الله
 وعلى مله رسلا الله ويوجه الى القبلة ويحفر القبر اي التي كانت على الكفن خيفة الانتشار ويسوى
 اللبن والقصب ويستحي اي يغطي عند دفنها بقرها بثوب لا يقر ويكره الاجر والخشب وبها التراب
 ويستتم القبر لا يسقط **باب التبريد** قال في التحفة الشريد نوعان نوع يفصل نوع لا يفصل
 وعند الباب الثاني حكم كل من طهر شرط التكليف والطهارة عند خلافا لها ذكر في الذخيرة
 والاخر بالظاهر عن ليس بظاهر سواء وجب عليه الغسل ولم يجب بعد كالتى لم ينقطع حبسها
 او نفاسا مقتول ظلم اخر برغم لم يكن مقتولا ظلم اسرا كان مقتولا عدلا كما اذا قتل حردا او
 قصاصا او مقتولا غير موصوف باحدهما كما اذا اقرسه السبع باي لية قتل ذكر في الذخيرة ثم قال
 وانما غننا الآلة لان الاصل في هذا الباب شدة واخذ ولم يكن كلام قبل السيف التلاخ بل فيهم
 من دفع راسه بالجر ومنهم بالعصا فان قلت اليس اذا قتل بالثقل يغسل عند وكذا اذا لم يعلم

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

هذا هو المختار في زماننا

من قتل

هذا

مکتبہ

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۷۱۱
 ۱۷۱۲
 ۱۷۱۳
 ۱۷۱۴
 ۱۷۱۵
 ۱۷۱۶
 ۱۷۱۷
 ۱۷۱۸
 ۱۷۱۹
 ۱۷۲۰
 ۱۷۲۱
 ۱۷۲۲
 ۱۷۲۳
 ۱۷۲۴
 ۱۷۲۵
 ۱۷۲۶
 ۱۷۲۷
 ۱۷۲۸
 ۱۷۲۹
 ۱۷۳۰
 ۱۷۳۱
 ۱۷۳۲
 ۱۷۳۳
 ۱۷۳۴
 ۱۷۳۵
 ۱۷۳۶
 ۱۷۳۷
 ۱۷۳۸
 ۱۷۳۹
 ۱۷۴۰
 ۱۷۴۱
 ۱۷۴۲
 ۱۷۴۳
 ۱۷۴۴
 ۱۷۴۵
 ۱۷۴۶
 ۱۷۴۷
 ۱۷۴۸
 ۱۷۴۹
 ۱۷۵۰
 ۱۷۵۱
 ۱۷۵۲
 ۱۷۵۳
 ۱۷۵۴
 ۱۷۵۵
 ۱۷۵۶
 ۱۷۵۷
 ۱۷۵۸
 ۱۷۵۹
 ۱۷۶۰
 ۱۷۶۱
 ۱۷۶۲
 ۱۷۶۳
 ۱۷۶۴
 ۱۷۶۵
 ۱۷۶۶
 ۱۷۶۷
 ۱۷۶۸
 ۱۷۶۹
 ۱۷۷۰
 ۱۷۷۱
 ۱۷۷۲
 ۱۷۷۳
 ۱۷۷۴
 ۱۷۷۵
 ۱۷۷۶
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

وهو الذي بين ههنا لا يقال المعلوم من الهداية حيث قال من وجد قبلاً في المصغر لأن الواجب فيه الدية والقصاص فخذ أثر الظلم إلا إذا علم أنه قتل جديراً ظلماً لا لاجرة بجهالة القاتل لأن كلاهما إذا لم يعلم القاتل بدلالة التقيل الذي ذكره لا نأخذ بنعم ما ذكره أولاً فيما إذا لم يعلم القاتل لأن ما ذكره ثانياً فيما إذا علم القاتل بدلالة تقيله القاتل لأن العاجب فيه القصاص غاية ما يلزم من ذلك أن يكون الاستثناء منقطعاً ولا بأس فيه بما قرأه اندفع وهم الخلفاء بين رواية الذخيرة والهداية لا يقال موجب القتل جديراً القصاص وجوب المال إذا لم يعلم القاتل بسبب العارض وهو الجمل بسبب غيابة يكون الحكم فيه كالذي في الابن إذا قتلته أبوه جديراً ظلماً لا نأخذ ليس القصاص موجب قتل جديراً بل لا بد أن يكون القتل ظلماً وذلك غير ثابت في الصفة المذكورة ومن لم يتنبه لذلك قال ما قال وماذا بعد الحق إلا الضلال أخرج وارثنان تأم أو أكل أو شرباً وعمل أو آوا أو ختموا رجل من سعد عجماً لم يقدرا قتل لأن الداخل في حد الارتثا الحل ونز القتل لأنه يوجد فيما إذا جرح بجمل بين الضفين كيلا يطأ الجمل معاً غير ميث بل شديد لا يغفل ذكره في المبسوط ولم يقل من المعركة لعدم اختصاص الحكم بها أو بقي عاقلاً وقت صلته المراد بوقت الصلة قد ما يجب عليه الصلة ذكره الزاهد أو أوصى بشي هذا عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وباحمد الارتثا في الشرح أن يرتفع بشي من مرافق الحقيقة أثبت له حكم من أحكام الأحياء وفي اللغة ما قال الجرح وأرث فلان أي حمل من المعركة رثيلاً أي جريحاً وبرق ويصلي عليه وأن قتل بغيره قطع طريقه ولا يصلي عليه

باب الصلوة في الكعبة صحح فيها الفرض بالقتل خلافاً لما نفعي فيها وما لا لك في الفرض ولو ظهر إلى ظهر إمامه لا لمن تقدم عليه قال في البدائع سواء كان ظهره إلى وجهه أو كان بجانبه إلا إذا قرب من الإمام إلى الحائط الذي توجه إليه وذكره فرفها وقال الشافعي لا يجوز ذكره حال المنطة وقاله الحقايق لا يجوز الصلوة على سطح الكعبة عند الأوكلى بين يديها شرعاً وغندنا يجوز فالكعبة هي البناء عند وعند العروة والهواء إلى غنان السماء اقتدوا بتكديس حولها وبعضهم أقرب من إمامها إليها جاز الأئمة في جانبها لتقدم على إمامه **كتاب** الزكاة هي في الشرح عبارة عن آياتها جزئ من النصارى للحق إلى الفقير عند البعض هو سلم للمال المعدي لأنه تعالى أمر بإيتاء الزكاة وآيتاء الآيتاء محال وفيه نظر المحققين على أنها فعل الآداء لأنها وضعت بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال كذا في المنشئ على لا تجب إلا على سلم أصل الزكاة ثابت بدليل قطعي لكن المقدار ثبت بأخبار الأحاد ولا يملك إطلاق عليها لفظ العاجب ومن غفل عن هذا قال والماد بالعاجب الفرض لأنه لا شبهة فيه وفي شرط

توضیحات

عاجب الدنيا

فصل في معرفة ما في كتابه من
 الرتبة في الامور المتعلية كذا وكذا
 فانه لا يفتقر الى العلم بغيره
 من التعليم كذا وكذا
 فان كان علمه انما
 علمه انما
 فانما انما يعلمه انما
 الدواب انما
 الفطائر كذا وكذا
 على ما في كتابه
 م

من قال رزق الجوعى فكلانه فخذ
ان معنى الجوعى واخذ
مقدم الارشاد
معه

تاج الشعب

منه الشريف

دعیه نظر مذکور اشرف
علی سادات
علیه السلام

الاسلام خلون للشافعي مكلف فلا يجزى على القبي والمجنون خلافاً للشافعي حرماً لا يجزى على كاتبة في نكاح
اعتبر في حق العرفي قيد النماء وهذا لاسامة في النائية والاعداد والنجارة في غيرها وهذا القيد يغني عن قيد
الفضل عن الحاجة لاصولية بدون العكس فلا يجب في غير نام منقذ كان بالحاجة لاصولية كالات المحرفين
والكتب لا عليها اولم يكن كدر السكني ودواب الركوب وعبيد الخدمة فاضلا عن الحاجة حتى انما اعتبر
هذا القيد لانه لا بد من مده يتحقق فيها النماء وقد رها الشرع بالحمل لانه لا يمكن من الاستماء لاشتغال اليد
على الفصل المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فادبر الحكم عليها في حكم الاشراف الثابت لم يتحقق
فيها النماء لا حكم وجوب الزكاة كما سبق الى وهم من لم يتأهل في ياق الكلام ولم يتأهل في ساقه لم يسكن
وذلك لان يكون مملوكاً يداً وقبلاً فلا تجب في مكاتب ولا في كسبه لعدم اليد فلا يجزى على مدين خلافاً للشافعي
مطالب من عبد كل دين له مطالب من جهته العباد تتبع وجوب الزكاة سواء كان الدين لله تعالى كالزكاة والشر
والخراج او للعباد كالثلث والجزء ونفقة المحارم وكل دين لا مطالب له من جهته العباد كالزكاة والكفارة
والجح لا يتبع وجوب الزكاة من الخلاصة قال في الهداية فدين الزكاة يتبع وجوبها حال بقاها لثباتها
الا تهلاد خلافاً لفرقها ولا في يوسف في الثاني بعد حرمته لان ذلك القدر مشغول بالحاجة لاصولية
فاعبر بعد ما فاورث هذا نقصاً في الملك ولا في مال مفقود وجد بعد معنى الحمل وساقط في جحد
استخرجه بعد ومدفون في غير حرمه نسي مكانه ثم تذكر بعدك قال في شرح الخاوي ولو دفن بالمثم نسي
مكانه وتذكر ذلك بعد معنى الحمل فانه ينظر ان دفنه في حرز كالبيت والحائض يجب الزكاة وان
دفنه في غير حرز فلا يجب ودين محمد المديون سنين ثم اقر بعدا عند فقم وما اخذ مضاعفة
ووصل اليه بعد اي بعد معنى الحمل هذه الامثلة امثلة المال الضار وفيها خلاف لفرق الشافعي
بخلاف دين على مقر على او معسر او غلس خلافاً للمذهبية واجاد عليه بنية او علم بقاها فأنجب
الزكاة في هذه الاموال ولا يبقى للتجارة ما اشترى لها فزوى خدامه ثم لا يصير للتجارة وان فله لها
لم يقل ما لم يبعها لان بعد البيع ايضاً لا يصير للتجارة وانما القصار لها ثمنان كان من جنس فيه الزكاة ما
اشترى لها كان لها لان ما عدا الخبز والسليم انما يجب فيها الزكاة بنية التجارة ثم هذه النية انما تعتبر
اذا وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجارة بعد لانجب فيه الزكاة لاسا ورثه ولو اواه
لها اذ لا بد ان يكون سبب الملك اختياراً وما ملكه بهتاد وصيتهما وكما ج او خلج او صلح عن قود وراه
لها كان لها عند ابي يوسف لا عند محمد وذلك ان السبب لا يجب ان يكون شرعي عند ابي يوسف خلافاً لمحمد
وقيل الخلاف على ذلك لا اذ الانبياء فرت به وبغيره واجب وتصدق بكل مال بالانبياء سقط

هذا هو الوجه في الزكاة
والوجه في الزكاة
والوجه في الزكاة
والوجه في الزكاة

هذا هو الوجه في الزكاة
والوجه في الزكاة
والوجه في الزكاة

هذا هو الوجه في الزكاة

ما يجب

مسقطا وبعضه لا عند ابي يوسف خلافاً لمحمد فانه يقول ان تصدق ببعضه سقطت زكاة المفدى
باب زكاة الاموال نصاب الابل خمس البقر ثلثون والاعم اربعون شاة وفي كل خمس من الابل
نحت او عراب النحت جمع نحتي وهذا الذي تولى من العرفي والحجتي منسب الى نحت نقر العرب جمع عرب
شاة ثم في خمس عشرين بنت نحاص هي التي تمت لكانت وطعت في الثانية ثم في ثلثين بنت لبون
هي التي تمت لها ستان وطعت في الثالثة ثم في ستة واربعين حقة هي التي انت لها ثلث سنين وطعت
في الرابعة ثم في احدى وستين حقة هي التي انت لها اربع سنين وطعت في الخامسة ثم في ست
وسبعين بنتا لبون ثم في احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل خمسة ثم في مائة وخمس
واربعين بنت نحاص وحقتان ثم في مائة وخمسين حقتان ثم ثمانون نفى كل خمسة ثم في خمس
وعشرين بنت نحاص ثم في ثلثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين اربع حقتان الى مائتين
ثم ثمانون ابداً كما في الحزب التي بعد المائة والحزب يعني ثمانون استينافاً مثل ما ذكر بعد المائة والحزب
حق يجب في كل خمسين حقة وفي ثلثين بقراً او جاموساً يتبع هو الذي ثم عليه الحمل او يتبعه ثم في
اربعين مسن هو الذي ثم عليه الحمل او مسنة وفيها زاد يجب في الواحدة الزايدة ربع عشرين
وفي الاثنين نصف عشرين مسنة وهذا رواية الاصل عن ابي حنيفة وروى الحسن عنه انه لا
يجب في الزايدة شئ حتى يبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث يتبع وقال الاشعري في الزايدة
حتى يبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة الى ستين وفيها ضعف ما في ثلثين اي يتبعان ثم في كل ثلثين
يتبع وفي كل اربعين مسنة ففي سبعين يتبع وستة وفي ثمانين مسنة وفي تسعين ثلث يتبع وفي
مائة يتبعان وستة وفي مائة وعشرة يتبع ومئتان الا اذا دخلت في مائة وعشرين فيخبر
بين اربع يتبع وتلك مئتان وهكذا فيما زاد وفي اربعين مائاً او مائة ثم في مائة واحد
وعشرين مائاً ثم في مائتين واحدة ثلث شاة ثم في اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة ولا يجزى في بصل
وحما رلياً للتجارة ولا في عمل هي التي اعدت للعمل كاثارة الارض وحامل هي التي اعدت للعمل على
هي التي تقطى العلف منذ السائمة ولا في حل وفضل وعجل لا يتبع الكبير ولا في ذكر الخيل مفردة وكذا في انا
في رواية وفي كل فرس من المختلط بالذكور سائمة للذكر النسل انما زيد هذا القيد لان الزكاة في السائمة
لا زكاة السائمة ذكره في المحيط ويناك وربع عشر قيمته نصاباً يعني ان شاء قدرها واعطى
من كل ما في درهم خمسة دراهم وهذا عند وهو قول نافر فاللا زكاة في الخيل قال في
التحفة الصحيح قوله وفي النيا سابع المختار للفتوى قوله ما وجاز دفع القيمة في الزكاة

سميت بذلك لانها تكون حلالاً
لان الحياض كالحامل من النوق
لا واحد لها من لفظها اذ
واحدتها طرفة اى
حامل وقد جمع
على ضلالت

هذا هو الوجه في الزكاة

هذا هو الوجه في الزكاة

انما نعلم لها حتى لو ايسر للهدى والركوب
لا يجزى الزكاة فيها ولو ايسر للهدى والركوب
فيما زكاة التجارة ثم

وقال الشافعي على المشرى بطلع فجر الفطر نفسا لوجوب بالسبب وهو رأس يومه وبلى عليه وله
 شرط وهو ملك النصاب المذكور ووجوب الاداء بالخطاب وهو قوله عم ادوا عن كل حر الحديث
 وله شرط وهو الوقت فان الاداء قبله ليس بواجب بالاجماع فيجب على المسلم ان يقرأه اى قبل
 الطلوع وفي القول الجديد لك شافعي يجب باذن جزء من ليلة العيد وفي قوله القديم يوافقنا الامن
 مات في ليلة خلافا لك شافعي على قول الجديد واسلم او ولد بعد اى بعد طلوع الفجر وهذا لا ينافي
 على اختلاف الاصلين ولو قدت جاز بلا فضل بين مدة ومدة هو الصحيح ونزب تعجيلها ولو اخرجت
 لا تسقط خلافا لحنن زياد والحنن البصري وما لك ذكر في الدرر **كتاب الصوم**
 هو في اللغة الاساء مطلقا وفي الشرع الاساء عن المفطرات المعروفة الا في تفصيلها ومن قال
 ترك الاكل والشرب والمطعم في العبدل عن الاساء الى تركه لم يصب في عدم ذكر
 بعض المفطرات كالذي يصل الى ما غدا وجوفه لامن فيه من الصبح الى المغرب مع البته لم يقدح
 نية مع كونه اضرارا اراد النية المعروفة وهي التي اعتبرت في الشرع احترازا عن نية من ليس اهلا
 للصوم فانها غير معتبرة فيه وصوم رمضان فرض بفرضه في نية اى على ثبوته على وعلا
 الاجماع القطعي المنقول متواترا ولهذا يكفر جاحدا على كل مسلم مكفرا داء وقضاء وصوم النذر
 والكفارة واجب لم يفقد الاجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوب اى ثبوته عملا لا علما ولهذا
 لا يكفر جاحدا وغيرهما فنقل صاحب الهداية الملق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم ضايف
 واجب ونفل فلا جرم اراد به ما يقسم الفرض المطلق في مقابلة الفرض حيث قال الصوم رمضان
 والنذر واجب فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم يفقه على ان مقتضى
 غير مقتضى الآخر لم يكن على يقين ويصح اداء الصوم رمضان بنيت في الليل اى اليوم قبل نصف
 اليوم لم يقبل من الليل الى الفجر الكبري لان الشرط وجودها في احد الوقتين لا ابتداءها من احدهما
 وانتباهها في الآخر كما هو السابق الى الدعوى العبادية المذكورة وعند الشافعي لا يقسم التبيت في الصحيح
 قال الامام الشافعي في شرح الجامع الصغير كرهنا قبل نصف النهار وفي كتاب الصوم قبل الزوال
 والاول هو الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن
 قبل الزوال لا يوجد هذا لان اعادة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار
 من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مطلقة اراد الاطلاق
 عن صفة الصوم فلا ينافيه التقيد باصله بنية نفل خلافا لك شافعي وبنية واجب آخر لا ينافي فانه

هذا هو الصحيح
 في قوله عم ادوا
 في قوله يوافقنا الامن
 في قوله مات في ليلة
 في قوله على قول الجديد
 في قوله جاز بلا فضل
 في قوله هو الصحيح
 في قوله نذرت تعجيلها
 في قوله لا تسقط
 في قوله هو في اللغة
 في قوله في الشرع
 في قوله الاساء عن المفطرات
 في قوله المعروفة الا في تفصيلها
 في قوله ومن قال ترك الاكل
 في قوله والشرب والمطعم
 في قوله في العبدل
 في قوله عن الاساء الى تركه
 في قوله لم يصب في عدم ذكر
 في قوله بعض المفطرات
 في قوله كالذي يصل الى ما غدا
 في قوله وجوفه لامن فيه
 في قوله من الصبح الى المغرب
 في قوله مع البته لم يقدح
 في قوله نية مع كونه اضرارا
 في قوله اراد النية المعروفة
 في قوله وهي التي اعتبرت في الشرع
 في قوله احترازا عن نية من ليس اهلا
 في قوله للصوم فانها غير معتبرة
 في قوله فيه وصوم رمضان فرض
 في قوله بفرضه في نية اى على ثبوته
 في قوله على وعلا الاجماع القطعي
 في قوله المنقول متواترا
 في قوله ولهذا يكفر جاحدا
 في قوله على كل مسلم مكفرا داء
 في قوله وقضاء وصوم النذر والكفارة
 في قوله واجب لم يفقد الاجماع
 في قوله على فرضية واحد منهما بل على وجوب اى ثبوته
 في قوله عملا لا علما ولهذا لا يكفر جاحدا
 في قوله وغيرهما فنقل صاحب الهداية
 في قوله الملق الواجب في مقابلة النفل
 في قوله حيث قال الصوم ضايف واجب
 في قوله ونفل فلا جرم اراد به ما يقسم
 في قوله الفرض المطلق في مقابلة الفرض
 في قوله حيث قال الصوم رمضان والنذر واجب
 في قوله فاراد به ما يقابل الفرض
 في قوله ومن لم يفرق بين المقامين
 في قوله ولم يفقه على ان مقتضى غير مقتضى الآخر
 في قوله لم يكن على يقين ويصح اداء الصوم
 في قوله رمضان بنيت في الليل اى اليوم قبل نصف اليوم
 في قوله لم يقبل من الليل الى الفجر الكبري لان الشرط وجودها في احد الوقتين
 في قوله لا ابتداءها من احدهما وانتباهها في الآخر كما هو السابق الى الدعوى العبادية المذكورة
 في قوله وعند الشافعي لا يقسم التبيت في الصحيح قال الامام الشافعي في شرح الجامع الصغير كرهنا قبل نصف النهار وفي كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن قبل الزوال لا يوجد هذا لان اعادة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مطلقة اراد الاطلاق عن صفة الصوم فلا ينافيه التقيد باصله بنية نفل خلافا لك شافعي وبنية واجب آخر لا ينافي فانه

هذا هو الصحيح في قوله عم ادوا في قوله يوافقنا الامن في قوله مات في ليلة في قوله على قول الجديد في قوله جاز بلا فضل في قوله هو الصحيح في قوله نذرت تعجيلها في قوله لا تسقط في قوله هو في اللغة في قوله في الشرع في قوله الاساء عن المفطرات في قوله المعروفة الا في تفصيلها في قوله ومن قال ترك الاكل في قوله والشرب والمطعم في قوله في العبدل في قوله عن الاساء الى تركه في قوله لم يصب في عدم ذكر في قوله بعض المفطرات في قوله كالذي يصل الى ما غدا في قوله وجوفه لامن فيه في قوله من الصبح الى المغرب في قوله مع البته لم يقدح في قوله نية مع كونه اضرارا في قوله اراد النية المعروفة في قوله وهي التي اعتبرت في الشرع في قوله احترازا عن نية من ليس اهلا في قوله للصوم فانها غير معتبرة في قوله فيه وصوم رمضان فرض في قوله بفرضه في نية اى على ثبوته في قوله على وعلا الاجماع القطعي في قوله المنقول متواترا في قوله ولهذا يكفر جاحدا في قوله على كل مسلم مكفرا داء في قوله وقضاء وصوم النذر والكفارة في قوله واجب لم يفقد الاجماع في قوله على فرضية واحد منهما بل على وجوب اى ثبوته في قوله عملا لا علما ولهذا لا يكفر جاحدا في قوله وغيرهما فنقل صاحب الهداية الملق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم ضايف واجب ونفل فلا جرم اراد به ما يقسم الفرض المطلق في مقابلة الفرض حيث قال الصوم رمضان والنذر واجب فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم يفقه على ان مقتضى غير مقتضى الآخر لم يكن على يقين ويصح اداء الصوم رمضان بنيت في الليل اى اليوم قبل نصف اليوم لم يقبل من الليل الى الفجر الكبري لان الشرط وجودها في احد الوقتين لا ابتداءها من احدهما وانتباهها في الآخر كما هو السابق الى الدعوى العبادية المذكورة وعند الشافعي لا يقسم التبيت في الصحيح قال الامام الشافعي في شرح الجامع الصغير كرهنا قبل نصف النهار وفي كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن قبل الزوال لا يوجد هذا لان اعادة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مطلقة اراد الاطلاق عن صفة الصوم فلا ينافيه التقيد باصله بنية نفل خلافا لك شافعي وبنية واجب آخر لا ينافي فانه

هذا هو الصحيح في قوله عم ادوا في قوله يوافقنا الامن في قوله مات في ليلة في قوله على قول الجديد في قوله جاز بلا فضل في قوله هو الصحيح في قوله نذرت تعجيلها في قوله لا تسقط في قوله هو في اللغة في قوله في الشرع في قوله الاساء عن المفطرات في قوله المعروفة الا في تفصيلها في قوله ومن قال ترك الاكل في قوله والشرب والمطعم في قوله في العبدل في قوله عن الاساء الى تركه في قوله لم يصب في عدم ذكر في قوله بعض المفطرات في قوله كالذي يصل الى ما غدا في قوله وجوفه لامن فيه في قوله من الصبح الى المغرب في قوله مع البته لم يقدح في قوله نية مع كونه اضرارا في قوله اراد النية المعروفة في قوله وهي التي اعتبرت في الشرع في قوله احترازا عن نية من ليس اهلا في قوله للصوم فانها غير معتبرة في قوله فيه وصوم رمضان فرض في قوله بفرضه في نية اى على ثبوته في قوله على وعلا الاجماع القطعي في قوله المنقول متواترا في قوله ولهذا يكفر جاحدا في قوله على كل مسلم مكفرا داء في قوله وقضاء وصوم النذر والكفارة في قوله واجب لم يفقد الاجماع في قوله على فرضية واحد منهما بل على وجوب اى ثبوته في قوله عملا لا علما ولهذا لا يكفر جاحدا في قوله وغيرهما فنقل صاحب الهداية الملق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم ضايف واجب ونفل فلا جرم اراد به ما يقسم الفرض المطلق في مقابلة الفرض حيث قال الصوم رمضان والنذر واجب فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم يفقه على ان مقتضى غير مقتضى الآخر لم يكن على يقين ويصح اداء الصوم رمضان بنيت في الليل اى اليوم قبل نصف اليوم لم يقبل من الليل الى الفجر الكبري لان الشرط وجودها في احد الوقتين لا ابتداءها من احدهما وانتباهها في الآخر كما هو السابق الى الدعوى العبادية المذكورة وعند الشافعي لا يقسم التبيت في الصحيح قال الامام الشافعي في شرح الجامع الصغير كرهنا قبل نصف النهار وفي كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن قبل الزوال لا يوجد هذا لان اعادة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مطلقة اراد الاطلاق عن صفة الصوم فلا ينافيه التقيد باصله بنية نفل خلافا لك شافعي وبنية واجب آخر لا ينافي فانه

هذا هو الصحيح في قوله عم ادوا في قوله يوافقنا الامن في قوله مات في ليلة في قوله على قول الجديد في قوله جاز بلا فضل في قوله هو الصحيح في قوله نذرت تعجيلها في قوله لا تسقط في قوله هو في اللغة في قوله في الشرع في قوله الاساء عن المفطرات في قوله المعروفة الا في تفصيلها في قوله ومن قال ترك الاكل في قوله والشرب والمطعم في قوله في العبدل في قوله عن الاساء الى تركه في قوله لم يصب في عدم ذكر في قوله بعض المفطرات في قوله كالذي يصل الى ما غدا في قوله وجوفه لامن فيه في قوله من الصبح الى المغرب في قوله مع البته لم يقدح في قوله نية مع كونه اضرارا في قوله اراد النية المعروفة في قوله وهي التي اعتبرت في الشرع في قوله احترازا عن نية من ليس اهلا في قوله للصوم فانها غير معتبرة في قوله فيه وصوم رمضان فرض في قوله بفرضه في نية اى على ثبوته في قوله على وعلا الاجماع القطعي في قوله المنقول متواترا في قوله ولهذا يكفر جاحدا في قوله على كل مسلم مكفرا داء في قوله وقضاء وصوم النذر والكفارة في قوله واجب لم يفقد الاجماع في قوله على فرضية واحد منهما بل على وجوب اى ثبوته في قوله عملا لا علما ولهذا لا يكفر جاحدا في قوله وغيرهما فنقل صاحب الهداية الملق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم ضايف واجب ونفل فلا جرم اراد به ما يقسم الفرض المطلق في مقابلة الفرض حيث قال الصوم رمضان والنذر واجب فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم يفقه على ان مقتضى غير مقتضى الآخر لم يكن على يقين ويصح اداء الصوم رمضان بنيت في الليل اى اليوم قبل نصف اليوم لم يقبل من الليل الى الفجر الكبري لان الشرط وجودها في احد الوقتين لا ابتداءها من احدهما وانتباهها في الآخر كما هو السابق الى الدعوى العبادية المذكورة وعند الشافعي لا يقسم التبيت في الصحيح قال الامام الشافعي في شرح الجامع الصغير كرهنا قبل نصف النهار وفي كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن قبل الزوال لا يوجد هذا لان اعادة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مطلقة اراد الاطلاق عن صفة الصوم فلا ينافيه التقيد باصله بنية نفل خلافا لك شافعي وبنية واجب آخر لا ينافي فانه

الواجب

فانه يقع عن ذلك ذكر صاحب المتظومة في مقالة النعمان اذ انوى في رمضان في سفر عن حبل
 آخر فهو معتبر وقال في الحقايق نقلا عن البيهقي هذا عند وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع
 في المسافر لان الصيام في المريض نه يقع عن رمضان اجماعا وهذا بين وجدا صا به المص في
 اسقاط قوله او مرض وكذا النذر والمقنن اى حكم حكم صوم رمضان الا في الاخير فانه اذا نذر
 صوم يوم معين ثم نوى في ذلك اليوم واجبا اخر يقع عنه ذلك الواجب والنفل بنية وبغية
 مطلقة قبل نصف اليوم خلافا لما لك وانما لم يقل قبل الزوال لما عرفت انه غير الصحيح وعند
 الشافعي يجوز بعد ايضا ويصير صائما حين نوى اذ هو متخير عنه وشرط للقضاء والكفارة
 والنذر المطلق التبيت اراد به ان ينوي في الليل والتعيين وان عم ليلة شك وهو ليلة الثلاثين
 من اقل شعبان لا يصام الا نفلا ولو صام لم يضر كره ويقع عنه ان كان منه انما قال هذا
 لانه ان كان من شعبان لا يقع عنه بل يكون قطعيا ولا يقضي ان افطر لانه مظنون ولو صام
 كره ويقع عنه اى عن ذلك الواجب في الموضع ترجيح له على ما قبل انه يقع قطعيا ان لم يكن من رمضان
 والا فعنه لما نذر صوم رمضان يتاذى بنية واجب آخر ولو صام لرمضان ان كان منه
 ولو اجماع لم يكن منه اوله ان كان منه ولنفل ان لم يكن منه كره ويقع عنه ان كان منه
 والا فنفل فيها اى في الصورتين ولا صوم لمن نوى ان كان من رمضان فانما صائم والا فلا
 والسفل فيه افضل لمن وافق معتاده وللخاص كلفتي والقاضي ومن راي هلال الصوم وفطر
 واحد يصوم عبادة الهداية صريحة في الوجوب وقال في البدايع وجوب الصوم عليه مم فان
 المحققين من مشايخنا قالوا لا ريب في وجوب الصوم عليه وانما الزاوية انه يصوم وهو
 محمول على الذب احتياطا رده قوله ولا لم يقل وان رده قوله لانه لا ينافي قوله او فطر
 كما لا يخفى ويقضي ان افطر سواء كان قبل الرد او بعده ولا يكون ان افطر بعد الرد خلافا للشافعي
 فيما اذا افطر بالخطي وانما قال بعد الرد اذ لا ريب عن اصحابنا في وجوب الكفارة عليه ان افطر
 قبل الرد واختلف المصنف فيه ذكر في البدايع وقبل بلاد عوى ولفظ اشهد خبر عدل ولو قنا
 او امرأة او محدودا في ذكركم في البدايع وقوله عدل غني عنه للصوم مع عملة عينا كانت
 او بخارا او دخانا او نحو ذلك بشرط ان يفسر ويقول رايته الهلال خارج البلدة او يقول
 رايته بين خلل السحاب اما بدون هذا التفسير لا يقبل لكان التهمة ذكر في النخبة نقلا
 عن الامام ابو بكر محمد بن الفضل وشرط للفطر معها اى مع العلة فصا لخدمة رجلا من

خلافا

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح في قوله عم ادوا في قوله يوافقنا الامن في قوله مات في ليلة في قوله على قول الجديد في قوله جاز بلا فضل في قوله هو الصحيح في قوله نذرت تعجيلها في قوله لا تسقط في قوله هو في اللغة في قوله في الشرع في قوله الاساء عن المفطرات في قوله المعروفة الا في تفصيلها في قوله ومن قال ترك الاكل في قوله والشرب والمطعم في قوله في العبدل في قوله عن الاساء الى تركه في قوله لم يصب في عدم ذكر في قوله بعض المفطرات في قوله كالذي يصل الى ما غدا في قوله وجوفه لامن فيه في قوله من الصبح الى المغرب في قوله مع البته لم يقدح في قوله نية مع كونه اضرارا في قوله اراد النية المعروفة في قوله وهي التي اعتبرت في الشرع في قوله احترازا عن نية من ليس اهلا في قوله للصوم فانها غير معتبرة في قوله فيه وصوم رمضان فرض في قوله بفرضه في نية اى على ثبوته في قوله على وعلا الاجماع القطعي في قوله المنقول متواترا في قوله ولهذا يكفر جاحدا في قوله على كل مسلم مكفرا داء في قوله وقضاء وصوم النذر والكفارة في قوله واجب لم يفقد الاجماع في قوله على فرضية واحد منهما بل على وجوب اى ثبوته في قوله عملا لا علما ولهذا لا يكفر جاحدا في قوله وغيرهما فنقل صاحب الهداية الملق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم ضايف واجب ونفل فلا جرم اراد به ما يقسم الفرض المطلق في مقابلة الفرض حيث قال الصوم رمضان والنذر واجب فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين ولم يفقه على ان مقتضى غير مقتضى الآخر لم يكن على يقين ويصح اداء الصوم رمضان بنيت في الليل اى اليوم قبل نصف اليوم لم يقبل من الليل الى الفجر الكبري لان الشرط وجودها في احد الوقتين لا ابتداءها من احدهما وانتباهها في الآخر كما هو السابق الى الدعوى العبادية المذكورة وعند الشافعي لا يقسم التبيت في الصحيح قال الامام الشافعي في شرح الجامع الصغير كرهنا قبل نصف النهار وفي كتاب الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لان الشرط عندنا اقتران النية باكثر وقت الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذن قبل الزوال لا يوجد هذا لان اعادة الزوال نصف النهار ولا نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية مطلقة اراد الاطلاق عن صفة الصوم فلا ينافيه التقيد باصله بنية نفل خلافا لك شافعي وبنية واجب آخر لا ينافي فانه

او رجل وامرأتان ولقظما والعذلة لا الدعوى وبدونها جمع عظيم يقع العلم بخبرهم والمراد العلم
 الشرعي للموجب للعمل وهو غلبة الرأي لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المناهج وغاية البيان
 فيما أي في الصوم والفطر وبعد صوم ثلثين بقدر عدلين حل الفطر بقوله لا هذا عند
 خلاف المحمد وقال غسالة الحل في هذا الاختلاف فيما اذا لم يردوا هلال شوال والسماء مصححة
 فاما اذا كانت متغيرة فانهم يفطرون بلا خلاف ذكر في الترخيم وجعل قول محمد ان الفطر
 يثبت بتبعية الصوم وكم من شيء يثبت تبعاً ولا يثبت أصالة وكذا لا يحل الفطر بعد صوم ثلثين
 برؤية هلال الصوم وحده قال في الهداية لم اكل هذا الرجل ثلثين يوماً لم يفطر لأمع الامام لان
 العجب عليه للاحتياط والاحتياط بعد ذلك في الافطار ولو افطر كفارة علمه اعتبار الحقيقة
 التي عنه والاصح كالفطر أي في الاحكام المذكورة وذكر في التواد عن أبي حنيفة انه كرمضان
 والاول اصح **باب** وجوب الافساد من القضاء والكفارة من جامع اوجوع في احد التبيين
 او كل او شرب غداء او دواء عمدًا او اجتمع فظن انه فطر من هذا علم ان الاحتجام لا يفسد الصوم
 فاكل عمدًا قضى وكفر عند الشافعي لا كفارة الا في الاضداد بالوطئ كالمظاهر ككفارة مثل كفارة الله
 وهو الكفارة بفساد اداء رمضان لا غير أي بافساد قضائه واداء غيره وقضائه وان افطر
 خطأ بان كان ذكر الصوم غير فاصدا لافطار او مكرها خلافاً لك نفي فيها واحتقن واستطاع
 اي مبتدئاً في الانف فوصل الى قصته او قطع في اذنه اذ اراد غير الماء ولم يقيد بعمداً اعادتها
 مما ياتي من قوله او فاذ نهى اذ اراد في جافة هي الجراحة التي بلغت الجوف او اتمته هي النجاسة التي بلغت
 اتم الدماغ فوصل الى جوفه او دماغه وقال لا يفسد لعدم اليقين بالوصول لان تمام مرة واتساعه
 اخري انما قال فصل الحلال العبد حقيقة الوصول لا الرطب واليابس حتى اذا علم ان اليابس
 وصل فسد وان علم ان الرطب لم يصل لم يفسد عليه اكثر مثلي خنا بخلاف ما ذكر في ظاهر الرواية
 ان اليابس لا يفسد عند الكحل وفي الرطب يفسد عند خلافه ما ذكر في الحقايق نقلاً عن المصنف
 او بطلان حصة احدثها وعند مالك يجب لكفارة ايضاً في ابتلاع ما لا يؤكل عادة او استنقاء
 ملا فيه او تحميد فطر يظنه ليلاً وهو يوم او اكل عمدًا بعد اكل ناسياً فظن انه فطر او جوعت
 نابة فيه خلاف لزوم الشافعي او امسك يعني عن المظلات في رمضان كله بلائيه وقال زفر
 يتأدى صوم رمضان بدون التوبة في حق الصائم المقيم او اصبح غير ناسياً للصوم فاكل ففطر فقط
 وقال يجب لكفارة اذا اكل قبل الزوال قال زفر يجب مطلقاً لاكل او شرب او جامع ناسياً

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

والقياس ان يفطر وهو قول مالك او اكله او انزل بنظر وقال مالك ان انزل بالنظر
 الاولى لا يفسد وان انزل بالثانية يفسد من التبيين وانما لم يذكر من سئل الاحتكام والادتهان
 اذ في قول الآتي لا الكحل والذهن غني عن ذكرهما او احتكاماً وغلبه القبي او قبيلاً فلهذا عند
 أبي يوسف خلافاً للمحمد ولانص عن الشيخ وانما قال قبيلاً لانه اذا كان ملا الفم يفسد بالاتفاق وهذا
 اذا كان ذكر الصوم والافلا يفسد بالاتفاق ذكر في التحفة او اصبح جنباً في احليله دهن
 هذا عند وعند أبي يوسف يفسد واما محمد ففطر هو مع الثاني والأظهر انه مع الاول اذ في
 ماء او دخل غباراً او خافاً او ذباباً حلقه لم يفطر والمطر والنخل يفطر في الاصح ولو وطئ ميتاً وبه
 قال في الهداية ولو جامع ميتاً بهيمة فلا كفارة عليه انزل او لم ينزل خلافاً لك نفي والمفهوم منه
 ان يكون عليه القضاء عندنا ايضاً انزل او لم ينزل وليس كذلك فانه اذا لم ينزل لا يفسد صومه
 بالاتفاق ولا يفتقر وضوءه ذكر في التبيين او في غير فخرج اراد غير القبل والذكر كالفطر واللبس
 والبطن ذكر في التبيين او قبل او لم ينزل ان انزل قضى والا فلا اكل باين لانه مثل تحصى ففطر
 عند أبي يوسف وعند زفر عليه الكفارة ايضاً من الهداية وفي الثانية وعن محمد وبيان في رواية
 عليه الكفارة وفي رواية عليه القضاء وسكن عن الكفارة وفي اقل منها خلافاً لزر لا اذا اخرج
 ثم اكل ولو بداء باكل عمد فسد الا اذا مضى لانه يتألف في فمه بالمضغ الا ان يجد طعمه فحلقه
 قاضي خان وقبي كثر عدا او عديد يفسد القليل في الحالين عند أبي يوسف وعند محمد يفسد عادة
 القليل لا عدا الكثير اذا عاد القبي فالمعتبر عند أبي يوسف لكثرة وحدها ملا الفم وعند محمد
 الصنع اي الاعادة ففي اعادة الكثير يفسد اتفاقاً وفي عدا القليل لا يفسد اتفاقاً وفي اعادة القليل
 لا يفسد عند أبي يوسف خلافاً للمحمد وفي عدا الكثير على العكس ذكر في الزروق ومضغ شيء قالوهذا
 في الغرض اما في النقل فلا يكره ذكر في التجسس لا طعام صبي ضرره قيد لثمة لا تقبل بها والقبلة
 والمباشرة الفاحشة ان لم يامن لا الكحل والذهن والسواك خلافاً لمالك في الرطب وكوعشاً خلافاً
 لك نفي فانه يكره عند في العشي ويستحب الغدو ذكر في الحقايق والخلاف في المبلول بالماء اذ
 الرطب لا يفسد لا يابس اجماعاً من جامع الزردوي وقاضي خان وقتواه وخج فان قال في الحقايق
 نقلاً عن الزوائد البهائية تفسير الشيخ الفاني ان يعجز عن الاداء في الحال ويؤد كل يوم يحسن
 الى ان يكون في الموت بسبب الهرم يفطر ويطعم كل يوم مسكيناً وعندما لك لا فدية عليه كره
 في المنظومة كالفطر وعند الشافعي مقدار الواجب وبقي ان قدر وحاصل ومريض خاف

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم

لو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم
 ولو شرب من ماء
 في رمضان
 لم يفسد الصوم



على نفسها او لولها خلافا للشافعي في الاخير ولا خفا في ان خوفها على ولدها انما يتحقق عند تعييبها
 للارضاع لفقد الظن او لعدم قدرة الزوج على استجارتها او لعدم اخذ الولد ثدييها فسقط ما
 قبله من الاطعام بخلافه بضعه اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ان لا يجلب عليها الا رضاع
 ثم انه مردود بقول القدريني وغيره اذا خافتا على نفسها او ولدهما اذ ليس لولد الامت بآجره وبالاطلاق
 للحديث المروي عن انس بن مالك رضي وهو ان النبي عم قال ان الله عز وجل وضع عن المأفرا الصوم وشطر
 الصلوة وعن الجلي والموضع الصوم ومرض خاف للعقب عليه الظن بزيادة مرضه كفافات او كما
 وكذا الصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم ذكره في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك
 مري على صله في التيمم والمساقر عرقه لان المراد للمساقر المخرج للمساقر للفم قال في الزخيرة والسفر
 الذي يسهل الفطر ما يسهل الفطر انظر او قل بلا فدية وصومه اي صوم المسافر اجبان لم يقض السفر
 خلافا للشافعي اعلم ان السفر ليس بعذر في اليوم الذي انشاء فيه وعذر فيمعه من الايام
 والمرض عذر في اليوم الذي مرض فيه وغير ذلك في الزخيرة ولا قضاء في لزوم القضاء والمرااد
 بيان عدم لزوم الوصية بالبراءة عنه ان مات في سفر او مرضه وهو على حاله لا بد من هذا القيد
 في الاخير لان المرض قد يخف ويختلف حكمه بخلاف المسافر ان زال العذر ثم مات لم يقل ان صحته ما
 لان الشرط القدرة لا الصحة والاروى لا يستلزم الثانية اوصى بان يفدي عنه قدر الصحة والاقامة
 وعند مالك لا يجزى هذا ونحوه من الثلث ان اوصى وعند الشافعي يجب من الكل اوصى او لم يوص
 وفدية كل صوم كدفية صوم يوم هو الصحيح وما قيل فدية صلوات يوم واحد كفدية صوم
 يوم ويقضي رمضان وصلا وقضا الاول الى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية وعند
 الشافعي يجب لفدية اذا كان التاخير لا لعذر مستمر ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه خلافا للشافعي
 ويلزم صوم نفل شرع فيه اي يجب عليه انما هو فان افسد فعليه القضاء خلافا للشافعي الا في الايام
 المنية هي عيد الفطر وعيد الاضحى مع تلك بعد ولا يفطر بالاعذار في صوم التطوع لا
 يجوز له الاطعام بالاعذار في رواية وفي اخرى يجوز والاضافة عذر في حق المضيف ان تأذي واحد
 منها ويمسك بقية يومه اختلفوا في هذا الامسك في انه يسك وجوبا او ندبا والصحيح
 انه يسك وجوبا ذكره في التبيين وليس الامسك ارضا على جهة الصوم حتى ينافي الاطعام المتقدم و
 انما هو قضاء لنحو الوقت بالتبني ببلغ وكافرا له وحايضا له ومساقر قد خلافا
 للشافعي ولا يقضي الا لان يومه ما لم يعد اهله في اول اليوم فلهما يجب الاداء فلا يجب

والشافعي في الاخير ولا خفا في ان خوفها على ولدها انما يتحقق عند تعييبها
 للارضاع لفقد الظن او لعدم قدرة الزوج على استجارتها او لعدم اخذ الولد ثدييها فسقط ما
 قبله من الاطعام بخلافه بضعه اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ان لا يجلب عليها الا رضاع
 ثم انه مردود بقول القدريني وغيره اذا خافتا على نفسها او ولدهما اذ ليس لولد الامت بآجره وبالاطلاق
 للحديث المروي عن انس بن مالك رضي وهو ان النبي عم قال ان الله عز وجل وضع عن المأفرا الصوم وشطر
 الصلوة وعن الجلي والموضع الصوم ومرض خاف للعقب عليه الظن بزيادة مرضه كفافات او كما
 وكذا الصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم ذكره في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك
 مري على صله في التيمم والمساقر عرقه لان المراد للمساقر المخرج للمساقر للفم قال في الزخيرة والسفر
 الذي يسهل الفطر ما يسهل الفطر انظر او قل بلا فدية وصومه اي صوم المسافر اجبان لم يقض السفر
 خلافا للشافعي اعلم ان السفر ليس بعذر في اليوم الذي انشاء فيه وعذر فيمعه من الايام
 والمرض عذر في اليوم الذي مرض فيه وغير ذلك في الزخيرة ولا قضاء في لزوم القضاء والمرااد
 بيان عدم لزوم الوصية بالبراءة عنه ان مات في سفر او مرضه وهو على حاله لا بد من هذا القيد
 في الاخير لان المرض قد يخف ويختلف حكمه بخلاف المسافر ان زال العذر ثم مات لم يقل ان صحته ما
 لان الشرط القدرة لا الصحة والاروى لا يستلزم الثانية اوصى بان يفدي عنه قدر الصحة والاقامة
 وعند مالك لا يجزى هذا ونحوه من الثلث ان اوصى وعند الشافعي يجب من الكل اوصى او لم يوص
 وفدية كل صوم كدفية صوم يوم هو الصحيح وما قيل فدية صلوات يوم واحد كفدية صوم
 يوم ويقضي رمضان وصلا وقضا الاول الى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية وعند
 الشافعي يجب لفدية اذا كان التاخير لا لعذر مستمر ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه خلافا للشافعي
 ويلزم صوم نفل شرع فيه اي يجب عليه انما هو فان افسد فعليه القضاء خلافا للشافعي الا في الايام
 المنية هي عيد الفطر وعيد الاضحى مع تلك بعد ولا يفطر بالاعذار في صوم التطوع لا
 يجوز له الاطعام بالاعذار في رواية وفي اخرى يجوز والاضافة عذر في حق المضيف ان تأذي واحد
 منها ويمسك بقية يومه اختلفوا في هذا الامسك في انه يسك وجوبا او ندبا والصحيح
 انه يسك وجوبا ذكره في التبيين وليس الامسك ارضا على جهة الصوم حتى ينافي الاطعام المتقدم و
 انما هو قضاء لنحو الوقت بالتبني ببلغ وكافرا له وحايضا له ومساقر قد خلافا
 للشافعي ولا يقضي الا لان يومه ما لم يعد اهله في اول اليوم فلهما يجب الاداء فلا يجب

والشافعي في الاخير ولا خفا في ان خوفها على ولدها انما يتحقق عند تعييبها
 للارضاع لفقد الظن او لعدم قدرة الزوج على استجارتها او لعدم اخذ الولد ثدييها فسقط ما
 قبله من الاطعام بخلافه بضعه اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ان لا يجلب عليها الا رضاع
 ثم انه مردود بقول القدريني وغيره اذا خافتا على نفسها او ولدهما اذ ليس لولد الامت بآجره وبالاطلاق
 للحديث المروي عن انس بن مالك رضي وهو ان النبي عم قال ان الله عز وجل وضع عن المأفرا الصوم وشطر
 الصلوة وعن الجلي والموضع الصوم ومرض خاف للعقب عليه الظن بزيادة مرضه كفافات او كما
 وكذا الصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم ذكره في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك
 مري على صله في التيمم والمساقر عرقه لان المراد للمساقر المخرج للمساقر للفم قال في الزخيرة والسفر
 الذي يسهل الفطر ما يسهل الفطر انظر او قل بلا فدية وصومه اي صوم المسافر اجبان لم يقض السفر
 خلافا للشافعي اعلم ان السفر ليس بعذر في اليوم الذي انشاء فيه وعذر فيمعه من الايام
 والمرض عذر في اليوم الذي مرض فيه وغير ذلك في الزخيرة ولا قضاء في لزوم القضاء والمرااد
 بيان عدم لزوم الوصية بالبراءة عنه ان مات في سفر او مرضه وهو على حاله لا بد من هذا القيد
 في الاخير لان المرض قد يخف ويختلف حكمه بخلاف المسافر ان زال العذر ثم مات لم يقل ان صحته ما
 لان الشرط القدرة لا الصحة والاروى لا يستلزم الثانية اوصى بان يفدي عنه قدر الصحة والاقامة
 وعند مالك لا يجزى هذا ونحوه من الثلث ان اوصى وعند الشافعي يجب من الكل اوصى او لم يوص
 وفدية كل صوم كدفية صوم يوم هو الصحيح وما قيل فدية صلوات يوم واحد كفدية صوم
 يوم ويقضي رمضان وصلا وقضا الاول الى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية وعند
 الشافعي يجب لفدية اذا كان التاخير لا لعذر مستمر ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه خلافا للشافعي
 ويلزم صوم نفل شرع فيه اي يجب عليه انما هو فان افسد فعليه القضاء خلافا للشافعي الا في الايام
 المنية هي عيد الفطر وعيد الاضحى مع تلك بعد ولا يفطر بالاعذار في صوم التطوع لا
 يجوز له الاطعام بالاعذار في رواية وفي اخرى يجوز والاضافة عذر في حق المضيف ان تأذي واحد
 منها ويمسك بقية يومه اختلفوا في هذا الامسك في انه يسك وجوبا او ندبا والصحيح
 انه يسك وجوبا ذكره في التبيين وليس الامسك ارضا على جهة الصوم حتى ينافي الاطعام المتقدم و
 انما هو قضاء لنحو الوقت بالتبني ببلغ وكافرا له وحايضا له ومساقر قد خلافا
 للشافعي ولا يقضي الا لان يومه ما لم يعد اهله في اول اليوم فلهما يجب الاداء فلا يجب

القضاء لرزق في الثاني وان اكلاه بعد البنية في وقتها بان يبلغ او سلم قبل نصف اليوم نوى المسافر
 الفطر وقد فذى الصوم في وقتها صبح ولا فرق في هذا بين ان يكون الصوم فضا او نفلا
 ولهذا قال صبح فانما لا يختلفان في الصحة وانما يختلفان في لزوم ولهذا قال في رمضان يجب
 عليه الصوم كما يجب الا عام على مقيم سافر في يوم منه لكن لو انظر لا كفارة فيها اي في قدر المسافر
 وسفر المقيم من اغنى عليه في رمضان كله قضاء وكذا يقضي اياما اغنى عليه فيها الا بعد ما حدثت الاعناء
 فيه اذ في ليلة له جمع الصوم فيه وهو الامساك المقرون بالنية قال في الزخيرة لان كل مؤمن في كل
 ليلة رمضان على قصد صوم الغد هذا هو الظاهر والبناء على الظاهر واجب لم يعلم خلافه الا اذا
 وجد الضار فرفع عن الظاهر بان يكن مسافرا او مريضا او منهكاً اعتادا الاكل في رمضان ويقضي ما
 بعده بعد البنية خلافا لما لا اذا علم انه لم ينو في يقضي ذلك اليوم ايضا ولو جاز كل ما قد
 ما يمكنه الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لم يلزمه القضاء لعدم صحة الصوم
 فيه ذكره شمس الدين الحلواني لم يقض خلافا لما لا وان افاق بعرضه قضى ما مضى خلافا للزفر والشافعي
 وان بلغ مجنوناً لا فرق بين المجنون الاصل وهو من بلغ مجنوناً والمجنون العارض هو من بلغ
 عاقل ثم جن في ظاهرها رواية ومن اصحابنا من فرق فقال ان المجنون الاصل اذا افاق في بعض الشهر
 لم يلزمه قضاء ما مضى وهكذا روى ابن سميعة عن محمد ذكره في الزخيرة وروى هاشم عن ابي يوسف
 انه قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحس فوجب عليه ما مضى من الشهر المجنون الاصل
 لا يفارق العارض في شيء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلف فيه المناخرون
 على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه قضاء ما مضى من الميسر نذر رمضان بوي العيد وبانام الشريق
 او بصوم هذه السنة صبح وافطر هذه الايام وقضاها وكذا ان لم يقضها اي السنة بان ذكرها منكته يقضيها
 اي يقضي الايام المنية موصولة ان شرط التتابع انما قال هذا اذ لم يشترطه يقضي خصة
 وتلكين يومين لان السنة للكن من غير ترتيب اسم الايام معدودة قدر السنة فلا يدخل في النذر
 الايام المنية ولا شهر رمضان بل يلزمه من غيرها قدر السنة فان اداها في هذه السنة فقد اداها
 ناقصة فلا يجوز من الكمال وشهر رمضان لا يمكن الاتم رمضان فيجب عليه قضاء قدره
 بخلاف الفصلين الاولين لانه داخل في النذر وصومه مستحب عليه من جهة اخرى فام يصح التمامه
 بالنذر وفي الفصل الثالث فرقا بين النذر والشرع في هذه الايام وقالوا لا يلزم بالشرع
 لانه معصية ويلزم بالنذر اذ لا معصية فيه ولو صامها اجزاه لانه اداها كما التزمه ثم ان لم

والشافعي في الاخير ولا خفا في ان خوفها على ولدها انما يتحقق عند تعييبها
 للارضاع لفقد الظن او لعدم قدرة الزوج على استجارتها او لعدم اخذ الولد ثدييها فسقط ما
 قبله من الاطعام بخلافه بضعه اجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ان لا يجلب عليها الا رضاع
 ثم انه مردود بقول القدريني وغيره اذا خافتا على نفسها او ولدهما اذ ليس لولد الامت بآجره وبالاطلاق
 للحديث المروي عن انس بن مالك رضي وهو ان النبي عم قال ان الله عز وجل وضع عن المأفرا الصوم وشطر
 الصلوة وعن الجلي والموضع الصوم ومرض خاف للعقب عليه الظن بزيادة مرضه كفافات او كما
 وكذا الصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم ذكره في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك
 مري على صله في التيمم والمساقر عرقه لان المراد للمساقر المخرج للمساقر للفم قال في الزخيرة والسفر
 الذي يسهل الفطر ما يسهل الفطر انظر او قل بلا فدية وصومه اي صوم المسافر اجبان لم يقض السفر
 خلافا للشافعي اعلم ان السفر ليس بعذر في اليوم الذي انشاء فيه وعذر فيمعه من الايام
 والمرض عذر في اليوم الذي مرض فيه وغير ذلك في الزخيرة ولا قضاء في لزوم القضاء والمرااد
 بيان عدم لزوم الوصية بالبراءة عنه ان مات في سفر او مرضه وهو على حاله لا بد من هذا القيد
 في الاخير لان المرض قد يخف ويختلف حكمه بخلاف المسافر ان زال العذر ثم مات لم يقل ان صحته ما
 لان الشرط القدرة لا الصحة والاروى لا يستلزم الثانية اوصى بان يفدي عنه قدر الصحة والاقامة
 وعند مالك لا يجزى هذا ونحوه من الثلث ان اوصى وعند الشافعي يجب من الكل اوصى او لم يوص
 وفدية كل صوم كدفية صوم يوم هو الصحيح وما قيل فدية صلوات يوم واحد كفدية صوم
 يوم ويقضي رمضان وصلا وقضا الاول الى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية وعند
 الشافعي يجب لفدية اذا كان التاخير لا لعذر مستمر ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه خلافا للشافعي
 ويلزم صوم نفل شرع فيه اي يجب عليه انما هو فان افسد فعليه القضاء خلافا للشافعي الا في الايام
 المنية هي عيد الفطر وعيد الاضحى مع تلك بعد ولا يفطر بالاعذار في صوم التطوع لا
 يجوز له الاطعام بالاعذار في رواية وفي اخرى يجوز والاضافة عذر في حق المضيف ان تأذي واحد
 منها ويمسك بقية يومه اختلفوا في هذا الامسك في انه يسك وجوبا او ندبا والصحيح
 انه يسك وجوبا ذكره في التبيين وليس الامسك ارضا على جهة الصوم حتى ينافي الاطعام المتقدم و
 انما هو قضاء لنحو الوقت بالتبني ببلغ وكافرا له وحايضا له ومساقر قد خلافا
 للشافعي ولا يقضي الا لان يومه ما لم يعد اهله في اول اليوم فلهما يجب الاداء فلا يجب



ينوي التذرع لا غير ونوى التذرع ونحو الاخر كان نذرا فقط فان نوى اليمين ونحو الاخر
كان يمينا اتفاقا وعليه كفارة يمين ان افطر وان نواهها او نوى اليمين من غير ان ينوي التذرع يمينا
عندها حتى لو افطر يجب عليه القضاء للتذرع والكفارة لليمين وعندنا في يوسف نذره في الاول ويمين
في الثاني المراد بالاول ما اذا نواهها وبالثاني اذا نوى اليمين اعلم ان صاحب الهداية يجعل اليمين
معنى مجازيا والعلاقة بين التذرع واليمين ان التذرع ايجاب المباح فيدل على تحريم ضده وتحريم المحرم
يمين لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك الا في قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وادرج عليه بانه يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز واجبه عنه بان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وههنا ليس كذلك فان
النذر لا يثبت باراد تبديل بصيغته فان صيغته انشاء للنذر فثبت النذر سواء اراد او لم يرد
ما لم ينو انه ليس بنذر اما اذا نوى ان ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا الامر لا يدخل
فيه لقضاء القاضي والمعنى المجازي يثبت باراد ترفلا لجمع بينهما في الارادة واما ما قبل ليس اليمين
معنى مجازيا بل هو الكلام نذر بصيغته يمين بحجبه والمراد بالموجب اللازم كما ان شرقي القربى
بصيغة اعتاق بحجبه مردود بما ذكر صاحب الكشف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبة
لثبت بلائنة كشرى القربى بل هي معنى مجازي لا كراهة في صدم التبع الفطر متابعة في المختار
لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن بان يبعد ذلك من رمضان فيكون تبشرا بالنضار والآن
والاخذ المعنى كذا في التحنن وفي البيدائع والابتاع المكره هو ان يصوم الفطر ويصوم بعد
خمس ايام فاما اذا افطر يوم العيد بعد خمسة ايام فليس بمكروه بل هو مستحب وسنة
باب الاعتكاف سنة مؤكدة في الصحيح والاولى ان يعتكف في رمضان خصوصا في الاخير منه
وهو ثبت في مسجد جماعة بنيت والصوم شرط واجبه الصيام شرط لاعتكاف الواجب منه عندنا وبقا
ما لا خلافه للتأنيق وجوبه بالنذر والشرع والتعليق ذكر في مختارات النوازل **بصحة النطق**
بما روي الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية ليس بشرط لها وهو قولهما ذكر في الزخيرة وقله اي
اقل الواجب منه انما شرط الصيام في صحة لا يقتضي ان يكون تمام يوم كما يفهم من الهداية ولذلك
ترك التفرع وقل النفل ساعة في رايته الحسن عندنا لا يكون النفل ايضا اقل من يوم وفي رواية احمد
قول محمد انه معتكف فيكون من غير صوم ذكر في الهداية عندنا في يوسف قل النفل مقدرا كونه التذرع ذكر
في النوازل يقتضي من قطع الواجب فيه اي يوم اعتكف فيه دون النفل لا على رايته الحسن عندنا ولا
يخرج منه اي من معتكف الا لاجل حاجته اراد الحاجة الضرورية لعمامة الناس بدلالة قوله لا يعتكف بعد

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في رمضان
والوجه في صحة الاعتكاف في غيره من الايام
ان الاعتكاف في غيره من الايام ليس بمكروه بل هو مستحب

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في رمضان
والوجه في صحة الاعتكاف في غيره من الايام
ان الاعتكاف في غيره من الايام ليس بمكروه بل هو مستحب

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في رمضان
والوجه في صحة الاعتكاف في غيره من الايام
ان الاعتكاف في غيره من الايام ليس بمكروه بل هو مستحب

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في رمضان
والوجه في صحة الاعتكاف في غيره من الايام
ان الاعتكاف في غيره من الايام ليس بمكروه بل هو مستحب

بعد فراغه عن الطهور لان ما ثبت بالضرورة يتقدم بقدرها او لجمعة خلافا للتأنيق هو يقول يمكنه
الاعتكاف في الجامع فلا ضرورة في الخروج ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع فاذا فتح المخرج فافطر
مطلقة في الخروج عند الزوال ومن بعده عنه لم يعد معتكفا ولا عبرة بعد التزكك وكذلك لم يقل
ومن بعده من لم يفرق ما يدركها والتسن لم يقل سنتها تيمنا لسنه التحية على الخلاف هو ان يصلي قبلها
اربعا وفي رواية الحسن عنه ثار كعتين تحية واربعا سنة وبعدها اربعا وثناء على حب اختلاف
الاخبار في المناقاة بعد الجمعة ذكر في الزخيرة لا على حب خلاف الامامية اذ لا وجه لاعتباره ههنا
فانه لا مضايقة في الخروج عندهما ولا يفسد بكنهه فيه اكثر منه لانه محل له غير انه يوجب الحاقه بالاعتكاف
الكنه في معتكف فكم ذكر في مختارات النوازل وان خرج ساعة بالاعتكاف ففسد وقال لا يفسد ما لم يخرج
اكثر من نصف يوم وفي رواية قيس قوله ما اوسع ذكر في المبسط وهذا كله في الاعتكاف الواجب بان اوجب
على نفسه اما في الاعتكاف التفضل وهو ان يشع فيه من غير ان يوجب على نفسه فلا باس ان يخرج بعد
وبغير عذر على ظاهر الرواية من التحنن ويأكل ويشرب ويتام ويبسج ويشرك فيه ما لا بد منه لا بد من هذا
القيد لانه اذا اراد ان يتخذ ذلك سجرا يكره له ذكر في الزخيرة والتحنن وقال في البيهقي وهذا صحيح
بلا احضار مبسوع فانه مكروه لا غير يكره لغير المعتكف البيع والشراء في المسجد واما الاكل والتمتع والشرع
فيه فلا يكره لغيره ايضا فيصح عن ذلك قول صاحب الهداية واما الاكل والشرب فيكون في معتكف لان
النهي لم يكن له ما روي الا في المسجد ولا يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة في الخروج ولا يثبت
المادة بصحة معتكف عبادة وهو مستحب عنه ذكر في البيهقي وذلك لانه شرعية منسوخة وتقليد
صاحب الهداية بقوله لان صوم الصائم ليس بقرينة في شريعنا يشير الى ذلك ولا يتكلم الاجنح في بطله
الوطي ولوليه انما يخصص الوطي بالذكر لان اكل او شرب في النهار نائيا لا يبطل اعتكافه
ذكر في مختارات النوازل ووطي في غير مخرج نكر الوطي ههنا وعنده فيما تقدم لانه معروف دون
هذا وقبله ولمن ان انزل والا فلا وان حرم والمادة تعتكف في بيتهما نذرا عكافا بام الزمته بلياليها
ولا بلا شرط اي يلزمه المتابع ان لم يشترط خلافا لفرقه الزاهدي في شرح القتيوري
وفي يومين بليتهما وعزاي يوسف انه يلزم اعتكاف يومين بليلة يتخللها وضح نية التمر في الصور
كتاب هذا القصد لغة وفي الشعر زيارة بقاع مخصوصة على وجه مخصوص
ان يكون بالاهرام في وقت مخصوص ياتي بيانه واعلم ان اصل الحج وهو قطع الطريق بغير حاجه الا انه
شتم على الواجب فيه بالرجوب حيث قال يجب لئلا يخل فذلك قد عرفت ان الرجوب يطلق

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في رمضان
والوجه في صحة الاعتكاف في غيره من الايام
ان الاعتكاف في غيره من الايام ليس بمكروه بل هو مستحب

هذا هو الوجه في صحة الاعتكاف في رمضان
والوجه في صحة الاعتكاف في غيره من الايام
ان الاعتكاف في غيره من الايام ليس بمكروه بل هو مستحب

قامت على التقي وهو في جواز الحج والشهادة على التقي بالطلقة والثاني ما ذكره آخرون وهو ان شهادتهم
جائز مقبولة لكن وقوفهم جائز ايضا لان هذا النوع من الاشتباه مما يملك لا يمكن التفرغ عنه فلو لم
يحكم بالجواز لوقع الناس بالحج لان المدارك غير ممكن فيقع بين الناس فتنة بخلاف ما اذا تبين
ان ذلك اليوم يوم الزوية لان المدارك يمكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفته ولان
جواز المفردة نظير لذلك جواز المقدم وما فرزناه بين وجهه اصابته للمص في العدول عن قوله انهم
الى قوله اجزاء ثم فانه يصح على وجه الاحتقان دون الاول واقبح ان من ذكر في تعليقه ثانيا جزي
الاحتقان لم يكن على بصيرة لان شهادته اي لا يجوز ان يشهد الشهود بالوقوف بقوله قد
فيجب عليهم الاعادة ولا اشكال في صورة المسئلة في يجوز ان يعتبر الناس غرة ذي الحجة من يوم الاحد
ويستوفوا عليه الوقوف ثم يشهد الشهود انهم راوا اهلال ذي القعدة ليلة ذلك اليوم فيلزم ان يكون
الوقوف يوم الزوية واما ما قيل في تصويرها ان الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا
في الحساب وكان الوقوف يوم الزوية فلا يثبت المقام لان الكلام في ثبوت ذلك بالشهادة ومنهم
من قال ان علم هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالامام يامر الناس بالوقوف وان علم ذلك
في وقت لا يمكن تداركه فبناء على الدليل الاول وهو ما كان التدارك ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى
قد تم حج الناس امانا على الدليل الثاني وهو ان جواز المقدم لا يغير الحج ورجوعه عليه ان يقضي
الدليل الثاني عدم الحكم بصحة الحج لا الحكم بعدم صحته فلا ينافي مقتضى الدليل الاول قال والمارة
كالرجل لكنها لا تكشف راسها بل وجهها ولو استدل عليه ثبات جاقته عنه اي باعت ذلك الثاني عن
وجهها فصح فلا يثبت رافعة صحتها لم يقل جبر لان المنزى في حق من رفع الصلوات للجهل والفرق
واضح ولا تسعي بين الميادين بل تمشي على هبتها ولا تزل ولا تحلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر
الاخايات ولو حاضرت احرام اغتسل وهذا الاغتسال للاحرام لا للصلوة فيكون مفيدا للظن
وانت بغير الطواف لانه في المجد لا يجوز للحائض خوله لان الطواف يجوز من وراء المجد لانه
يستطوف معوق قال في البايغ ولو طاف حول المجد بينه وبين البيت حيطان المجد لم يخرج لان
حيطان المجد خارجة لم يطف بالبيت بل طاف بالمجد بل لان المفهوم من ان يكون الحرمه كقول الطحاوي
في المجد حتى لم يكن حول البيت مجدد حرم عليها الطواف ولهذا وجب عليها المأبى لان صلواتها
الطواف صلوة فيعتبر فيه الطهارة عن الحيض كما يعتبر فيها الا ان اعتبارها فيها فرضا وفيه حجب
فلا يفتقر الجواز بدونها ولذلك لم يقل ان حوضها يمنع الطواف وهو بعد كسب الوقوف بعرفة طواف

وحي
هذا هو الوجه
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

حاشية
بالبيت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

حاشية
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

وطواف الزيادة يسقط طواف الصدر فلا يجب عليها شيء لركه ولا يجب عليها شيء بتأخير طواف
العرض عن ايام الغريسيب سببا لحيض والتفاس كالحيض ذكر في غايته لبيان قد القيد ان يعلق
في غنى البدنة فلا بد من شراك فعل وعرة مرادة او ما لم يسه ذلك من الجمل من شرح الطحاوي
بدنه نفل او نذرا وجزاء صيدا ونحو كدم المتعة والقران والدماء الواجبة بسبب الجنابة في السنة
الماضية وتوجه معها يريد الحج فقد احرم فانه كما يكون بالقول يكون بالفعل ولو اشعر في سنة
او جلتها اي التي الجمل لها او قد شاة لا وكذا الوعد بدنه ثم توجه اي لم يبقا لبدنه بل بقائها
لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا لحقها بصير محرما هذا على المخار في الاسلام من عدم اعتبار
السنة في كونه محرما الا في بدنة المتعة فانها يصير محرما حين توجه بنية الاحرام والبدنة
من الابل والبقر وعند الشافعي من الابل خاصة وقال مالك ان عمر عن الابل ضمن البقرة والهدى
منها ومن الغنم ولا يجب تعريفه اي المذاهب الى عرفات وقيل الماد الاعلام والتقليد ولم تجز
فيه الاجازة النقصية وكل من هدي نفل ومنعة وقران فقط انما قال هذا اذا لا يجوز الاكل من
بقية الهدايا وسحب الاكل مما ذكره لذلك قال واكل ولم يقل وله الاكل بقين يوم النحر للذبح
الاخرين وغيرهما من شاة خلافا لما في هدي الاحصار بالحج وللشافعي في اكل ما يقين الحرم لكل لا يقين
لصدقة خلافا للشافعي فيصدق بحله وخطامه ولم يعط اجر جزا منه ولا يركب لا ضرره
ولا يجلب لينة ويقطعه بفتح ضعه بالفتح اي بالماء البارد هذا اذا كان قريبا من وقت
الذبح وان كان بعيدا اجلها ويصدق بلبسها كجلا يضرب ذلك بها وما عطف في تعيب بفاحش
هذا يكون مانعا في الاضحية ففي واجبه ابد له هوله وفي نفله لا شيء عليه ونحر بدنة النفل ان
عطيت في الطريق اي قرب من الهلاك بدليل قوله نحر وصيغ نفلها المراد به فلا بد منها بدنه
صفحة شامها اعلاما للناس بان هدي لياكل منه الفقير لا الغني **باب** **القران** **والقران**
افضل منه وهو من الافراد على رايه ابن شجاع عنه الافراد افضل من التمتع وقال الشافعي
الافراد افضل منه وهو من القران كما الفورا في عنه وهو قول مالك ذكر في الجملة على ما لقان
اشرب وقال احمد والتمتع افضل ثم الافراد كذا في التبيين والقران هو في اللغة الجمع بين اثنين مطلقا
وفي عرفهم الجمع بين الحج والعمرة بان يحرم بهما او بعد اكلهما قبل اداء الاعمال من الحفايق ان يقول
الاهلال رفع الصوت بالتلبية حج وعمره وكذا معا وكذا من ميقان ليس يسطر قال في التبيين
اشراط الاهلال من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بهما من ويرة اهله او بعد ما خرج من بلد قبل ان يصل

الحاشية
في قوله لا يثبت

الحاشية
في قوله لا يثبت

الحاشية
في قوله لا يثبت

الحاشية
في قوله لا يثبت

الحاشية
في قوله لا يثبت

الحاشية
في قوله لا يثبت

الحاشية
في قوله لا يثبت

الحاشية
في قوله لا يثبت

وعند الشافعي اذا بلغ المكان الذي وقع فيه وبعد قوفه لم يفسد ويجزئ منه كما اذا طاف للفرص
او اكثره جبا ثم ان اعاده يسقط البدن الا ان اعاده بعد ايام الفسخ يجزئ لثمة عند خلافها
لها واجبا لم يتأني بالغنم الا في هذين وبعد الخلق شاة وفي عمر قبل طوافها ربعة يفسد ما بقي فذبح
وقضى بعد ربعة ذبح ولم يفسد وقال الشافعي يفسد في اوجر بين وعليه بدنته وان قتل محرم
صيد ولو مضى الى اكله او كان سببا له اي لقتله بالدلالة عليه لم يفسد او دل عليه فانه له لعدم
صحته على الطلاقه قال في الهداية والدلالة المعجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد
وان يصدق في الدلالة وفي مسئلة الدلالة خلاف الشافعي بذا او عود الى سواء كان اول مرة
او لا سبق او بعد فاعليه جزاؤه ولو متانسا او حائما من لا هو ما في حله ويشترط الاول وفيه خلاف
مالك وسبعا خلافا للشافعي الا اذا صار في لاشي في قتله خلافا للفرق جزاؤه ما قرره عدلان
في قتله او اقرب مكان منه اي ان لم يكن في مقتله قيمة يقدم في اقرب مكان منه يكون له قيمة فيه لكن
في البيع لا يزيد على شاة ثم ان يشترى به هيا او طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر
او صاع من تمر وشعر اقل منه اي ليس له ان يطعم مسكنا واحدا اقل مما قدره لئلا يطعم اكثر ثمة
حتى لا تحب الزيادة من القيمة كيلا ينقص عدد المساكين او صام عن طعام كل مسكين يوما وان
فضل عن طعام مسكين وكذا ان كان العاجبا بشاة ووز طعام مسكين بان كان قيمة اقل من نصف
صاع تصدق بها او صام يوما هذا الى كون جبار النقيين للقاتل عندها وعند محمد للمكئين وليس له
ان يخرج عن حكمها ثم ان وقع الاختيار على الهدى على القاتل اي بتعيين القاتل عندها وبتعيينها
عنده فعندها يعتبر المثل قيمة لا تفصيل وعنده ان كان للمقتول نظير من النعم فعليه ان يهدى
مثلة خلقه كالبدنة في النعامة والبقرة في حمار الرحا والاعتبار للمثل قيمة كما في
الغنم والعصفور من الحقائق والشافعي يوافق محمد في التفصيل المذكور الا ان اذا وجب القيمة
كان جواب محمد كجوابها وجوابا لشافعي فيه انه يصوم او يتصدق ولا يذبح لان الذبح عند لا يكون
الامن للنظير من البين ويجب بجره وتنف شعره وقطع عضوه ما ينقص هذا اذا برأى وبقي
اثره وان لم يبق اثر لا يضمن لربا للموجب وقال ابو يوسف يلزمه الالم وينف ريشه وقطع
فدايمه كسبضه وان خرج فخرج ميت وفي جرح الحلال صيد المحرم قيمته اي قيمة الصيد و
حلبه وقطع ريشه ولو بالرمي خلافا لابي يوسف في الرمي الا اذا فر وشج غير ميت ولا ميتة
فما ينبت للناس عادة غير مستحق للامن سواء نبت بنفسه او نبت ولا ينبت عادة اذا

لقتله
بشاة
بشاة
بشاة

لقتله
بشاة
بشاة
بشاة

بشاة
بشاة
بشاة
بشاة

لا يفسد هذا الزرع
بشاة
بشاة

بشاة

اذا ابتدئ الناس النحر ما ينبت عادة قيمته اي قيمة المتلف الا ما جفف فانه حطب يحل الانتفاع به
وان كان ملكا فلصاحبه قيمة اخرى ولا يشترط فيها عدم الجفاف بخلاف الاولى منفردة كانت
او مجتمعة معها ولا يصح في الاربعة حتى يفسد المحرم وحلبه وقطع ريشه وشجها لانها غرامة
مالية وليست بكفارة فلا يكون للصوم فيها مدخل من المستصحب وبقتل شاة هذا اذا لم يكن ساقطا
من نفسه ذكره في غايته البيان او جرادة صدقة وان قلت ولا شئ بقتل غراب المراد به
الابيض الذي يأكل الحيف ويخلط واما العقعق ففي قتله الجزاء وحدادة وعقر حية وان
وسلفاة ووراد وبرغوث وتل ويعوض ذنب وكل عقور ولد ذبح الشاة والبق والبعر
الذجاج والبط الا اهلي المراد به ما يكون في المكان والحياض ولا يطير انا الذي يطير فهو صيد
يجب الجزاء بقتله واكل ما صاده حلال وفيه خلافه لالة محرم وامر به قال مالك والشافعيان
اصطاده لاجل المحرم لا يحل تناوله ولو ذبح محرم حرم اكله يعني على الذابح وغيره وقال الشافعي
يحل لغيره لادخال ذكره في البين ولو اكل منه غرم قيمته ما اكل خلافا لهما لا محرم لم يذبح
لواكله محرم اخر لم يغرم وبطل بيع المحرم صيدا وشرا فان بيعه جازا نعرض للصيد وبيعته
قتله بيع ميتة من البين ومن ذبح المحرم بصيدا في يده وانما تركه اعتمادا على انهماه من قبله
الآتي ذكره او في قصصه وهو حلال لا بد من اعتبار هذا القيد ليطر في يده قيد الدخول في الحرم
فان وجوب الادخال على المحرم لا يتوقف على دخوله الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه ارسله خلافا
لمالك والشافعي ورده بيعه اي الحلال ببيع صيد دخله الحرم ثم باعه سواء باعه في الحرم او بعد
ما اخرجته لانه صار باطلا خال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعده لك ذكره في البين ان بقي
اي الصيد في يد المشتري ولا غرم كبيع المحرم صيد من حرام او حلال لا يصيد في بيت او في قصص
معدن احرم لان الاحرام لا ينافي محافظة الصيد خلافا للشافعي من اربل صيدا في يد محرم ان اخذ
حلالا ضمن خلافا لهما والا فلا فان قتل محرم صيدا في يد مثله فكل يغرم اما القاتل فلا ينجى على
احرامه بقتل الصيد واما الاخر فلا يتلف معنى الصيد بتركه باثبات يده ومن هنا بين وجه
الحاجة الى زيادة عبارة يده في يده مثله ويرجع اخذ على قاتله خلافا لابي يوسف وبشئ جزاء
صيد مثله محرمان خلافا للشافعي واتحد في قتل جلالين صيد الحرم لان ذلك جزاء الفعل وهو
متعدد وهذا جزاء المحل وهو واحد ولدت طيبة اخرجت من الحرم وما نأغرمها اي الطيبة
والولد وان ادى جزاءها فولدت لا يغرمه وما برم على المفرد فعلى القارن به دمان دم لمجته

بشاة
بشاة
بشاة
بشاة

بشاة

بشاة

بشاة

بشاة

بشاة
بشاة
بشاة
بشاة

بشاة

بشاة

بشاة

بشاة

ودم لعنه وفيه خلاف ثالثا فغني الجواز للمقات غير محرم فانح يلزم دم واحد خلافا للزفراني
 اراد الحج او العمرة وجاوز المقات لعنه دم لا دخل في ذلك لوجوه الاحرام بعد المجاوزة فلا حاجة
 الى ذكره بل لان وجهه لا يفرق منه الدخول في الحكم المذكور والمفهوم حجة في الروايات اتفاقا وانما قال
 اراد الحج او العمرة لا نزلوا لم يرد واحد منهما لاجتماعه عليه دم بمجاوزة المقات وان وجب الحج او العمرة
 ان اراد دخوله مكة او الحرم على ما يريه فان عاد اي ان جاوز غير محرم من المقات ثم عاد اليه حرم منه
 او عاد اليه محرما لم يشرع في نكاح ولا سقط دمه ولا قالا اعلم ان جاوز المقات غير محرم ثم احرم من
 عليه حتى انه فعليه دم بالاجماع وان عاد الى المقات ولا فرق بين عودته الى المقات ومبقة اخرى في الصحة
 وان كان الاصل اولى واعاد التلبية قبل ان يستقل بافعال الحج سقط ذلك الدم عنه خلافا للزفراني
 عاد الى المقات محرما ولم يلبس لم يسقط عنه الدم عند ابي حنيفة وقالا لا يسقط ولو لم يعد الى المقات
 حتى شرع في التملك فأكده عليه الدم بحيث لا يسقط عنه وان عاد ولو لم يلبس لا بد منه في
 صحة الجواب على قول ابي حنيفة وانما قال يلبس دون ملبس لان الشرط عند تجديد التلبية عند
 التيقا بعد الحق اليه نص على ذلك في شرح الطحاوي كذا في يرب الحج وتخرج من عمرته وخرج جاني
 الحرم واحراما انما وجب لدم فيها لان احرام المكي من الحرم والمتنع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة
 صار مكي فاحرامه من الحرم فيجب عليها الدم لمجاوزة المقات بلا احرام ولو جاوزة فاحرم بمسح
 واضدها حتى وقضى ولا دم لركب حقه اي حو المقات لا يفيضها كاملا باحرام من المقات فيجب
 مانقص من حو المقات بالمجازة عنه بغير احرام غير لا فاقى طاف لعنه لا قل شوطا كان او شطرين او
 فاحرم بالحج رفضه عليه دم وحج وعمره اما الدم فلاجل الرخص واما الحج والعمرة فلكان الحج القفا
 هذا عند وقالوا اجابا لينا ان يرفض العمرة ويقضيها ويعفي في الحج لا بد من رفض احدها وانما قال طاف
 الاقل لان طافا لها الاكثر ثم احرم بالحج رفضه لا خلافا على ما ذكر في الهداية وفي الملبس لا يفيض
 واحدا منهما لان الاكثر حكم الكل فصار كالفرغ منها وعليه دم لمكان النقص بالجمع بينهما
 ولو انهما صح لا نراى افعالهما كما التزمها غير انه منى عنه والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما في
 في موضع ودفع لتكثف نقصان في عمله لا نكاحه الذي عساه احرام الحج ثم يوم النحر احرى احرام الحج
 فحج ثم احرم يوم النحر حج اخر في العام القابل فان حلق لسبب اى قبل الاحرام الثاني فلهذا لا يلزم ولا
 لع دم فصار لا هذا عند وقالوا ان يفيض عليه دم ولا فلا شئ عليه ومن اتى بعمره الاطلاق فاحرم باجره فحج
 لا رجوع بين احرامى العمرة فهو كونه نذر من المقات في احرام ثم احرام به الزمان لان الجمع بينهما مشروع في حقه لكنه اساء

هذا هو الوجه
 في الجواز للمقات
 في الجواز للمقات
 في الجواز للمقات
 في الجواز للمقات
 في الجواز للمقات

ما

اساء حيث اخطأ النية فانها في حق القارن ان يحرم بهما معا او يفقد احرامها وتطلق في
 بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه اي الى الموقف فان طأه ثم احرم بهما فني عليها ذبح لانه اتى
 بافعال العمرة على افعال الحج ونذب رفضها فان رفض فني واراق لرفضها حج فاهل بعمره يوم
 اوفى التنية بليته لزمته لان الجمع بين احرامى الحج والعمرة صحيح ورفضت وقضيت مع دم وان مضى
 ويحج م فابت الحج اهل بها ورفضه اي رفض ما احرم به وتخلل بافعال العمرة لان فابت الحج
 عليه هذا وانما يرفض ما احرم به لان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة غير مشروع ولما فابت الحج
 في احرامه ولما يتخلل من احرام الحج بافعال العمرة وقضى ما احرم به لصحة الشروع وذبح للتخلل قبل اوانه
 بالرفض **باب الاحصار** هو ان يعرض الرجل لاي حرم بينه وبين الحج من رضى او ساء وعده ويقال
 احصر الرجل احصارا فهو محصر فان حبسه في سجن او دار قبل حصره فهو محصور ذكره القتيبي في تفسيره
 ان احصر المحرم بعد رما ومرض وعند مالك والشافعي لا يثبت حكم الاحصار الا بالعد وبعث المفرد
 وما اؤتمنت حتى يشرى بها هديا في الحرم ويندج عنه ذكره في الهداية والقارن دميين اراد البعث
 الى الحرم لان دم الاحصار يخص به خلافا لثالثي فان عند بنديج في موضع احصر فيه وعين يوم يندج
 فيه ولو قبل يوم النحر هذا عند وقالوا ان كان محصرا بالعمرة فكذا فان كان محصرا بالحج لا يجوز الذبح الا
 في يوم النحر على ما روى بنديج يحل من هذا ظاهر فائدة تعيين يوم الذبح بالاحلق وتفسيره خلافا لثالثي
 وعليه ان حل من حج حج وعمره وعند الشافعي عليه حج لا يجزى من عمره عن الاحصار عنها متحقق
 عندنا خلافا لمالك والشافعي ومن ران حج وعمرته واذا زال احصاره وامكنه ادراك الهدي
 والحج ترجه اى وجب التوجه عليه لاداء الحج وليس له ان يتخلل بالهدي والافلا اى ان كان لا يقدر ان
 يدركهما لاجب عليه التوجه وذلك على وجه اما ان لا يدرك واحدا منهما فيتحلل لفوار المقصود
 او يدرك الهدي دون الحج فيتحلل ايضا لانه عجز عن الاصل او يدرك الحج دون الهدي فيجوز له التحلل
 استحسانا وهو قول ابي حنيفة والقياس ان لا يجوز وهو قول زفره وهذا القسم لا ينصو على قولها
 في الحج لما ران دم الاحصار الحج عندهما يتوقف بيوم النحر فاذا ادرك الحج يدرك الهدي ضرورة وفي
 المحصر بالعمرة يتصور فينبغي ان يكون جوابها فيه كجوابه في البتين وضعه عن ركني الحج بمكة احصا
 وعن احدهما لا لانان قدر على الوقوف يتم حجه به فلا يثبت الاحصار ولا قدر على الطواف لران
 يتحلل به فلا حاجة الى التحلل بالهدي كما في الحج ودم الاحصار على الامر وفي مالان كان عن ميت
 خلافا لثالثي يوسف في المصغين وانما لم يقل ميتا اذ لا يلزم ان يكون باسالميت ودم القرآن والجنازة

ما

ما

ما

ما

ما

ما

هذا هو الحق
فيما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت
بما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت

على الحاج ومن النفقة ان جامع قبل وفاته بخلاف ما اذا فات الحج لابعاد المقتضى بخلاف الاول
وان مات اي الحاج عزيت في الطريق او سرت نفقته حج من منزله لم يقل عن منزله الا ما
عرفت انه لا يلزم ان يكون بامر وقال الحج من حيث انقطع سفر الاول بقوله لا يشترى الاول في قوله
بذلك ما بقي ان كان بوصيته يعني لم يزم الحج عن منزله الميت بذلك ما بقي من ما على تقدير ان يكون
الحج عنه بوصيته منه ثم ان ما ذكره قوله وقال ابو يوسف ما بقي من الثلث الاول وقال محمد ما بقي
من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والابطال الوصية من غير حاج صح ويقع عنه ان دلم عن الموضع
ولو كان الحج عنه شرط الحج للفرض لا للنفل فان فيه يجوز الانابة مع القدرة لان بني النوافل على
السعة ومن حج عن امره وقع عنه وصية ما لها ولا يجعله عن احدهما لانه قد وقع عن نفسه
فلا يقدر على جعل غيره وله ذلك ان حج عن ابويها ان يجعله عن احدهما بعد ذلك لانه غير
ما هو بالحج عنها ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون جاعلا لثواب حجه له ونية
عنها لغيره لان الحجة الواحدة لا تكون عن اثنين فبقوله اصل الحج وهو وجوب الثواب لانه يجعلها
اولها من البيتين نذر حاشا ماشي حتى يطوف الفرض لم يذكر من ان يبتدئ المشي قبل بي من البيتين
والاصح انه يشي من بيته لانه هو المراد في العرف وهو املاك كذا في البيتين وفي المسئلة خير بين
الركوب والمشى وفي الجامع الصغير انما ارادى وجوب المشي حيث قال لا يركب حتى يطوف طوان الزيادة
وان اوصى حج عنه رابعا من منزله ان بلغ نفقته ذلك والا فمن حيث يبلغ وانما حاج في طريقه
واوصى الحج عنه حج من منزله وقال الحج من حيث مات وهذا الخلاف فيمن له وطن وانما من لا وطن له فيخرج
عنه من حيث مات بالاجماع ذكره في البيتين كتاب **النكاح** هو حقيقة في الوطني
ومجاز في العقادة ذكره المطراني والازمعي وشرا ذكره فاضل خان وقال الحسني في اصوله ان
لفظ النكاح حقيقة في الوطني ومجاز في العقد عندنا وعند الخصم حقيقة في العقد فان قلت فما وجه
صحة عقد علي في الفقهاء فان لفظ النكاح حقيقة في العقد في عرفهم نص عليه صاحب المجتبى
موضع ملك المتقيد هو عبارة عن معنى يقضي حل الاستمتاع والوطى والبيع والهبة ايضا قد يفيدان
ملك المتقيد لانها غير موعودين له ولهذا يصحان في محل لا يحل الاستمتاع بخلاف النكاح بغيره
وقبل لفظها ما يثبت كذا من فلان الواحد يتوكل طرفي النكاح في صورة كسرة ياتي بيانها
وكنت جت هذا اذا سبق التوكيل من احدهما بقوله زوجني وما ضان كزوجت وتزوجت وتقبل
وماض كاتزوجك وتزوجت ذكر في الاصل قال اتزوجك بكذا فقالت فعلت ثم

هذا هو الحق
فيما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت
بما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت
هذا هو الحق
فيما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت
بما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت

بني

ثم النكاح او امر وماض كزوجني وتزوجت علم ان قوله زوجني يحتمل التوكيل وح يكون القول
المذكور شرط للعقد لا شرط له ويكون انعقاد النكاح بقوله الاخر زوجت وح وهو المراد تاذكر
سابقا بقوله كزوجت ويحتمل الاجاب وح يكون القول المذكور شرط للعقد ويكون الانعقاد به
وبقوله الاخر تزوجت جميعا وهو المراد هنا وهذا من الموضع التي وقعت بتخصيصها وتفسيرها
وان لم يعلم معناه هذا اذا لم يكن احد اللفظين مستقبلا او امر امر اياه الاجاب اذ لا بد من نية
العقد ذلك لا يكون بدون العلم ثم ان فيه اختلاف للمشايع ذكره في التجنيس وهو لعدم الرقابة
فيه عن اصحابنا على ما منهم من الخاتبة والعقود على ما ذكره في التجنيس وهو لعدم الرقابة
بعد ادى وبذرتي اجاب ويقول لكان العرف فان جواب غل هذا الكلام قد يذكر باليمين وبذرتي
كفر وخت وخريد في البيع لا بقوله ما من وشيتم لان النكاح اثبات وهذا الظاهر والافضل
غير الاشارة ذكره في التجنيس وقال في مختارات الفازل هو المختار وانما لم يقل عند الشرح
لان الكلام هنا فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به لا في شرط فانها امر اخر وراه ذلك
ويصح بلفظ نكاح بخلاف ما يصح بلفظ تزوج على ما علم مما سبق من الامثلة وتلك هيبة خلافا لما
في الثاني ولانها من الفاظ الطلاق حتى يقع الطلاق بقوله وهبتك لاهلاك فلا يكون موجبا لصد
ولنا قولنا في امر مؤمنة ان وهبت نفسها لايه وما كان مشرعا في حتى النبي عم يكون مشرعا
في حق الله هذا اصل حتى يقوم دليل الخصوص وهو متصف به هنا وقولنا في خالصه لك من
دون المؤمنين لا يصلح دليلا لان الاختصاص بالخلاص في سقوط المهر لانها مقابلة بنزولها
ولانه معلل بنفي الحرج وهو في لرفع المهر لا في لفظ التزويج ولان المنية التي يسبق الكلام لاجلها
انما تحصل بنفي المهر لا قامة لفظ مقام لفظ ويحتمل ان يكون المخلص في انما لا يحل لاحد بعد عم
وصدقة لفظ الصدقة ليس موضع ملك العين ولهذا يصح المصدق حيث لا يوجد تملك
العين كالرفق فما قيل ويصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لملك العين حالا لا يصلح ضابطا
وبيع وشراء هو الصحيح لا بلفظ اجارة عند عامة مشايخنا وكذا عن الكرخي انه ينعقد به انما لم يقل
واجارة وقد قال بعدا لبيع وشراء لان موجب ضابطتهم المزية عنهم ان ينعقد به النكاح قال
الامام الخري في شرح الكافي صورة الانعقاد بلفظ الاجارة ان يقول اجرت ابنتي منك ونوى به
النكاح وانما اذا جعل الحرة اجرة في الاجارة بان قال اشأرت دارك بابنتي هذا فقبل بشي ينعقد
النكاح لان روى عن محمد انه قال كل لفظ يملك لرقاب به ينعقد به النكاح وهذا كذلك واعارة

هذا هو الحق
فيما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت
بما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت
هذا هو الحق
فيما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت
بما ذكره في كتابه
من غير ان يثبت

مضيق صريحا بعضه

له عليا محلا وخيار الصنف فانه مخصوص بالانثى والذكر
ابن النسر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on aged, yellowed paper.

تكايفه يحصل الملك بعد الحرية حتى لا يجوز النكاح بدون رضاها كذلك ينفع بدفع الزيادة
الانها لا تملك دفع الزيادة الا بدفع ما كان ثابتا لان النكاح لو بقي بعد عقده لا ينزل الا بذلك
تطبيقات فلكل دفع ما كانت ثابتا ضمنا لدفع الزيادة لا قصدا فان قيل ان المرأة ان كانت داغمة
للزوجة فهو مبطلة حتى الزوج فاذا ايتزوج جانب المرأة قلنا ان الزوج رضى بهذا الضرب حيث
تزوج الأمة باختياره كما لو تزوج صغيرة زوجها غير الاب والجدة اما المرأة فلم ترض بهذا الضرب لانها
لا اختيار لها في النكاح فان ما احدهما قبل لتفريق بلغي من الخيار والبولوغ اولا وراثا لآخر
لوقوف زوال النكاح الذي هو سببا لارث على قضاء القاضي والولى مطلقا انما قال مطلقا
كيلا يتوهم ان المراد والى الصغير والصغيرة خاصة بقرينه سبق ذكره العصة نسبت كانت او
سبية فان مولى العتاقة وعصبة من جملة العصبا المتقدم على الام ودوى الارحام ذكره في
الخير وعند الشافعي لا ولاية لغير الاب والجدة ذكره في شرح الطحاوي على ترتيب لارث والمحب
يعني اولى علم الابن وابن الابن وان سفل ولكن لا يصور هذا الا في المعتق والمعتوقة ثم الاب
واب الاب وان علا هذا عنده خلافا لهما في المعتق ولحمدة خاصة في المعتقة والتفصيل يطلب من
المخالفين ثم الاخ الا الاخ من الام ثم بنينه وان سفلوا ثم الاعمام الا العم من الام ثم بنينه وان سفلوا
ثم اعمام الجد كذلك الرابع فالناصح والرحمان بقية القرابة فيقدم الاعيان على العاتق ثم مولى
العتاق يستوي فيه الذكر والانثى ثم عصة المولى وانما زاد قول والمحب ثم ترتيب الارث
وحده لا يقدم الابن على الاب بل موجب ان يقدم الاب ضرورة انهما اذا اجتمعا ياخذ الاب
فرضه اولا ثم ياخذ الابن ما بقي منه واما اذا اعتبر من ترتيب المحب يقدم الابن على الاب لانه
يحب الابن حب نقصان ضرورة اننا ياخذ من اقل مما ياخذ من غير اعنه ولقد قد هذا الاعتبار
قد خفي وجه تلك الزيادة على كثير من ذوي الاختيار فاسقطوا بشرط التكليف واهلية الارث
فلا ولاية مع الاختلاف في الملة لم يقل واسلام في ولد مسلم ذلك فمراذ لا دلالة فيه على ان الامام
مانع عن ولاية الكافر ثم الام قال في الخير ثم الام ثم دوى الارحام الاقرب فالاقرب وهذا قول
ابي حنيفة خلافا لمحمد وقول ابي يوسف مضطرب ذكر الطحاوي تولد مع ابي حنيفة وذكر الكرخي
والقندري قولهم محمد والاصح انه ابي حنيفة ثم مولى العتالات ثم السلطان ثم القاضي ثم دوى الارحام
الاقرب فالاقرب قال في الخلاصة نقلنا عن شرح الشافعي الاقرب من دوى الارحام الام ثم البنات
ثم بنت الابن ثم بنت بنت ابن الابن ثم الاخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم ثم

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with several lines of text and some marginalia.

ثم القات ثم الاحوال ثم الحالات ثم بنات الاعمام والجدة الفاسداً الى من الاخت عند أبي حنيفة قال فيفتى
بأذكري في الثاني ان الامم مقدمة على الاخت انتهى ومن هاتين ان المراد من ذي الرحم ههنا غيب
المراد منه في الفرائض وان من قال ثم الامم ثم الاخت لابد وام لم يصب ثم مولى الموالاة لانه وارث
مؤخر عن ذك الارحام فكذلك في الولاية وليس من شرايط ان لا يكون له وارث نعم هو شرط لكون
مولى وارثاً له ولياً واذا عدم اى الوفا فالولاية الى الامام لم يقبل ثم الامام لانه ليس من الاولياء
ويؤوب عنه القاضي وبنايه فالولاية للقاضي في تزويج الصغار الذين لا ولي لهم بغير اذن
من السلطان وللبعيد التزوج بعينه القريب ما لم ينتظر اى مدة لم ينتظر الكفو الخطاب الخبر منه
اعلم ان للبعيد ولاية التزوج عند غيبة القريب غيبة منقطعة وحدها عند زفران يغيب
بحيث لا يعرف مكانه لا لقطع خبره واعلم ايضاً فيه ان قابيل اصحابه ان لا ينتظر الكفو الخطاب محلي الغيبة
عنه عليه الفتوى كذا في الحقايق وفي التبيين واختار اكثر المشايخ الشهر لا ناعدل الا قابيل والصحاح
ثلاثة ايام وهو مبرور سفره سبغى وفي الواقع واختار اكثر المشايخ الشهر وهو مروي عن ابو يوسف
ومحمد ويعتبر الكفاءة في الكاح سباً قد مر بيان ثم هذا الاعتبار فقرئ اسم قبيلة وهم اولاد نضر بن
كنانة بعضهم كفوا بعض ولا تأثير لفضل نبى بنى هاشم ههنا وكذا اسرائيل العرب اى اعدا قرش
بقريته المقابلة بعضهم كفوا بعض الابنى باهية فانهم لخاستهم لا يكونون كفوا العرب لانه العجم
ضيقوا انسابهم ولذا قال وفي العجم اسلافهم بنفسه غير كفوا لذى اب فيه ولا ذواب فيه
لذى ابوين فيه واما ذوابون فيه فكفوا لذى ابا فيه لان له في الاسلام نسباً صحيحاً فالابن
في التعريف الى الاب وتماه الجدة فلا يشترط اكثر من ذلك وحرمة هذا ايضا في حق العجم فانهم كانوا
يفتحون زهاد من النبى ليس عبداً ومعنى كفوا حرمة اصلية ولا معنوية اية كفوا لذات ابوين
حرين وديانة هذا يعتم الفرق بين عند الشيخين هو الصحيح فليس قات كفوا لنبى صلح وان لم يعلن
هذا اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن ابى الفضل ومالا فالعاجز عن الهرم الجود والنفقة ليس
كفو للاحد ولو كانت فقيرة والقادر عليها كفوا لذات اموال عظيمة هو الصحيح لان المال غادر راجح
فلا عبرة لكثرة وحرمة عن كل صاحبنا فيه روايتنا في الظاهر وايضا الى حيفتنا انه لا يعتبر الكفاءة
في الحر والظهر وايضا اى يوسف ومحمد بن يعقوب من الحقايق فحكايك او حجام او خناس او دباغ
ليس كفوا لخطا او برز او مرقان بى يفتى فكذلك باقل من مرها اى مر مثلهما فالولي الاعراض
حتى يتم او يفرق وقال لا اعراض عليها لان المر حرقها ولهذا كان لها ان ترتبه فلا تنقصه

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

[illegible]

في الاولى ولدفع اليمين في الثانية ولم يشهد لواحد منهما وهذا هو ان اقاما فيبقيهما ان شهد له
وبقيته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر ايمى شرعت لابقاء الاصل
على حاله والاصل في النكاح ان يكون بهر المثل فالذى يدعى خلاف ذلك فيبقيته دلي وان لم يشهد لواحد
منها بان يكون اكثر ما يدعيه الزوج واقبل ما تدعيه المرأة ثم اترا في الصحيح لاستوارها في الدعوى
والاثبات ثم يجب المثل كله ويخير فيه الذبح بين دفع الدراهم والدناير وان لم تقسم اصلا الى الم يكن
لواحد منهما بقية تخالفها فيما نكل لرفعه دعوى صاحبه وان خلفا يجب المثل بعضه وهو قدر ما اقر
الزوج على ان مسى لا تقفرا معا عليه وبعضه وهو الزايد بحكم المثل وفي الطلاق قبل الوطى حكم بقية
المثل فان كانت مساوية لصف ما يدعيه الرجل او اقل منه فالقول له وان كانت مساوية لصف
ما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها واتى اقام بقية قبلت شهدت له ولها وان اقاما فيبقيتهما
ان شهدت له وبقيته ان شهدت لها وان كانت بينهما فعلى ما ترى في تحكيم المثل ويجب بقية المثل
هنا فيما يجب من المثل ثم موت احدهما كجوعتهما في الحكم وبعد موتهما فاما القدر القولى مع اليمين
لو شهدت ولا يشئ القليل المستنكر خلا لا يلى يوسف وعند محمد يحكم من المثل كذا في الثانية
وفي اصله لم يقض بشئ لان موتهما يدل على اقرارهما بفهر من يقدر القاضى من المثل ولا يجب
عليك ان كلامه مقامى كلامه محل نظر فتدبر وقالا قضي من المثل وبقيته وان بعث اليها نكاحات
صديقه وقال من فالقول لداى مع اليمين فان حلف والمبعوث قائم فلها ان ترضه وترجع بما بقى من
المزكرو في التخييس لا فيما تبي لا كذا في الحنن والحم المشوك قال الفقيه ابوالك المختار ان ينظر
ان كان من متاع البيت سوى ما يجب على الزوج فالقول قوله وان كان من متاع كان واجبا عليه
كالخمار والدرع ومتاع الليل فليس له ان يجسبه من المهر لان الظاهر يكذب بان نكح حتى يمتهن او
حتى حرمته ثم اى في دار الحرب بميتة وبلا مهر يحتمل في المهر والتكوت وذا جاز في بينهم الى الخان
النكاح على ميتة بلا مهر جائز عندهم بحيث لا يجب شي وانما اعتبر هذا القيد لان لم يخرج في دينهم النكاح
على ميتة بلا مهر على الوجه المذكور لا يكون الحكم ما ذكر فوطئ او طلق قبله او ما فلا مهرها وان
نكحها بخراؤخر عين ثم اسلم او اسلم أحدهما فلها ذلك وفي غير نكاح المهر فيها من المثل في الخبرين
لان المهر عندهم مثل كل من عندنا ولا يحتل اخذها فانجا القيمة فيها يكون اعراضا عنها واما الخنزير
فمن ذوات القيمة عندهم كالشاة عندنا فانجا القيمة فيها لا يكون اعراضا عنه فيجب من المثل تحقيقا
لمعنى الاعراض **باب** الرقيق والكافر نكاح القن ولكاتب المدبر لم يذكر الامة لا

لا ندرجها تحت الفتن أيام الولد بلا اذن السيد موقوفان اجازة فذوان رة بطل وان نكحها بالاذن
فالمهر عليهم وبيع العبدية كما في دين التجارة لا الاخران اى المكاتب والمذنبين يسعيان فيؤدي من
كسبهما وقولنا في قول المولى لو احدى منهم تزوج بغيره نطقها رجعية اجازة لان الطلاق الرجعي
ينفسى سبق النكاح لا طلقها او افرقها لان ردة هذا العقد وما ركنه يسمى طلاقاً وهو لا يقع بحال العبدية
واذن لعبد بالنكاح بغير جازة وفاسد خلافاً للامامين فيباع بغير من نكحها فاسداً بعد اذن فوطئها
ولو نكحها ثانياً اى لو نكحها نكاحاً ثانياً او اخرى بعدها نكاحاً صحيحاً وقف على الاجازة بذلك اى النكاح
الفاسد ولو تزوج عبد المأذون المديع صح وسأوت غيرها في مهرها غير متجاوز عن مهر مثلها وفي
القدر المتجاوز عنه لا تراحم بل يأخذ بعد شيفائهم حقهم ان بقي المأذون المأذون يقبل في مهر مثلها او يجتهد
ان يكون المستحق منه ومن زوج امته لا يجب عليه بتبويضها وحى ان يخل بينها وبينه ولا يستحقها كذا فسرنا
للخصان في شرح كتاب النفقة لم يعتبر فيه كون التحلية في متركه وتخدمه والزوج بطاؤها ان
ظفرها لكن لانفقة ولا سكنى الا بها اى لا يجب احد منهما على الزوج الا بالتبوء وان بواها ثم رجع صح
اى الرجوع وسقط اى النفقة بالرجوع ولو خدمته بلا اتخذاً امهلا اى ان خدمت المولى بلا اتخذاً
بعد التبوء لا يسقط النفقة عن الزوج واعلم ان التبوء المسند الى المولى ما هو المصطلح
المأثور في اللغة فلا وجه لما قيل ان اسناده اليه باعتبار انه يمكن الزوج من ذلك ولما كان نكاح
عبد وامنه جازاً اريد بالاجار هذا انه لو يشار للنكاح بغير ضامها ينفذ وطءه فكذلك نفسها قبل
الوطئ المهر لا لانها لا تأخذ شيئاً فكل المهر لا تقبل العدم وهو غير مقبول بل لان جناية المرأة على نفسه
غير معتبرة في احكام الدنيا فتابر موتها حقاً نفقها الى المولى امه قتلها قبله اى قبل الوطئ لان منع البذل
قبل التليم فيجوز بيع البدل وما قيل لا تعجل بالقتل اخذ المهر فجوز بالجرمان لا يصلح وجراً لانه
مترك بين قتلها قبل الوطئ وقتلها بعده فلا يصح التمسك به في مقام الفرق بينهما وانما قال قبله لان
بعد الوطئ المهر واجب وزوج الامه يعرف باذن سيدها لا بنكحها بحق المولى وهو حصول الولو الذي هو ملكه
فيستطرحه وخيرت امه ومكاتبة عفت تحت حرّاً وعبد لان الخيار لا يزيد الملك عليها وهذا
المعنى لا يختلف بكونه حرّاً وعبد ولا نداءم قال لبريرة ملكك بضعك فاخترى فجعل علة الخيار
ملكها بضعها فلا تشغل بالتعليل بعد تعليل صاحب الشئ والثاني في بخلافه فيما اذا كانت تحت الحر بناء
على ان الطلاق يعتبر عنده بالرجال فلا يوجد علة الخيار وحى ازدياد الملك والحديث المذكور
حجته عليه امه نكح بلا اذن فعنت نقد ولم يتخير لانه قد ضمت لان محبة ان لا يكون نكاحاً

PL 51

القيد

خارج الشعب

حد آتش بقی

ومن ذکره انی وکسر

فلا صحة لما قيل انما
زايد فلا تأخذ
افراد

تاج العجب

تاج الشعير
برقعة

١٢٠

تاج التاج

صدرا الشريعة

تاج الشعير
زينة

۱۰۰

72

منه

صمد الزمان

صد آتش

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد {

بالتك لان الطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه انفا وان نوى الحمل الساعت حتى
يقع التك في الحال خلافا لفرقة لا بدعي وهو ضد السني ونحن نقلنا التك دفعه سني الوقع
اي ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف ولو عبدا او سكران او مكرا وفيها خلافا
لشافعي طالق بايم وسيد على زوجة عبده والطلاق للحرة ثلثة وللامة اثنان ولو زوجها خلافا
لشافعي فان اعتبر الطلاق عند الرجال وعند النساء **باب ايقاع الطلاق**
من حيث الاستعمال فيه دون غير مثل است طالق ومطالعة وطلقتك الطلاق لغة عبارة عن رفع اليد
مطلقا ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالانفعال لهذا لا يحتاج في قولنا تطلقك اليد
الى التنية وتخفيفها يحتاج اليها ويقع بها واحدة رجعية وان نوى ضدها الى اكثر من الواحد
البائنة وقال الشافعي ان نوى اكثر من الواحد يقع ما نوى ولم ينو شيئا وفي ان الطلاق او طالق الطلاق
او طالق طلاقا يقع واحدة رجعية لم ينو شيئا او نوى بعينه بالصدور انما قلنا هذا لان قولنا في التنية
اردت بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق احدى يصدق ويقع رجعتان اذا كانت مدخولا بها و
واحدة او ثنتين وفيه خلاف زفر ان نوى ثلثا فذلك هذا لان اللفظ مفرد فلا بد من مراعاة غير
ان الفرد نوعان حقيقي وهو ادنى الجنس وكلي وهو جميع الجنس فيهما نوى تحت ثلث لان اللفظ مجملة
ولا كذلك التنية حتى لو كانت المرأة امة فتقع تنية الثنتين فيه لا تجميع الجنس خيرا كما انك في
خاتمة واما الطلاق الى ما يعبر عن الحمل كالرأس الرقبة والعنق والرجل واليد والبلد
الفرق بينهما ان الرأس الاطراف اخله في الجسد دون البدن والفرج والوجه او الى جزء شائع كالنصف
والتك يقع والى يدها ورجلها الا لا تملك يعرف استمرار استعمال اللغة ولا عرفا وانما جابرها على وجه التنية
حتى اذا كان عند قوم يعبرون بعن الجمل ويقع به الطلاق في كل في التبيين ولزفر الشافعي خلاف
فيها وفي كل جزء معين لا يعبر عن جميع البدن وكذا الظهر والبطن قال في الاسرار واما الظهر والبطن
فلا روايت فيهما والصحيح ان لا يقع وبصرف طلقا وثلثها وكذا في كل جزء سماء ومن واحدة الى ثنتين واما
بين واحدة الى ثنتين واحدة قوله واحدة مستدا خبره بصف طلقه وفي من واحدة الى ثنتين او باين
واحدة الى ثنتين ثنتان وقال لا يقع في الاول ثنتان وفي الثاني تك وقال زفر في الاول لا يقع شي
وفي الثاني يقع واحدة وثلثة انصاف طلقين تك بثلثة انصاف طلقين لا ثلثة طلقه
ونصف فيكامل وقيل تك لان كل نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلثا وفي ان طالق واحدة في ثنتين
واحدة وان نوى الضرب او الظرف لان عمل الضرب اثره في تكثير الاجزاء بعد المضروب فيه لاني زيادة

هذا هو الصحيح
والطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه انفا وان نوى الحمل الساعت حتى يقع التك في الحال خلافا لفرقة لا بدعي وهو ضد السني ونحن نقلنا التك دفعه سني الوقع اي ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف ولو عبدا او سكران او مكرا وفيها خلافا لشافعي طالق بايم وسيد على زوجة عبده والطلاق للحرة ثلثة وللامة اثنان ولو زوجها خلافا لشافعي فان اعتبر الطلاق عند الرجال وعند النساء

من حيث الاستعمال

موصولا

زيادة المضروب والطلاق لا يصلح خرا فبلغ وقال زفر الحسن بن زياد يقع ثنتان ان نوى الضرب
وان نوى وثلثين الى نوى واحدة وثلثين فذلك وفي غير الموطوعة واحدة مثل واحدة وثلثين الى اذا
لغير الموطوعة انت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثلثين يقع واحدة كما اذا قال
لها انت طالق واحدة وثلثين يقع واحدة وان نوى مع ثنتين فذلك وكذا في ثنتين في
ثنتين يعني يقع التك ان نوى مع ثنتين ولا يلفظ في ثنتين سوا نوكا لضرب او الظرف ولم ينو شيئا
وعند زفر يقع التك ان نوى الضرب وفي من هذا الى التام واحدة رجعية وقال زفر على آية ونحو
الطلاق في بكه او في مكة او في الدار اي يقع في الحال في هذه الصور ان غنى بـ القليل يصدق ديانتا
قضاء وعلى في اذا دخلت مكة او في ذلك الدار ويقع عند الفجر انت طالق غدا او في غدا في اخر
اي اخر النهار وفي الثاني فقط مراده في القضاء واما ديانتا فيصدق فيهما وهذا عند وقال لا يصدق فيهما
فيهما قضاء ويصدق ديانتا وعندا ولهما في اليوم غدا او غدا اليوم يعني اذا قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم
يعبر الوقت المذكور ولا حتى يقع في الاول في اليوم وفي الثاني في غدا ولغات طالق قبل ان تزوجه
طالق امس لم تكها اليوم لانها اسند الى حالة معرفة فيلغ ويصح لان نكح قبل امس لانها اسند
الى حالة منافية ولا يمكن تصحيح اخبارا ايضا فكان انشاء والانشاء الماضي انشاء في الحال وفي ان طالق
تلك مالم اطلقك امس اطلقك او ميمم اطلقك وكذا يقع حالا انما قال وكذا اذا قال امس
انت طالق عقب قولك انت طالق تلك مالم اطلقك بغيره يمينه خلافا لفرقة ان يقع تلك تطلقات
ذكر في شرح الطحاوي والفرق بين البر والثلث لا يطر في انت طالق مالم اطلقك ولذا لك قيد بالثك
وفي ان طالق ثنتين انما ذكر ليطهر ثمة ووقع الاخر دون الاولى ولم يقل ثلثا اذ لا يمتنع ما ذكر في
القياس لا في ذكر مالم اطلقك انت طالق تطلق بالاجرة معناه قال في ذلك موصولا بالقياس ان يقع
المضاني فيقعا ان كان مدخولا بها وهو قول زفر وفي ان لم اطلقك قبيل موت احدهما وفي النواذر
لا يقع بموتها لان الياس انما يقع بموتها فجد الشرط عند انقضاء محل الطلاق وفي الصحيح انه لو قال
لانها اذا اشرقت على الموت فقد بقي من جسد ما لا يتبع للتكامل بالطلاق وهذا القدر من الزمان صالح
لوقوع المعلق لا انه يستغنى عن زمان التكلم فوجد الشرط والملك قائم والمحل باق واذا اذا ما بالائنة
كان عند وعند جاعلي اذا قال انما اطلق قبيل موت احدهما وقال لا يطلق كما كان لان كلمة اذا الوقت فصار
بمثلة متى ولما انه يستعمل في الشرط ايضا فان اريد به الشرط لم يطلق في الحال وان اريد به الوقت تطلق
فلا يطلق بالتك والاحتمال لا يقال اذا نردت كان الاحتياط في الوقع تغليب الجانب الحرمت لا انقضاء

هذا هو الصحيح
والطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه انفا وان نوى الحمل الساعت حتى يقع التك في الحال خلافا لفرقة لا بدعي وهو ضد السني ونحن نقلنا التك دفعه سني الوقع اي ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف ولو عبدا او سكران او مكرا وفيها خلافا لشافعي طالق بايم وسيد على زوجة عبده والطلاق للحرة ثلثة وللامة اثنان ولو زوجها خلافا لشافعي فان اعتبر الطلاق عند الرجال وعند النساء

من حيث الاستعمال

موصولا



من حيث الاستعمال

موصولا

ترجع بالاصل وهو انما في عصمته بيقين فلا مطلق بالاحتمال كما اذا شك في الوضوء في الحدث يرجع بالاصل
وان كان الاحتمال ايجاب الوضوء ومع نية الوقت او الشرط كنية ما يقع في الحال في الاول وقيل موت
احدهما في الثاني واليوم للنهار ومع نية الوقت لا يمتد المدة عند عدم ما يقع فيه ضرب
المدة وغير المدة ما يقع فيه ذلك والفقهاء من الاول لان يقع ان يقال جعل امرك بيدك يوما او شهرا
وبصير الامر بيدها في ذلك الزمان دون غيره والطلاق من الثاني حتى لو قال طلقك شهرا كان ذلك المدة
لغيا وكان المدة مطلقة فعند الشرط لا لا يتخير في امرك بيدك يوم يقدم زيد وتطلق في يوم اتزوجك
فان طلقك اقول ان اليوم يذكر ويراد بها الزمان خاصة ويذكر ويراد به مطلق الوقت فتناول الليل والنهار
والضابط فيه انما اذا قرن بفعل ممتد بدارها واذا قرن بفعل ممتد بداره بطل الوقت والست
فيه ان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ فيكون معيارا له كقولنا صمت السن بخلاف ما اذا تعلق به
بالفظة في كقولنا صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كان المعيار ممتدا فإراد باليوم النهار وان كان غير
ممتدا كان المعيار غير ممتد فإراد بمرطلق الوقت ثم اختلفت عباراتهم فيماذا يعتبر الامتداد وعدمه فالفقه
من المحدثات في هذا التفصيل ان المعتبر الفعل الذي تعلق به لا يوم وهو الطلاق في المثال الثاني
والمذكور في ايمان الهداية ان المعتبر الفعل الذي اضيف اليه اليوم وهو التزوج في المثال المذكور
وقال في التلويح هذين قسما محسومين شاملا مختلف الجواب لتوافق المتعلق به والمضاف اليه الامتداد
واما اذا اختلف مثل امرك بيدك فيعقد زيد فقد اتفقا على ان المعتبر هو ما تعلق به الظرف لا ما اضيف
اليه حتى لا يقدم ليلالا لا يكون الامر بيدها لان كون الامر باليد فيما يمتد وراجع في ان طالق ثنتين مع
سيدك لك انما قال لك دون اياك كيلا يتعين المعنى المجازي للعقود والاعتقاد فان المراد قصور المصلحة
على وجه ينظم المعنيين للعقود لغير الفرق في الجواب على ما افصح عنه صاحب الهداية لو اعتقد ان قال
رجل ارجس لامة انت طالق ثنتين مع عتق سيدك لك واعتقها سيدك طلق ثنتين ويملك الرجوع
الرجعة لانه على التطبيقين بالاعتقاد والمعلق يوجد بعد الشرط فيرجع الطلاق بعلا عتاق كان المراد
في ذلك الوقت مقارنا للعقود الذي هو حكم الاعتقاد فيصير حرة بشرط يقع عليها الطلاق الذي هو حكم
التطبيق بعد الحرية فلا يحرم به حرمة غليظة لا يقال ان كونه مع القرآن فكيف يصح ما ذكره لاننا نقول
قد تذكر لنا خيرا فقال الله تعالى فان مع العسر يسرا فيعمل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط وفي شرح
الطحاوي ان كونه مع العسر يسرا فيعمل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشرط وفي شرح
بجيلة يعني اذا اطلق منه اذ كان حرة وان كان مملوكا فانه طالق ثنتين فجاء العتق والطلاق ولا

فعل

عطل
سواء اليوم للنهار والوقت
مع فعل ممتد
مع فعل لا يمتد

هذا هو الوجه في قوله
لو اعتقد ان قال رجل ارجس لامة
انت طالق ثنتين مع عتق سيدك لك
واعتقها سيدك طلق ثنتين

هذا هو الوجه في قوله
لو اعتقد ان قال رجل ارجس لامة
انت طالق ثنتين مع عتق سيدك لك

لا عند

ولا يملك الزوج الرجعة لان الطلاق والعقود تعلقا بشرط واحد وهو محي الغد فيقعان معا
بجسمة فكما ان العتق صادفها وهي امتداد لك الطلاق صادفها وهي امانة والامة حرمة غليظة يتطابقان
بخلاف المسئلة الاولى لان وقوع الطلاق متوقفا على وقوع العتق كما انهم لعدم حجب بل لما ذكرناه
انفا خلافا للمحمد بن وارت ابي حفص الكبير فان قال بملك الرجعة لان العتق اسرع وتوقعا لا لانه
رجوع الى الحالة الاصلية وهو مستحسن بخلاف الطلاق فانما الغرض المباحات فيكون في وقوعه بطلان
وتأخيره في الطلاق ايضا رجوعا الى الحالة الاصلية وسرعة الوقوع في الامر الحسن وبطلان في غير الحسن
امر بخلاف بل لان قوله انت حرة او حرة من قولك طالق ثنتين وللمعلق كالمسل عند الشرط فيكون كان المراد
والزوج او سلا في ذلك الوقت فيقع او جزا القولين او لا وهو العتق وتعد كالحرة بالاتفاق اخذ بالاحتمال
ويقع بانامك بائن او عليك حرام ان نوى لا بانامك طالق وان نوى خلافه الشافعي وان كان لا
اولا خلافا للمحمد اومع مولى او مع مولا ولا طلاق بعدما ملك احد صاحبه وشقصد لوقوع
الفرقة بينهما بملك الرقبة والطلاق يستدعي قيام التكاث ولا يلزم على هذا الكتاب اذا اشترى زوجة
لا يقع الفرقة بينهما لان الامن ان له ملكا بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء التكاث وبان طلاق هكذا
بالاصح يقع بعده اي بعد ولا يصح يدكر ويوث ويغير المشورة لان الاشارة تقع بالمشورة
منها دون الضميمة للعرف والسنن فلو نرى الاشارة بالضميمة يصدق ديانة لا قضاء ولو اشار
بظهورها فالضميمة تقع ههنا احتمال اخر هو ان يكون رؤس الاصابع نحو الخياط فالوجه ان يقال
ما قيل ان كان شرعا عن ضم فاعجرت للشر وان كان شرعا عن نشر فاعجرت للضم فافهم وبيان طالق باين
او البتة وقال الشافعي يقع رجوعا اذا كان بعد الدخول او ان طالق اشد الطلاق اول الحشة واجتنب
اواسله او طلاق الشيطان او البتة او كالجمل قال ابو يوسف يكون رجوعا الاصل عند الخفية
متى شبه الطلاق بشي ابي شي كان يقع باينا ذكر العظم ولم يذكر عند ابي يوسف ان ذكر العظم يكون
والا فلا اي كان المشبهة وعند زهران كان المشبهة بما يوصف به العظم عند الناس يقع باينا والا
فهو رجعي وقيل محمد مع الاول وقيل مع الثاني او كالتا وملا البيت وتطبيقه شديدا او طويلا
او عريضة بلاينة تلك سواء لم ينو عدد او نوعا واحدة او ثنتين ثم ان هذا في الحرة اما في الامتنان
بشرط الثلث واحدة باينة الا ان نوى ثنتين احدهما بقاء طالق والاخرى بقول بائن او بقاء البتة
فان يقع ثنتان بائنتان ذكر في الهداية ومعه ثلث ويقع بعد قرن بالطلاق انما زاد قرن
كيلا يرد النقص بما اذا اقتصر على ذكر الطلاق ولم يذكر بعد لعدد فانما يقع الواحدة وليس وقعا

محمد
هذا هو الوجه في قوله
لو اعتقد ان قال رجل ارجس لامة
انت طالق ثنتين مع عتق سيدك لك

طالق واحدة

طالق

محمد
هذا هو الوجه في قوله
لو اعتقد ان قال رجل ارجس لامة
انت طالق ثنتين مع عتق سيدك لك



تعد ولا يفلح طالق لو مات قبل ذكر العدد ووقع اذ اطلقها ثلثا قبل الرطى وان فرق
 اى فرق الطالق بان يقال انت طالق واحدة واحدة او يقال انت طالق طالق طالق او يقال
 انت طالق انت طالق انت طالق بان بالاولى ولم يقع الثانية في قولك طالق واحدة واحدة يقع
 واحدة باينة اما البينة فلو وقع الطلاق قبل الرطى واما عدم وقوع الثانية فلو عدم العقد وعدم
 توقف الكلام على اخرجت عدم المغير فصار كل واحد يقع على حدة وبنات طالق واحدة
 قبل واحدة او بعدا واحدة واحدة لان الواحدة الاولى وصف بالقبلية فلما وقعت لم يقع الثانية
 محل وبنات طالق واحدة واحدة او بعدا واحدة واحدة او مع واحدة واحدة ثلثا اما في قولها
 وبعد فلان الواحدة الاولى وهي الوقوع في الحال وصف بالبعدية فاقضت وقوع واحدة متقدمة
 عليها لكن لا قدرة لها على الاحتياج في الزمان الماضي فيقع في الحال فيكون الواحدة الاولى والثانية متتاليتين
 واما في مع ومعا فظاهر وفي الموطأ ثلثان في كل ما لقيام المحلية بعد وقوع الاولى بان طالق واحدة
 واحدة او فواحدة اى او قال انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار ثلثان لو دخلت واحدة
 ان قدم شرط اى قال ان دخلت الدار فان طالق واحدة واحدة فعند تقدم الشرط يقع واحدة
 وهذا في غير الموطأ فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط براسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا
 وهذا عندنا واما عندنا فثلاثان بلفظين صوريين العطف بالواو والعطف بالفاء فيما ذكره في
 وذكر الفقيه ابو الليث نبيح واحدة بالاتفاق في الثاني وكذا في ما لم يوضع له احتمال غير فلا يطلق
 الابنية ودلالة الحال فان دلالة الحال اقوى من النية لانها ظاهرة والنية باطنة ثم ان المراد من
 دلالة الحال ما يقع دلالة الحال على ما يستق عليه بانه الملك المتعال فان قلت يشكك هذا بعض
 الصنف فان دلالة الحال لا تكفي فيما يصلح ردا فان الطالق لا يقع في حال من ذكره الطلاق في حقها
 واذ هي قولي بل يتوقف على النية قلت صلاحية للرد كانت معاوضة لى من ذكره الطلاق فلم يبين
 دليلا لمكاننا الصور المذكورة خالية عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية واعلم بحقيقة الحال
 ومنها اعتدك واستلحك وحك وان واحدة وبها يقع واحدة رجعية يقع بهذه الثلثة الا
 واحدة رجعية ولو نوى ثلثا او ثنتين كما في الصحيح اذ لم يذكر المصدر بياقها كانت باين بنة
 بنة حرم جلك على غار بك خلية برية الحق باصلاك وهبتك لاهلك سحتك فارقتك انت
 نفعتي تحري استبرأ اغزى خري قومي استغى الزواج تقع واحدة باينة ان نراها وقال الشافعي
 تقع باين الثلثة الاولى رجعي اذا لنتين وقال في يقع ثلثان ان نراها وثلث ان نواه في اعتدك

ان

واحدة

هذا هو الصحيح
 في قوله تعالى
 فان طلقها
 فليطلقها
 طلاقا
 واحدا

تلك مرات يعني في قول لا مرات اعتدك اعتدك لو نوى بالاول طلاقا وبغيره حيفا صدق
 ولم ينبعش شيئا فثلث هذه المسئلة على اثني عشر وجها تفصيلها يطلب من المطولان واعلم ان
 الظاهر ما ذكر وقوع الطلاق بالكتابا كلها عند دلالة الحال وليس كذلك فان وقوع بعض
 منها دون بعض ديان ذلك ان الاحوال ثلثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذكرات
 الطلاق وحالة العقوبات ثلثة اقسام قسمها يصلح جوابا ولا يصلح ردا ولا شتما وهي
 ثلثة الفاظ امر لا بيدك اختارى اعتدك ومرادها قسم يصلح جوابا وشتما ولا يصلح ردا وهي
 الفاظ خلية بديت بنة باين خرام ومرادها قسم يصلح جوابا ورتا ولا يصلح سببا وشتما وهي الفاظ
 اخبرني اذ هي اخبرني قومي نفعتي ومرادها في حالة الرضا لا يقع الطلاق بشي منها الا بالنية لا
 ثم انها لا تكفي في امر لا بيدك وفي اختارى بل لا بد معها من اختيار المارة نفسها والقول قول مع يمين
 في عدم النية وفي حالة مذكرات الطلاق وهو ان تسأل المرأة طلقها او يئالا اجبني يقع في القضاء
 بكل لفظ لا يصلح للرد وفي القسم الاول والثاني ولا يصح قوله في عدم النية لان الظاهر بالرد لا
 لا يتم الا يصح ان للرد وفي حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للتبديل وهو القسم الثاني والثالث
 لا يتم الا يصح ان للرد والشتم ولا ينافيه حالة الغضب ولا يقع بكل لفظ لا يصلح لهما بل يصلح للجواب فقط وهو
 الاول لظاهر حاله **باب التوفيق** لمن قبل لها طلق نفسك وامرك بيدك واخارى بنية
 الطلاق فليقرها في مجلسك بغير خيرا ولم تسمع او طات غائبة فلها الخيار في مجلسها الا اذا كان
 موقتا وبني الوقت قبل ان تعلم وان طال قال الحاكم الشهيد في الكافي وان تقاول يوما واكثر ما لم
 تقم فان المجلس ان لم يتبدل تجرد القيام الا ان الخيار يبطل بانه يدعى على الاعراض وهذا ظاهر من كلام
 صاحب الهداية اوله تعلم ما يقطعنا ما ذكره هذا ولم يكف بقوله لا بعد لان المجلس لا يتبدل به
 حقيقة بل حكاهم ان ما ذكره اخص ما قيل ويجعل لا يكون من جنس ما مضى فلا يرد عليه او رد على هذا
 من انما اذا شئت ماء او لبت ثوبا يوجد عمل ليس من جنس ما مضى مع ان لا يبطل به خيارها وجلس
 القائمة وانكار القاعدة وفعق المعكفة ودعانا لاجل الشورى وشهد تشهدهم قال في المحيط فان لم
 تجد احدا يدعوا بالشهد فقامت لتدعهم ولم يتحل من مكانها لم يبطل خيارها لانها مضطرة
 للاشتياق وان تحل قبل وقيل ومن هنا بين ان قوله لم تقم ليس على الطلاق وقف دابته واكثرها
 لا يقطع وفلكها كبنتها وسيرة ابنتها كسيرة اى لا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل بسير
 الدابة قال في المحيط الا ان تجيب مع سكره لان لا يمكنها الجواب ساع من هذا فلم يوجد بتبدل المجلس

التفصيل

ايضا

والمراد الذي هو جدينا
 والظاهر انما هو
 التوفيق

وهذا هو الصحيح
 الا ان

في التوفيق

في التوفيق
 في التوفيق
 في التوفيق

في التوفيق

في التوفيق
 في التوفيق
 في التوفيق

ذكر الطلاق في قول شئت مبهما والنية لا تفعل في غير المذكور لا يمكن البناء على تقدم لانها مبني
على السابق اذا اعتبر السابق وهذا قد بطل لا شفاها بما لا يعينها فالحق قول شئت عن ذكر الطلاق
فلم يقع بيئي قال في المبسوط فان قيل كان ينبغي ان يقع الطلاق بقول الزوج ثبت لان ملك ايقاع الطلاق
هنا اللفظ قلنا انما ملك لا يقع بمشقة الطلاق بهذا اللفظ شامتها لانه قصد جبرها وكذا على
تطبيق بعد ثم يقع لو علفت بموجع وفي ان طالق اذ شئت واذا ما شئت ومتى شئت وبما شئت
لا يرتد لامريرها وتطلق متى شئت واحدة لا غير وفي كل ما شئت لها ايقاع واحدة ثم لا التلك
جميعا ولا التطلق بعد زوج آخر قوله ولا التطلق بالرفع عطف على ايقاع المضاف الى التلك
تقديره ليس لها ايقاع التلك جميعا ولا التطلق وفي حيث شئت واين شئت يتقيد بالجلس وفي
كيف شئت يقع رجعية ان لم تسلم يقل وان لم تسلم لان المقام مقام الشرط دون الوصل على ما اوضحه
صاحب الهداية وان شئت كالزوج بائنة او ثلثا يقع وان نوى ثلثا وهي واحدة بائنة او بالقلب
فرجعية لان نية وشيئا تعارضا فتسا قطعا فبقى ايقاع الاصل هذا عنده وعند غيره لا يقع شي
ما لم تسلم رجعية او بائنة او ثلثا بشرط ان لا يخالف ارادة وان لم ينو شيئا فان هذا على ما قاله المصنف
جريا على موجب التعبير ولم يرد فيه نص من اصحابنا المتقدمين وفي كم شئت طلقت ما شاءت في جملتها
وان ردت ارتدت في طلق نفسك من تلك ما شئت لها ان يطلق ما دونها لا ثلثا هذا عندنا تطلق
ثلثا لان كلمة ما حكمت في التعيم وكلمة من قد تستعمل للبين فيحمل على تمييز الجنس كما اذا قال كل من طلاق
ما شئت وطلق من نسائي من شاءت ولان كلمة من حقيقة في التبويض وما للتعيم فيعمل بها وفيها
استشهاد به ترك التبويض لانه القرينة وهي اظهرها السماحة او لعدم الصفة وهي المشية حتى
لو قيل من شئت كان على الخلف **باب الحلف بالطلاق** شرط صحة الملك والاضافة اليه والى سببه
ارادوا بالاضافة الى احدهما تعليل الطلاق به وفي صحة الاضافة الى الملك خلاف لما في
فلا تطلق اجنبية قال لها ان كلمتك فانت كذا فنكحها فكلها خلافا لابن ابي ليلى وتطلق بعد
الخط ان قال له لم يجتمع ثم كلما لوجه الملك وقت التعليق اذ قال لاجنبية ان نكحتك فانت
كذا فنكحها لوجه الاضافة الى سبب الملك قال في الهداية وهي بمثابة الاضافة الى الملك والفاظ
الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى وفيها اي في الالفاظ المذكورة ينحل البين اذا جاز
الشرط من الاي كلما فان ينحل بعد التلك بمعنى الحرة وفي لامة ينحل بعد الثنتين المراد بالخلال البين
بطلانها بطلان التعليق فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر خلافا للزم لا اذا دخلت بمعنى كلما على

هذا القول هو الذي عليه الجمهور
والمراد بالملك هو الملك المالك
والمراد بالاضافة الى سبب الملك
والمراد بالطلاق هو الطلاق
والمراد بالخلال البين هو الخلال البين
والمراد بالثنتين هو الثنتين
والمراد بالجمعة هو الجمعة

على الزوج نحو كل ما تزوجتك فانت كذا وبزوال الملك بما دون التلك لا ينحل البين انما قال بما دون
الملك لانه اذا زال بها ينحل البين الا اذا كانت مضافا الى سبب الملك لا ينحل التلك ايضا لان
صحتها باعتبار ملك يحدث وتنحل بعد وقوع الشرط مطلقا اي سواء وقع في الملك تنحل الى جزاء
غير الملك في تنحل الى جزاء فان قال لامرأتان دخلت ادا فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
ان يقع التلك في ليلة ان يطلقها واحدة ثم يدخلها بعد انقضاء العدة ثم يترجها فان دخلها بعد
ذلك لا يقع شي لا خلال البين وشرط الطلاق الملك او تسمى العدة وان اختلف في وقوع
الشرط سواء كان وجود امر او عدمه فالقول له لا ينكحك ووقع الطلاق ولا عبرة للمتنك بالاصل
هنا والآلة اتخذ الجواب في صورتي الشرط الموجه والمعدوم فان المتنك بالاصل في الثاني هو المرأة الا
مع محتمل ان قال لها ان لم اجامعك في حيضك فانت طالق للثنتين ثم قال اجامعك فان كانت طاهرة فانت طاهرة
لان ملك لا نشأ فلابد ان كان طاهرة لا يصدق لانه يريد ابطال الحكم الواقع في الطاهر لوجود وقت
السنه وقد عرفت بالبالب لان المضاني سبب في الحار كذا في البين فالثالثة السابقة والتي ناتي بعدها
ليست على اطلاعها وفي شرط لا يعلم لانه ما صدقت في حقها فاصت ففي ان حضرت فان طالق وفلان
كن تحبين عذبا بالله فانت كذا او بعد حر لو قالك حضرت واجب وتبع طلاقها فقط واعلم التعليق
بالجمعة كالتعليق بالخيف الا في شيئين احدهما ان التعليق بالجمعة يقتصر على المجلس كذا في تحجير احي
لوقات وقال اجتمع لطلاق والتعليق بالخيف لا يتصل بالقيام كما في التعليقات والثاني انها اذا
كادرت في الاخبار بطلاق في التعليق بالجمعة لما قلنا في التعليق بالخيف لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى
كذا في البين وفي ان حضرت فانت كذا يحكم بالجزء بعد ستم ايام ثلثة ايام من اوله لا يتبين باسمرار
الدم ثلثة ايام انه حيض فيحكم بعد الثلث بتوقع الجزاء في اولها وان حضرت حيضة لا يقع حتى ينظر
لان الحيضة هي الكاملة وفي ان حضرت فانت طالق تطلق حين غيب من يوم صامت بخلاف ان صمت
لانه لم يقدر بعيا وقد وجد الصوم بركنه وشرطه ولو على خلقة بولادة ذكر وثنتين باثني
قوله تمام لم يدرك لولا طلاق واحدة قضاء وثنتين تنكح اي تباعد عن مظان الوصية ومن قال
ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى فقد اخطأ وانقضت العدة بوضع الحمل اي بوضع الثاني وانما
لا يقع بطلاق لان العدة تنقضي بالوضع ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فيناخر عن الوضع وقد انقضت
العدة بالوضع فلا يقع بعد طلاق ولو على الطلاق بشين يقع ان وجد الثاني في الملك سواء وجد الاول
ايضا فلا لزم فخلافا والا اي ان لم يوجد الثاني فيه سواء وجد الاول فيه او لا فلا يتخير التلك

هذا القول هو الذي عليه الجمهور
والمراد بالملك هو الملك المالك
والمراد بالاضافة الى سبب الملك
والمراد بالطلاق هو الطلاق
والمراد بالخلال البين هو الخلال البين
والمراد بالثنتين هو الثنتين
والمراد بالجمعة هو الجمعة

[illegible]

حرانا في غير ملك ولا نكاح فاسد فسادا مجمعا عليه في التلذذ فان كان فقد سقطت عقبتها سواء
 كان الوطى موجبا للحدا ولم يكن ومعنى عقبتها عن تهمة الزنا هو ان لا يكون معها امانة الزنا كولد ولد
 ليس له اب معروف ووجوده معها ليس بشرط ثم انه يستغنى بالقيد المذكور منتميا الى قوله وكل صلح
 شاهد على المسلم عن اشتراط كونها ممن يحد قاذفها والمراد بصلاحيته الشهادة الاحلية لادائها
 فلا يخرج بها القاسق ذلك ظاهر وكذا الاغمى قال الامام الشافعي في المبسوط وكذلك الاغمى من اهل
 الشهادة الا انه لا يقبل شهادة تلتفان في ادايته وهو لا يثبت بين المشهود له والمشهود عليه
 الا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونها هلا لاداء الشهادة بان لو قضى القاضي
 بشهادته تجازي يعني فيما يجوز الشهادة عليه بالشهر والتابع مع صريحه في الخلاصة واما الحدود وفي الله
 فلا يجوز القضاء بشهادته اطلاقا نعم لو قضى بشهادته تنفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانما امر
 ولا التلذذ فاحفظ هذا فانما ذكر في الاقدام وفضل في ذكره لانها امر او نفي ولدها لكن لا على
 وجه يرجع الى انكار الولادة كما اذا قال ليس باني ولا بانيك فان ذلك لا يوجب الحدا والقضاء
 وطالبه اي يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 على صدق مقاتلتان عجز عنها يحكم باللعان فان ابي جسي لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة
 اخرى ينتهي الجس عنها ايضا وان تبين عنه بطلاق او غيره ذكره الامام الشافعي في المبسوط
 فيحد لا يجوز العفو والبراء ولا القطع فان لا عن لا عن والاحبست حتى تلامن او تصدق لا يجب
 عليها الحد بهذا التصديق ولا ينتفي بولدها عند ان كان اللعان بنفيه قال في شرح الطحاوي
 رجل لم امة جاءت بولد فقفا فقال هذا الولد ليس مني وقال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان
 بينهما بوجه من الرجوع فان لا ينتفي بالنسب سواء وجب عليه الحد ولا يجب وكذلك اذا كانا من
 اهل اللعان ولم يتلاعنا وان كان هو عبدا او كافرا صورته ان يكونا كافرين واسلمت المرأة فقفا
 زوجها قبل ان يعرض عليه الاسلام او محدودا في قذف حد لا تند ليس من اهل اللعان لعدم
 للشهادة وان صلح هو امة او حرة او كافرا او محدودا في قذف او صبيته او مجذومة او امانة
 فلا حد عليه ولا لعان اتماعا لم الحد فلا تمناع اللعان من جرمتها على ما صرح به في الهداية وذلك
 ان موجبا لقذف في حق الزوج عندنا اللعان واما ايضا الى الحد عند تقدير اللعان لامن جرمتها
 واما عدم اللعان فلعدم اهليتها للشهادة وعدم عقبتها وصورتها ان يقول هو او لا اربع مرات
 اشهد بالله اني صادق فيما ربيتها من الزنا وفي الخامسة لعنته الله عليه ان كاذبا فيما رماها به من

في قوله لا يثبت بين المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنفقة
 في قوله لا يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 في قوله لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة اخرى ينتهي الجس عنها ايضا
 في قوله لا يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 في قوله لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة اخرى ينتهي الجس عنها ايضا

كان

من الزنا مشرا اليها في جميعهم تقول هي اربع مرات اشهد بالله ان كاذبا فيما رماها به من الزنا وفي
 الخامسة غضبا لله عليها ان كان صادقا فيما رماها به من الزنا ثم يفرق القاضي بينهما فان قذف بنفي
 الولد او بغيره وبالزنا ذكرها في احدى في اللعان ما قذف برسم يفرق القاضي وينفي بسبب ذلك التهمة
 عندهما وبالنفي الصريح عند ابي يوسف قال في المبسوط وهو الصحيح ويلحق بآية وتبين بطلقة فان
 اكد بنفي نفسه او حد حل له نكاحا خلافا لابي يوسف واما قال او حد ولم يقل وحد لان مبني للحل
 احدا من نكاح بنفي نفسه وان لم يحد وكونه محدودا او لو في قذف غيرها واما حل نكاحها لعدم بقاء
 اللعان بينهما وكذا ان قذف غيرها فحد او زنت انما لم يقل فحد لعدم الحاجة اليه فانها
 بجمرة الزنا خرجت من اهلية اللعان اي حل له نكاحها ان قذف غيرها بعد التلاعن او زنت بعد
 فان بقاء اهلية اللعان شرط لبقاء حكمه ولا لعان بقذف لاخر من نفي الحمل وان ولدت لاقل من
 ستة اشهر هذا عند ابي حنيفة وفرض خلافا لهما انها اذا ولدت لاقل من ستة اشهر تبين ان
 كان موجودا وقت النفي ولما لا لا يتحقق في الحال لوجود الحمل فلم يصرفا ذنا واذ لم يكن قاذفا في الحال
 يصير المعلق بالشرط والقذف لا يصح تعليقا بالشرط وبزنت وهذا الحمل منه تلاعن ولا ينفي القاضي
 الحمل لان تلاعنها كان بسبب قول زنت لا ينفي الحمل بل لانه حكم على الحمل والاحكام لا يثبت له
 عليه قبل الولادة قال لا قطع لا ينفي نسبه وهو حمل عند اصحابنا جميعا وعلله بما ذكرنا وان نفي الولد
 زمان التهنئة وشركا للولادة صح وبعد لا هذا اذا كان حاضرا اما اذا كان غائبا حتى بلغه
 الخبر فحد هو كوقت الولادة ولا عن في حاله اذ بهما حال صحة النفي وحال عدمها ومن ههنا ظهر
 ان اللعان بنفي الولد قد يتحقق ولا ينتفي بالنسب فقولنا ينفي نسبه ليس على إطلاقه وان نفي
 اول توأمين واقربا اخر حد لا نكاح نفسه بدعوى الثاني لانها مخلوقان من ماء واحد وفي عكسه
 لا عن لانه قذف بنفي الثاني ولم يرجع عند الاقرار باللعنة سابقا على القذف وصح نسبهما في الجرحين
 لا عن اقرارهما بحدهما واما من ماء واحد **باب الفتيان** بغيره هو من لا يقدر على الوطى او يصل
 الى التبييض والبراء ولا يصل الى امة او صبيته او مجذومة او امانة ذلك لانه به او لضعف في خلقه
 او لكبر سنه ولا تأخذه سحران اقراره لم يصل اجملة الحاكم ان طلبت ان طلبت المدة الناجيل
 وهذا اذ لم تعلم وقت النكاح اثنتين سنة قريته مدتها ثلثا سنة واربعه وخمسون يوما
 وثلث عشر يوم في الصحيح رد لما روينا الحسن عن ابي حنيفة انه يقول سنة شمسية وهي مدة وصول
 الشعر الى النقطة التي فارقتها من ذلك البرج وذلك على ما ذكره ابو معشر البلخي في المدخل الكبير

في قوله لا يثبت بين المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنفقة
 في قوله لا يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 في قوله لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة اخرى ينتهي الجس عنها ايضا

في قوله لا يثبت بين المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنفقة
 في قوله لا يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 في قوله لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة اخرى ينتهي الجس عنها ايضا

في قوله لا يثبت بين المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنفقة
 في قوله لا يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 في قوله لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة اخرى ينتهي الجس عنها ايضا

في قوله لا يثبت بين المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنفقة
 في قوله لا يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 في قوله لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة اخرى ينتهي الجس عنها ايضا

في قوله لا يثبت بين المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنفقة
 في قوله لا يوجب القذف لان من عجز عن الحجة قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البيت
 في قوله لا يوجب ويكذب نفسه ههنا غايبة اخرى ينتهي الجس عنها ايضا

وثلث يوم ٢
 مطلبه سنة قريته وسنة شمسية

وصد الزمان والعلم في الذكر والاشئ عاجزة على كل حال فذلك اطلاقا على قدر
الارث لان التخصيص على الوارث في قول تعالى وعلى الوارث مثل ذلك تنبيه
على اعتبار المقدار قال في الهداية ولان العزم بالغم وفيه ما فيه على ما ستقف عليه
عن قرب ويجوز عليه لا يفاء حق مستحق ويعتبر فيها اهلية الارث لا احراره لا لانه
لا يعلم الا بعد الموت لان المنفى الاحراز المحقق ولا معنى له بل لما ذكر في الهداية ان المعسر
اذا كان له خال وابن عم يكون نفقته على خاله وميراثه يحوز ابن عمه يعني ان بقيا بعد
موته نفقة من له اخوات متفرقات عليهن اخماسا كادته ونفقة من له خال وابن
عم على الخال ولا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع لاحاجة
الى زيادة ما قبل ولا على الفقير الا لها والفروع ولا نفق الا لها لان فيما تقدم غنى عنه
كما لا يخفى على من تأمل فيه ووقف على وجوه الاول والثاني وباع الاب عرض ابنه الكبير
غائبا لابن من تيد الكبر لان في الصغير له بيع عقاره ايضا ومن قيد الغيبة اذ لو
كان حاضرا لير له بيع عرضه ايضا بالاتفاق هذا كله مفهوم من الهداية لاعقاره العقار
الضيعة وقيل كل مال له الاصل من دار او ضيعة من المغرب لنفقته اذا باع ابوه متاعا
في نفقته جاز عنه وهذا استحسان وان باع العقار لم يجز ولا يجوز ذلك كله وهو التخصيص
لان لا ولاية لا يقطعها بالبلوغ رشيدا لهذا لا يملك حال حضرته ولان للاب ولاية الحفظ
في مال الغائب وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذا لك العقار لانها محصنة بنفسها واذا جاز
بيع الاب فالابن من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء منه كما لو باع العقار المنقول على
الصغير جاز كمال الولاية ثم له ان يأخذ منه نفقته لانه من جنس حقه ولا دلالة فيما ذكر على ان
عله جواز بيع الاب متاع ابنه الغائب للحاجة الى النفقة كما سبق في بعض الافهام وانما دلالة على ان
ذلك تلك المصلحة اي لا يتأثم ان فعله لا يمنع القاضي وانما ما قيل في تعليق ذكر الولاية ولاية
تلك مال الابن عند الحاجة وانما لا يبيع العقار لان مقتضى الانتفاع مع بقاءه وهو الزعامة
ولاية الاب نظرا لانه لا يبيع العقار وليس بشئ لان ما ذكره انما يصلح وجها لعدم ولاية
الاب على بيع عقار ابنه الغائب لاجل الحفظ والكلام في عدم ولاية عليه عند الحاجة اليه
لبقاء نفسه وما ذكره لا يصلح لما ذل قال ان يقول كما انه لا نظر لابن في بيع عقاره كذلك لا نظر
في استيلائه عرضه واذا جاز ذلك لفرضه بقاء نفسه فلم لا يجوز بيع عقاره لتلك الضرورة لا

للاب

لا يجوز بيع عقار ابنه الغائب
لانه لا يملكه ولا يبيع
بغير اذن

لا يجوز بيع عقار ابنه الغائب
لانه لا يملكه ولا يبيع
بغير اذن

لا يجوز بيع عقار ابنه الغائب
لانه لا يملكه ولا يبيع
بغير اذن

لا يبيع عليه انما لم يجز بيع متاع الابن الغائب لهذا المصلحة لانه لا يملكه على الغائب
فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضاء القاضي امانة ذكر في غاية البيان
وعلم منه ان المراد عدم الجواز قضاء لادياته فاندفع ما قيل اذا كان للاب حال غيبة ابنه
ولاية الحفظ فيما المانع من البيع بالدين ولا الام ببيع ماله لنفقته اذ لا ولاية لها اصلا في
المصرف في حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر من قال لان تلك مال الابن مخصوص بالاب لقوله
انت وما لك لابنك فقد اخطا في التعليق الثاني ولم يصح في الاول فاقول ضمن مودع الابن لواقفها
على ابيه بالا ارفاض الابن لولد واقف ماله عند هذا على ان لا يتم ايضا تلك مال الابن
عند الحاجة اذ لم يجز بيعه الى البيع بان يكون من حقها واذا قضى بنفقة غير العرس مضت من سقطت
لان نفقة غيرها باعتبار الحاجة وقد رقت الغيبة عن الماضي قال في النخبة ان نفقة مادون
الشهر لا تسقط لانه لم تسقط بمضي المدة اليسيرة لما امكنهم استيفائها فقد رواه الفاضل
بالشرا لا اذا استدان باذن القاضي في يصير بيا على الغائب وانما لم يقل الا ان ياذن القاضي
بالاستدانة اذ لا بد بعد ذلك من الاستدانة ونفقة المملوك على سيده فان اثنى كسب
وانفق وان حجز امر سيده لانه من اهل الاستحقاق وفي البيع ايضا حقه ولين فيه ابطال حتى
المولى لان الثمن يقوم مقامه والابطال الى خلف كالابطال **كتاب العقاق** عن كتاب
بالعاق ذوات الاعاق لينتظم الفصل الآتي ذكره وباب الاستيلاء فان الاعاق لا يستلزم
كما لا يخفى على ذوي الرشاد وهو في الشرع قوة حكيمة ثبت للرفيق يدفع بها يد الاستيلاء
والتملك عن نفسه ويصير اهلا للولاية والشهادة والمالكية ويصح من مالك المالكية يستلزم
الزينة بدون العكس فذلك قال مالك ومن حرر مكلف بصرح لفظه بالانية كانت حر او معتق
او عتقا واعتقك او محررا وحررتك او هذا مولا لى او مولا لى اذا كان اى العبد معروف
النب لفظ المولى مشترك احد معانيه المعتق وفي العبد المعروف نسبة يتعين هذا المعنى الحق
بالصريح في عدم الحاجة الى النية وراك خرد نحو مما عجز عن الجسد وبكنايته ان نوى كذا
ملك لى عليك انما كان هذا كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه وبالاتفاق ولا جليل
اى وكذا لا جليل عليك لان معناه لا ملك لى عليك فان الملك هو الطريق المؤدى الى المرفق
والانتفاع ولا جليل لى عليك اى الى المرفق فيك والى الانتفاع بكن ولا رقى الذى ضعف شرعا
يتبعه العجز في المحل فيعجز عن التصرفات الشرعية ويسلب عنه اهلية الولاية وخرجت

ذكره في البيع وصدره
صدر الشقة
فيها نفقة عليه بعد هذا



نسخة اشعبي

نسخة اشعبي
نسخة اشعبي
نسخة اشعبي

صدر اشعبي
المجلة المنتظمة
على يد كورنيش

صدر اشعبي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

254

Handwritten notes or sketches, possibly related to the "Syllabus" mentioned in the adjacent page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

تقاریر

صدر الشريف
 والى هذا ذهب صاحب جنت ناز والانبيا
 القارية بخرقة الحنيفة لان
 اعتنوا به من جهة
 له من اللب
 م

صلوات الله
 ومن ثم ينبغي كذلك انهم انهم يجوزون الحجاب
 انما في الاصل ان هذه التكلفة الخطايت
 اجبت في الحديث والحدا
 ثم تغيرت بعد ذلك
 بل في القل

تاج الشعبة
مختص
كان لا بد ان يكون
عبارة انفق
احمد القتيبي على حسب الاول
فيه ثمانية مائة عطف قوله
من الاضطرار

يعقوب م

اتقدم اليكم
الخط المذكور
كانا الحول
بشيء على
انما اطلقت
سبح

الزوج معزو رافان ولد المعز وخر بالقيمة على ما ياتي في موضعه ولها من مولاها حر لانه
 مخلوق من مائر فيعتق عليه **باب عتق البعض** ان اعتق بعض عبد صح وعتق فيما بقي لاحدا
 ان شاء المولى فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي صرح بذلك
 في المبسوط وهو ان معتق البعض بعد ما تعين في حقه السعاية باختيارها المالك كالمالك بالارادة
 الى الرق اى الى حكم وهو كونه محلا للتملك والتملك بالبيع وغيره فانه ذليل بالاخلان بخلاف
 الرق نفسه فانه غير ذليل عنه عندنا في حيفه لو عجز وقال اعتق كله اعلم ان العتق حصلا في المحل
 لا يتجزى عندنا وعند الشافعي ان كان المعتق موسرا لا يتجزى وان كان معسرا يتجزى حتى يفتقر
 ويبقى الباقي رقيقا ببيع وبشرى ما الاتحاق فعلى قول ابي حنيفة يتجزى في حالة اليسار والعسار
 وقال لا يتجزى في الحالتين والمعنى بان المحل في قبول حكم الاتحاق يتجزى عندنا فيقتصر بثبوته في البعض
 دون البعض وعندها المحل في قبول حكم الاتحاق لا يتجزى قال الامر الى ان حكم الاتحاق ما اذ انفق
 انما ازاله الملك عن المحل عنده ولا شك ان المحل في قبول ازالة الملك يتجزى فيثبت حكم الاتحاق
 في قدر ما اضافه اليه وابنه فيه ويبقى للمحل رقيقا كان فان الاتحاق لا يؤثر في الرق عند
 وعندها حكم الاتحاق اثبات العتق بازالة الرق الذي هو ضده والمحل في قبول العتق وزوال
 الرق لا يربط بغيره فصار ضده الى البعض اضافة الى الكل فيزول الرق عن الكل من الحقايق
 ولو اعتق شريك حظه اعتق الآخر ادرج فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فان للشريك
 الشاكر ان ينصرف فيه بهذا التصريح او استعاده او ضمن المعتق موسرا اى حال كون المعتق
 موسرا قيمة حظه الضمير اجمع الى الآخر معسرا والولا هما ان اعتقا واستسعى والمعتق ان ضمنه ان
 شرطية ولا معنى للصدقة اذ لا خيار للمعتق في الضمان ورجع بآي الضمان على العبد وقال لا ضمانه
 غنيا اى لا ضمان للمعتق عندنا حال كونه غنيا والسعاية فقير فقط والولا للمعتق لما مات
 ان الاتحاق لا يتجزى عندنا ولو شهد كل من الشريكين بعتق الآخر في عبادة الهدية اشارة
 الى شرط الانكار في المدعى عليه يعنى الشريك الاخر فانه معتبر في تعيين السعاية على التقادير كلها
 بغير شرط اخر لا بد منه وهو الخلف ذكره الاقطع في شرح القدر ونحو العبارة المذكورة ساكتة
 عنه سعى لها في حظها والولا لها ونال سعى للعسار لا للموسر بل على اصلها الضمان مع اليسار
 والسعاية مع العسار فان كانا معسرين يجب السعاية وان كان موسرين فلا سعاية ولا ضمان
 ايضا لان كل واحد يعتق اعتاق الآخر ولا يترك ولا يبيته ولو كانا فاسرا سعى للموسر ولا شئ

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

ان

شئ لانه ان عتقه ثبت بعد ما ثم المخرج في السعاية لانه لا يتبرأ عنها لعدم اذعان
 الضمان على صاحبه لانه معسر المعسر يتبرأ عنها لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره ولا يقدر
 على الزام الضمان لان شريكه منكرا وانما يقلل الضقة لعدم الدلالة فيه على ان لا حق له
 في الضمان ايضا قال الاقطع في شرح القدر ونحو من شهد على عتق شريكه اعترف بعتق نصيب الشريك
 وبثبوت حق الحرية في نصيب نفسه وانه لا يجوز له التصرف فيه بالتملك وقوله مقبول على نفسه
 وغير مقبول على غيره وقفا لولا في الاحوال كلها اى حال يسارها وعسارها ويسار احدهما
 وعسار الاخر لان كل واحد منكر اعتاقه فتوفوا لولا الى ان يتفقا على اعتاق احدهما او اعتاقها
 معا ولو على احدهما عتقه بفعل عدا والاخر بعد منه ففى وجه شرطه قال في الحقايق واشتقائها
 لا بد من ان يدخل فلان اذا ارم لا يملكه الا بالاجمال لواحدهما ان يقول لصاحبه ان النصف
 الباقي هو نصيبى والتا قط هو نصيبك عتق نصفه اى زال الملك عن النصف وسعى في نصفه لهما
 موسرين كانا او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا عندنا وعندنا يوسف يسعى في نصف
 قيمته لهما ان كانا معسرين ولا يستسعى ان كانا موسرين ان اختلفت ثمنهما يسعى في ربع قيمته للكل
 دون العبد عند محمد يسعى في جميع قيمته ان كانا معسرين ولا يسعى في ضده وان اختلف امرهما
 يسعى للموسر في نصف قيمته كذا في الحقايق ولا عتق في عتقين بان حلف كل واحد بعتق عده على احد
 فان عتق لا يفتقر واحد منهما في قولهم لان المقضى عليه بالعتق مجرى وكذا المقضى له فتفادى الجمل
 فامتنع القضاء وفي العبد الواحد المقضى له والمقضى به معلوم فغلب المعلوم المجرب ومن ملك ابنة
 مع آخر بشرا او هبة او صدقة او وصية او اشترى نصفه من سيده او علق عتقا عبدا لم يقل عتقه لعدم
 التأثير لخصوصية الابن ولا كونه ذارحم محرم بشرا نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ثم عتق
 علم الشريك حاله اولا اى علم الشريك حال المشتري وهو كونه ابن شريكه في الصورة الاولى وكونه
 بحيث يعتق على شريكه بشرا نصفه في الصورة الثانية او لم يعلم هذا في ظاهر الرواية وفي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة لاضمان فيما اذا علم كما لو ورثاه اى يعتق الابن في الاولى والعبد في الثانية ولا
 يضمن الاب والمولى نصيب الشريك كما لا يضمن الاب اذا ورث هو مع آخر ابنة وصورة مات امراة
 ولها عبد هو ابن زوجها وترك اخا مع الزوج فوزث الاب نصف ابنة والاخر نصفه الآخر
 ولا خلاف في هذه الصورة لان الارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته واعتقه الاخر واستسعى
 اى الشريك مختار بين احد هذين الامرين ونالا في غير الارث ضمن قيمته غنيا وسعى فقيرا لا نابطل

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

بشرى ما الاتحاق
 فانه مختار بين تكليفه السعاية عليه وتخليصه بالعتاق الباقي

نصفه

قبل الوطئ يكون الإيجاب الأول موجبا للبينة فما اصاب الإيجاب الأول لا يبقى محلا للإيجاب
الثاني فيصير هذا المعنى كالعتق سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة اثنان من ثبتت وثمن من دخلت
لأن الإيجاب الأول سقط مهر الواحد منصفاً بين الخارجة والثابتة فسقط ربع كل مهر واحدة
ثم بالإيجاب الثاني سقط الربع منصفاً بين الثابتة والداخلية فاصلاً كل واحد الثمن فسقط
ثلاثة اثنان مهر الثابتة بالإيجابين وسقط ثمن مهر الداخلية ثم قال بعض المشايخ هذا قول
محمد وأما عندنا فيسقط من مهر الداخلية ربع قبل هو قولها أيضاً وعلى هذه الرواية الفرق لهما
أن الكلام الأول إنما يعتبر تعليقاً في حقنا داخل في حكم يقبل للتعليل وإنما في حكم لا يقبله يكون
نتيجة في حقه أيضاً فالبراءة من المهر لا تقبل للتعليل فيكون نتيجة بالنسبة إليه فثبت لترد في
الكلام الثاني بين الفسخ وعدمه في حقه فيتنصف بخلاف العتق فإنه يقبل للتعليل فلا يكون
الكلام الثاني متردداً في حقه فثبت كله والوطئ والمهر بيان في طلاق مبهم أي قال لزوجتيه أحديهما
طالق فرطى أحدهما أو مات أحدهما فكل منهما بيان أن المراد هي الأخرى وإنما الوطئ فلا بد لا يخل
الأن في الملك واحد بما قد زال عن الملك بالطلاق فكان بالوطئ مستقبلاً للملك في المظنة فتعقت
الأخرى لتزول الطلاق وأما المهر فلما عرف أن البيان إنشاء من وجه فلا بد من محل كحوت
وبيع وهبة وصدقة وتبرير استيلاء في حق مبهم أي قال أحدهما حر فمات أحدهما أو باع
أحدهما أو استولى أحدهما فكل من التصرفات المذكورة بيان أن المراد هو الآخر لأن الاعناق
أزالة الملك فالبيع ونحوه يدل على أن الملك باق في المبيع فلا يكون مراداً بالاعناق وإنما الموت
فقد مر بيان ما قاله الكافي في ذكر التلخيص في الهبة والصدقة في الهدية وقيل اتفاقاً يعني لا يحتاج
إليه لأن الإقدام عليه دليل على بقاءه لأن هذا تصرف لا يبيح إلا في الملك فلا يتوقف التلخيص
القبض دون وطئ فيه هذا عندنا وقالوا هذا أيضاً بيان لا يخل لأن الملك في يد كل واحد على المظنة
ملكه فلم تكن مرادة بالاعناق وله أن الملك ثابت فيهما ولهذا كان له أن يستخذهما وهذا
لأن العتق مبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا يزل قبله وبإذن ولد تدينه ابناً فانت
حر أو لبت ابناً وبنناً ولم يدر الأول عتق نصف لام والبن عبد لاق الأول
أن كان هو الابن فالام يعتق بالشرط والمجارية يكونان تبعاً لها إذا لم حره حين ولدها وإن
كانت البنت لم يعتق أحد يعتق نصف لام والبنت وأما العتق فمرفق في الحالين فلهذا يكون
عتقاً ولو شهدا بعتق أحدهما بطلت هذا عندنا خلافاً لهما وأصل هذا أن الشهادة على

هذا هو الصحيح في المهر
فإن كان المهر منقلاً
فلا بد من أن يكون
المراد هو الآخر

هذا هو الصحيح في المهر
فإن كان المهر منقلاً
فلا بد من أن يكون
المراد هو الآخر

على عتق العبد لا تقبل من غيره عتق العبد عندنا والدعوى من المهر لا يتحقق فلا تقبل الشهادة
تقبل فقبل الشهادة في الصورة المذكورة وإن انعدم الدعوى إلا في وصية أي أن شهدا أنه اعتق أحد
عبديه في مرض موته أو شهدا على تدينه في صحته أو مرضه وأدباً الشهادة في مرض موته أو بعد
الوفات لا تقبل لاحتياجها لأن التدين يثبت ما وقع وقيل وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية
والفسخ في الرقبة إنما هو للموت لأن فسخه يعود إليه وهو عتق وعنده ذلك وهو الرضى والوارث
ولأن العتق يشيع بالمت فيهما فصار كل منهما خصماً متقياً ولا إشكال في الدليل الأول من حيث
الموت فيكره تدبير أحد عبدي الوارث فيكره ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان إثباته
تكره يقال إن المدعى هو الموصي وخلفه لأن كونه مدعياً حكماً باعتبار أن النفع يعود إليه لا حقيقة
فلا ينافيه إكراه هذا في نفسه والامر في خلفه سهل فإما نعلم يرد على الدليل الثاني أنه مخصوص
بما إذا أدباً الشهادة بعد الوفاة ثم أنه لا يخالف لقياس الجلي فلا وجه لاطلاق الاستحسان عليه
قال في مختصر المحيط وإن شهدوا بعد موته أنه قال في حينه أحدهما حر فلا ريب فيه واختلافنا على
قوله لا خلاف في طريق الاستحسان فعلى طريق الرقبة لم يقبل وعلى طريق الشيع يقبل والفتاوى أنه يقبل
لجواز أن يكون معلوماً بالعلتين فيعتق أحدهما في حق امتناع القبول وقبلت في طلاق أحدهما
نسائراً قال أبو حنيفة بقبول الشهادة ههنا لأن في الطلاق ولو في المهر فالتحريم الفرج وهو
حقاً الله تعالى فلا بشرط الدعوى بخلاف العتق في المهر فانه لا يحرم الفرج عند ذلك لا يقبل
بقبول الشهادة في عتق أحدهما أمية بعين ما ترى عتق أحد عبديه وعتق لامتان حرم الفرج
في عتق أحدهما أمية فترجع على ما دل عليه قوله أن حرم الفرج بطريق المفهوم فافهم
باب الحلف بالعتق يعتق بأن دخلت فكل عبدك يبرئ من له حين دخل ملكه بعد
حلفه أو قبله وبالإبراء من له وقت حلفه فقط مثل كل عبدك أو ملكك حر بعد عتق أي كما يعتق
من له وقت حلفه فقط في قول كل عبدك أو ملكك حر بعد عتق أي يعتق عند بعد
الفعل لا العمل بكل مملوك في حره وإن ولد تلاً قتل من نصف سنة أي أن تعين وجوه
وقت الحلف وإنما قيد بالذكر لأن عند الإطلاق عند يعتق الام ويقع بالخجل وتبرير عبدك
أو ملكك حر بعد موت من له يوم قال لا ملك بعد لانما أضاف العتق إلى الموت فمن حيث
أنه إيجاب العتق يتناول المملوك في الحال ويصير مدبراً من حيث تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه ولا
يتناول من ملكه بعد ولا يصير مذبذباً حتى يستحق العتق فيجوز بيعه فإن باع عتقاً أي من له

صدر الشريعة

هذا هو الصحيح في المهر
فإن كان المهر منقلاً
فلا بد من أن يكون
المراد هو الآخر

هذا هو الصحيح في المهر
فإن كان المهر منقلاً
فلا بد من أن يكون
المراد هو الآخر

هذا هو الصحيح في المهر
فإن كان المهر منقلاً
فلا بد من أن يكون
المراد هو الآخر

وقت الميتين ومن ملكه بعد من الثلث اما عتق الاول فلا ندم من واما عتق الثاني فلان
اضافت العتق الى الموت من حيث انه ايجاب الموت بصير وصية فبقينا وما يملكه بعد هذا القول
لان المعير في الرضايا الملك حاله الموت ومن عتق على مال مقدس عتق على فائده هذا القيد اوجب
بان يقال انت حر على الفداء بالعتق عتق والمال عليه دين صحيح حتى يصح الكفالة بدخول
بدل الكتاب على ملكي في موضع والمعلق عتق بالاداء بان يقال ان اديت الى كذا فان حررت
مادون ليتمك من اداء المال ان ادتي عتق لا مكاتب وبقيد اذ به المجلس ان عتق بان وباذ لا
ورجع المولى عليه ان ادتي ثما كسبه قبل التعليق لا تما بعد وعتق في حاله اي في حال ادائه
ثما كسبه قبل التعليق وحال ادائه ثما كسبه بعد وان خلى بينه وبينه اي بين المولى وبين المال
بان وضعه في موضع يمكن المولى من اخذه متصلا بقوله وعتق اي عتق وان كان الاداء بطريق التخلية
فانه يحصل بها لان ادتي بعضه اي لا يعتق ان ادتي بعضه وان نزل قابضا في فصله اراد بها
ما ذكر من العتق باداء الكل وعدم العتق باداء البعض وانما قال هذا لان عند بعض المشايخ
ان ادتي البعض لا يجزى على القبول فغلب هذا الزاوية ان ادتي البعض بطريق التخلية لا ينزل
المولى منزلة القابض لكن المختار ان يكون قابضا لكنه لا يعتق لان شرط العتق اداء الكل ولم يرد
فلا يعتق لهذا لان لم يصح قابضا في حق البعض قال في التبيين هذا اذا كان المال معلوما وان كان
مجهولاً بان قال ان ادتي الى درهم فانت حر لا يجزى على قبول المال لان مثل هذه الجاهات لا يكون
في المعاوضة فيكون يميناً محضاً ولا جبر فيها وفي ان حر بعد موته بالذات قبل بعد موته انما
اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب العتق اضيف الى ما بعد الموت وانما يعتبر القبول بعد نزول
الايجاب واعتقد الوارث او القاضي او الوصي لان العتق تاخر عن الموت والعتق متى تاخر عن
الموت لا يثبت الا بعتق واحد من هؤلاء كذا في فاية البيان عتق بئى باللف والاي وان
لم يوجد مجموع الامرين فلا اي لا يعتق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما من
ان العتق متى تاخر عن الموت لا يثبت الا بعتق الوارث او من يقدم مقامه واما عدم عتقه
على تقدير عدم الامر الاول فلاق الكلام في العتق بالالف لاني العتق مطلقاً وذلك لا يوجد
بدون قبل العبد بعد موت المولى ولو حرره على خدمته سنة فقبل عتق وخدمته سنة اي جب
عليه الخدمة سنة وان مات مولا قبلها اي قبل الخدمة تحجب قيمته اي قيمة العبد وعند محمد
قيمة خدمته كبيع عند من يبعين فذلك تحجب قيمته وعند فتمتها للخلافية الاولى صينية على

هذا القول
في العتق
بالبعض
لا يعتق
لان العتق
بالبعض
لا يعتق
لان العتق
بالبعض
لا يعتق
لان العتق
بالبعض
لا يعتق

هذا القول

هذا القول

على الخلافية الثانية ووجه البناء انه يعتق تسليم العين بالهلال لا يعتق المولى الى الخدمة
بموت العبد فصار نظير الهاله انه معاوضة فاقول لان نفس العبد ليست بما في حقه اذ لا يملك
نفسه ولها ان معاوضة ما مال لان العبد في حق المولى وفي اعتق بالالف على ان تزوجها
ان فعل وابنت عتقت ولا شيء على امر لان اشراط البدل على الغير لا يجوز العتاق
بخلاف الطلاق ولو قال عني اي بدل على وباقي المسئلة بحالها قسم على قيمتها ومهرها اي مهر
وتجب حصتها القيمة لان ما قال عني تضمن الشراء اقتضاء واذا كان كذلك فقد قابل الف بالرقبة ثم
والبيع كالحا فان قسم عليها وجبت حصتها مالم يرد وهو الرقبة وبطل عنه مالم يلم وهو البيع
ولو نكح حصته مهرها اي حصته مهرها في وجبها اي ينالها بغير عني وفيما قال وما اصاب
قيمتها سقط في الوجه الاول وهو المولى في الوجه الثاني **باب التبرير هو** في الشرع تعليق
العتق بطلاق موت المولى والاستيلاء وهو في الشرع طلب الولد من الامة وام الولد المستولية وحما
من الاسماء التي خرج بها في الشرع من العموم الى الخصوص ومن عتق عن دبر مطلقاً احترمه
عن القيد وهو ما قيد فيه الموت بقيد لا يحكم بوقوعه بعد عادة بخلاف من منعه هذا فهو
بازا فان خرافات خرج من دبر منى وانت مدبر او تبرك او انت الى ما بين سنة
اي انت في وقت من هذا الزمان الى لك الوقت مائة سنة فانه مطلق معنى بان كان مقيداً
اذا كان الغالب موثق قبل هذه المدة بان كان ابن ثمانين سنة مثلاً وفيه خلاف لاني يوسف
وعلى موث قبلها تدبر لا يباع ولا يوهب خلافاً للشافعي فان عند مجوز انتقاله من ملك الى
ملك ويستخدم ويساجر والامة توطى وتكح وان مات سيد عتق من ثلث ماله وسعي في الثلثة
لم يترك غني وفي كله ان استوفى دينه لان التبرير وصية لانه تبرع مضاف الى وقت الموت
والحكم غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث ويبع اي يبيع بعه جميع ما يوجب انتقاله من ملك الى ملك
ان قال له ان مت في سفرى او مرضى هذا الى سنة او نحوها مما لا يظلم فوعده وعتق ان وجد
شرط لعتق المدبر اي يفتق من الثلث اي كما يعتق المدبر المطلق منه وامة ولدت من سيدها
او من زوجها فلكها ام ولد له وفي الاخير خلاف زفر الشافعي وحكمها كالمدة الا انها تعتق عند موت
من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نب ولد امة الا ان يقرب فان اقر فولدت احر يثبت
نسب بلا دعوى وان تنفى بنفيه اعلم الفرائض ما ضعيف وهي لامة او متوسط وهي ام الولد
وقد حكمها او قوت وهي المنكوحة فيثبت نب ولدها بلا دعوى ولا ينفق بالنفسي

المولى

هو

هذا القول
في العتق
بالبعض
لا يعتق
لان العتق
بالبعض
لا يعتق
لان العتق
بالبعض
لا يعتق

هذا القول

هذا القول

هذا القول

هذا القول

هذا القول

هذا القول

قال في الخائنة وحق الله يمين عند أبي يوسف وقال ليس يمين وهو رواية عنه وقوله واليمين
اتفاقاً وحقاً فيه خلاف والتجريح أنه يمين أن أراد به اسم الله تعالى وحرمة وسوكنه خرم بعد
بإطلاقه من صيغة المضارع في اللفظة القارئة مشتركة بين الحال والاستقبال وإنما يخص
بالأول بزيادة لفظة ي وهذا هو الفرق بين قوله سوكنه في خرم وقوله سوكنه خرم
حيث كان الأول يميناً دون الثاني وإن فعله فعله غصبه أو خطبه السخط لا يكون إلا من الكبرياء
والعظمة دون الأكفاء والنظر والفضيلة في النوعين فيكون أعم منه يقال سخط السلطان
ولا يقال سخط الخادم من فوائدها زاده أو لغته أو أثاره أو ثار جرم أو كل ربه
لا وحرمة القسم الماء والواو والتاء وقسم الله فعله وكفارته عتق رقبة أو إطعام عشرة
سكينة كما هي في الظاهر أو كسوتهم كل ثوب يسترا كثر بدنه فلم يجز لسراويل الأذكار قيمة
طعام عشرة سكينة فأنه يجزئه عن الطعام باعتبار القيمة وإن عجز عنها أي عن الثلاثة
المذكورة وقت الإداء يعني وقت وجوه لا وقت إرادته دل على ذلك ما ذكره في الميسر من أنه
إذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم ويكسول يجزه الصوم عليه الكفارة بالاطعام
أو الكسوة صام ثلاثة أيام ولا خلافاً للشافعي ولم يجز قبل حث أن تقدم الكفارة على الحث
لم يجزه خلافاً للشافعي لأن أبا بعد السب وهو يمين طاعة التكفير بعد الحج ولنا أن الكفارة
لستر الجناية ولا جناية واليمين ليست بسبب لا نهانة غير مفضية بخلاف الحج لأنه مفض
ثم لا يستر من المسكين لو قوع صدقة كذا في الهداية وفيه أن ستر الجناية حكمه الكفارة لا
عقوبة العبرة للعلة لا للحكمة فالوجه أن يقال ولنا أن اليمين ليست بسبب لأنها ما نهت
فإنها انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحث فلا يكون اليمين سبباً لها بل السبب الحث واليمين
شرط فلا تقدم على الحث وخلاف الشافعي في الكفارة المالية ووجه الفرق وماله وعليه
في كتاب الأصول ومن حلف على عصية كعدم الكلام مع أبيه حث أي يجزئ عليه أن يحث قال
في الميسر يجزئ عليه أن لا يفعله لأنه منتهى عن الإقدام على المعصية ولا يرفع الشئ يمينه وكفر
ولا كفارة في حلف كافراً وإن حث مسلماً ومن حرم ملكه لا يحسم يعني بسبب اليمين لأن تحريم
الحلال إلى الله تعالى لا إلى العبد لكنه يصير مخطئاً بسببها والخطأ أعم من الحرمة كما أن المباح أخف
من الحلال ولذلك قال وإن استباحه كفر ولم يقل وإن استحله كفر أي إن عامل عامله المباح كفر
لا تحريم الحلال يمين على ما تروى قال الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقاً أي غير معلق بشرط

هذا هو الصحيح
في الكفارة
بأنه لا يستر من المسكين
لو قوع صدقة كذا في الهداية
وفي فيه أن ستر الجناية
حكمه الكفارة لا عقوبة العبرة
للعلة لا للحكمة فالوجه أن يقال
ولنا أن اليمين ليست بسبب لأنها ما نهت
فإنها انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحث
فلا يكون اليمين سبباً لها بل السبب الحث واليمين
شرط فلا تقدم على الحث وخلاف الشافعي في الكفارة المالية
ووجه الفرق وماله وعليه في كتاب الأصول ومن حلف على عصية كعدم الكلام مع أبيه حث أي يجزئ عليه أن يحث قال في الميسر يجزئ عليه أن لا يفعله لأنه منتهى عن الإقدام على المعصية ولا يرفع الشئ يمينه وكفر ولا كفارة في حلف كافراً وإن حث مسلماً ومن حرم ملكه لا يحسم يعني بسبب اليمين لأن تحريم الحلال إلى الله تعالى لا إلى العبد لكنه يصير مخطئاً بسببها والخطأ أعم من الحرمة كما أن المباح أخف من الحلال ولذلك قال وإن استباحه كفر ولم يقل وإن استحله كفر أي إن عامل عامله المباح كفر لا تحريم الحلال يمين على ما تروى قال الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقاً أي غير معلق بشرط

هذا هو الصحيح
في الكفارة
بأنه لا يستر من المسكين
لو قوع صدقة كذا في الهداية
وفي فيه أن ستر الجناية
حكمه الكفارة لا عقوبة العبرة
للعلة لا للحكمة فالوجه أن يقال
ولنا أن اليمين ليست بسبب لأنها ما نهت
فإنها انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحث
فلا يكون اليمين سبباً لها بل السبب الحث واليمين
شرط فلا تقدم على الحث وخلاف الشافعي في الكفارة المالية
ووجه الفرق وماله وعليه في كتاب الأصول ومن حلف على عصية كعدم الكلام مع أبيه حث أي يجزئ عليه أن يحث قال في الميسر يجزئ عليه أن لا يفعله لأنه منتهى عن الإقدام على المعصية ولا يرفع الشئ يمينه وكفر ولا كفارة في حلف كافراً وإن حث مسلماً ومن حرم ملكه لا يحسم يعني بسبب اليمين لأن تحريم الحلال إلى الله تعالى لا إلى العبد لكنه يصير مخطئاً بسببها والخطأ أعم من الحرمة كما أن المباح أخف من الحلال ولذلك قال وإن استباحه كفر ولم يقل وإن استحله كفر أي إن عامل عامله المباح كفر لا تحريم الحلال يمين على ما تروى قال الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقاً أي غير معلق بشرط

هذا هو الصحيح
في الكفارة
بأنه لا يستر من المسكين
لو قوع صدقة كذا في الهداية
وفي فيه أن ستر الجناية
حكمه الكفارة لا عقوبة العبرة
للعلة لا للحكمة فالوجه أن يقال
ولنا أن اليمين ليست بسبب لأنها ما نهت
فإنها انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحث
فلا يكون اليمين سبباً لها بل السبب الحث واليمين
شرط فلا تقدم على الحث وخلاف الشافعي في الكفارة المالية
ووجه الفرق وماله وعليه في كتاب الأصول ومن حلف على عصية كعدم الكلام مع أبيه حث أي يجزئ عليه أن يحث قال في الميسر يجزئ عليه أن لا يفعله لأنه منتهى عن الإقدام على المعصية ولا يرفع الشئ يمينه وكفر ولا كفارة في حلف كافراً وإن حث مسلماً ومن حرم ملكه لا يحسم يعني بسبب اليمين لأن تحريم الحلال إلى الله تعالى لا إلى العبد لكنه يصير مخطئاً بسببها والخطأ أعم من الحرمة كما أن المباح أخف من الحلال ولذلك قال وإن استباحه كفر ولم يقل وإن استحله كفر أي إن عامل عامله المباح كفر لا تحريم الحلال يمين على ما تروى قال الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقاً أي غير معلق بشرط

بشرط تحلفه على صوم هذا اليوم أو معلقاً بشرط يريد أن كان قد غاب فوجد وفي رواية
لم يرد كان زينة وفي وكفر هذا الصالح رواية ورواية أما الأول فلا تدفع رجوع أبي
عنه نقل عنه في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء سواء علقه بشرط يريد أو بشرط لا يريد ذكر
في الميسر وأما الثاني فلا تدفع علقه بشرط لا يريد فيه معنى اليمين وهو المنع لكنه بظاهر
نذر فيتحيز لا يقال إن كان الشرط أمراً حراماً كان زينة مثلاً ينبغي أن لا يتحيز لأن التحيز تخفيف
والحرام لا يجب التخفيف لأننا نقول لا دخل بخصوص الفعل وكونه حراماً في التحيز وإنما نشأ
ذلك عن التعليق بشئ لا يريد حراماً كان أو حلالاً فلا يلزم كون الحرام موجباً للتخفيف وإنما
يلزم ذلك لأن كان بخصوص الفعل أو حرمة مدخل في إيجاب التحيز ولا بأس في وجوب التحيز
إذا لم يكن مترتباً على الفعل الحرام ومن وصل الله تعالى بحلفه بطل قال مالك يلزم حكم
اليمين والنذر **باب حلف الفعل** من حلف لا يدخل بيتاً بحيث يدخل صفة إلا أن ينوي البيت
دون الصفات فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء ذكره في الميسر لا الكعبة
أو مسجد أو كنيسة أو بيعة أو دهلين أو طلبة باب دار لأن البيت موضع اعتد للبيتوتة فالصفة
بيت لاهذا الموضع كما في لا يدخل داراً قد دخل داراً أخرى حيث لا يثبت وفي هذا الدار بحيث أن
دخلها منه مدة صحراء أو بعد ما بنيت أخرى وقال الشافعي لا يثبت في الدارين أو وقف على
صطحاوي قيل في عرفنا يعني عرف العجم لا يثبت أي بالوقوف على السطح قال الفقيه أبو الليث في النوازل
أن كان الحالف من بلاد العجم لا يثبت ما لم يدخل الدار لأن الناس لا يعرفون ذلك دخلاً كما لو
جاء مسجد أو حماماً أو بيتاً أو بيتاً ودخلها بعد هدم الحرام حيث لا يثبت لأنها لم يبق
داراً أصلاً وكذا البيت ودخله منه مدة صحراء أو بعد ما بنى بيتاً آخر فانه لا يثبت لزوال اسم
البيت ووجه الفرق بين مسلمي الدار المعرفة والمنكرة إذا دار اسم للعروة والبناء تبع لها
وهو منزلة الوصف لأن قوامه بالعروة ولهذا يدخل في البيع من غير كرفان كانت الدار مبيعة
كما في لا يدخل هذه الدار لا يعتبر فيها الصفة إذا الصفة في المعين غير معتبرة إلا إذا كانت
شرطاً أو داعية إلى اليمين كما إذا حلف لا يأكل هذا الرطب فانه يتقيد بالوصف حتى لو أكله بعد
ما صار ثمراً لم يثبت لأن هذا الوصف يصلح داعياً إلى اليمين لم يضر أكل الرطب وصفه كون الدار
مبينة لا تصلح داعية إلى المنع عن الدخول وليست شرطاً مذكراً فيه فلا يعتبر فعلق اليمين بالأصل
دون الوصف وأما إذا كانت الدار منكرة كما في لا يدخل داراً يعتبر فيها الصفة ويتعلق اليمين

هذا هو الصحيح
في الكفارة
بأنه لا يستر من المسكين
لو قوع صدقة كذا في الهداية
وفي فيه أن ستر الجناية
حكمه الكفارة لا عقوبة العبرة
للعلة لا للحكمة فالوجه أن يقال
ولنا أن اليمين ليست بسبب لأنها ما نهت
فإنها انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحث
فلا يكون اليمين سبباً لها بل السبب الحث واليمين
شرط فلا تقدم على الحث وخلاف الشافعي في الكفارة المالية
ووجه الفرق وماله وعليه في كتاب الأصول ومن حلف على عصية كعدم الكلام مع أبيه حث أي يجزئ عليه أن يحث قال في الميسر يجزئ عليه أن لا يفعله لأنه منتهى عن الإقدام على المعصية ولا يرفع الشئ يمينه وكفر ولا كفارة في حلف كافراً وإن حث مسلماً ومن حرم ملكه لا يحسم يعني بسبب اليمين لأن تحريم الحلال إلى الله تعالى لا إلى العبد لكنه يصير مخطئاً بسببها والخطأ أعم من الحرمة كما أن المباح أخف من الحلال ولذلك قال وإن استباحه كفر ولم يقل وإن استحله كفر أي إن عامل عامله المباح كفر لا تحريم الحلال يمين على ما تروى قال الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقاً أي غير معلق بشرط

مدد
لکھو

يبحث وان لم ينو لا اعتبار حقيقة الملك اذا الدين لا يمنع وقعه للسيد عند تقييد الاكل
من هذا النحلة بئر هالان المعنى الحقيقة متعذر والرواية في التراب الماء المثلثة لا تبحث اكل البر
والرطب والتمر منها وان تناول اكل بخلاف التراب الماء المثلثة فانه لا يتناول لبس وهذا البس
باكل عينه لان عينه مأكول عادة فانها تغطي وتؤكل ويتخذ منها الكسك والحريفة وقد يؤكل
نينا ايضا جاجا كذا في المبسط ومن هنا تبين ما في قول صاحب الهداية ومن حلف لا يأكل من
هذا النحلة لم يبحث حتى يقضها فان القضم الاكل باطراف الانسان وقد عرفت ان ليس شرط في
الحث ثم ان ما ذكره في ابي حنيفة وقال ان اكل من خبزها حث وهل يبحث عنها اذا اكل منها
ذكر محمد في الاصل ما يدل على انه لا يبحث وذكر في الجامع الصغير ما يدل على انه لا يبحث
كذا في البدايع وقال في الهداية ولو قضى ما حث عنها وهذا الصحيح لعدم المجاز وله ان حقيقة
مستحيلة وهي قاضية على المجاز المتعارف وقال شيخ الاسلام في المبسط وبأكل عينه لا يبحث
عنها في الصحيح والخلاف فيما اذا لم يكن فيه شيء ذكره في المبسطين وهذا الدقيق باكلها
يتخذ منه خبزاً كان او غير لان عينه غير مأكول فانصرف الى ما يتخذ منه فلا يبحث لو اشتق
فما هو انما قلنا ان عينه غير مأكول لان الاكل على ما ذكر في المبسط ايصال اليه الى جوفه
بفيه مضموا او غير مضموم مضموما او غير مضموم فهايتاني فيه الرشم والمضغ فاكل به
عين الدقيق متعذر لا مضموم كما ترقم والاستقاء اكل الشيء اليابس بالكف والتناول بالقم
والطبخ بما يطبخ من اللحم والاس براس يكس في التناثر ويبيع في مصر عملاً بالعرف فان معنى
الايمان عليه والشحم بشحم البطن وقال لا يتناول شحم الظفر ايضا والخبز بخر البز الشعير قال في
المبسط وان حلف لا يأكل خبزاً فاكل خبز خنطة او شعير حث لان خبز حقيقة وعرفا وان اكل
من خبز غيرهما لم يبحث الا ان ينوب لانه لا يستحق خبزاً مطلقاً ولا يؤكل لك عادة في عاتق الامم
وهذا اصرح في انه لا عبرة لعادة مخصوصة ببعض البلاد ولذا لم يقيّد المصنف في الاخير الا ان
بأنه بعضهم يقول ببلد لا يعتاد وصاحب الهداية بعد ما جرى الكلام على وفق ما في المبسط
حيث قال ذلك خبز الخنطة والشعير انه هو المعتاد في غالب البلدان قال ولو اكل خبز الارز
بالعراق لم يبحث لان غير معتاد عندهم حتى لو كان بطبرستان او في بلد طعامهم ذلك لم يبحث
فناقض آخر كلامه اوله ثم ان موجبا اعتبار القيد المذكور عدم اطلاق الجواب في خبز الشعير ايضا
لان ايضا في بعض البلاد لا يعتاد والفاكهة بالفتح والمشمش البطيخ لا العنب والزمان والرطب

هذا هو الصحيح
في قوله لا يبحث
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل

والرطب والفتاء والخيار وقالوا العنب والزمان والرطب فاكهة ايضا والشرب من دجلة الشرب
ايصال الشيء الى جوفه بفيه فهايتاني فيه الرشم والمضغ في حال ايصال ذكره في المبسط بالكرع
منها تقيد الكرع عند ابي حنيفة ان يخوض في الماء ويتناول به بفيه من موضع ولا يكون الكرع
لا بعد الخوض في الماء لانه من الكراع وهو من الانسان مادون الركبة ومن الذوا الكعب كذا في
الفتاوى الظرفية فلا يبحث لو شرب منه بانه هذا عند وقالوا اذا شرب بانه حث لانه
المعارف المتفرقة وله ان كل من التبويض وحقيقة في الكرع وهي مستحيلة ولهذا يبحث
بالكرع اجماعا لمقتضى المجاز وان كان متعارفا هذا اذا كان الحلف على الشرب من دجلة
واما اذا كان على الشرب من نهر يكون من عند ابتداء الفاية وعندهما التبويض المعنى
لا يشرب من ما روي ذلك ان النهر ليس من جنس المشراب فلا يتعد من المصير الى المجاز اما في
كل من ابي النضر وريح ابو حنيفة الاول نظر الى ان ابتداء الفاية اصل التبويض على ما نقله
الروى من المبرق وعبد القاهر والزمخشري فكان من لم ينتقل عن معناه الاصل ورجح الثاني
نظرا الى المتعارف بخلاف الحلف من ما روي وتحليف الرائي ليعمله بكل داعي الى حال لا يته ائني
تحليف الرائي رجلا ليعمله بكل مفرد الى البلد بحال ولا يته والضرب والكسرة والكلام والدخول
عليه بالخير لا الفصل لان معناه التطهير ويتحقق ذلك في الميت والقرب اي يتقيد القرب
بادون الشرف ليقضين دينه الى قرب والشرب بعيد وما اصطبغ به ادام قال ابن الانباري
الادام ما يطيب الخبز ويصلحه ويملك به الاكل هو عيم المائع وغير المائع واما الصبيغ فمختص
بالمائع وهو ما يغس فيه الخبز ويلون به كذا في المغرب والتبنيه على عيم الادام قال وكذا الملح
لا الشواء خلافا لمحمد فانه قال كل ما يؤكل مع الخبز غائبا فهو ادام كاللحم البسف خوه ولا يبحث
في لا يأكل من هذا البس فاكل رطبه او من هذا الرطب والبن اللبن ليس بمأكول بل مشرب الا ان
ما اتخذ منه مأكول فاكل ثمرا او شرازا هو الذي استخرج ماؤه او بسفا كل رطبا قال في المبسط
لان الرطب وان كان من جنس البس لان الانسان قد ينتج من تناول احداهما لا ينتج من تناول
الاخران كلام من الصنفين يصلح داعية الى اليقين والاصل متى عقد يمينه على يمين بوصف يعود ذلك
الوصف الى اليقين بتقيد اليقين ببقاء ذلك الوصف ويزل منزلة الاسم او لما فاكل مما طرأ
كان اداما وفيه خلافا مالك او حيا فاكل الية ولا في لا يشري وطبا فاشري كباسة
بفنها رطب اكباسة هي عنقود النحلة وحث لو حلف لا يأكل رطبا او بسا او لا بسا فاكل من ثوبا

في قوله لا يبحث
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل

فهو
في قوله لا يبحث
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل
في قوله لا يعتاد
في قوله لا يتناول
في قوله لا يؤكل

على قصد التقرب والشارع في الفعل يسمى فاعلا لا بد من هذه الصيغة التي ذكرت في الشيين
 اذ يريد دفع ما يقال ان الضم الشرح هو صوم اليوم واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى
 الشرعي لا يماثل الشرع اطلاقه على ما دون اليوم في قوله ثم انما الصيام الى الليل اذ لا دلالة في
 الاية المذكورة على اطلاق الضم على الامساك ساعة ولو سلم فليس كل ما يطلق عليه اللفظ
 في القرآن معنى شرعيا له وذلك ظاهر لا وجه لوجه او صاعا حتى يتم يوما لا يراد به الصوم
 التام المعبر شرعا وذلك بانها تاتي الى آخر اليوم صريح في تقديم المدا بر وبركة في لا يصح لا ما
 دونها ولو سلم صلوة فيشفع لا اقل ارباع الشفع الركعتين ولا عبرة بايتان القعدة وبولدت
 في ان ولدت فانت كذا وعنت الحق في ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم جئنا عندنا وقال
 لا يفتقر لان الشرط قد تحقق بولادة الميت لانه ولد حقيقة وعرفا وشرا فحققت اليقين لا الى جزاء لان
 الميت ليس بحل للحرية وهي الجزاء وله ان مطلقا اسم ولد لا قيد بوصف الحيوة لانه قصد اثبات الحرية
 جزاء وهي لا تثبت في الميت وفي ليقضين دينه اليوم وقضاه زيوفا او نهرجه او تحققة او
 باعده ميتا وقبضه بر ولو كان ستوقته او رصا او وجهه له لا ياتي في آخر كتاب القضاء
 ما الزيف والنهرجه والستوقته وفي لا يقبض بينه درهم حث بقبض كله متوقفا
 لا بقبضه دون باقية اذ كله بوزنين لم يتخللها الا عمل الوزن وفيه خلاف لفرق ولا في ان
 كان في الامانة فكذلك ولم يملك الاخرين لان المقصود منه عرفا نفي ما زاد على المائتين وفي الجاهل
 الكبير لو ملك زيادة ان كان من جنس ما الزكوة حث والافلا ولا في لا يتم رجحان
 ان يتم رجحان او ياتى سينا لا اسم لا لا ساق له ولها ساق وفي البنفسج والورد يعتبر عرف بلد
 الى بلد الخالق قال في الهداية على فوطا في اصل الجامع الصغير من حل لا يشترى بنفسج ولا
 نية له في عرفه اعتبر العرف يعني عرف اهل الكوفة ولهذا يسمى بالعرف بالبيع البنفسج والورد
 يقبض عليه وان حل على الورد فاليمين على الورد لا حقيقة فيه والعرف مقرر له وفي البنفسج
 قاض عليه وذكر الكوفي في مختصره انه لو اشترى الورد يعني فيما اذا حل لا يشترى بنفسج
 بحث ايضا قال في الشيين وهذا ينبغي مني على العرف وفي عرف اهل الكوفة بائع الورد لا يشترى
 البنفسج وانما يسمى ببائع الدهن في الجواب في الكتاب على ذلك ثم غاها لكرخي عرف اهل بغداد
 انهم يسمون بائع الورد بائع البنفسج ايضا فقال في بحث **كاف على القول** وحث في لا
 يكلمان كلنا بما بشرط ايقاظه هذا على بعض دلتا المسئلة قال صاحب الهداية وعليه

واليوم

هذا هو الورد
 وهو من جنس الورد
 وهو من جنس الورد
 وهو من جنس الورد

وعليه مشايخنا وفي التحفة وهو الصحيح وفي الآباز زمان اذن ولم يعلم بفكركم خلافا لابي يوسف
 فان عندنا لا يثبت لان اذن الاطلاق ولها ان الاذن مشتق من الاذن الذي هو اعلام فاذا
 اذن ولم يعلم لا يكون اذنا وما في الهداية او من الوقع في الاذن وذلك لم يتحققا لبا التناع لا يتا
 المقام لان الكلام فيما اذا لم يعلم لا فيما اذا لم يسمع وفي لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه فكلمه وفي
 لا يكلم هذا الثوب فكم لا يتا لان الوصف المذكور لا يصلح مانعا من التكلم فيراد به الذات
 لان وصف الثوب كوصف الصبي صالح للبيع من التكلم بل لان لم يعتبر اعيان في الشرع بناء على ان
 حرجان المسلم يمنع الكلام منه في لافي لا يكلم فقراء القرآن او سبي او هزل او كبر في الصلوة وفي
 خارجها بحث قال في الهداية ان حلف لا يكلم فقراء القرآن في صلوة لم يثبت وان قرأ في غير
 صلوة ثبت وفي هذا التسبيح والتكبير وفي القياس بحث فيها وهو قول الشافعي
 لانه كلام حقيقة ولنا ان في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا شرعا وقبل في عرفنا لا يثبت في غير
 الصلوة ايضا لان لا يستحق تكلما بل قارئا ومبجحا ان عقد يمينه بالفارسية قال الفقيه ابو الليث
 ان عقد يمينه بالفارسية لا يثبت بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمى
 قارئا مستحجا لامتكلما وعليه الفتوى ويوم اكلم على المولى لما ربه باب ايقاع الطلاق ان
 اليوم اذا قرن بفعل لا يتدبر اذ لم يطلق الوقت والكلام لا يعتد وصح نية النهار اى خلاصة لانه
 يستعمل فيه ايضا وعن ابي يوسف انه لا يصدق قضاء لان خلاف المقارن وليلة اكلمه على
 الليل وفي لا يكلم عبدا اراما تراو صدق ولا يدخل داره ان زالت اضافة وكلم لا يثبت في العبد
 والدار ذكر في المنظومة وسائر الكتب اشار اليه بهذا اولا وفي غير ان اشار بهذا حث والافلا
 هذا عندنا وقال محمد وزفر بحث في العبد والدار ايضا لما ان الاضافة للتعريف والمشارة
 ابلغ منها فيه لكونها قاطعة للشركة فاعتبرت ولفظ الاضافة وصار كالماء والصديق
 والشيخين ان الداعي الى اليمين معنى في المضاف اليه لان هذا الايمان لا يفسد ولا يعادى
 لذواتها فكذلك العبد لسقوط منزلته بل معنى في ملكها فيستفيد اليمن بحال قيام الملك
 بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافة نية كما في الصديق والماء لانه يعادى لذاته فكانت
 الاضافة للتعريف والداعي لمعنى في المضاف اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم
 وحين وزمان بلا نية نفسا سنة نكرا وعرف لان الحين قد يرد بالزمان القليل قال الله
 تعالى سبحان الله حين تمسون وحين تمسون سنة قال الله تعالى هل اتى على الانسان

مدار

١٢

مدار

مدار

او يملأه

هذا هو الورد
 وهو من جنس الورد
 وهو من جنس الورد
 وهو من جنس الورد

هذا هو الورد
 وهو من جنس الورد
 وهو من جنس الورد
 وهو من جنس الورد

حين من الدهر وقد يراد بمرسته اشرف قال الله تعالى يؤتى كلها كل حين وهذا هو الوسط
 فيصرف اليه وهذا لان البير لا يقصد المبيع لعدم الحاجة اليه والموت لا يقصد غالباً لانه
 بمنزلة الابد ولو كانت عنه يتبادر فيشعرون ما ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين يقال
 ما رايتك منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد ومعها ما نوى يعني ما ذكرنا الم يكن لديه انا اذا نوى
 شيئاً فهو على ما نواه لانه حقيقة كلامه والهر لم يدركه ولا يدرى ما كان قال ابو حنيفة لا ادري
 ما هو عندهما نصف سنته مثل الحين قوله منكر احراز عن المرقف فانه لا خلاف فيه ان الابد
 لقوله عليه السلام لا يصام لمن صام الدهر واراد جميع العمر هذا على الرواية الصحيحة وفي رواية
 بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا فرق بينهما وايام منكرة ثلاثة هذا على رواية الجامع وفي رواية
 كتاب الايمان يقع على عشرة عند وعندهما على سبعة ايام كذا في التمهيد وقال الامام الشافعي في
 للبسط وان قل اياماً ولا ينفى له على قول ابي يوسف ومحمد هو على ثلاثة ايام وكذلك قول
 ابي حنيفة في الجامع الكبير هو الصحيح وذكرهما على قول يكون على عشرة ايام قال اياماً او قال
 الايام واكثر ما يخفى على ان هذا غلط والصحيح ما ذكر في الجامع وايام كثيرة والايام والشهور
 عشرة هذا عند وعند سبعة في الايام وستة في الشهور وفي هذا حرمان بعته او شريته
 ان عقد الخيار المراد خيار المبيع في الاول وخيار المشتري في الثاني وشرط فيه ان لا يكون للمبيع
 ايضا خيار اذا لو كان له خيار لا يخرج المبيع عن ملكه فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه وجواب
 المسئلة على اصلها ظاهر لان خيار المشتري لا يمنع دخوله المبيع في ملكه عندها وما على اصلها لانه
 لما علق العقد بالشراء فكانت اية بعد الشراء بالخيار فهو حر لان المعلق بالشرط بالخيار عند رده
 فيعتق وان لم ابعه فكذا فاعتق ودبر لان الشرط وهو عدم البيع قد تحقق لغرض المحلولة لا يقال
 ان ينكر الرق اذا كانت امة بالارتداد والحق بداء الحرب ثم البى وكذا يجوز بيع المدبر بقبضه
 القاضي لان الحالف عقد يمينه باعتبار هذا الملك وقضاء القاضي ببيع المدبر موهوم والاحكام لا
 يستثنى على الموهومات فتحقق الياسر عن البيع نظر الى الاصل فيفعل ويكلم او وامر لا بد من هذا
 لعدم صحة التوكيل في ما ذكر على ما اشير اليه في الهداية في حلف الكفاح والطلاق بال اوبغي
 مال والمخلع والعنف والكتابة والصالح عن دم عمد والدية والصدقة والافراض والاستبراء
 والايديع والاستيلاء والاعارة والاستعانة والذبح وضرب العبد والقضاء والاقتضاء اى قضاء
 الدين واقتضاء البناء والحيطة والكسوة والحمل لان الوكيل في هذه الامور سفير ومبعوث

هذا هو الوسط
 فيصرف اليه
 بمنزلة الابد
 ما رايتك منذ حين
 ومنذ زمان
 ما نوى
 يعني ما ذكرنا
 الم يكن لديه
 انا اذا نوى
 شيئاً فهو على ما نواه
 لانه حقيقة كلامه
 والهر لم يدركه
 ولا يدرى ما كان
 قال ابو حنيفة
 لا ادري ما هو
 عندهما نصف سنته
 مثل الحين
 قوله منكر
 احراز عن المرقف
 فانه لا خلاف فيه
 ان الابد لقوله
 عليه السلام لا يصام
 لمن صام الدهر
 واراد جميع العمر
 هذا على الرواية
 الصحيحة وفي رواية
 بشر عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة لا فرق
 بينهما وايام منكرة
 ثلاثة هذا على رواية
 الجامع وفي رواية
 كتاب الايمان يقع
 على عشرة عند وعندهما
 على سبعة ايام كذا في
 التمهيد وقال الامام
 الشافعي في للبسط
 وان قل اياماً ولا ينفى
 له على قول ابي يوسف
 ومحمد هو على ثلاثة
 ايام وكذلك قول
 ابي حنيفة في الجامع
 الكبير هو الصحيح
 وذكرهما على قول
 يكون على عشرة ايام
 قال اياماً او قال
 الايام واكثر ما يخفى
 على ان هذا غلط
 والصحيح ما ذكر في
 الجامع وايام كثيرة
 والايام والشهور
 عشرة هذا عند وعند
 سبعة في الايام وستة
 في الشهور وفي هذا
 حرمان بعته او شريته
 ان عقد الخيار المراد
 خيار المبيع في الاول
 وخيار المشتري في الثاني
 وشرط فيه ان لا يكون
 للمبيع ايضا خيار
 اذا لو كان له خيار
 لا يخرج المبيع عن ملكه
 فلا يتمكن المشتري من
 التصرف فيه وجواب
 المسئلة على اصلها
 ظاهر لان خيار المشتري
 لا يمنع دخوله المبيع
 في ملكه عندها وما على
 اصلها لانه لما علق
 العقد بالشراء فكانت
 اية بعد الشراء بالخيار
 فهو حر لان المعلق
 بالشرط بالخيار عند
 رده فيعتق وان لم ابعه
 فكذا فاعتق ودبر لان
 الشرط وهو عدم البيع
 قد تحقق لغرض المحلولة
 لا يقال ان ينكر الرق
 اذا كانت امة بالارتداد
 والحق بداء الحرب ثم
 البى وكذا يجوز بيع
 المدبر بقبضه القاضي
 لان الحالف عقد يمينه
 باعتبار هذا الملك
 وقضاء القاضي ببيع
 المدبر موهوم والاحكام
 لا يستثنى على الموهومات
 فتحقق الياسر عن البيع
 نظر الى الاصل فيفعل
 ويكلم او وامر لا بد
 من هذا لعدم صحة
 التوكيل في ما ذكر على
 ما اشير اليه في الهداية
 في حلف الكفاح والطلاق
 بال اوبغي مال والمخلع
 والعنف والكتابة والصالح
 عن دم عمد والدية والصدقة
 والافراض والاستبراء
 والايديع والاستيلاء
 والاعارة والاستعانة
 والذبح وضرب العبد
 والقضاء والاقتضاء اى
 قضاء الدين واقتضاء
 البناء والحيطة والكسوة
 والحمل لان الوكيل في
 هذه الامور سفير ومبعوث

ومعبر لهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر لا اليه ولو قال نويت
 ان لا افعل بنفسى يصير في الذبح والضرب ديانة وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضاء لاني حلف بالبيع
 والشراء والاجارة والاستعانة والصالح عن مال يعني الصالح عن امرار لها شيان ان الوكيل في الصالح عن
 الكار صغير شخص والخصومة والقمة وضرب الولد لان العقد وما يقوم مقامه وجد من المباشرة
 كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان المباشر هو الخالف بحث في عييه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد وما
 يقوم مقامه من الامر وانما الثابت له حكم العقد لان بنوى ذلك لان فيه تشديداً او يكون الخالف
 ممن لا يباشرون العقد بنفس لا ينبغي نفه عما يعتاده والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد ان
 الضرب فعل حتى لا ينتقل من احد الى آخر الا اذا صح التوكيد وصحة التوكيد تكون في الاموال فيصح في
 العبد ون الولد وفي اول عبد اشترى به حران اشترى عبداً عتق في اوله الى شراء
 عبد آخر وان اشترى عبد من ثم آخر فلا اصلا لان الاول قد لا يكون غيره من جنسه سابقا عليه
 ولا مقارنا له ولم يوجد فان ضم واحد الى ان قال اول عبد اشترى به واحد حر فاشترى عبد من
 ثم آخر عتق لثالث لا نرا عبد اشترى واحد وفي آخر عبدان اشترى عبد ومات لم يعتق اى قال
 اخر عبد اشترى به حر فاشترى عبد ومات المشتري لا يعتق هذا لان الاول لم يجد والاخر لا بد له
 من اول وان كان الاول بدمه وهذا كالقبول والصدقات للعبد لا بد من قبل بخلاف القبل بين
 شري عبدان في الصحة لا بد من هذا القيد ولو كان الشراء في مرض الموت يكون العتق من الثلث لا خلا
 ثم آخر ثم مات عتق الاخر يوم شري من كماله عنده وتقام يوم مات من ثلثة لان الاخرية
 لا يثبت الا بعد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققاً عند الموت فيقتصر عليه
 وله ان الموت معرفته انما انقضى بالاخيرة فمن وقت الشراء فيثبت بطريق التبيين لا بطريق الاستناد
 كما يذهب من الهداية اعلم ان ثبوت الاحكام اربع طرق اولها الاقتصار كثبوت الاحكام بالتقررات
 الانشائية بالاخلال مانع والثاني التبيين وهو ان يبين في ثانی الحال ان الحكم كان ثابتاً من قبل
 حكم الحيف بعد تمام ثلثة ايام والثالث الاستناد وهو ان يثبت الحكم بعد زوال المانع مضافاً
 الى السبب السابق كثبوت الملك للفاسد بعد انقضاء سببه الى الغصب السابق والرابع الاستدلال
 وهو تبدل الحكم الى آخر كسبيل حكم البتة اليمين بعد الخلف الى الكفارة ولا يصير الزوج قاراً الى
 علق الثلث بى اى بالآخر صرنا رجل قال اخر امرأة اتزوجها طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم اخرى
 مات طلق عند الزوج فلا يصير قاراً فلا ترث هذا عند خلافهما فانها تطلق عند الموت

هذا هو الوسط
 فيصرف اليه
 بمنزلة الابد
 ما رايتك منذ حين
 ومنذ زمان
 ما نوى
 يعني ما ذكرنا
 الم يكن لديه
 انا اذا نوى
 شيئاً فهو على ما نواه
 لانه حقيقة كلامه
 والهر لم يدركه
 ولا يدرى ما كان
 قال ابو حنيفة
 لا ادري ما هو
 عندهما نصف سنته
 مثل الحين
 قوله منكر
 احراز عن المرقف
 فانه لا خلاف فيه
 ان الابد لقوله
 عليه السلام لا يصام
 لمن صام الدهر
 واراد جميع العمر
 هذا على الرواية
 الصحيحة وفي رواية
 بشر عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة لا فرق
 بينهما وايام منكرة
 ثلاثة هذا على رواية
 الجامع وفي رواية
 كتاب الايمان يقع
 على عشرة عند وعندهما
 على سبعة ايام كذا في
 التمهيد وقال الامام
 الشافعي في للبسط
 وان قل اياماً ولا ينفى
 له على قول ابي يوسف
 ومحمد هو على ثلاثة
 ايام وكذلك قول
 ابي حنيفة في الجامع
 الكبير هو الصحيح
 وذكرهما على قول
 يكون على عشرة ايام
 قال اياماً او قال
 الايام واكثر ما يخفى
 على ان هذا غلط
 والصحيح ما ذكر في
 الجامع وايام كثيرة
 والايام والشهور
 عشرة هذا عند وعند
 سبعة في الايام وستة
 في الشهور وفي هذا
 حرمان بعته او شريته
 ان عقد الخيار المراد
 خيار المبيع في الاول
 وخيار المشتري في الثاني
 وشرط فيه ان لا يكون
 للمبيع ايضا خيار
 اذا لو كان له خيار
 لا يخرج المبيع عن ملكه
 فلا يتمكن المشتري من
 التصرف فيه وجواب
 المسئلة على اصلها
 ظاهر لان خيار المشتري
 لا يمنع دخوله المبيع
 في ملكه عندها وما على
 اصلها لانه لما علق
 العقد بالشراء فكانت
 اية بعد الشراء بالخيار
 فهو حر لان المعلق
 بالشرط بالخيار عند
 رده فيعتق وان لم ابعه
 فكذا فاعتق ودبر لان
 الشرط وهو عدم البيع
 قد تحقق لغرض المحلولة
 لا يقال ان ينكر الرق
 اذا كانت امة بالارتداد
 والحق بداء الحرب ثم
 البى وكذا يجوز بيع
 المدبر بقبضه القاضي
 لان الحالف عقد يمينه
 باعتبار هذا الملك
 وقضاء القاضي ببيع
 المدبر موهوم والاحكام
 لا يستثنى على الموهومات
 فتحقق الياسر عن البيع
 نظر الى الاصل فيفعل
 ويكلم او وامر لا بد
 من هذا لعدم صحة
 التوكيل في ما ذكر على
 ما اشير اليه في الهداية
 في حلف الكفاح والطلاق
 بال اوبغي مال والمخلع
 والعنف والكتابة والصالح
 عن دم عمد والدية والصدقة
 والافراض والاستبراء
 والايديع والاستيلاء
 والاعارة والاستعانة
 والذبح وضرب العبد
 والقضاء والاقتضاء اى
 قضاء الدين واقتضاء
 البناء والحيطة والكسوة
 والحمل لان الوكيل في
 هذه الامور سفير ومبعوث

عندها فيصير انما نرى وبكل عبد بشره بكذا فهو حر عتق اول ثلثة بشره متعاقبين لان
البشارة اسم لغير بشره الوجه ويشترط كونها في العرف وهذا انما يتحقق في الاول والكل
ان بشره معالان البشارة تحققت من الكل وتسقط الكفارة بشره ابيه لها اي الكفارة وقال زفر
والشافعي لا تسقط لان الشراء شرط العتق فاما العلة هي القرابة وهذا لان الشراء اثبات للملك
والاعتاق ازالته وبينهما منافاة ولهم ان شراء القريب عتاق لقوله لم ينجري ولد والده الا
ان يجده مملوكا فيشتره فيعققه جعل نفس الشراء اعتاقا لا بشره لا بشره غير وصا نظير قوله سقاء
فانراه كذا في الهداية وفي المبسوط في تحقيق قليلنا ان عتق القريب يثبت بالقرابة والمالك جميعا
وتنقضي الحكم بعلقه ذات وصفين يحال به على اخرها وجو الان تمام العلة بد آخر الوصفين
هذا المالك فيكون له معتقا وبهذا تبين فساد ما قيل من اجلا القرابة علة للعتق والمالك شرط
دخول على العتق لا بشره عبد حلف بعقده انما قال ان اشترت هذا العبد فهو حر فشراء بنية
الكفارة لا تسقط الكفارة لان الشرط قران النية بعلقه العتق وهي العين واما الشراء فله لينا
تذكر في اصول الفقه ان التعليق عندنا يمنع العلية فاذا وجد الشرط لم يلحق بعلقه فيكون
النية مقارنة لعلقه العتق لا نأفول قد ذكر في الاصول ايضا ان المقبرقا رتبة النية لذات العلة
لا لوصف العلية ولذلك شرطوا الاهلية حال التعليق لا حال وجع الشرط التي هو زمان حدوث
العلية والاذن من منع التعليق العلية قبل وجع الشرط مقارنتا لنية العلية لا مقارنتا لذات
العلية فيستولده عتق على عبدا لا بشره مستولدا بكناج على عتقها عن كفارة بشرها صورتها
ان يقول لامة استولدها بالكناج ان اشتريتك فانه حره عن كفارة يعني فاشترها عتق لوجع
الشرط ولا يخرج عن الكفارة لان حره بها مستحق بالاستيلاء وتعتق بان تسريامة فهي حره من
شراها عن ملكه يوم حلف من شراها فسترها خلافا لفرله ان التسري لا يقع الا في الملك كان
ذكر ذكر له وفيه نظر ههنا هذا قول بالاقتضاء ونزف لا يقول به ولهم ان المالك يصيب
مذكورا ضرورة صحة التسري وهو شرطه فيقتدر ولا يظهر في صحة الجزاء وهو الحرية التسري
ههنا يثبتها ميتا ويخصها اي يمنعها من المزوج والانتشار وشرط في الجامع الكبير شرط ثالث
وهنا يجامعها عندنا وعند مع هذا الثالث يشترط طلب الولد حتى لو وطئها وغزل عنها
لا يكون تسرياً عندها خلافا لهما كذا في الحقايق بكل مملوك في حرمانات اولاده ومدره
لا مكاتبه لان اضاف العتق الى مملوك مطلقا في الاولين مطلقا كامل رتبة وبدا واما الفضا

هذا هو الوجه
فيما ذكره في
الكتاب

بشره

بشره

تقدره

هذا هو الوجه
فيما ذكره في
الكتاب

القصان في الرق ومملكه في المكاتب ناقصان كان رقه كاملا لبشره رتبة لا بد الا بنيه لان فيه
تقليدا على نفسه وتشديدا وبهذا هو هذا وهذا العبيد ثلثهم وخير في الاولين كالطالقي لان
اولايات احد المذكورين وقد خلاها بين الاولين ثم عطف الثالث على المعتق لان الصنف
لثلاثة الحكم فيحقق محله فصار كما اذا قال احد كما حره هذه ولا دخل على فعل يقع عن غيره كبيع
ونرا واجارة وخياطة وصباغة وبناء اقضى امره ليخصه به فلم يثبت في ان بيعك ثوبا ان باعه بلامر
ملكه او لا اراد بدخوله على فعل من منه لا تعلقه به لان امره معنى لا يوقف عليه لان جرمه التكلم
وبارة الهداية صريحه فيه حيث قال بخلاف ما اذا قال ان بيعك ثوبا لك لان حرف اللام دخل
على العين لان اقرب اليه الخ في قوله ان بيعك لك ثوبا فبعد حرف اللام متعلق بالبيع فيقتضي
اختصاص البيع بالمخاطب والفعل لا يختص بغير الفاعل لا بالامر فلهذا اقتضى الامر وان دخل على
او فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الغلام ذكر طهر الدين ان الماد بالغلام الولد
دون لان ضرب العبد يحتمل الثبابة والكاله فصار نظير الجحارة لا نظير الاكل والشرب والغلام
يطلق على الولد قال الله تعالى فبشره بغلام وذكر قاضي خان ان الماد بالعبد للعرف ولا
الضرب مما لا يملك بالعقد ولا يلزم به فانصرف الى المحل المملوك بالتقديم وتأخير كذا في البين
اقضى ملكه فثبت في ان بيعك ثوبا لك هذا نظير الدخول على العين وهو ثوب وفي ان اكلت
طعاما هذا نظير دخوله على فعل لا يقع عن غيره ان باع ثوبا وكل طعامه بلامر علم بذلك ولم يعلم
في كل امر من فكذا بعد قوله لم يكت على طلقته هي وصحة نية غير هاديات لا قضاء لان تخصيص العام
هذا هو الوجه لما ذكر داما ما قيل فانه قال هذا الكلام ارضا لها فيكون الماد غيرا لاهي وجه ما
روي عن ابى يوسف انها لا تطلق واجبة في الهداية بانه قد يكون غرضه ايجارها حين اغتصب
عليه فيما احله الشرع ومع الترة ولا يصلح مقيدا **كتاب الحدود** الحدود خمسة
انواع حد الزنا وحد الشرب وحد السكر وحد القذف وحد الرقة وحد قطع الطريق فمن قال
انها خمسة لم يصيبهم الامام قاضي خان حيث قال في قناوه الحدود وخمس حد الزنا وحد القذف
 وحد الشرب وحد الرقة وحد قطع الطريق مشان عدم الفرق بين حد الشرب وحد السكر
والفرق واضح على ما ذكر في البياض حيث قال واما حد الشرب فبب وجوبه الشرب وهو شرب
المخضصة حتى يوجب الحد يوجب قليلها وكثيرها ولا يتوقف على جوعه على هضم السكر منها وحد السكر
سبب وجوبه السكر الحاصل من شرب ماس على الخمر من الاشربة المسكرة كالسكر بنقيع الزبيب المطبوخ

السيد

بانه

السيد

هذا هو الوجه
فيما ذكره في
الكتاب

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

صد الشريعة

اد في طمحة من عصير الغيباء والرياء والتمسك بالملك ونحو ذلك منهم صاحب البديع حيث قال الحارث
 خمسة انواع حذر السرقة وحذر الزنا وحذر الشرب وحذر السكر وحذر القذف ومثاني عدم الفرائض
 حذر المروة وحذر قطع الطريق والفرق واضح على ما ذكر في الحاشية وعبرها الحذر عقبة مقدرة على
 القيد على ما في الهداية كيلا يتوهم انتصاب حقا بمقدرة حقا لله تعالى لا يشك هذا حذر القذف لان
 الغالب فيه عندنا حق الله تعالى ما فيه من حق العبد فهو في حكم البيع فلهذا اذا عني عنه المقدور
 بعد ما قضى القاضي به لا يسقط الحذر في المبسوط فلا يشترط فيه ولا قصاص حذر اما المتغير
 فلعدم التقدير وانا العصاص فلا نزاع عندنا ينتظم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلا نزاع في
 العصاص فان لا ينظره لان عندنا حق المقتل وينقل الى الورثة بطريق الخلافة على ان المقتل
 قد لا يكون له ولي ويستوفيه السلطان وليس صفة ولذلك لا يملك العفو الزنا وطى حرام قال
 في الحنفية واما شرطنا كونه حراما لان طوى المحرم والقبض لا يكون زنا لان فعلهما لا يوصف بالجرم
 في قبل اثر القبل على الفرج لا اختصاصه بالانسان بخلاف الفرج خال عن الملك قيد الحرمة لا يغني عن
 هذا لانها قد تجامع الملك كما في الامة المحمية وبشرته المراد ملك الوطى وبشرته ولذلك
 عرف الملك وبشرته الملك الشهرة في المحل لا الشهرة في الفعل المستمارة بشبهة الاشتباه
 فان وجودها لا ينافي في تحقق الزنا فعندنا الملك لا يصلح مثالا ههنا لان المحرم فيها الشهرة في
 دون الشهرة في المحل على ما استوفى عليه ويثبت بشهادة اربعة في مجلس واحد اتحاد المجلس شرط
 لصحة الشهادة بالزنا عندنا خلافا للشافعي حتى لو جاءوا منفردين لا يقبل عندنا ويجدون القذف
 خلافا له ذكره في المبسوط بالزنا لا بالوطى او جماع فبما لم الامام عنه ما هو هذا لان بعض الناس
 يطلقون على كل طوى حرام والشرع ايضا أطلقه على غير هذا الفعل حيث قال العيان تزنيان وكيف
 هو هذا الاحراز عن الاكراه ذكره في شرح مشكلات القدر والى لا لا يقع الوطى من غير
 التقاء الختانين لا ينبغي دفع بتقريب هبة الزنا على ما حققه عليه واني في هذا لان الزنا فيقال
 يدخل تحت ولاية الامام لا يوجب الحد ومتى في هذا الا لان التقادم لا يوجب الحد لان لا يوجب
 اذا كان بثبوت بالاقراء صرح به في المبسوط لان التقادم يمنع قبول الشهادة على الزنا اذا لم يكن
 التاخير لعذر وبنز في هذا السؤال عن المنية اذا كان الشهادة على الزنا في فائدة الاستكشاف
 عن الشهرة وعن الزنا اذا كانت الشهادة على المنية وفائدة الاستكشاف عن شرط التكليف
 وهذه الغاية توجد في الاول ايضا فان بيننا وقالوا اذ انناه وطهرها في فريها كالليل في المحلة فيبيننا

في القيل ٢

حذر السرقة
 حذر الزنا
 حذر الشرب
 حذر السكر
 حذر القذف

حذر المروة

حذر قطع الطريق

حذر الفرج
 حذر المحرم

حذر الملك

حذر الختانين

حذر التقادم

في القيل

بيان انه لا يكتفي في بيان ماهية الزنا بالاجمال بل لابد من بيان ما يحكم به وبقائه عطف
 على قوله بشهادة اربعة مكلفا ذكره في الهداية اربعاً اي اربع مرات خلافا للشافعي فان ثبتت
 عندنا باقراره مرة في اربعة مجالس خلافا لابن ابي ليلى فان عندنا يقام بالاقرار اربعاً وان كان
 في مجلس واحد ذكره في المبسوط مرة كل مرة الا الرابعة قال في المبسوط ينبغي للامام ان يقر العقر
 بالزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة لحديث عمر رضي الله عنه قال اقره والمعتز في الزنا فاذا اعيد
 الرابعة او اقر عندنا سأل عن الزنا ثم سأل فابدى السؤال عن متى غير محصر فيما مر به فابدى الحكم
 نعم صورة الاقرار هي انه يحتمل ان يكون الزنا في زمان الضيق والسؤال المذكور ينكشف ذلك
 فلا بد منه ايضا ولذلك قال كما مر على الوجه المذكور وان يقول لا حاجة ههنا الى
 السؤال عن المنية لما ياتي ان جهلها لا يمنع وجوب الحد بالاقرار فان بين حجب تلقينه جرمه
 بلعك لمست او قبلت او طأت بشبهة يرجع قبل حد او في وسطه حتى خلافا للشافعي
 وابن ابي ليلى والاحد وهو المخصوص لم يكلف مسلم والشافعي بخلافه في شرط الاسلام وكذا ابو
 يوسف في رواية وطى بنكاح صحيح وهما بصفة الاحصان قيد للمفراغ عن الوطى لا للشرع فيه
 فلا حاجة الى المكلف الذي ارتكبه في تعجيله وههنا شرط اخر وهو ان لا يبطل احصانها بالانكاح
 وكان شرع الطحاوي لا يرتد بطل احصانها ثم اذا سلما لا بعد احصانها الا بالادخول بها بعد
 الاسلام برجمه لم يقل بالحجارة لان معتبر في مفرقهم الرجيم في نضاج حتى يكون بديا بشهوة
 وعند الشافعي لا يعتبر في الرجيم بديا بالشهوة ولكن الامام هو الذي يبدأ به فان ادى الى غلبة
 احصانهم لم يقل فان ابرأه يكتفي في سقوطه اياه واحد منهم صرح به في المبسوط او غابا ومثا ولو
 بعد القضاء سقط ثم الامام هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بالارز ثم الناس وفي المقد
 يبدأ الامام ثم الناس غسل ركنه وعلى عليه وغير المحض هذا باطلا فقه يشمل للمثامن ولا حد
 عليه واما المطلق اعتمادا على البيان الآتي كما اطلق في قوله عليه ما نكحتم لم يذكر قيد
 الحد اعتمادا على قوله وللرقيق بضعها وسطا بسوط لا ثمة له لان عليا رضي الله عنه لما اراد
 ان يعقوب الحد كسر ثمرة وفي عبارة الكسرة لا على ان الماد من الثمرة العذبة وهي زينة لا العقد
 بنزع ثيابها الا ان اذ يفرق على بدن الآس في القول الاخير لا يورس بضرب الرأس
 ايضا ضرب واحد ووجهه ووجهه قايما في كل حد بلا مئذاة من غير ان يلقى على الارض ويدخله
 وقيل من غير ان يمد الضارب يده فوق رأسه وقيل من غير ان يمد السوط على العضو بعد الضرب

تج اشعيب

تج اشعيب

صدر اشعيب

فان لم يسلط الزنا على الزنا
 بالجماع ذكره المحرم

تج اشعيب

تج اشعيب

تج اشعيب

تاريخ

فيحمل التأخير على انقضاءه وضمن السركة أي أن شهدها بالسركة المتقدمة مثبت الضمان لانه
حق العبد فلا يسقط بالمقادم وهو لم يقدر في الاصل تقديرًا صريحًا وظاهر ما يقول في الجامع الصغير
يشير الى ان ستة اشهر فما فوقها متقدمة وقد روي في غير رواية الاصل ان الشهر فما فوقه
مقادم وعن ابني يوسف ههنا بالي حيفة حتى يبين لنا في ذلك مدة فاني قال على قدر ما يرى الامام
فيه من الذخيرة وعن محمد وهو وياتي عن الشيخين انه قدّم بالشهر قال في الهداية وهو الاصح
وان اقر به أي بالحد المقادم حدًا لا زفر هو يعتبر بالبينة ولهم أن المانع من قبول الشهادة
على الحد المقادم تقطع التهمة عليها مرجح ان الناهد على سببه مخير في الاستدراك بين ان يستأجر
عليه ويشهد عليه فبئس اخير كان ميله الى الاستظهار ثم اقامه على اداء الشهادة كان محمولًا على ان
العداوة حملت على ذلك وهذا المعنى لا يوجد في الاقراء الا في الشرب على ما يأتي فان قلت
اليس ما ذكرنا تمامًا للاقرار بالشرب قلت نعم ولذلك قال محمد المقادم لا يبطل الاقرار بالشرب
كافي حد الزنا الا ان الشيخين اخذوا فيه بالاشد رجحاه على القياس ومقادم الشرب بزوال الشرح
وعند محمد بمعنى شهر وغيره بمعنى شهر قال في المبسوط والاصح ما نقل عن ابني يوسف ومحمد انها قد اقر
بشهر وان شهدها بزني وهي غايبة حد وبقية من غائب لا لشطية الدعوى في السركة دون الزنا وله
اختلف اربعة في زاويتي بيت هذا السحان والقياس انه لا يحد اختلافاً لكان حقيقة وجهه لا يحد
اما التوقيع ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والاشهاد في زاوية اخرى بالاضطراب او اقر بزني
وجهها حد لا لانه لا يخفى عليه امرته او امته لا انها يحتمل ان تكون امته ابنه وهي يجوز ان يخفى عليه بل
ما ذكر في التقسيم والتجديد من شرح الجامع الصغير انه اقرب بانها لا تجزئهم في حق نفسه والله اعلم
كذلك أي شهدها وجهها المعطى لاحد على المشهود عليه لاحتمال انها امرته او امته بل الظاهر
صدقه على الشروع لوجود النصاب واختلفوا في طوعها هذا عند وهو قول زفر قال لا يحد الا بال
الاتفاق الاربعة على زناه لا المرأة للاختلاف في طوعها وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا
مفعل احد يقيم به او لا يحد الشروع لما مر او بحد زناه لاحد عليها ولا على الشروع لما مر وفي
الثاني خلاف زفر واتفق جتهاء في وقته واختلفوا في بلد لاحد عليها للتيقن بكذب احد الزوجين
ولا رجحان لاحدهما في الجمع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق يعني مع وجوب النص اذا بدونه
لا يحد ذلك لاحتمال وبدون احتمال الصدق لا يحد وجوب النص والله اعلم بالصواب
او شهدها بزني وهي بكر أي ثبت بكاريتها بشهادة النساء فسدري بحد الزنا ولا يثبت حد القذف

Handwritten notes in Arabic script, including the word "بِقَدْرِهِ" (Biqadrihi) and other illegible text.

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

القذف لشرطية الرجال فيه اذ هم فسقة لاحد عليه لأشادة الفساق غير مقبولة ولا عليهم لأشادة
لعل للشهادة وهم اربعة او شهدوا على شهود لم يجز احدلان في شهادتهم زيادة شبهة وهم ما
نسبوا المشهود عليه الى الزنا بل حكموا بشهادة الاصل بذلك والحاكمي للقذف لا يكون قاذفا وان
شهد الاصل ايضا بعدهم لان شهادتهم قد ردت من وجه برء فزعمهم في عين هذا الحادث اذ هم
فايكون مقامهم بالامر والتحمل وكفى هذا القدر في التلدد وانما ما قيل انما يراد شهادة الاصل لانهم
سعد اثبات الزنى بامر غير مشروع فلا يكون شهادتهم حجة بل حجة في اثناء القاعة لعداوة
نحوها فزعم شهادتهم لهذا التهمة فلا يجوز عن المصادرة لان سعيهم على اثبات الزنا بامر غير مشروع
على تقدير عدم قبول شهادتهم والكلام في اثباته فبناء على ذلك يعفى الى ما قلنا وان شهدوا عيما
او ثلثة او اربعة عدا وحده يقذف تدرك المسئلة القابلة او محدودين بقذف لانها مما ذكر بطريق
الدلالة او وجد كذا بعد الحد حدثا لعدم النصاب واهلية الشهادة تحملا او اداء فيجب الحد
لقد رتبنا في الذين يرمون المحصنات لم ياتوا اربعة شهداء الاية وارجع جلد وهو على جلد
بشهادة الشهود في جلد الجلد ثم ظهر احد الشهود عدا او محدودا في قذف فارش الجلد عدا وقال
في بيت المال لا ينتقل فعل الجلاء الى القاضى وهو عامل للملكين فيجب الغرامة في ما رجم وله ان الفعل
المارجح لا ينتقل الى القاضى لانه لم يارمه فيقتصر على الجلاء الا انه لا يجب عليه الضمان في الضمائم
كذلك لا يتبع الناس عن الاقامة مخافة الغرامة ودينه رجمه في بيت المال اى رجم بشهادة الشهود ثم ظهر
احدهم عدا او رخص فدينه رجم في بيت المال وارجع من الاربعة بعد رجم حدى حذا ارجع فقط
القذف وقال زفر لا يجزى لانه ان كان قاذفا حتى فقد بطل البوت وان كان قاذفا ميت فهو مرجع
بحكم القاضى فيورث ذلك بشرة ولهم ان الشهادة انما تنقلب قذفا بالرجوع اذ يرتفع شهادتهم
فيجعل الحال قذفا للبيت وقد انفسخت الحجة فينفسخ ما يبتنى عليه وهو القضاء في حقه فلا يرد
الشبهة بخلاف ما اذا قد فغيره لان غير محض في حتى غيره لقيام القضاء في حقه ورم ربع اذ
وقال الشافعى يجب القتل وان المال بنا على اصله في شهود القصاص وقبله اى قبل الرجم حذا فقط
اى حذ جميع الشهود حذا القذف ولا يجزى المشهود عليه وقال زفر ان كان الرجوع قبل الحكم يجزى الرجوع
خاصة لانه لا يصدق على غيره ولهم ان كلامهم قذف في الاصل وانما يصير شهادة بانصاف القضاء به
فاذا لم يقبل بغير قذفا فيحدون وقال محمد ان كان الرجوع بعد الحكم حذا الرجوع ولا يجزى بان
لان الشهادة تأكدت بالقضاء فلا تنفسخ في حتى الرجوع كما اذا رجع بعد الامتناع ولهذا ان الامتناع

فقد الصفوة هذا الوجه
صفوة الفهم لا يخفى عليه
حد الشريعة

تاج الشعبة

الراجح

لان المقدون بالزنا في القدرتين المذكورتين الام والمعتبر احسان القذف لا احصان من طلب
الحديث بذلك في المبسوط في غضب يتعلق بالصورة التي فان في النسب في غير الغضب
يحمل المعاقبة او يباين الزانية لمن امة ميتة محصنة حد ثمانين سوطا ان طلب اي الحد في بيان
من له الطلب لا بليت باين فلان هجبه و زينة اليه والى عمه او خاله او ابنته اي زوج امة
فالحد اب حجازا فلان في ابنته لا حد وكذا العم والحال والزنا يسي ابا حجازا
يا ابن ما والسماء ويا بنطي لعز في ذلك لا يراهم في النسب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حالة
الغضب ثاني عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما تاتي عن القصد الى معنى الصفة في زناات
في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والدة والولد ولكن يشتمل هذا ولدا بنت وفيه خلاف
محمد في غير هذا الرواية وقال زفر جرح وجد الولد ليس لولد الولد ذلك ذكره في الحقايق
ولو محر وما خلا ذلك في مطلقا بناء على ان هذا القذف يورث عنه وعندنا لا بليت لمن يلحق به
العار ولز في هذا اذ كان الحد من عبد او كافرا ولا يطلب احد سبعة واباه بقذف امة وليس
فيه ارف هذا تقييد كما فهم من قوله ولو محر واما عفو واعتراض عندنا في جرح فيه الارث
ونحن وهذا بناء على ما في حد القذف من حق العبد يغلب عنه على حق الله تعالى فقد تم الحق
من له الحاجة وعندنا على العكس لان حق العبد وهو في العار راجع الى حق الله تعالى ايضا بناء
على ان النسبة الى الزنا انما يكون سببا للعار لان الله تعالى حرمة اولا يخفف ما في هذا المني من الخلل
بل لان ما للعبد من الحق يتناه مولا فيصير حق العبد موعها به ولا كذلك عكس لانه لا ولاية
للعبد في استيفاء حقوق الشئ الا بيات وان قال يا زاني فز من بليت حد لم يقل بليت اذ لا
حاجة الى زيادة لا ولو قال لعنه وهذا للشرارة اما قال هذا لانه اذا لم يكن اهلا لكان
موجب قذفها لانه لا حد في حد فز دق به حد ولا لعان لانها ما اذا فان وقد في رجوع
وقد فيا يوجب الحد وفي البداية بالحد بطل اللعان لما عرفت ان الحدود في القذف ليس باهل له
ولا ابطال في عكسه اصلا فيتحال للحد اذا اللعان في معنى الحد وبزينة بك اي اذا ارتقت بها
زينة بك هذا الى حد ولا لعان لانها صفة سقط اللعان بقصد بيقها ولم ترقا ذمة
لان فعل المرأة بزوجه لا يكون زنا كذا في المبسوط لان ان اقر بولد فتفي لان النسب يثبت
بأقره ثم بالنسبة يصير ذما فيجب اللعان وحدان عكس لان كذب نفسه فيجب الحد والولد
فيما اي يثبت النسب في الصدقتين لا قراء سابقا ولا حقا ولا يثنى بليت باين ولا بليت لانه

نيسابور في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٢١
٨٩

حق

لان انكر الولادة أصلا ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له اي ليس له اب معروف لانه
امارة الزنا فلا يوجد العقبة عن الزنا او الملاءمة بولد انما قال بولدا ويجب الحد بقذف الملاءمة
بغير ولد والفرق بينهما انه بعد في الاول اماره الزنا وهي ولادة الولد الذي لا اب له ورت
الثاني ولا يقذف من وطئ حراما لعنه كوطئ في غير ذلك من كل وجه او من وجه كامة مشتركة
او وطئ مملوكة حرمت ابد اكامته التي هي اخنه ضامعا ولا يقذف من زنت في كفرها ومكاتب
مات عن وفاء لان الحد انما يجب بقذف الحر وفي حرية هذا المكاتب اختلافا في العقوبة رضي الله
عنهم وحد بقذف من وطئ حراما الغير كوطئ عرسه حايضا ووطئ مملوكة حرمت موقته كامة
بحدية او مكاتبه حرمت لاولى موقته الى زمان اسلامها او كرها مكاتبته والثانية الى ط
البحر وعندنا في وطئ المكاتبه بسقط الاحصان وهو رواية عن ابى يوسف كبحر بخارج امة قال
هذا عندنا خلافا لهما وبني الخلاف على ان نكاح المحارم حكم القذف فيما بينهم اولا
بالرفع عطف على الضم المستتر في حد قذف مسلم لم يقل هذا لعدم الحاجة الى ذكره لان المكاتب
وان كان عاتقا بحب الفهم مسلم دخل دوا الرب بامان لكن فصح هنا جرح في دخل دار الاسلام
بامان بقرينة ذكره في مقابلة مسلم وكفي حد لجنايات اتحاد جنسها فان اختلف لاولى الثاني
ان اختلف المقدون او المقدون به لا يتداخل ولا يتداخل لان المغلب فيه حق العبد عند
وعندنا لما كان حق الله غالبا يتداخل المقصود الاترجار اما اذا اختلف الجنايات فالمقصود
من جنس غير المقصود من آخر **فصل** في التفرقة بين ما يجب دون حد اصله التطهير
قال الامام الشيخ في كتاب الامان من شرح كتاب السير الكبير لا يقيم على الذم والمثامن ما كان
محض حق الله تعالى لكن يوجب عقوبة على ما صرح ويحب التحن على ذم ما يرى الامام ولم يقل
يعز لان في لفظ التفرقة ما ينبغي عن معنى التطهير العظيم قال الله تعالى وتفرقه وتفرقه وكاف
ليس اهل اكثر تسعة وثلاثون سوطا لا ينبغي ان لا يبلغ الحد واقلة اربعون وهي حد
العبد في القذف والشرب هذا عندهما وعند ابى يوسف يبلغ به خمسة وسبعين سوطا وفي رواية
عنه وهو قول زفر يبلغ به تسعة وسبعين سوطا وفي الذخير قال ابو يوسف التفرقة على قدر
عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال الفرق فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الاما على عدم ايقاضا
راى تفرقة ما تفرقة اخذ بالاثرون وان ضرب اكثر مما ذكركم في الحيا ورافقه ذلك وذكره
ان ادناه على ما يراه الامام يقدّر ما يعلم ان يفرق من خلافه يختلف باختلاف الناس من الهداية

در الشريعة
لا يشترط ان يكون
الشبهة بارز في مقتضى
صدر الشريعة
من خارج الحدود المقتضى
اختصاص الجواب بما اذا
كان الولد حيا را
يخفف فاده
نعم

در الشريعة

در الشريعة

در الشريعة

وضع جسمه مع ضربه وضرباً لا يجرى التحقير فيه من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف
 كذا يورد في فروع المقصود ولهذا لم يخفف من حيث التفرقة على الأعضاء ثم لا يثبت بالكتاب
 وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم انما ثبت بالقياس قد وهم لما تفرع في الاصل ان
 القياس لا يجرى في الحدود ثم للشرب لان سببه متيقن به ثم للقتل لان سببه محتمل لاحتمال
 كونه مصادقاً وعزراً يقرض مملوك او كافراً من اهل الاسلام اذا شتم لثمنه يقرض ذكره تانوارخان
 واما خص المسلم ههنا بالذكر لكان قوله بما فاستيكاً فرج حيث يارسى باخارج بالبحث واخاين
 بالوطى قال في المسوط اذا قال بالوطى لاحد عليه بالاتفاق لان نسباً الى نبي من انبياء الله تعالى
 فلا يكون هذا اللفظ صريحاً في القذف فاما اذا افصح بنسبته الى ذلك الفعل فخذنا حقيقته لا
 يتخذ لانه نسبة الى فعل لا يثبت له الحد بل ذلك الفعل عنده وعند غيره يلزم منه حد القذف لانه نسبة الى
 فعل يستوجب بهما شدة الحد عندهما يارسى نذيق هو معرب زنده وزياسم كتابا المجرى كذا في المغرب
 بالضم يارسى هو الذي لا يخبر له ذكره الجوهر كذا في طباطبا هو الذي يرمى مع امرته ومحمد جلا
 فيده خاليا بها يارسى اثارها اكل الربا يا ابن العجبة لا يقال العجبة في العرفان من الزانية لان
 قد تفعل سرّاً وتناف منه والعجبة من تجاهر بالاجرة لانا نقول لذل المعنى لم يجب الحد بذلك اللفظ
 فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنه خلافاً لما يارسى ابن الفاجر فان الفاجر يكون بكل معصية اثار
 القصصات ما ذكر في ايام من يلعب بالبسيان يا حرام زاده معناه المتولد من ايامي الحرام
 وهو اعظم من الزنا لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا لا نقول كثيراً بل يراد بالجرم
 فلهذا لا يجب الحد لا يارسى حراماً يخبرنا بياقنيس اقر ديا حجام يا ابنه يا ابوه وليس كذا يا ماجر
 الماجر يستعمل فيمن يجرأ حمله لانه في كل معناه الحقيقي المتعارف لا يوزن بالزنا يا باغضنا اللفظ
 شتم العمام يتفوهون به ولا يعرفون ما يقولون يا ناكس يخرم يا ضحكة بوزن الصفرة من يضحك
 عليه الناس بوزن الحنة من يضحك على الناس وكذا النخوة ونحوه والضابط في هذا التثنية الى
 فعل اختارى يحرم في الشيع ويعد عاراً في العرف يجب التعزير لا لا يخرج بالقياس الاول النسبة الى
 الخلقية فلا يفرق في اجرام ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي كالبلية وهو خلة
 وبالقياس الثاني النسبة الى الامور في الشيع فلا يفرق في اجرام ونحوه كما يعد عاراً في العرف ولا يحرم في الشيع
 وبالقياس الثالث النسبة الى ما يعتد به في العرف فلا يفرق في اجرام ونحوه كما يعد عاراً في الشيع وحكي
 الحنف والى ان يفرق في زماننا في مثل قوله يا كلب يا خنزير لان زياد بالشتم في عرفنا وقال شمس لا يندى الخرجي

هذا هو الوجه في قوله
 لا يفرق في اجرام ونحوه
 فان معناه الحقيقي غير مراد
 بل معناه المجازي كالبلية
 وهو خلة
 وبالقياس الثاني النسبة الى الامور
 في الشيع فلا يفرق في اجرام
 ونحوه كما يعد عاراً في العرف
 ولا يحرم في الشيع
 وبالقياس الثالث النسبة الى ما يعتد به
 في العرف فلا يفرق في اجرام
 ونحوه كما يعد عاراً في الشيع
 وحكي الحنف والى ان يفرق في زماننا
 في مثل قوله يا كلب يا خنزير
 لان زياد بالشتم في عرفنا
 وقال شمس لا يندى الخرجي

الرجعي الاصح عندي ان لا يفرق وقيل ان كان المنسوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء يحد
 لانه يعد نسباً في حد ويحدد الوحدة بذلك وان كان من العامة لا يفرق قال في التبيين وهذا
 احسن ما قيل فيه ومن حد او غير ضاقت صدره به وقال لثامني بخلافه في بيت المال ولو غزى
 زوج عرسه لا **كتاب السرقه في لغة اخذ الشئ من الغير على الخفية بحيلة وفي الشرح**
 ويزيد عليه اوصافاً تقف عليها كذا في الحقائق ذكرتها اخذ على سبيل الاستخفاء كذا في البداية
 انا قال على سبيل الاستخفاء دون خفية لان الاخذ خفية لا يوجد فيها اذا انقب الجدار ليلاً واخذ
 المتاع كما ذكره لم ياخذ خفية لكن سلك مسلك من يقصد الاخذ خفية ويحتمل مال مملوك
 سارق في كتاب البيع ان بين المال والملك عمومًا وخصاً من وجه متقدم قال في البداية ومنها
 اي من الشرائط الراجحة الى المروء ان يكون متقناً مطلقاً فلا يقطع في سرقته من مسلم مسلماً
 كان السارق او ذمياً لان لا يثبت له الخسران في المسلم وكذا الذي سارق من ذمي خسران او خسران
 لا يقطع لانه وان كان متقناً عندهم فليس يثبت عندهم فلم يكن وقد اعل على الاطلاق حذر
 بالشرية بكان كيتا وصندوق او يحافظ كجالس في طريق او مسجد ما له قال في البداية
 منها ان يكون محرراً مطلقاً خالياً عن شبهة العدم مقصوداً بالحرز وهو شرطاً لكونه خارجاً
 عنها احتجاً اليه ونصابها قدر عشرة دراهم مفرقة بقد النصاب عند عشرة دراهم وما يبلغ قيمته
 عشرة دراهم وعند الشافعي في رواية ربع دينار وهو رهان ونصف وفي رواية ثلثة دراهم
 وهو قول مالك كذا في الحقائق وحكمها القطع فان سرق مكلف حراً وعبد قدر النصاب او فرقه
 هذا عندهما وعند ابى يوسف لا يقطع الا اذا اقر مرتين ويرى عنه انه في مجلسين مختلفين لانه
 حد تحض حقاً لله تعالى كحد الزنا فلا بد منه من اقرارين حتى يقوم كل اقرار مقام شاهد واحد كما
 في حد الزنا ولها ان الاصل كفاية الاقرار مرة واحدة لعدم التهمة في الاقرار على نفسه وانما عدل
 عنه في حد الزنا بالنقص على خلاف القياس فلا يقاس عليه وذكر بشر رجوع الى يوسف الى قوله
 او شهد رجلان وبها لها الامام ما هي لانه ياتونهم ان لا احتياج الى الاستخفاء كما في السرقه
 الكبرى وكيف هي يعلم انه اخرج او ناول من هو خارج متى هي يعلم انها متقادمة لا واثبت
 يعلم انها في دار الاسلام او في دار الحرب وكما هي يعلم انه كان نصاباً ام لا من سرق يعلم انه ذم
 محرم ام لا وبينها قطع وان شارك جمع فيها واصل كلاً اي كل واحد منهم قد نصاب فطعوا وان
 اخذ بعضهم اي وان كان المباشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لفرق قطع بالبيع والقناعة و

هذا هو الوجه في قوله
 لا يفرق في اجرام ونحوه
 فان معناه الحقيقي غير مراد
 بل معناه المجازي كالبلية
 وهو خلة
 وبالقياس الثاني النسبة الى الامور
 في الشيع فلا يفرق في اجرام
 ونحوه كما يعد عاراً في العرف
 ولا يحرم في الشيع
 وبالقياس الثالث النسبة الى ما يعتد به
 في العرف فلا يفرق في اجرام
 ونحوه كما يعد عاراً في الشيع
 وحكي الحنف والى ان يفرق في زماننا
 في مثل قوله يا كلب يا خنزير
 لان زياد بالشتم في عرفنا
 وقال شمس لا يندى الخرجي

بقيت الأزارهم داخل الكم فحصل الأخذ من الحذر فيجب القطع وعن أبي يوسف أنه يقطع في الأحوال كلها لأنه لا يشترط محزركم أو صاحبه قلنا الحزركم لا ينعقد وإنما قصد قطع المسافة أو الاستراحة فثبت الجواز أو سرق جملته من قطار أو حمله لأن القايده والتأني والركب يقصدون قطع المسافة ونقل الاستراحة ون الحفظ و قطع أي سارق الجمل والجلد أن كان حافظاً ولو نأياً عليه لم يقل أن حفظه ربه لأن الشرط أن يكون هناك حافظ ولا يلزم أن يكون ربه أو شق الجمل وأخذ منه شيئاً لأن الجواز في مثل هذا حراً وأدخل فيه في صدوق غيره أو كنهه أو جيبه أو أخرج من مقصده دار فيها مقاصير إلى محضها لأن مقصده باعتبار مكانها حرز على حدة أو سرق رب مقصوده من أخرى منها ما ذكرنا والقي شيئاً من حربي الطريق ثم أخذه وقال زفر لا قطع فيه لأن الألفاء غير واجب للقطع كالخرج ولم يأخذ ولم يأخذ فهو مضيق لا سارق وعند الشافعي يقطع سواء أخذ أو ترك في الطريق وأحمله على حرز مسافته وأخرجه لأن سير الجار يضيق إليه بسوقه ولهذا يضمن السائق والتلف للذات ولم يسقطه وخرج بنفسه لا يقطع وفي قوله فماتته إشارة إليه

فصل يقطع بين السارق من زنده ويحتمل وجه اليسرى أن عاده وان عاد ثانياً لا وعند الشافعي يقطع في الثالث بدء اليسرى وفي الرابع رجله اليمنى لقوله من سرق فاقطعه فان عاد فاقطع فان عاد فاقطع فان عاد فاقطع ولنا الإجماع ذكره صاحب الهداية وقد مر الجواب عن الحديث ولنا ما صححنا غير قولنا انما ينعقد الإجماع على خلافه ويحسن حتى يتوب هذا نحن وبغير أيضاً ذكره بعض المشايخ وإن كان يدعى اليسرى أو ابهاماً أو أصابعها سوى الإبهام لأن زلفه اليمنى وفق البطش فثبت في اليسرى يلزم نفس جنس المنفعة وهو الحقيقة أصلاً أو رجلاً اليمنى مقطوعة أو شالاً لأنه إذا لم يكن للإنسان يد رجل من طرف واحد فهو لا يقدر على المشي أصلاً ولا إذا كان من طرفين فأنسخ بضع العصا تحت إبطه أو رده إلى مالكه أن لم يسرق منه أو إلى السارق منه وإن لم يكن مالكه قبل الخصم وعن أبي يوسف أنه يقطع اعتباراً بما إذا رده بعد الخصم وجب الظاهر أن الخصم شرط لظهور الرقعة لأن البينة إنما جعلت حتى يصرح بقطع المنازعة وقد انقطع الخصم أو ملكه أنا قال ملكه ليعلم أن المراد الجنة مع القبض برببة أو بيع أو نقصت قيمته أي نكح السر لا من جهة تضييع العين ذكر في الذخيرة من النص قبل القطع قال زفر والشافعي يقطع فيها أو سرق فأخذ ملكه أو أحد السارقين وإن لم يضر فيه خلاف للشافعي أو لم يطالب به له حتى الطلب لأن الخصم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

شرط لظهور الرقعة أو غاب قبل الاستيفاء لأن من القضاء في باب الحدود وإن أقر هو بها فيه خلاف للشافعي فلا يقطع يعني في الضرر المذكورة وإن سرق أو غاب أحد ما شهد على سرقتهما قطع الآخر و قطع بخصمه ذي يد حافظه كمنع وغاصب ومأجور ربوا أي باع ديناً لا بدنياً وبين وقبضهما فسرقا من يد وقال زفر والشافعي لا يقطع إلا بخصمه المالك والمستعين ومستأجر ومضارب ومستضع وقابض على سرقته من السرقة ومزمن ورشي وولي ومقرب الوقف وبخصمه المالك من سرقته منهم أعلم أن الدعوى شرط لظهور الرقعة ولقطع اليد وإن كان من حق الله تعالى لأنه لا شك أن المروق منه اعترف بحقيقة الحال من السرقة وكذا من السارق المقر إذا يكن أن يكون ملكاً لتأني بطريق الإثبات أو ملكاً الذي رجم محرم وهو غير عالم به ففي ترك المروق منه الدعوى وكذا في غيبته مظنة عدم وجوب القطع قبل ما غيبته المنيته وإن كان فيها ترصم أنها لو كانت حاضرة أدعت أمراً يسقط الحق فلا اعتبار بسلامتها وأضيق بالزنا فيكون مترتبة في دعوى ما يسقط الحد ويرد عليه أنه يشكك بقوله عند دعواها النكاح لقيام التهمة مع أيضاً ثم إن قوله لا زنا راضية محل نظر لأن سرق عطف على الضيق المستكن في قوله و قطع من سارق قطع لسقوط عصمته و قطع عبداً سرقته ورد أي المروق إن كان قابلاً إلى مالكه هذه المسئلة على وجه لا أنه لا يخلو ما إن يكون العبد مازوناً أو محججاً والمال قائم في يد أو مالك والمالي مصدق أو مكذب فان كان مازوناً يصبح أقراره في حق القطع والمال فيقطع يده ويرد المال على المروق منه إن كان قابلاً وإن كان مازوناً لا ضمان عليه صدقة مولاه أو كذب وإن كان محججاً والمال هالك فيقطع ولم يضمن كذب مولاه أو صدقة مولاه يقطع عندهم ويرد المال على المروق منه وإن كذب وقال المال مالي قال أبو حنيفة يقطع يده والمال للمروق منه وقال أبو يوسف والشافعي يده والمال للمولى قال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال زفر لا يصبح أقراره في حق القطع مازوناً كان أو محججاً ويصبح أقراره بالمال إن كان مازوناً وإن كان محججاً لا يصبح أقراره بالمال أيضاً وما يقطع به أن يقره والآلا يضمن وأنا تلف هذا رواه أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو المشهور وفي رواية الحسن عنه أنه يجب الثمنان في الاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيهما لأنها حقان قد اختلف سببهما فيشعان فالقطع حتى الشرح كسبه ترك الاستهلاك ثماني عنه والثمنان حتى العبد كسبه أخذ المال فصلاً كاستهلاك صيد مملوك في الحرم ولنا قولهم لا غرم على السارق بعدما فطوت يمينه وإن وجب الثمنان ينافي القطع لأنه يمكنه بقاءه الثمنان مستنداً إلى وقت الأخذ

يعني في الضرر المذكورة

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

بقيت الأزارهم داخل الكم

للفائمين ببعضها ذكر في البسوط وتوطها ورح الفضل الى المغنم ومن اسلم ثمارا فزف انما
قال احرز ولم يقل عصم لان من اسلم في دار الحرب ولم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند ابي
حنيفة ويكون محررا صرح بذلك في الهداية وطفله لان صار مسلما تبعا واما لامعه او وعره محررا
مسلكا او ذميا قال محررا دون معصوما لئلا والاسلم له لا ولد كبير وعمره وحملها
خلافا لثانعي في الاجرة عقاره وقال الثانعي هو له لانه في يده فصار كالمنقول ولنا ان العقار
في يد اهل الدار وسلطانها اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة او عبدا متاعا والادع
حزني بغضا وما كان غنيا في يد اسلم او ذميا فهو في يده خلافا لما اهلها او المتحد على اختلاف الروايتين
او وديعة ويعتبر وقت المجاوزة الى العتق في استحقاق سهم الفارس للفارس وقت الانفصال
من دار الاسلام الى دار الحرب وهو المقتني من المجاوزة كالتب وهو الباب الرابع في لغة ودار الفارسية
در ايزه اريد بمدخل دار الحرب وعند الثانعي وقت القتال فمن دخل دارهم فارا فنفق فرسه
اي مات فشهد الوفاة واجلا فله سهمان سهم فارس هنا عنه وعندنا الفارس اثنتان اسهم وهو قول
الشانعي ومن دخل رجلا فملك فرسا فله سهم هو سهم واجل وجواب لثانعي على العكس ولا يسهم
الافرس اي واحد فلا سهم للبغل والابل وعند ابي يوسف يسهم لفرسين ولا للملك لم يقل لعبد لعنه
شمله لكتاب علي ما افصح عنه قوله صاحب الهداية والكتاب بمنزلة العبد وصبي وامرأة وذمي ورضع
الرضع اعطاء القليل والمراد هنا القليل من سهم الغنيمة ثم المملوك انما يرضع له اذا قاتل المارة انما
يرضع لها اذا كانت تدارى الجرحا وتقدم على المضي والذمي انما يرضع له اذا قاتل او دل على الطريق
والخمس للمكين واليتيم وابن السبيل وقدم فقراء ذوي القرى عليهم ولا شيء لغنيهم وذكر تعالى
يعني في التمدد برك وسهم النبي سهم قطعتا كالصفعة وعند الشانعي قسم على خمسة اسهم سهم الرسول
وهو الخليفة وعندنا سقط هذا سهم عليه السلام كما سقط الصفعة فانه كان للنبي سهم ان يصفع لنفسه شيئا
من الغنيمة وسهم ذوي القرى اسهم اي النبي هاشم وبني المطلب يسويهم فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم
لذكر مثل حظ الانثيين له فقد قال في ذلك القرني من غير فضل بين الغني والفقير لنا ان الخلفاء
الاربعة الراشدين رضى قسم على ثلث على اخواننا وكفى بهم قدوة وقال عمر يا معشر بني هاشم ان
الله كره لكم غلبة الناس او ساخرهم وعقدكم منها بخمسة هو الحسن من الغنيمة والعرض انما يثبت في حق من
ثبت في حق المعقوض وهو الفقراء والنبي اسهم اعطاهم النصف الا ترى انهم عمل فقال انهم لم يذاوا راسي هكذا
في الجاهلية والاسلام وثبت بين اصابعهم وبيننا تبين ان الماد بالنصف قرب النصف اقرب لقربا

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

ایم میاؤں میں

الدرب

نفس و
نفس و
نفس و
نفس و

مجلسه ویرایش و تصحیح
کتابخانه و اسناد
مجلس شورای اسلامی

اقامہ

الغزاة فلم يبق بعد موتهم فلا يستحقون بعدة الجبال فقره هذا قول الكرخي وقال الطحاوي
فقيرهم ايضاً محرم وجه الاول وقيل هو الاصح ما روى عن عمر بن الخطاب اعطى الفقراء منهم والاجماع
انفق على سقطة حتى لا يغنياء اما فقراءهم يدخلون في الاضافات الثلاثة ومن دخل دارهم فاغار
خمس آمن بالمنفعة له ولا اذن لان الخمر انما يافخذ من القيمة وهي ما يؤخذ من الكفار فهو
وهذا بالمنفعة فان لم يكن منعة لكن وجد اذن الامام فهو حكم المنفعة لا اذن بالاذن التزم
بقرته بالامداد فصار كالمنفعة وللإمام ان ينقل وقت القتال خائف يقول من قتل قتيلاً سماه
قتيلاً لغيره من القتل فله عليه التسجيل اعطاء شيء زائد على سهم القيمة والتكبير يدل على
الزيادة او لسترية هي قطعة من الجيش جعلت لكم الناج مثلاً بعد الخذل اي بعد ما رفع الخذل جعلت
لكم ربع الباقي او ثلثه او نحو ذلك لا بعد الاحراز هنا اي بدار الاسلام اذ يصير ملكاً للغانمين
الامن الخمر سلبه مامعه حتى مركبه وما عليه السلب كل ما ثبت يد القاتل عليه مما هو وحدة للقتال
او زينة للقاتل كتياريد ولاحه وفرسه وكذا خاتمه وسواره ومنطقته في الصحاح كذا في الحقايق
وهو لكل ان لم ينقل خلافه لكان في فان السلب عند القتال اذا كان من اعدان يسهم له في القيمة
وقد قتله مقبلاً بين الصفيين على وجه المباراة له قوله م من قتل قتيلاً فله سلبه ونحن نحمد
هذا على التسجيل لا وضع الشرع لما قاله حم الجيب بن الحسنة رحمه ليس لك من سلب قتيلك الا ما
طابت به نفس امك **باب استيلاء الكفار** اذا غلبوا على ما لنا واحرزوه
بدارهم ارجى بعضهم بعضاً واخذوا ما لهم ملكوه شرط الاحراز بان لا تارخص بالملك الاول
على ما افصح عنه صاحب الهداية ولذلك قدمها وقال الشافعي لا يملك الكفار ما لنا بالاستيلاء
والاحراز لان الشيء عن الاموال الحسية يوجب القبح لعينه والقبوح لعينه لا يفيد حكماً شرعياً وهو
للملك قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس مضمناً لذاته بل بواسطة العصمة في المحل والعصمة انما
ثبتت في حقنا لا في حق اهل الحرب لانها بالخطاب ولا ثبتت له في حقهم لانقطاع ولايته التبليغ
الا ان كان استيلاءهم على هذا المال واستيلائهم على الصيد سواه ولو سلم ان العصمة ثابتة
في جميع الاثما انتهت بانتمها وسبها وهو الاحراز فانه لا يلد وبالذات وقد انتمى كلاهما
باحرازهم بدار الحرب واذا انتهت العصمة سقط التمسك فلم يبق الاستيلاء محظراً فاضل ان يكون
سباً للملك بخلاف الاحراز لان العصمة عن الاسترقاق بالحرية المشاكدة بالاسلام ولم تنته
بالاحراز المعجى منهم وبغيرنا نداء اليهم فاخذوا لتحقيق الاستيلاء اذ لا يد للعجم ولا حراً ومذنباً



ناج

صدر الشريعة

غیر ترتیب نامہ الذیعیہ
اجاب کا لاخو
محمد

فانه لو اخذت كما وقع في الصلاة
لانه قلت انك طبها محمد

ما كان الا استبلاء قتاله دوله
كانت حاله انكاد حكمه
الابتداء
م

وامم ولدنا ومكاتبنا وعبدنا فيها اي في دار الحرب انما قال هذا لانهم لو اخذوه في دار الاسلام وجوزوا
بدار الحرب يملكون اجمعاً ابقوا وان اخذوه خلافاً لهما فيما اخذوه لهما ان عصمت كانت لحق المولى
وقد ترك فصار مباحاً وقع في ايديهم وله ان يظهرت يد على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط
اعتباره لتحقق يد المولى عليه نكيتاً له من الانتفاع وقد ترك يد المولى فطهرت يد على نفسه معصماً
بنفسه لم يبق محلاً للملك فلما بقي مباح فاحذروا الكفار فشرها منهم رجل اخذ العبد بجنازة
بالثمن لما تراءى لهم لا يملكون العبد الا في ذلك ما عاونا ولا يخذ العبد ايضاً بالثمن ويملك بالقبلة
حرقهم وما هو ملكهم ومن وجد من ماله في يد الفاعلين او في يد غيرهم من مصارف الحسن او في يد تاجر
شري منهم ولا حاجة الى ان يقال بعد ما غلبنا لأن الجدران في يد المذكورين لا يكون الا بعد ذلك
وانما ترك قيد الجدران بما ذكرنا اعتماداً على انفسهم من قوله اخذ بلا شيء ان لم يقسم اي بين ارباب
الحقوق والقيمة ان قسم وبالثمن ان شاء منهم تاجر به وبقيمة العرض ان اشراه به وبقيمة ان وهبه
وان اسعده ببيع ثم كذا اي اسر منه ايضاً ببيع مرة اخرى فله ان يترك الاول اخذ من الثاني بثمن ثم سبي
اخذ منه بالثمنين وقبل اخذ الاول لا يملك ببيع الثمن الذي اعطاه ولا يحيط بارش عينه اي عين العبد
الماسور شيئاً ان فقت عينه في يد تاجر فاحذروا منه فالملك البعير يخذ بكل الثمن ان شاء ولا يحيط
من الثمن شيئاً باراء ما اخذ من الارش وعق عبد مسلم شره مثلاً من هنا وادخله دارهم هذا عندنا وقال لا
يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطع ولاية الجور عليه فبقي في يد
وله ان يخليص المسلم عن ذلك الكافر واجب في مقام الشط وهو تدين الدارين مقام العتة وهو الاعناق
تخليصاً له كما يقام معنى ذلك في مقام التقديف فاعلم ان الاسلام احاداً وتوجين في دار الحرب كعبد لهم لم
ثم نجاءنا او ظرونا عليهم انما قال نجاءنا دون فخرج اليها ليقوم ما اذا جاء عسكر المسلمين وهم في دار
الحرب **باب المستأمن** هو من دخل دار الحرب بايمان وكافر ادخل دار الاسلام بايمان
لا يتعرض تاجراً ثم لدرهم والدم الا اذا اخذ ملكهم ماله او جسده او غير بعد ولم ينهه عنه
وما اخرجته اي بطريق التعرض مكره حراماً لا تنظر بمال مباح وانما كان حراماً للقدرة فيقتد
وان ادخل حربي ديناً وادته ودينته اقضته كذا في المغرب او اذن حربيّاً او غصبها من
الاخر وجاء هذا لم يقض لاحد شيئاً لانه لا ولاية لنا على المستأمن اذ لا وجه له على الملاقاة بل لا بد
ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما التزمه فيما يتقبل في حكم ياشه في دارنا وقال ابن
يقضي بالدين على المسلم دون الغصب لان التزم احكام الاسلام حيث كان واجبه به بانها استغنى

في دار الحرب
انما قال هذا لانهم لو اخذوه في دار الاسلام وجوزوا

بدار الحرب يملكون اجمعاً

وقد ترك فصار مباحاً وقع في ايديهم

وله ان يظهرت يد على نفسه بالخروج من دارنا لان سقوط

اعتباره لتحقق يد المولى عليه نكيتاً له من الانتفاع

وقد ترك يد المولى فطهرت يد على نفسه معصماً

بنفسه لم يبق محلاً للملك فلما بقي مباح فاحذروا الكفار

فشرها منهم رجل اخذ العبد بجنازة

بالثمن لما تراءى لهم لا يملكون العبد الا في ذلك ما عاونا

ولا يخذ العبد ايضاً بالثمن ويملك بالقبلة

حرقهم وما هو ملكهم ومن وجد من ماله في يد الفاعلين

او في يد غيرهم من مصارف الحسن او في يد تاجر شري

منهم ولا حاجة الى ان يقال بعد ما غلبنا لأن الجدران

في يد المذكورين لا يكون الا بعد ذلك وانما ترك قيد

الجدران بما ذكرنا اعتماداً على انفسهم من قوله اخذ بلا شيء

ان لم يقسم اي بين ارباب الحقوق والقيمة ان قسم وبالثمن

ان شاء منهم تاجر به وبقيمة العرض ان اشراه به وبقيمة ان وهبه

وان اسعده ببيع ثم كذا اي اسر منه ايضاً ببيع مرة اخرى فله ان يترك

الاول اخذ من الثاني بثمن ثم سبي اخذ منه بالثمنين وقبل اخذ الاول لا يملك

ببيع الثمن الذي اعطاه ولا يحيط بارش عينه اي عين العبد الماسور شيئاً

ان فقت عينه في يد تاجر فاحذروا منه فالملك البعير يخذ بكل الثمن ان شاء

ولا يحيط من الثمن شيئاً باراء ما اخذ من الارش وعق عبد مسلم شره مثلاً من هنا

وادخله دارهم هذا عندنا وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق معين

وهو البيع وقد انقطع ولاية الجور عليه فبقي في يد وله ان يخليص المسلم عن ذلك الكافر

واجب في مقام الشط وهو تدين الدارين مقام العتة وهو الاعناق تخليصاً له كما يقام

في حق المستأمن امتنع في حق المسلم ايضاً تحقيقاً للتسوية بينهما وكذا لم يفعل ذلك حربيان وجب
لما ذكرنا وان جاء مسلمين قفى بينهما بالدين لوقوع المداينة بتراضيهما والتزامها الاحكام بالاسلام
لا الغصب لان الغاصب ملكه وان قتل مسلم مثله ثم عمداً او خطأ ودّى من ماله وكفر بالخطأ
دون العمد لانها لا تجب للعمد عندنا اما الكفارة والدية في الخطأ فللقوله تعالى من قتل مؤمناً خطئاً
فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وانما يجزئ ماله لان العاقلة لا قدرة لهم على الصيانة تامين
الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وانما يجزئ العمد في ماله لان العمد اقل لا يعقل العمد و
القصاص قد سقط للشبهة فلا بد من الدية صيانة للدم المعصوم فتعين ان يكون ذلك من ماله
وفي الاسيرين كفر فقط في الخطأ اي لا يجزئ له سوى الكفارة في الخطأ وهذا عندنا وقال لا يجزئ
الدية في العمد والخطأ من ماله لان العصمة لا تبطل بالاسر ولا تبطل بالدخول دارهم بالامان وله
ان الاسير صار تبعاً لهم بالقرن فلا يجزئ بقتله دية كاصله وهو الحربي بخلاف المستأمن فانه ليس
بمغفور رد دليل وجوب الكفارة ما من نصر الكتاب ولا يمكن حربي غنائه ويقال له ان ائتمنا
او شره لم يعني للامام ان يوقت في ذلك ما دون السنة كالمشرك والشركي نضع عليك الجزية فان
رجع قبل ذلك جزاء الشط مخذوف اي فيها ارضى والاي وان لم يرجع قبل المدة المفروضة فبقي
لا يترك ان يرجع كما لو اشرك ارضى اي ارضى خراج ووضع عليه خراجها لانها التزمه التزم المقام
في دارنا وانما قال وضع عليه خراجها لانه تجرد الشراء لا يصير مباحاً لانه رتبها للتجارة وعليه
جزية سنة مستقبلة من وقت وضع الخراج او نكت حريته ذمياً هنا لانها التزمت المقام تبعاً
للزوج وفي عكسه لان ان يطلن فيرجع بخلاف الاول وان رجع المستأمن الى داره حل دمه فان اسر
او ظرونا عليهم فقتل سقط دين كان له على معصوم اي مسلم ان يفي في اي صار فنيا ودية له عند
اي عند معصوم في دارنا وان ملكه او قتل بالاغلبة عليهم فشرهما اي الذين والرد بعد لو رتبته لان
الامان باق في حق ماله مالم يقتل بغلبة انا اذا قتلها يصيرها لغنيته حربي هنا له ثم عرس ولاد
ووديعه مع معصوم وغيره فاسلم ثم ظرونا عليهم مكره يعني اما العرس والاولاد الكبار فلهما
التبعية واما غير ذلك فلا تله ليس في يد فاسلامه لا يوجب عصمة والفق اسم للمال المصاب
من الكفار وغير قتال وان اسلم ثم نجاء وظرونا على القادر فقطل حراماً ودية مع معصوم له
اي الحربي الذي اسلم وغيره في من اسلم ثم وله ورتبة اي رتبة مسلمين هنا لك فقتله مسلم
فلا شيء عليه الا كفارة الخطأ اي ان كان القتل عمداً فلا يجزئ شي وان كان خطأ فلا يجزئ الا الكفارة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

انما بعضهم ان اتاحوا ليست لا شئنا ولم يبر
ان قدرها بحرف العطف افشاء فلهذا
ابيان كان راداً لا شئنا
لا يصح رب
تاج الشريعة

وعند الشافعي بحج القصاص والعبد الذي في الخطأ، وأخذ الإمام دية مسلم لا دية له ومسا من
اسلم هنا من عاقلة فأنك حظاً، يتعلق بالصبرين لا بالثانية فقط وقيل وأخذ الذي يعني به
في عدمه لا يعض لأن الحق العامة ولا يمت نظرية وليس من النظر اسقاط حقهم بغير عوض
باب الوطائف هو ما بين العذبة إلى أقصى حجر اليمن برهن إلى الحد الشام وما
أهل أدنى عنق وقسم بين جيشنا والبصرة عشرة، والسواد هو ما بين العذبة إلى عقبة حلوان
ومن الثعلبية ويقال من العلة إلى عبادان وما فتح عنق وأنما يذكر تقديره عليه لأنه ليس
بشرط في كونه حرجية وإنما الشرط عدم قسمتها بين الفاتحين صرح بذلك في شرح الطحاوي ومكة
مخصصة من الحكم المذكور وأما حرجية بالأجماع وموات أجبي يعتبر بقرب هذا عند
أبي يوسف وعند محمد يعتبر بما أجبي به وخراج وضعه عمر رضي الله عنه على السواد لكل حرج يبلغ الماء
صاع من براشع ودهم والجربا رطله خمسة دراهم والجرب الكرم أو الفحل بمسألة ضعيفا
ولما سوا كرغزان وبستان هوكل أرض يحوطها حائط وفيها فحل متفرقة وأشجارا يطبق للجرب
سوت ذراعاً في تين ذراعاً وفي كبا الفقه ذراع الكرباس سبع قبضات وذراع الماسة سبع
قبضات وأصبغ قائم وعند الخبالب ذراع أربع وعشرون أصبعاً والأصبغ تسعة شعيرات مضومة
بطون بعضها إلى بعض ونصف الخراج غاية الطاقة وظيفة بالآثار أن أطاقت عند أبي
أيوب وجاز عند محمد هذا في خراج الأصل وهو الموطأ يعني ما وضعه عمر رضي الله عنه وأما خراج
المقاسمة وهو أن يقسم الإمام الخراج بالنصف وبالثلث أو نحوها فلا يجوز الزيادة على النصف
يكون إذا ذكره القاضي في ذكره فتاواه ولا خراج لو انقطع المأمن أرضه أو غلب عليها أو أصاب الذرع
أفد يجب أن عظمها ما لا يباع في إن أسلم المالك أو شراها مسلم ولا عشر في خراج أرضه أي أرض الخراج
هذا عندنا وعند الشافعي يجب ويكرر العشر بتكرار الخراج وكذا خراج المقاسمة وأما الخراج المظف
فلا يتكرر **فصل الحجزية** هي نوعان جزئية ونصف بالذات فيستحق بحسب ما يقع عليه الآثا
وجزئية يستحقها الإمام وضعتها إذا غلب عليهم وأقرهم على مالا لهم ما وضعت بصلح لا يتغير وحين
غلبوا وأقرها على مالا لهم يرضع على كتابي ومجسسي وثمجي في فيه خلاف الشافعي ظهر غنا حصة
كل واحد من الثلاثة لكل سنة ثمانية وأربعين درهماً يؤخذ في كل شهر أربعة دراهم وعلى المتوسط
نصفها وعلى فقير يكتب ربعها وعند الشافعي يرضع على كل عالم دينار الفقير والغني سواء لا على دني غير
فإن ظهر عليه فقره وطفله في ولا يرتد فإن ظهر على أهل ناحية أدته وأفانهم وصبيانهم في لا يقيد منها

١٥
 ١٤
 ١٣
 ١٢
 ١١
 ١٠
 ٩
 ٨
 ٧
 ٦
 ٥
 ٤
 ٣
 ٢
 ١
 ٠

من الوثائق والبريد الاسلام والتبليغ وعند الشافعي يترق مشركو العرب ولا على رهاب
 لا بخلافات الرهبان واصحاب الصوامع الذين يخاطبون الناس فقال محمد بن ابراهيم بن حنيفة بقوله
 يوضع عليهم الجزية اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول ابي يوسف قال عمر بن ابي عمر قلت لمحمد بن
 قولك قال القياس ما قاله ابو حنيفة كذا في شرح القدوري للاقطع وصبي وامرأة وعملك واعني
 وزمن وكذا المفلوج والشيخ الكبير عن ابي يوسف انه عجا اذا كان ذامال وفقير لا يكسب وقدمت
 خلاف الشافعي فيه وتسقط بالموت والاسلام خلافا لما في نهما وتدخل بالترك خلافا لما
 ولا بحث ببيعة هي للصاري وكيفية هي لليهود هناك اعادة المزمدة وميزا الذي في زرية
 وركبه ودرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج هو خيط غليظة
 بقدر الاصبع من الصوف يشده الذي على وسطه وهو غير الزنار من الابريسم ويركب على سرج
 كما كان ويثبت سائرهم في الطريق والحمام ويعلم على درجهم لئلا يستغفروا لهم ونقض هذا ان غلب
 على موضع لم يربا او حتى يدارهم وصار له في الحكم بمن يملح اقدوا سر يترق والمات يقتل لان
 امتنع عن الجزية او زني بسلعة او قبلها او بئتي ثم لو كان من مسلم حل دمه ذكره الاقطع في شرح
 القدوري وعند الشافعي هو نقض العهد ويتخذ من مال بالغى تقبلي لم يقل تقبيلية لانه اذا تقبل
 ذلك الجبل ذكر كان او انشى ضعف زكواتا ومن مولا للجزية والخراج خلافا لغيره فانه يقول يؤخذ
 منه ضعف زكواتا وهذا في الاراضي ونصف العشر في غيرها مما يجب فيه الزكاة كقول القرشي فانه
 يؤخذ منه الجزية والخراج فقوله ثم مولى القدم منهم انا يعنى في حرمة الصدقة فيجعل مولى
 الهاشمي كالحاشي في هذا الحكم لان الجومات تثبت بالاشهاد ومع في الجزية والخراج وما لا تقبل ردهم
 للامام وما اخذ منهم بالاحرب مطالحة كسب فقير وبناء قطرق وجير القطرة ما تكون مركبا للجد
 خلافه مثل ما يشد على السفن وكفاية العلماء والقضاة والعمال وزرعا المقاتلة وذرايرهم ومن مات
 في نصف السنة حرم من العطاء لانه صلة فلا يملك قبل القبض يسقط المذات واهل العطاء في زماننا
 القاضي والمفتي المدرس **باب المرتبة** من ارتدت والعياذ بالله عرض عليه الاسلام وكشف
 شبهته وان استمر حبس ثلثة ايام فان تاب جزاء الشر محذوف وهو فيها في الفضلة الحنة اخذ
 والاقتل هي التي تقبى بالتبني عن كل دين سوى الاسلام او عا انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك ذنب
 بلا ضمان لان الكفر مبيح والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب وعن الشافعي انه يجب ان يراه الامام
 ثلثة ايام ولا يحل قتله قبل ذلك ويؤزل ملكه عن ماله موقوفاً يعنى الا مراعى وقال لا يزول ملكه

الفقام شاهان الشيريك و دامادان الواد و دلاو
 لمخل و اوسيف كاتار صاحب السيادة لان
 صدر آتريجه
 صدر الشريفة
 غلام عروبا
 صاحب الشيريك

وللشافعي ٢
ما رواه أبو الحسن بن عبد السلام
لفداه
سب النبي صلى الله عليه وسلم

صدائے حبیب

الشعب

تاج السعدي
قدوم نظير هذا الباب المتأخر

الشمعة

فان اسلم عادوان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم بمقتضى مذهبهم وام ولد وحل بن عليه في حكم الميت والذين المفضل بغير حال الموت المذنبون وعند الشافعي يبقون موقوفين كما كان وكسب السلام لوارثه المسلم ان لم يستحق عند حقه بدار الحرب وكسب في هذا عند وقال ايضا اذا قتل او مات كلاهما لوارثه المسلم وقال الشافعي كلاهما في موقفي دين كل حال من كسب تلك الحال وقال لا يقضي بوزن من الكسبين وبطل كما حده ونحوه وصح طلاقه واستيلاده وتوقف مفاوضته وبيعته وشراؤه وحبسه واجارته وتديره وكتابته وصيته ان اسلم نفسه وان مات او قتل او لحق وحكم ببطل اعلم ان تصرفات المرتد على اقام نافذ بالاتفاق كالاتياد والطلاق لا يفتقر الى حقيقة الملك وتام الوالدية بالاتفاق كالنكاح والنفق لان مقتضى الملك ولائته وموقوفه بالاتفاق كالمفاوضه لانها تعتمد على المات ولا سواة بين المسلم والمترد ما لم يعلم ويختلف في توقيفه وصداقه ما ذكرنا فانه موقوف عند وفاته عند حاد وان جاء مسك قبل حكمه كما ان لم يرتد وان جاء بعده وما له مع ورثته اخذ ولا يقتل مرتد خلافا لكان في وجس حتى اسلم وصح تصرفها وكسبها لغيره فان ولدت امته فادعاه فهو له حلال يرثه في المسلمة مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر لان الولد يبعث المسلم من ابويه فيبيع الام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتدان مات او لحق بدارهم وكذا في النفرات الا اذا جاز لنصف حول او اكثر من ذلك ان ولد يبيع الاب لان الجبر على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من الام فصار في حكم المرتد وانما قال لنصف حول او اكثر لانه اذا ولدته لاقول منه يتقنا بوجه عند الولادة فيكون مسلما تبعا لاميته بخلاف ما اذا جازت بساتنا شهر او اكثر كره في القيين وان لحق بدار الحرب بماله فظهر عليه فهو في معنى ليس له رثته عليه بصل ان ملكهم فيه غير ثابت حيث لحقها معه ابتداء فقطعت عصمتها للحاق وكذا عصمة ماله لانه تبع للنفس وان رجح يعني بعد المات بها بالمال وحكم ببطلان مرة اخرى بماله فظهر عليه فهو له رثته قبل مقتضى بين الغائبين لانه لما لحق بدار الحرب وكسب بملكه الميراث فلما لك القديم ان ياخذ ماله قبل القصة بغير شيء وان قضى بعبد لم يلحق لابنته كما تبين في اسما فبها والولا للاب لان الكتابية وقعت جائزة والابن خليفة الابن مسكنا صار الابن كالابن من الاب فالبدل له والعنف يقع عنه ومن قتله مرتد خطا فالحق او قتل فديته في كسب الاسلام لان الميت لا يكون على العاقلة عند عدم النضر فيكون في ماله فعند يكتفي في كسب الاسلام لان كسب الرقة في وعندها في الكسبين ومن قطع يده عند فارتد والعياذ بالله ومات منه او لحق بدار الحرب ففقدني به في اسما فان منه من الغالغ نصف الدية في ماله لوارثه لان القطع حل محلا معصيا والشرية محلا غير معصيا

سيرة

اقام

سيرة

سيرة

او قتل

معصوم فاعيد القطع لا السراية فيجوز نصف الدية وانما يجب ماله لان العمد لا يتخذ العاقلة وانما لا يجب لقطعه لوجوب الشبهة وهو الارتداد وان اسلم هنا فاتي من ذلك القطع ضمن كلهما لكونه معصيا وقت القطع وكذا وقت السراية هذا عند حاد وقال محمد وزر بن جبر النصف هنا لان الارتداد اذا اهدى فلا يقبل بالاسلام الى الغنم مكاتب ارتد فله فخذ بماله فقتل فبذلها لغيره وما بقي لوارثه من زوجات ارتد فله فخذ فلو لدت هي ثم الولد فظهر عليهم فالولدان في الاول يجبر على الاسلام لا ولده وفي رول الحسن يجبر ولد الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبعه في رواية الحسن وضع ارتداد صبي يعقل واسلامه ويجبر عليه ولاقتل ان ابي هذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف ارتداده ليس بارتداد واسلامه اسلام ذكره في الهداية وعند زر بن حنبل هو قول الشافعي لا يفتح ارتداده ولا اسلامه ولا ابي حنيفة وابي يوسف ومحمدان عليا رضى الله عنهما وصح النبي يوم اسلامه وانفخا به بذلك مشهور قال سبقتكم على الاسلام طرغا غلاما ما بلغ وان حلي **باب البغاة** قدم مسلم خرجا عن طاعة الاحام دعاهم الى العهد وكشف عن شربتهم فان تجوزوا اي اتخذوا حثيلا وما قيل ان حجاز وبغية مالى الى فئة من المسلمين يستعينوا فليس بذلك لان لا دلالة فيما ذكر عليه ولا هو شرطهما بجمعتين حل لنا قتالهم بدارهم هكذا ذكر شيخ الاسلام خاخر زاده وهو المذهب عندنا وذكر القدر في مختصره لا ينداهم بقتال وهو قول الشافعي لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفاعا وهم مسلمون ولنا ان الحكم يدور على ليله وهو قتلهم وجماعتهم فان صلا امام الى ان يبدوا رعا لا يمكن دفع شرهم ويجوز على جرحهم يقال اجزرت الجرح اذا اسعت قتله وفيه ايضا خلافا لشافعي وينتج من قولهم ان لهم فئة وفيه ايضا خلافا لشافعي والا فلا اى لم يكن لهم فئة لا يجزى على جرحهم ولا ينتج من قولهم لان قتلهم كان لدفع شرهم وقد اندفع بدونه فلا يقتل كذا مسك ولا يسيب ذريتهم ويجوز لهم ان يتوبوا ويستعمل بلاحهم خيلهم عند الحاجة خلافا لشافعي ولا يجب شي يقتل باغ مشك ان ظهر عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم حالة القتل فلم يوجب لم ينقلب موجبا بعده وان غلبوا على مقر فقتل به هذا اذا لم يجرى على اهل المصالح حكمهم بل رجمهم لامام العدل قبل ان يقاتل عنه لان ولاية الامام العدل لا ينقطع قبل ان يجرى احكامهم فيجب القصاص بعد الاجراء ينقطع فلا يجب باغ قتل عا ولا بد عينا حقيقة مصر عليه اي قال كنت على الحق وانا الآن عليه قال في غايته البيان شرط الارث ان يكون مصر على دعواه فاذا رجح فقد بطلت ديانته فلا ارث يرثه كعكس اي تجارث العادل الباغي فان اقران على باطل لاهنا عند ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

او اقرأ على الباطل وقال الشافعي لا يرث العادل ايضا كذا في المبين وفي الهداية ان قد قيل ان يرث
ويصح التسامح من رجل ان علم ان من اهل الفتنة كره والافلا **كتاب التقيط** هو في الشرح اسم
مولود طرحة اهله خوفا من العيلة او فرارا من تهمة الدية مضيقا ثم محزنة غام وانما هي لقيط باعتبار
ماله وتقالا لا تصالح حاله كذا في المبين رفعه اجب وان خيف هلاكه اي غلب على ظنه ضياعه يجب
كالقطة هذا على وفق ما في الهداية وفي البدائع اما حالة الذنب فمضى ان يخاف عليها الضيقة ولو تركها
واما حالة الاباحة فمضى ان لا يخاف عليها الضيقة فباخذها لصاحبها هذا عندنا وقال الشافعي اذا خاف
عليها الضيقة يجب اخذها وان لم يخفها سيجب اخذها وهو خال لا يجتهد ربه ونفقته وجايت في بيت
لللال وانه لم يلق من اخذ من بيت ادماء ولو جليلين حرمين لم يكن لادمن هذين الشرطين
عندنا خلافا للشافعي والتفصيل يطلب من شرح القدوري للاطلاع او من يصف منها علامة به
اي كائنه به في نفس الامر فلا حاجة الى كرقيد الصدقة قال في شرح الطحاوي ان ادعى رجل ان به
فايتها اقام البينة يقضي له ولها قاما جميعا يقضي لهما وان لم يقيم البينة غير ان احدهما وصلا
في جبه فاصلا والاخر لم يصف فانه يجعل بن الواصف ولم يصف واحد منهما فانه يجعل ابنهما جميعا
او بعدا عطف على قوله ولو جليلين وكان حرا اي ان كان المدعى عبدا ثبت نسبه منه لكن القيط يكون
حرا لان الاصل في ازاله لادم الحر يتبادر ميا وكان ملكا ان لم يوجد في قهرهم في مقر القطين
ان لم يكن لان العبد لادم الرجوان فيه لا يعدم كونه فيه وقت الدعوى وذويا اي كان ذميا ان وجد
فيه والعبد ذمي انما قال هذا لان العبد هنا للواجد لا للمدعى وهذا ظاهر من الهداية وان خفي
على من قال وذميا ان وجد فيه اعلم ان المسئلة على اربعة ارجاء احدها ان يجده مسلم في مكان
في مكان المسلمين كالمسجد فيكون مسلما وثانيها ان يجده كافرا في مكان الكفار كالبيعة فيكون كافرا
ثالثها ان يجده مسلم في مكان الكفار واربعا ان يجده كافرا في مكان المسلمين وفي هاتين الصورتين
اختلف الروايات في كتاب التقيط من المبسوط اعتبار المكان بسبق وفي بعض كتاب الادعي منه اعتبار
وهو رواية ابن سماعين محمد لقنن اليد وفي بعض نسخة اعتبار الاسلام يعني انهما كان مسلما لاسلامه
ذلك نظر للصغير ما شاع عليه من اليه باراض وقيل بدونه والمقط قبض جهته وتعليمه في صفة
انما هو وتفرق ما له واجازته في الاصح احترازه عن رواية القدوري في مخترع **كتاب القطة**
بضم اللام ونحو القان هي ما يوجب ضايقا فيلقط من اللقط وهو اخذ الشيء من الارض وهي ما تان اشهد
على اخذ ليرة على ربه الاشهاد ان يقول من سمعته ينشد لقطة قد ادى على ولا اي ان لم يشهدنا اخذ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

اختلته ومن ان يجد المالك اخذ للرة هذا عندنا وعندنا لا يضمن بل القول قوله
في ان اخذ للرة قبل الخلاق فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عندنا بان لم يجد من
يشهد اخذ فان ياخذ منه ظالم لا يكون ضامنا ذكره في المبسوط وعرفها في مكان وجدها اي ينبغي
ان يعرفها في الموضع الذي لقها فيه وفي الجامع فان ذلك اقرب الى الوصول الى صاحبها ومن المالك
انه يكتفه الاشهاد انه ياخذها على صاحبها ويكون ذلك تقريرا وهو المذكور في السير من
لا تطلب بعدها في الصحيح اختلفنا في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة بقدر معلوم بل هي مقدرة
الى رأى الملقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه ان لا تطلب بعد ذلك وقد رها محمد في الاصل للمول
من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك والشافعي ساء اخذت من اللؤلؤ والحرام وقال
الشافعي لقطة الحرم يجب تعريفا الى ان يحج صاحبها وما لا يبقى كالاطعمة المعدة للاكل وبعض القائل
ان يخاف فساد ثم ينتفع بها فقيرا او لا اي ان لم يكن فقيرا تصدق وعندنا ان ينعى يجوز ان ينتفع بها
وان كان غنيا ولعل على صله ورفع وعرضه لم يقل ان كان زافرا لانها من قوله تصدق فانه
لا يكون الا على الفقير امسكها رجاء الظفر بصاحبها وهذا فيما لا يخاف فساد فان جاء وبها
واجاز فله اجن اي ثواب التصدق او ضمن الاخذ والمكسب ان هلك في يد وان كان قايما
اخذ ذكره في الهداية كما في بيته وجبت لافرق عندنا في اللقطة بين ان يكون بريئا وغيره
مالك والشافعي اذا وجد بغير او فرشا في الصخرة فالترك افضل وما انفق عليها بلا اذن حاكم
نبرع وباد ندرين على ربهما واجرا القاضي ما لم تنفعه وانفق عليها منه كالضال فان قلت
ما الفرق بين الاتق والضال حتى جاز اجازة الثاني دون الاول قلت لان في اجازة الاتق تعريضا له
على الاتق بخلاف الضال فانه لا ياتق غايبا كذا في غايبة البيان وما لا تنفعه له اذن بالاتفاق
عليها بشرط الرجوع على ربهما في الاصح ان كان اي الامر بالاتفاق وبشرط الرجوع اضلع والاباعا وامر
بخطئتها احتراز بقوله في الاصح عن رواية اخرى وهي ان الامر يكتفي في ولاية الرجوع على صاحبها
والنفاق جبه بالخذ نفقته فان هلك بعد حبس سقطت اي النفقة لانها بالحبس صارت كالقهن
وهي بمنزلة المدين هذا على وفق ما في الهداية وذكره السابيع انه لا يسقط النفقة عند علمائنا
الثلاثة خلافا للفرق في التعريب لاني الحسين القدوري قال اصحابنا لو انفق على اللقطة
بار القاضى وجبها بالنفقة فملك لم تسقط النفقة خلافا للفرق لانها دين غير بدل عن عين
ولا عن عمل منه فيها ولا تناولها عقد برجها لقان وقيله لا اي ان هلك قبل الحبس لا تسقط النفقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله







او في نفع ولا تضمن الكفالة وتصح بعض ما لم يرد بالاحد او تساوى ما لهما لا النسخ اي نفع
 بان يشترط ان يكون المال ساويا ولا يكون النسخ ما ويا خلافا لرد النسخي وكن مال
 احدهما اوصم والاخر دائر بالخط خلافا لهما ههنا ايضا وكل مطالب ثمن شرا لا غير لعدم
 تضمن الكفالة ثم رجع على شريكه بحصته منه ان اذاه من ماله ولاعتقان الالباقين والفتن
 النافقة قالوا هذا قول محمد وانا عندنا فلا يجوز الشركة والمضاربة ايضا والتبر والنقرة
 ان تعال الناس بها التبر ذهاب غير مضروب والنقرة فضة غير مضروبة وقال مالك يجوز بالعروض
 والمكيل والموزون ايضا اذا اختلف الجنس وبالعروض بعد ان باع كل نصف حصته بنصفه من الآخر عند
 الشركة وهذا لا يبيع صار شركة ملك حتى لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم
 بالعقد بعد ذلك صار شركة عقد فحان كل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذا حيلة لمن اراد
 الشركة في العروض لا يثبت بذلك يصير نصف مال كل واحد منهما مضمونا على صاحبه بالثمن فيكون البيع
 الحاصل من المالين ربح ما يضمن فيجوز بخلاف ما اذا لم يبيعا وقا وبالله انه اذا كانت قيمة متاعهما
 على السواء ولو كان بينهما تفاوت يبيع صاحبا لا يقل بقدر ما يثبت بالشركة وهلاك مالها او مال
 احدهما اي هلاك مال الشركة او مال احد الشريكين قبل الشراء يبطلها وهلاك المالان على حصة قبل
 الخط هلك في يد او في يد الآخر وبعد اي بعد الخط عليهما فان هلك مال احدهما قبل ان
 يشري ثانيا بعد شراء الآخر بماله لشريهما ورجع على الآخر بحصته من ثمنه اي رجع المشتري على الذي
 هلك ماله بحصته من الثمن لان الشراء قد وقع لهما فلا يتغير هلاك المال وان هلك قبل شراء الآخر
 وكل حين الشركة صريحا كانت لهما شركة ملك ورجع بحصته ثمنه اي ان لم يشتر احدهما ثانيا وهلك
 ماله ثم اشترى الآخر بماله ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشركي مشتركان بينهما على ما شرط الا ان
 ان بطلت الوكالة المصريح بها فابتر فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويرجع على
 شريكه بحصته من الثمن والافله اي ان ذكر اخرج الشركة ولم ينقصا على الوكالة فيهما كان المشتري الذي
 اشتراه خاصة لان الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي تضمنتها الشركة فاذا بطلت يبطل ما في ضمنها
 بخلاف ما اذا صرحا بالوكالة لانه لا تنهاج مقصودة وكل من شريكي معاوضة وعنان ان يبيع ويودع
 ويضارب اي يدفع المال مضاربا ويؤكل بعني الاجنبي بالبيع والشراء والمال في يد اماتة اي في يد
 العكيل لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البدل والوثيقة فصلا لا يجوز بقدر شركة القضايع والقبول
 هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشرك صانعان كخياطين او خياط وصباغ وقبلا العمل

هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشرك صانعان كخياطين او خياط وصباغ وقبلا العمل
 هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشرك صانعان كخياطين او خياط وصباغ وقبلا العمل
 هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشرك صانعان كخياطين او خياط وصباغ وقبلا العمل

العمل لاجر بينهما وان شرط العمل نصفين والاجرا ثلثا وعند الشافعي لا يجوز هذه الشركة وعند
 زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل ذكره في المظنعة وشرحه وزكره على قبله احدهما فيطالب بالعمل
 ويطلب بالاجرا يطالب كل منهما بالاجر العمل الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط
 وشركة الوجه هذه رابع الوجه من الشركة وهي ان يشركا بالمال يشترط بوجها اي يشترط
 بلا نقد الثمن بسبب وجاهتها ويبيعا فما حصل بالبيع يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما
 يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي وتصح معاوضة اذا مضاعف المفاوضة او ذكرا
 جميع ما يقتضيه المساواة واجتقت فيها شرائطها ومطلقا غان وكل وكيل الاخر في الشراء يعني في
 صورة الاطلاق واما في الصورة الاولى وكل وكيل الاخر وكفيله وان شرطنا مضافة المشتري او
 شاة فالتح كذا وبطل شرط الفضل لان النسخ لا يستحق الا بالعمل للمضارب او بالمال كرب
 المال او بالضمان كالاساذ الذي يقبل العمل من الناس ويعينه على التميز باقل مما اخذ فيطيب
 له الفضل بالضمان ولا يستحق غير ذلك استحقاق النسخ في شركة الوجه بالضمان وهو بقدر المالك
 في الشري كان النسخ الزائد عليه ربح مالم يضمن وهو غير جائز وفي المضاربة جاز على خلاف
 القياس وشركة الوجه ليست في معناها اذ لا يعمل في مال معين وتعيينه هو المحقق في المضاربة لا يري
 ان المال لما كان معيناً في غير شركة الوجه جاز فيه ايضا ان شرط القاضل بشرط العمل كذا في التبيين
مصلح في الشركة الفاسدة لا يجوز الشركة في الاحتطاب والاختناش والاصطياد
 وما حصل لكل ولو معاونة الاخرى ان يطلع احدهما ويجمع الآخر فلا خاصة ولا اخرج من ذلك باقا
 ما بلغ عند محمد ولا يرد على نصف ثمنه عندني يوسف وما اخذاه معا فلهما نصفين ولا في
 الاستقاء بان كان لاحدهما بغلة والاخر اريد واستقوا احدهما والكل للعامل وعليه اجر مثل الآخر
 والريح في الشركة الفاسدة اذ شرط في الشركة درهم سماء من النسخ لاحدهما فانما يفد الشركة على
 المال حتى لو كان المال نصفين ويبطل الشركة بموت احدهما ولحاقد بدو الحرب مرتدا اذ اقبض بدم يترك
 احدهما مال الاخر بلا اذن وان اذن كل صاحبه فاديا ولا ضمن الثاني وان جعل باء الاول فلا اذا
 جعل باء الاول لا يضمن كذا اشار في كتابنا لركن وفي الزيادات لا يضمن علم باء شريكه او لم يعلم
 وهو الصحيح عندهما كذا في التبيين وان اديا معا بان اذ كل منهما بقبضة صاحبه واتقوا اذ هما في
 وكذا اذا لم يعلم تقدم احدهما على الآخر ضمن كل قسط الاخر وان شري معا فمباذ شريكه ليطأ فله لا يضمن
 وقالا يرجع الشريك على المشتري بنصف الثمن لانه ادى ثمنه عليه خاصة من مال شركته فيرجع عليه صاحبه

هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشرك صانعان كخياطين او خياط وصباغ وقبلا العمل
 هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشرك صانعان كخياطين او خياط وصباغ وقبلا العمل
 هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشرك صانعان كخياطين او خياط وصباغ وقبلا العمل

فلا يصل اليه الخبز مطلقا لان الخيار لا ينفك بل يمكن تداركه بان يأخذ منه وكذا يقع حتى اذا
بدى له الفسخ ردة عليه وبورث خيار العيب والتعيين لا الشرط والرؤية خلافا للشافعي
وان اشترى بشرط الخيار لغو فاقبازا ونقض صح ذلك شرط الخيار للأجنبي انما
يثبت بطريق النيابة عن شرط من العاقدين فيثبت له اقتضاء فرضي ابايع بخيار العيب يقتضي
رضاه بخيار الشرط ضرورة ان الرضي بفعل النائب رضاً بفعل لاصل وتوقف ثبوت
الخيار للغير على رضاه من غير من له الشرط من العاقدين لا يستلزم نيابته عنه ايضا الا يركان
ثبوت الخيار لكل من العاقدين يتوقف على رضاه الآخر ولا نيابة فان اجاز احدهما
وفسخ الآخر فالاول اولى ولن وجد معا فالفسخ اولى وبيع عبدين بالخيار في أحدهما
صح ان فصل عن كل وعين محل الخيار وفسد في الاوجه الثلاثة الباقية وذلك ان
المبيع بشرط الخيار داخل في الإيجاب لا الحكم فهو بيع من وجه دون وجه ففي
صورة الجمالة في الجملة اعتبر جهة انه ليس ببيع وفي صورة عدم الجمالة اصلا اعتبر جهة
انه بيع فلم يلزم جعل قبول ما ليس ببيع شرطا لقبول ما هو بيع حتى يفسد العقد وشراؤه
التعيين على ان يعين اياها في ثلثة ايام صح لان لم يشترط تعيينه هذا على رواية الجامع
الصغير وقال شمس الأئمة هو الصحيح ورواية الجامع الكبير على خلاف ذلك وقال فخذ
الاسلام هذا الصحيح ولا في احدا ربه لان الرخصة على القياس لما كان الحاجة
وهي تندفع بالثلثة لاشتمالها على الجيد والردى والمتوسط واخذ بالشفعة اذا
بيعت بحجب ما شرط فيه الخيار رضاً لان الاخذ بالشفعة يقتضي اجازة المذفع به وخيار
شرط المشتري ينسقط برضا احد هما وكذا خيار العيب والرؤية خلافا لهما
لان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط ما حجه لما فيه من ابطال
حقه وله ان المبيع خرج عن ملكه غير مبيع بعيب الشركة فلم يرد احداهما ردة مبيعاً وفيه
الزام ضد زائد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا برة احدهما بقصد اجتماعهما
على الرخ وعبد شري بشرط خبز او كسب وجد بخلافه اخذ بثمنه او ترك لان هذا
وصف غريب فيه فيلحقه بالشرط في العقد ثم فواته بوجبا لتجيب لان لم يرض ببدون
واذا اخذ بجميع الثمن لانه لا يوافق الا باياها شي من الثمن **فصل** صح شرا ما لم
خلانا لنافعي ومشتري الخيار عندها عند النية الى ان يوجد بطله وان قال

اخذه

قال رضى قبلها لم يقل وان رضى قبلها لما ينضم اليها من تحقق الرضا قبلها وفساده ظاهر
ويمكنه من الفسخ قبلها بحكم انه عقد غير لازم في حقه لخلل في الرضا لا للخيار ذكره في جامع الصغير
لا لبايعه ويبطله وخياره شرط تعيينه ونقصه لا يفسخ كالاقتان والتدبير او يوجب حقاً
لغيره كالبيع المطلق أى بدون شرط الخيار للبائع وانما قلنا للبائع لان شرط الخيار للشرى لا
الاطلاق الماده هنا والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعد هذا لان هذه الحقوق تنفع الفسخ
فيلزم البيع ويلزمه يتعد الفسخ ويبطل الخيار ومعنى بطلانه قبل الرؤية خروج جده عن صلاحته
ازيشت له الخيار عندها ولا يوجب حقاً لغيره كالبيع بخيار البائع والمساومة والهبة
بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطله
بعد الرؤية والنظر الى وجه الرقبة والمصبر ووجه الذات وكفلها وظاهر ثوب
مطوي غير معلم الى موضع علمه معلماً ونظراً ويكمله بالشد او بالقبض كاف لانظر سوله
وعندهما نظر الكيل بالقبض غير كاف لانه كماله بالقبض دون اسقاط الخيار وله انه قد وكله
بالقبض مطلقاً فيملك القبض التام وهو ان يقبضه وهو براء وهذا لان تمامه بتمام الصفقة
لا يتم مع بقاء خيار الرؤية وشرط رؤيته داخل الدار في عامة الروايات اذا رأى حصى الدار فلا خيار له
وان لم يريها وكذا اذا رأى خارج الدار وعند زفر لا بد من رؤية داخل البيوت والصفحة ان
ذلك على وقوعه اهل الكوفة في زمن النبي جيف لا تهايكن على تقطيع واحد فاما اليوم فنفسنا
الدور وتختلف فالعمل بما قاله زفر وهذا ما اشار اليه بقوله اليوم ويبيع الاعشى
وشراؤه صح وله الخيار مشترطاً ويسقط بحجه البيع وشتمه وذوقه فيما يدرك بذلك وبوصف
العقار يا بلغ ما يمكن هذا عندها وعند يركل وكيلاً بقبضه فيقبضه له هو براء ونظر اليه
كذا في شرح الجامع الصغير للامام الكزرى ومن رأى احد الثوبين ثم شرهما ثم رأى الاخر فله خيار
لا في الآخر وحده لانه لا يلزم تفريق الصفقة قبل التمام ومن رأى شيئاً ثم شره خزان وجد
مستغنياً والا لا والعقل للبائع مع يمينه اذا اختلفا في عدم تعيينه الا اذا بعدت المدة
لان الظاهر شاهد للشرى والى بتركه اذا اختلفا في عدم رؤيته ومن شرى عدلاً
وفى قبضه منه ثوباً او ذهباً وسلم لم يرد بخيار رؤيته او شرط بل يبيع والاصل فيه ان
رؤية البعض يوجب تفريق الصفقة وهو قبل التمام لا يجوز في بعد يجوز ثم خيار الشرط
الرؤية ينعان تمام الصفقة وخيار العيب بمنع قبل القبض لا بعد

عمادی

صاحب القضاة
مفتي

زیلعی

چهارم

مجلس

چنانچه

شیرین

36

مدرستہ

۱۲۸

اذ يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع ويحدث بعد البيع قبل التسليم وجب للمشتري حق الرد ايضا
فيتفرج الجلف على الرجل المذكور ولا بائنه لغيره كذا وما به هذا العيب اذ يمكن ان يوثق
البائع كلامه ويريد ان العيب لم يكن موجبا عند البيع والتسليم معا فيتفرج المشتري بثلث ثمنه
هذا الاحتمال في الصفة المقبولة بعبارة قطلاها منوعة لعدم السلب الماضى وعند عدم
المشتري على العيب عند الجلف ايمن عنهما انما يعلم انما بقي عنده واذا اكمل عن اليدين يحلف
ثانيا للرد واختلفا على قوله لهما ان الدخول شرط حتى يرتب عليه البينة او التحليف على ما
قاله البعض ان الجلف يرتب على دعوى صحته وليس يقع الاخر خصم ولا يصح خصما الا بعد قيام
العيب فلا يمكن اثباته بالجلف اما البينة فقد تقام ليصح خصما لكن لا يحلف ليصح خصما ويشكل هنا
ما قالوا في الشفعة من ان المشتري ان لم يقربان التي ينفق ملك الشفع ولم يكن له بينة على انها
ملكه يحلف المشتري ما يعلم ان ملكه فان كفل انها ملكه ثم ينشأ خصومة الشفعة فالجلف
في الصفة المذكورة لا يشأ للخصومة ولوقال البائع بعد التقاض بعتك هذا العبد مع آخر وقال
المشتري بل هذا جسد فالفقه له مع العبد لان القول للقباض مبنا كان او ضمنيا كما في الرد
والعقب وكذا اذا اتفقا في قدر البيع واختلفا في المقبوض كما مر ولو اشترى عشرين صفقة
واحدة وقبض احداهما وجد بها وبالآخر جيبا اخذها او تمها ولو قبضها مرة المعينة
لان الصفقة انما يتم بالقبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجوز بعده يجوز ويكفي
او زني قبض ان وجد ببعضه عيبا كذا او اخذ لانه اذا كان من جنس احد من كذا
قبل هذا اذا كان في عيب واحد ولم يكن في عيب لان يخرجه عيبا غير موجب زيادة عيب
في المعيب فيصير عيبا بحد ذاته فلا يقع وانما اذا كان في وعائين فموتة عبيدين ولو
بعضه يعني بعد القبض لم يرد باقية لانه لا يضر التبعض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة
لان رضى العاقدين ولو استحق قبل القبض فله حق الفسخ في الباقي لتفرق الصفقة قبل التمام
بخلاف الشراء لان التبعض يضر فله حق الرد في الباقي ومداواة العيب وركوبه في حاجته حتى ولو
ركبته او سقيه او شرا علفه ولا يرد منه فلا ولو قطع بعد قبضه او قتل بسبب كان عند
بايعة رده واخذ ثمنه الرد في صفة القطع وانما في القتل فلا رد بل اخذ الثمن ثم ان هذا عند
وقال البعض ان يرد بل يرجع بالنقصان ولا يرد ويرى من كل عيب صح وان لم يعدها خلافا
للتام لان البراءة عن الحقوق المجرى لا تصح عنده وعندنا تصح لعدم انصافنا الى المنازعة ثم

في

دور

ثم هذه البراءة يشترط العيب الحادث قبل القبض عند خلافا للمخبر كذا في شرح الطحاوي شرح
الكافي للشيخ **باب البيع** الفاسد كما يذكر في مقابلة الباطل كذلك يذكر
في مقابلة الصحيح فيرد به ما يقيم الباطل والمراد ههنا هذا المعنى العام وهو المناسب للمقام
فلا تغلب كما سبق الى بعض الاحكام ثم ان عقدا لبا للبيع الفاسد وقد يذكر فيه بعض الصحيح
تبعاً على ما استقفا عليه بطل بيع ما ليس بالمال عين يجري فيه التفاضل الابتدال فيخرج التراب
ونحوه كالدم والميتة التي ماتت حتما فنفا والحر والبيع به وكذا بيع ام الولد والمكاتب والمدبر
والبيع في هؤلاء باطل موقوف ينقلب جائزا بالرقي في المكاتب وبالقضاء في الاخرين لقيام المالاية
ولذلك فصله بعبارة وكذا بيع مال غير متقوم التقوم على ما ذكر في التلخيص صوابه وهو الاخران
غير المحرز كالصيد والحشيش ليس بمتقوم وشرا وهو با حاد لا تنفع به وهو مال اد ههنا متفيا
كالحر والخزير بالدين اما قال بالدين دون الثمن لان الذي اعتم منه والمعتبر بالمقابلة به
دون الثمن على ما افصح عنه صاحب الهداية حيث قال وانما بيع الحر والخزير في كل قبل بالدين
كالزناهم والذنان في البيع باطل وان كان قد بعين معين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل به وان
كان لا يملك عين الحر والخزير بيعه قد ضم الى الحر وذكية ضمت الى الميتة وان سمي بمن وكل هذا عند
وقال لا يجوز البيع في الفقه والذكية عند تسمية الثمن على التفصيل وبني الحلاق على ان الصفقة
لا تعد بمجرد تفصيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما في قد ضم الى مدبر
غير بحقه لان المدبر يحل البيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصة في
البقاء دون الاستداء وفاقا لذلك يخرج كلام العاقل مع عايد حتى المدبر كذا ضم الى وقفي في
الصحيح وقد بيع عين عرضا كان او غيره والعرض هو المتاع القيمي بالحر وعك حتى يملك العين
بالقبض وتجب قيمته لكن لا يملك الحر بطلان البيع فيه ولم يخرج بيع سكر لم يصد عدم الحران ههنا
بمعنى البطلان لعدم الملك وفيما ذكره بقوله او صيد والقي في خطية لا يؤخذ منها بالاحيالة
بمعنى الفاسد للفرج عن التسليم وضعه او اخذ بلا حيلة الا اذا دخل بنفسه ولم يمد دخله اما لو مد
مدخله يخرج لان السد منه فعل موجب للملك ولا يبيع طرغ لها هذا نظير بيع السمك على الرجل
المذكورة وبيع الحمل والنتاج اي نتاج الحمل وهذا البيع باطل لان البيع معدوم او شكوك والابن
في الضرع لانه شكوك الرجوع فلا يكون مالا وفي العقد ان كان لامرأة لانه من اجزاء الادبي
والرق غير نازل فيه فلا يكون ملكا وفيه خلافا للشافعي مطلقا ولا في يوسف ان كانت امه اعتارا

في

في

في

في

في

عرفه لان الماد الفضل المعروض وهذا بحسب القدر وذلك ينقسم الى حقيقته الزبدي وهو رتبة الزبدي
 بيع الحنطة بالحنطة حقا وفيه ان يكون احدا عوضين من جنس اخر ففضل فقير شيخي فقير
 لا يكون ربوا وان يكون من جنس كميل او المدونة ففضل مذروع على مذروع او مقدور على مقدور لا يكون
 ربوا وان يدخل تحت المساواة بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل حقتين على حقتين
 على بيضة وتمرتين على تمر لا يكون ربوا وان يكون هذا النوع قد يباع بالمثل كما اذا باع درهم
 بدرهم بشرط الاجل فارق المثل تروى بشرطه ان يرجع اتحاد الجنس او القدر اى الكيل والوزن وعلمه الكيل
 او الوزن مع الجنس لم يقل اذ القدر مع الجنس لان القدر مشترك بين الكيل والوزن فعلى تقدير ما ذكر
 يلزم ان لا يجوز اسلام الموزون في الكيل لان احدا الرصيفين محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الحنطة
 في الوزن عندنا فحرم بيع الكيل والوزن في حقه مفاضلا ولو غير معلوم كالجبب والحديد الجففي والحد
 وزنى وفيها خلاف الشافعي بناء على ان العلة عند الطعم في المطلقا والثمنية في الاثمان والجنسية شرط
 والمساواة تخلص الاصل الحرة وما لا يباع على ان العلة الطعم ولا دخا بعينه وحل البيع في الاشياء
 المذكورة متماثلا ولا يحياى راي بما لا يدخل تحت المعيار وهو الكيل والوزن على ما تروى وفيه خلاف
 الشافعي بناء على ان الاصل عند الحرة والمساواة تخلص فما لا يدخل في المسوى الشرعي يبقى على الاصل
 وهو الحرة وعندنا الاصل وهو الحل والادخل تحت المعيار شرط الحرة فما يدخل في الكيل والوزن يثبت
 فيه الحرة وما لا يدخل في واحد منهما يبقى على اصله وهو الحل ولا دخل في ذلك الخلاف في تعيين العلة اذ
 جعل الحرة اصلا لبقع عدم لا يتبع الطعام بالطعام الاسواء بسواء فما لا يكون متساويا كان حراما قبل
 المعنى لا يتبع الطعام الذي يذوق في المسوى الشرعي الاسواء بسواء كما اذا قيل لا تقتل الحيوان الا
 بالتيك يكون المراد الحيوان الذي يمكن قتله بالسكين لا القمل والبعوض وروى عليه ان لا يخصص الحديث
 وفي المثال المذكور العرف مخصص فان الحيوان لا يطلق في العرف على القمل والبعوض فان جرد الوصف
 اى الكيل والوزن مع الجنس قال في الهداية الجنس والمعنى المضموم اليه لم يقل والقدر عرفت ان اعظم فائدة
 اذا اختلفت كميلا ووزنا لا يوجب المعنى المضموم اليه ويوجب القدر حرم الفضل النساء فلا يجوز بيع فقير
 برقيقين منه متساويا واحدها نساء وانما قلنا متساويا اذ لم يوجد تساوى يكون الحرة للفضل
 فلا تثبت انها للتساوى وانما قلنا واحدها نساء لان اذا كان كلاهما نساء لا يكون الحرة لربها النساء
 بل لان بيع الكالي الكالي وهو تروى بالنقص وان عدل حاله وان وجد احدهما فقد حل الفضل لا النساء
 فيجوز بيع فقير برقيقين شيخي شيخي حصة اذ ربح من الهوى شيخي حصة اذ ربح منه يدا بيد ولا يجوز بيع

هذا هو القدر
 هذا هو القدر
 هذا هو القدر
 هذا هو القدر
 هذا هو القدر

هذا هو القدر
 هذا هو القدر
 هذا هو القدر
 هذا هو القدر
 هذا هو القدر

بيع فقير برقيقين شيخي شيخي حصة اذ ربح من الهوى شيخي حصة اذ ربح منه يدا بيد ولا يجوز بيع
 لا يحرم النساء والبر والشعر والتم والمخ كيلي والذهب والفضة وزنا ابدا وان تراكفها ان ترك
 الكيل في احد الجنسين المذكورين وهو لا ريبه المتقدمة والوزن في الجنس الآخر وهو لا ريبه المتقدمة
 الحنطة بالحنطة الحديث ويحل في غيرها على العرف لم يخرج بيع البر بالبر متساويا وزنا بجنس متماثلا كميلا
 كما لم يخرج حنطة واعتبر تعيين الربوي في غير الصرف بلا شرط تقابض عقد الصرف ما وقع على جنس الاثمان
 بقبض قبض عوضه في المجلس لقوله عم الفضة بالفضة هاهنا معناه يدا بيد وما سواه مما فيه
 الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقابض خلافا لما لا يباع في بيع الطعام وجاز بيع الفس
 بالفلس بايمانها خلافا لما لا يباع ان الثمنية ثبت باصطلاح الكل فلا يطل باصطلاحها فاذا بقيت اثمانا
 لا تقين فضا كما اذا كانا بغير ايمانها وبيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان الثمنية في حقها انما تثبت
 باصطلاحها اذ لا ولاية للغير عليهما فبطل باصطلاحها واذا بطلت الثمنية تقين بالتعيين فلا يبعد
 وزنا ببقاء الاصطلاح على القدر في نقضه في حق العقد فساد العقد بفساد الجوز بالجوزتين
 بخلاف الفتح لانها للثمنية خلقة وبخلاف ما اذا كان بغير ايمانها لا يبيع الكالي الكالي وقد روى عنه
 وبخلاف ما اذا كان احدهما بغير عينه لان الجنس بغيره يحرم واللحم بالحيوان لا يبيع الموزون ما
 ليس بموزون وقال محمد لا يجزى الا اذا كان اللحم اكثر ليكن الزايد في مقابلة السقط والذيق بجنسه
 والربط بالربط وبالتمر بالعنب بان يبيع كميلا اخر عن الكل كميلا يتوهم لخصاصه بالقبض وعندهما
 وهو قول الشافعي لا يجوز ان نقص الربط بالجفاف والربط بالبلل بمثله او باليابس بالتمز الزبيب
 المنقع بالمنقع منها متساويا وقال محمد لا يجوز بيع ذلك لانه يعتبر المساواة في اعدل الاحوال وهو
 المال وهما اعتبارها في الحال عملا باطلاق الحديث المشهور فان تناول التمر والعنب على
 اى صفة كان الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الربط بالتمر ومحمد فرق بين هذه الفضة وبين
 الربط بالربط والتمر بالتمر وجها يطلب من الهداية ولحم حيوان بلحم حيوان آخر مفاضلا وكذا
 اللبن وكذا حل التمر بخل العنب وشحم البطن باللبنة او باللحم الجوز بالزبادي وقيل وان كان احدهما
 نية برفق لان الجوز صاعد نيا او معد نيا فخرج من ان يكون مكيلا من كل وجه وهذا اذا
 كانا نقدين وان كان التمر والدقيق نية جاز ايضا وان كان الخبز نية يجوز عند ابي يوسف
 وعليه الفتوى لا يبيع الجوز بالزبادي من الربوي والبس التمر الامساويا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب
 ولا الفضة بالفضة الامساويا وان اختلفا جهة وصيافة ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غللة

هذا هو القدر

هذا هو القدر
 هذا هو القدر

هذا هو القدر

هذا هو القدر
 هذا هو القدر
 هذا هو القدر

أخرج في غير موضع النسخ وذو باج المحمدي الحارثي المستثنى غير مخصوص بها كما يفهم من الهداية
وحاشا في عقد الذم كالحل والشاة في عقد السلم فالمراد من ذوات الامثال والخبريات ذوات القيام
ومن زوج مشرته قبل بضرها صح فان وطفت فقد قبضت لان وطئ الزوج حصل بتبليط من جهة
المثري فصار فيه كفعله والا فلا اذ بمجرد التعرّيج لا يتحقق القبض والقياس ان يتحقق لا بقبض
حكي فيعتبر بالقبض الحقيقي ودجها الاحتيا ان في الحقيقة استلزام على المحل وببصر قابضاً ولا
كذلك الحكمي فافترقا ومن شري قنا اود ابدته قال شيخ الاسلام خاها زاده انما وضع المسئلة في العقد
لا في الدار لان في الدار لا يتعرض القاضى لذلك ولا يبيعه فان القياس ان لا يجوز في العبدان الا انه
جوز فيه احتياطاً ليسقط المفقعة عن البائع ولا يحتاج الى النفقة في الدار ومن هنا بين ان من
ذكر الشئ بدل الفن لم يصب وغاب غيبة معدودة فاقام بائعاً بينت ان باعه منه فان قيل
البينة لا تقبل من غير خصم حاضر قلنا هذه بينت تمام كلفنا الحال لا للقضاء والخضم مثل هذا اليد
بشرط لم يبع في دينه اى في الثمن المبيع لا يمكن فصل البائع الى حقه بدو البيع وفيه بطلان حق
المثري وان جعل كانه يبيع اى يبيع الفن وادى الثمن ثم ان فضل شئ يسلك للمثري وان نقص
البائع اذ انقصه ثم ان هذا البيع وان كان قبل القبض لا انليس يقضى انما المقصود احياء حقه
وفي ضمنه يبيع بعد لان الشئ قد صح ضمناً وان لم يصح قصداً وان شري اثنان وغاب احد المحاضر
دفع منه وقبضه حبه ان حضرا غائب الى ان ياخذ حصته لانه مضطر اذ لا يمكن الانتفاع بفضيه
الاباد اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس باقى منه شئ والمضطر يرجع واذا كان له
ان يرجع عليه كان له الحبس عنده الى ان يستوفى حقه ولو جبر لا يصير غاصباً وعند ابى يوسف
كان متطوعاً فيما ادعى من صاحبه لان قضى من غير بغيره فلا يرجع عليه وليس له الحبس ويصير
غاصباً بغيره بالقيمة وان اشرك شيئاً بالثمن قال ذهب وفقصة تجب من كل نصفه وفيه بالف
من الذهب والفضة من الذهب ثاقيل ومن الفضة درهم وزن سبعة وزن سبعة قد سبق
في كتاب الزكاة ولو قبضت فبطلت جدياً ما به انما قال لاجماله به اذ لو كان عالماً بصفه
المستوفى عند القبض يسقط حقه بالاخلاص وانفق وانفق اى هلك انما وضع فيما اتفق وانفق
لو كانت ثابتة ما وستره الجاد عندهم فهو قضاء وعند ابى يوسف يرد مثل زيفه ويرجع بحجته
لان حق صاحب الدين يراعى من حيث الصف كما يراعى من حيث القدر لا قيمته اذ اقول بل يجب
فجاء المحير الى ما ذكره قال ابن حنيفة ان اجارة الزيف لا تخلل الحد احباب له عليه بالنسبة الى

إلى شيء واحد ومثله لم يعهد في الشئ وتكاليف الشئ ليست من هذا القبيل لأنها ليست بالبنية
 إلى شيء واحد ومثله فيه قلان قوله الأول مع إلى خفيف وقوله الآخر مع إلى يوسد ذكره في من
 البسيط وفي الحقايق نقلا عن العبد أن ما قاله أبو يوسف حسن وأدفع للضرر فاختاره للفتوى
 ولو فرغ أو باضطرع أرض جبل ونكس طي فيها أي انكسر جله انما قال انكسر لأنه لو كسرها أحد يكون له
 لا الأخذ وفي بعضها روايات تكثر أي دخل في الكناس وهو ما رواه وهو الأخذ لا صاحب الأرض
 لأن الصيد لمن اخذ هذا إذا لم يكن أرضه مربيّة لذلك كصيد تعلق بشبكة نصبت للخفاف وهو
 أو سكر نثر وقع على ثوب لم يعد له ولم يكف ولو أعيد الثوب لذلك أو كثر بعد وقوعه عليه فرفع
 صاحب الثوب بخلاف ما إذا عمل الفحل في أرضه لا تعد من أثره إلا **كتاب الضمان**
 عباد له مال بالكلية من جنس الاثمان انما زاد لفظ الجنس ليعم غير المذهب من الذهب والفضة
 ذكره خاخر زاده في فوائده ولم يقل من جنس واحد من الاثمان لأن اتحادهما جنسا ليس
 بشرط والتقابض المراد بالقبض في هذا العقد القبض بالبراجم لا بالتخلية قبل الانزاق شرط بقايد
 صحيحا قال خاخر زاده في فوائده هذا القبض شرط بقاء العقد على التخلية لا شرط انعقاده صحيحا
 يدل عليه قوله وان افترقا بطل العقد والشيء انما يبطل بعد وجده ولا يصح التقرب في ثمن الصرف
 قبل قبضه فلا يشرك به أي بالثمن الغير المقبوض ثوبا فسد أي ثرا الثوب ومن باع أمة تعدل الدرهم
 مع طرق قيمته الف بالعين وتعد من الثمن الف بالعين بالعين الفضية والتفقد وباع سيفا
 حليته خمس وتخلص بالأرض مائة وتعد حين فأنقذ ثمن الفضة وهو الف في بيع الأمانة والشرط
 في بيع السيف سكت أو قال اخذ هذا من ثمنها أما في الأول فلان امرهما يحل على الفلاح وأما
 في الثاني فلان المخصص جدر الشئين ينسب إليهما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
 وخرجهما من أحدهما فيعمل عليه لظاهر حاله والافعال الظاهر من كلامه ان يكون المعنى خذ هذا من
 كل منهما فان افترقا بالقبض بطل في الحلية فقط ان تخلص بالآخر والأبطل فيهما وان غلب على الدرهم
 الفضة وعلى الدينار الذهب فمماضة وفي حكمهما فلا يجوز بيع الخاصة به ولا بيع بعضه
 ببعض الأمسا وبأوزن أعلى ما عرف في باب الرقعا وان لم يغلب سوا غلب الغش أو تساويا فهما في حكم
 عرضين فيبيعهما بالفضة الخاصة على وجه حلية السيف أي ان كان الفضة الخاصة أكثر من الفضة
 التي في الدرهم وعلمه ذلك صرح ان لم يفرقا بالقبض إلا فلا يصح بيعه متفاضلا مع بشرط القبض
 وانما يصح صرفا الجنس المخلاف للجنس لأنه في حكم شئين فضة وصغر فاد استل القبض في الفضة

۱۰

بسم الله الرحمن الرحيم

بجانب

۸۰

٢
عليه السلام في الاسناد
المستند كما تدبر صاحب الهداية

[illegible]

والله اعلم
والله اعلم

الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس ويرتب عليها صحة الكفالة بالمال ولا جبر على إعطاء كفيل
في حد وقصاص هذا عند وعند ما يجبر في حد القذف لأن الغالب فيه حق العبد ولحق التمتع
حق السيد بهما وله أن مبناها على الدفء فالجبر على إعطاء الكفيل فيها يقتضي إيراد الوضع وليس
تغير الجبر عند ههنا أن يجبر الجبر من العقوبة ولكن يأمر بالامتثال وإن يدور معه
جث دار ولو صح نفسه بباي لو أعطى برضاه كفلا لا فيها صح قال في البدائع ويجوز الكفالة بنفسه
من عليه القصاص في النفس وما دونها وحد القذف والسرقة إذا بذل لها المطلب بلا خلاف بين
أصحابنا هذا الصحيح ولا جبر فيه ما حتى يشهد فيه مستوفان أو عدل يعرفه القاضي لأن الجبر للتمتع
ههنا والتمتع يثبت بأحد شرطَي الشهادة العدد والعدالة وصح الكفالة والرهن بالخراج لأن دين
يطالب به يمكن الاستيفاء بخلاف الذكوة لأنها ليست بدين لما ترفع كتابا لذكوة أنها من الدين
بل لأنها ليست من الدين المطلقة لسقوطها بالموت وأخذ كفيل النفس ثم آخرها كفيلات
أي ليس أخذ الثاني تركا للأول والكفالة بالمال تنقح ولو جبرها إذا كان ديناً صحيحاً الدين
الصحيح على ما فهم من الحديث تجتث قال وشرط أن يكون ديناً صحيحاً ومراعاة أن لا يكون بدل الكتابات
هذا لا يثبت مع الثاني ولا يكفي ذلك في صحة تحققه في دين الزكوة مع أنه لا تنقح الكفالة بغير
ذلك لفقد صفات الأطلاق على ما ذكرنا فلا لفقد وصف الصحة لا ناقل شرط الأطلاق غير خارج
عن شرط الصحة والآماح الكفاءة به فالجواب ما قيل لذين الصحيح ما لا يسقط الآبال أو الإبراء
والإبراء من الإبراء ما يقع الحكمي وهما يفعل فعلاً لا يلزمه سقوط الدين فلا يرد النقض بدين الميراث
سقوطه بطارعهما لأن زوجهما من قبيل الإبراء بالمعنى المذكور نحو كفلت بالك عليه أو ما يرد ذلك في
هذا البيع هذا يستحق ضمان الدرك وضمان الاستحقاق لا ينعقد للميت ترك الثمن إذا استحق المبيع
ولا يؤخذ ضمان الدرك أن استحق المبيع مالم يقض بثمنه على أبيه أو غيره لا استحقاق لا ينعقد البيع في
ظاهر الرواية مالم يقض بالثمن على البايع فلم يجب على الأصيل ترك الثمن فلا يجب على الكفيل وعلمت بشرط ملازم
الملازمة يثبت بكون الشرط سبباً لوجوب كفاؤه أن استحق المبيع أو بكونه ممكناً من الاستيفاء كقوله
أن قدم فلان ولا يلزم أن يكون مكفلاً عنه قال في البدائع لأن قدومه وسيلة إلى الإداء في الجملة
لهذا أن يكون مكفلاً عنه أو مضارباً أو بكونه سبباً لتعذر الاستيفاء منه كقوله إن غاب فلان
فمنه جملة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها نحو ما بعث فلان قال ما غصبك أهل هذه الدار
لم يخرج حتى سمي إنساناً بعينه وذلك قال فلاناً ذكر الزاهد في شرحه أو ما زاد بآي ما وجب لك

هذا هو الحق
والجواب ما قيل
لذين الصحيح ما لا يسقط الآبال أو الإبراء
والإبراء من الإبراء ما يقع الحكمي
وهما يفعل فعلاً لا يلزمه سقوط الدين
فلا يرد النقض بدين الميراث
سقوطه بطارعهما لأن زوجهما من قبيل الإبراء
بالمعنى المذكور نحو كفلت بالك عليه
أو ما يرد ذلك في هذا البيع
هذا يستحق ضمان الدرك
وضمان الاستحقاق لا ينعقد للميت
ترك الثمن إذا استحق المبيع
ولا يؤخذ ضمان الدرك
أن استحق المبيع مالم يقض
بثمنه على أبيه أو غيره
لا استحقاق لا ينعقد
البيع في ظاهر الرواية
مالم يقض بالثمن على
البايع فلم يجب على
الأصيل ترك الثمن
فلا يجب على الكفيل
وعلمت بشرط ملازم
الملازمة يثبت بكون
الشرط سبباً لوجوب
كفاؤه أن استحق
المبيع أو بكونه
ممكناً من الاستيفاء
كقوله أن قدم فلان
ولا يلزم أن يكون
مكفلاً عنه قال في
البدائع لأن قدومه
وسيلة إلى الإداء
في الجملة لهذا أن
يكون مكفلاً عنه أو
مضارباً أو بكونه
سبباً لتعذر الاستيفاء
منه كقوله إن غاب
فلان فمنه جملة الشرط
التي يجوز تعليق
الكفالة بها نحو ما
بعث فلان قال ما غصبك
أهل هذه الدار لم يخرج
حتى سمي إنساناً بعينه
ولذلك قال فلاناً ذكر
الزاهد في شرحه أو ما
زاد بآي ما وجب لك

للك عليه أو ما غصبك فعلى ما شرطته معناه أن بايعت فلاناً فاني ضامن لثمنه لما اشترت منه
فاني ضامن للمبيع لأن الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما يأتي وإن علقته بمجموع الشرط الماد بمجموع الشرط
الشرط المحض ليس بتعارف ولا كان مقبلاً لرجاء المطالب يعني لا يصح الكفالة أن علقته بهيئاً بالرجح نحو
كفول المطر لا أن لا يصح التعليق وتصح الكفالة كما أنه لا يصح التأجيل وتصح الكفالة إذا جدد الأجل
فيها إلى جدد البيع قال القاضي أبو زيد في الأسرار لا خلاف في الكفالات أنهما تبطل بالشرط المحض لا بقوله
أن الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد لأننا قلنا نعم لا تبطل بالشرط الفاسد لكن تبطل
بالشرط الغير المتعارف وبطلانها في الصدرة المذكورة ليس إيراد الشرط المذكور بل كونه غير متعارف على ما أفصح
عنه قاضي خان في شرح الجامع الصغير حيث قال أن الكفالة بالمال تبرع ابتداء بمنزلة الوصية حتى لا تبطل
بالشرط الفاسد معارضة في الثاني لأن الكفيل يرجع على الأصيل بما كفل بعد الإداء إذا كفل بغيره فيكون
بيعاً في الزمان الثاني والبيع لا يحمل التعليق والوصية تحتمل فقلنا بالشبهتين وقلنا بأنها لا تحمل التعليق
بالشرط المتعارف ولا يحمل ما ليس بتعارف كدخول الدار فان كفل بالك عليه ضمن ضمن قد ماتت
ببغنة وبلا بئنة صدق الكفيل فيما يقر به مع حلفه على نفى الزيادة على العلم على النسيان والأصيل
في إقراره بأن منه على نفسه فقط أي لا يعتد بقوله الكفيل لعدم ولاية عليه والأقرار على الغير
لا يعتد لا إذا كان عن ولاية ولطالبا مطالبة من غناه من أصله وكفيله ومطالبة فان طلب
أحدهما فلا مطالبة الآخر لأن المطالبة بالكفالة لا تضمن التملك بخلاف مالك إذا اختار تعيين أحد
القاضيين لا تضمن التملك منه عند قضاء القاضي بغيره فلا يملك التملك من الثاني وتصح بأصل
وبلا امره ثم أن امره هو غرضي محمدي رجوع عليه باضنه حتى كان ما ضمنه جاداً وأدى زيوفاً يرجع
على الأصيل بالحياد وكذا إذا صالح على جدياً آخر لا ندماء له فيملكه فيرجع بجميع الألف ويرد
عليه أن فيه تملك لذين من غير من عليه الدين ولا صحة له وقيل في دفعه أن الدين يجعل ثابتاً في ذمة
الكفيل ضرورة صحة التملك وفيه نظر بعد ادائه المطالبة ولا يطالبه قبله لأنه لا يملكه قبل الإداء
لأنه لا ينفق بينهما مبادلة حكمية وأن لم يامرهم يرجع فان لم يأم بالمال فله ملازمة أصيله وإن جبر
فله جبه لا لحقه بالحقة من جهته فيعامل مثله وإن أبرأ الأصيل أو أدى في المال برحق الكفيل لسقط
الدين وهذا ظاهر على أصل من قال أن الدين واحد وكذا على أصل من قال أنه متعذر لأن تعدد
حتى يسقط بأداء واحد وإن أبرأ هو لا يبرأ الأصيل لأن عليه المطالبة وبقاء الدين على الأصيل بدونها
جائز وإن أخر عن الأصيل تأخر عنه بخلافه عكس اعتباراً للإبراء المذموم بالمتبذ فان صالح الكفيل

هذا هو الحق
والجواب ما قيل
لذين الصحيح ما لا يسقط الآبال أو الإبراء
والإبراء من الإبراء ما يقع الحكمي
وهما يفعل فعلاً لا يلزمه سقوط الدين
فلا يرد النقض بدين الميراث
سقوطه بطارعهما لأن زوجهما من قبيل الإبراء
بالمعنى المذكور نحو كفلت بالك عليه
أو ما يرد ذلك في هذا البيع
هذا يستحق ضمان الدرك
وضمان الاستحقاق لا ينعقد للميت
ترك الثمن إذا استحق المبيع
ولا يؤخذ ضمان الدرك
أن استحق المبيع مالم يقض
بثمنه على أبيه أو غيره
لا استحقاق لا ينعقد
البيع في ظاهر الرواية
مالم يقض بالثمن على
البايع فلم يجب على
الأصيل ترك الثمن
فلا يجب على الكفيل
وعلمت بشرط ملازم
الملازمة يثبت بكون
الشرط سبباً لوجوب
كفاؤه أن استحق
المبيع أو بكونه
ممكناً من الاستيفاء
كقوله أن قدم فلان
ولا يلزم أن يكون
مكفلاً عنه قال في
البدائع لأن قدومه
وسيلة إلى الإداء
في الجملة لهذا أن
يكون مكفلاً عنه أو
مضارباً أو بكونه
سبباً لتعذر الاستيفاء
منه كقوله إن غاب
فلان فمنه جملة الشرط
التي يجوز تعليق
الكفالة بها نحو ما
بعث فلان قال ما غصبك
أهل هذه الدار لم يخرج
حتى سمي إنساناً بعينه
ولذلك قال فلاناً ذكر
الزاهد في شرحه أو ما
زاد بآي ما وجب لك

الطالب عن الفاعل على ما يرد في الكفيل والاصل لان اضافة الضم الى الالف الذين وحسب على الاصيل فبراء
عن شعائر وبراءه تعجب براءة الكفيل ثم برئاً جليفاً عن المانة باداء الكفيل وان صالح عن مذهب الكفالة
لم يبرأ الاصيل لان هذا الضم ابراء للكفيل عن المطالبة فلا يجب براءة الاصيل وان قال الطالب للكفيل برئ
الى من المالك يرجع على اصيله لان البراءة التي ابتدئ بها من الكفيل ولتبرأها الى الطالب لا يكون الا بالبراءة
فكانه قال برئ بالاداء الى فريج بالمالك على الاصيل ان كان الكفيل له باره وانما يذكر لانها مائة مائة
وكان في برئ عندنا الى يوسف خلافاً لغيره لان البراءة تكون بالاداء والبراءة فثبت الاداء ولا يرجع الكفيل
بالشك ولا في بوسنة اقر بالبراءة التي ابتدئ بها من المطالب وحسب الاداء فيرجع وهذا اذا كان الطالب
غائباً فان كان حاضراً يرجع بالبيان اليه لان الاجمال جاء من جهة كذا في شرح الجامع الصغير وغيره
وفي ابرائك يسقط عنه لان الاصيل ذكر في الحقائق انما يقبل لا يرجع لانها لا تسقط عن الاصيل
ولا يفتح تعليق البراءة عن الكفالة بالشك كابر البراءة ولا الكفالة بما تقدمت في عن الكفيل
كالحدود والقصاص واللعان والدية وما لم يضارب في الشركة والمستعار والمتاجر والمهور
اي ما لم يكن كمن يتبع بتليم بعد القبض الى المان والمبيع اراد الكفالة بالتمتع وذلك لان ما لم يكن
القبض فمحمية كمن لو ملك لا يجب على الكفيل حتى بخلاف التمن لان دين يمكن استيفاء عن الكفيل
كسائر الدين وانما فصل هذه الاربع عما قبلها لانها من نوع آخر قال صاحب التحفة انما الكفالة
بالايمان فهي اربع ثلاثة احدها الكفالة بعين هو امانة غير امانة تسليم كالم يقد وما لم المضاربة
والشركة وهي لا تفتح اصلاً والثاني الكفالة بعين هو امانة لكن واجبا لتسليم كالعارية والمتاجر وكذا
العين المضمومة بغيره كالبيع قبل القبض مضمون بالتمن والرهن مضمون بالدين والجواب في الحكم واحد وهو
ان تفتح الكفالة بتسليم العين فحق هلك لا يجب على الكفيل قيمة العين والثالث العين المضمومة بنفسه كالمضاربة
والمبيع بيعاً فاسداً والمقبوض على عدم الشراء تفتح الكفالة به ويجب تسليم العين مادام باقياً واذ هلك يجب
عليه تسليم قيمته متى ثبت الغصب بالقيمة او بالقرار وبالحمل على اتم متاجر معينة اذ لا قدر له على تسليم
دابة الغير بخلاف غير معينة لانه لا يمكن الحمل على دابة نفسه والحمل على هذا هكذا قال الرازي
على التعليل الاول ان محبيه ان لا يفتح الكفالة بتسليم اتم معينة متاجر معينة متاجر معينة على ما نقلنا
فالحج ما في البايع وهو ان في الاول الناجع على الآخر فقل تسليم الدابة من الحمل فلم يكن الكفالة
بالحمل كفاً لمضمون على الاصيل فلم يخرج في الثاني الناجع عليه فقل الحمل
دون تسليم الدابة فكانت الكفالة بالحمل كفاً لمفعول من مضمون على الاصيل فجازت

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

وهذه

وتجوز بعد مطالعتها معين لما ذكر في الدابة وعن ميث مفسر هذا عند وقال لا يفتح لان
الدين كان ثابتاً في حياته فلا يسقط الا بالبراءة او بالاداء او انفساخ سبب الوجوب بالتمتع
لم يتحقق واحد منهما ولهذا يوافق في الاخرة ولو يتبرع انسان بقضائه كان له ان يفتح بدين شرط
لانه لما مات ولم يترك ما لا يفتح الا يسقط في حق احكام الدنيا فلا يصح الكفالة به انما يصح التبرع
بديناء على انه باق في حقه ما جبه لان سقوطه عن المدين ضرورة فيستد بغيرها فظهر في حق من عليه
دون من له وبالاصيل في المجلس قال في القفاة كفل بنفسه رجل او بالغير رجل بغيره الطالب جاز عندنا
لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيستد على اجازته انتهى بشرط الصحة مطلق القبول وانما قبل الطالب
بخصه فانما هو شرط النفاذ الا اذا كفل عن موثقه في مرضه بامر لا بد من هذا القيد على افعي عنه صاحب
الهداية في تصوير المسئلة ويرشد اليه التعليل الا في ذكره مع غيبة غرضه لان ذلك في الحقيقة
وصية ولهذا يفتح وان لم يستم المكفله وبما لا كفاية لاجازته ليس بدين صحيح حر كفل بها او عبد
ذكره دفعا لانه ان كفاية العبد ينبغي ان تفتح لا يجوز بشرط مثل هذا الدين عليه لانه محل الكفاية
ولا يرجع اصيل بما ادنى اليه وان لم يعطه طالبه اي اذا جعل الاصيل فادى الى المال الى الكفيل بامر ليس
ان يستد وان لم يعطه الطالب بعد كما اذا جعل اداء الذكاة لان الكفالة بامر المكفول عنه انعقدت
سبباً لدين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه من جلا الى قتله او اذ اوجلب
وعجل مع الاداء وملك الكفيل فلا يستد به المكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اداه على وجه التثالة
لانه تخفص امانته في دين فصار رج الكفيل فيه اي فيما ادنى الاصيل اليه فهو له لا يتصدق به ولا
بره الى قاضيه ان كان اي ما يرج فيه مما لا يتعين كالدهر والميتة ولا نسل طيب لما ذكرنا انه
ملكه والا اي ان كان مما يتعين بالتعيين كالكرم فرة اليه اي الى قاضيه اجب لانه تمكن فيه
نحو سببان الاصيل حتى استرد اد على تقدير ان يقضي الدين بنفسه فيكون حق الاصيل متعلقاً
وهذا الخشب يعمل فيما يتعين بالتعيين بخلاف ما لا يتعين بالتعيين ولذلك لم يكن الرد اخذ
السابقة ولا يجب عليه في الحكم هذا عندنا في رواية الجامع الصغير قال اهله ولا يرد على الذي قضاه
وهذا رواية عنه وعنه انه يصدق كفيل امر اصيله بان يتعين عليه قوما اي من الاصيل الكفيل
بان يشترى له ثوباً باكثر من القيمة ليقضي به دينه بطريق العينة مثل ان يستقرض من تاجر عشرة
دينار عليه ويبيع منه ثوباً يساوي عشرة بنحو عشرة مثلاً نسبة رغبة في ثوب الزيادة فيبيع المتقرض
بعشر ويحسب خمسة ويحب له البايع خمسة عشر الى اجل يسري بما فيه من الاعراض من الدين

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

هذا هو الذي مر عليه في المتن

من باب الأولية والشهادة أقوى لأنها ملزمة على القاضي والقضاء ملزم على الخصم فلها قبل حكم القضاء يستقضى من حكم الشهادة وشرط اهليتها أي اهلية أدائها شرط اهليتها فالقاضي أهله له يصح تقليده وثباته المقدم كما يصح قبول شهادته وثباته القابل ولو فسق العدا استحق القبول ظاهر المذهب يجب على من قد أنقضه عليه مشايخنا عند بعضهم ينزل عليه الفتوى والاجتهاد للأولوية لا للصحة ولو قد جاهل صح ترك التدريع لأن الجاهل من هنا مقابل العالم لا مقابل المجتهد يشك اليه خلافًا لما في اختيار المتقدم الأولى وعندنا ثلثا فعلى يصح تقليد الفاسق والجاهل ما قاله كان أحوط في زمانه وفي زماننا الاحتياط فيما قلنا لأن في شرائط العلم والعدالة سد بابا لقضاء ولا يطلب القضاء ولا بأس في الدخول فيه لم يقل وصح الدخول فيه لأن الصحة لا تدل على عدم الكراهة لمن يثق عمله ومن لم يخاف عجزه أرحم به يكفي أحدهما في الكراهة نص عليه القدوري ومن قد قال ديوان قاض قبله وعلى الخراطة التي فيها الضمور والتجارات والنم مجبواً أقرب حتى لأن الأقرار ملزم لأن أنكر الأبتينة وأن أخبر به المعروف لأن الغرض التحق بالعباد وشهادة الفرد لا يكفي والآي أن لم يرقم البينة على المحبوس المنكرنا على عليه أيًا ما أن كل من له حق على فلان بن المحبوس فليحضر مجلس القضاء فان حضر جميع جميعه وبينه وان لم يحضر ثاني عليه أيًا ما على حسب ما يرى ثم يحل به بعد أخذ الكفيل لا محال أن يكون محبوساً تحت الغائب وعمل في الدائع وعلة العقوب بالبينة أو بأقراره في اليد لا بقول المعروف لما إذا أقدم ذوالبيدانه سلم منه أي من القاضي المعروف وصدق بالإيمان قاض عزل وقال المزيدي أخذت منك الفضا قضيت به لعمرو ودفعته إليه وقال قضيت بقطع يدك في حق وأدعي زيدا أخذت وقطعتك وأقر بكينها في قضائنا لأننا أقر بكينهما في زمان قضائنا والظاهر أن القاضي لا يظلم فالقاضي للقاضي وكذا إذا لم يقدر بكينهما في زمان قضائنا بل قال أنا فقلت هذا قبل التقليد أو بعلم من هو الصحيح وهذا خيار نخر الإسلام والعقد أشبهلنا سند فعلنا إلى حالة معروفة منافية للصمان وقال الامام السرخسي القدر المدعى لأن هذا الفعل حادث فيضان إلى قريب وقاته وللآخر ابن عن محل الخلاف قال وأقر بكينهما في قضائنا تجلس للحكم جلوساً ظاهراً حتى يعلموا أن جلس لقطع العضات لا لمصلحة من الاعتكاف وغيره في مسجد عندنا نفعي بكه جلوسه في المسجد الجامع أولى هذا إذا كان الجامع في وسط البلد كان في الكوفة بخار مسجد آخر في سطية يقيم الناس وأجلسه وإن واذن للناس بالدخول جاز ولا يقبل حديث التكميل للتقليد لأن من دعى هم محرم أو من اعتاد مهادنة قد أعربنا ذالم يكن لها قصده ولا يحضر دعى الأمانة لأن الخاصة وهي ما لو علم المضيان القاضي لا يحضرها لا يتخذها لأجل القضاء ويدخل في هذا الكلام لا في غيره وهذا

قول الشيخين خلافاً لمحمد فيما ذكره الطحاوي وقول الكوفي فيما ذكره الحنفاني ويشهد الجنازة ويعود
المريض ليسوى بين الحاضرين جلساً واقبالاً ولا يسأرا أحدهما ولا يضيئه ولا يشير إليه ولا يلقنه
خجلة ولا يعطى في وجهه ولا يزعج الملقا المزاج ولم يقبله بقله معه لأنه منتهى في جعل الحكم مطلقاً
لذاهبها به القضاء وكره تلقين الشاهد بقوله تشهد بكذا وكذا والاحتياط أبو يوسف فيما لا يتم
فيه وذلك فيما لا يستفيد بتلقيه زيادة علم ويجب الحلفهم مدة رها مصلحة في الصحيح اختلف الروايات
في تقديرها والصحيح ما ذكره لاختلاف أحوال الأشخاص في ذلك يطلب إلى الحقة لأن امتنع المقر من
الأيفاء بعد الحلفاني به إذا لم يعرف كونه ماطلاً في أول الدهلة فلعلة طمع في الامهال فلم يستطع ال
أثبت الحق بالبينونة فإنه يجب كما ثبت لظهور المطلب بانكاره فيما لم يثبت به بعد كسر على المجلد كماله
بذلك ما حصل له كتمان مبيع وفي نفقة عرسه وولده لا في دينه أي لا يجب في دين الولد وفي غيرها
مخالافات وارشادات ان ادعى فقره الا اذا قامت بنية بضد **كتاب القاضي القاضى**
ان شدد على خصم حاضر حكم بها وكتب به وهذا السجل وان شدد على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم
الكتيب عليه وهذا كتاب الحكمي وكتاب القاضي الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة وقيل فيما لا يستد
بشبهة دى بمفرده على انه لا يقبل في حد وثق ولا حاجة الى ان يقال اذا شدد به عند ما سأل ما يغنى
عنه كالذين والعقار والتكاث والتسبب المفضى والامانة والمضاربة المحجوزين اعتبر في الاخيرين
في المحجوز لا سيما اذا لم يحدد الاحتياج الى كتاب القاضي اذا وجدوا رافضين وفي المفضى يجب
القيمة وهي دين يجرى فيه الكتاب الحكمي وانما لم يقبل فيما ذكره الا احتياج الى الاشارة بل يعرف
بالصفة لا في العين المنقولة الحاجة الى الاشارة هذا في ظاهر الرواية وعند أبي يوسف انه يقبل في العبد
دون الامة لصلية الابان فيه دونها وغنه يقبل فيهما بشرائط تعرف في موضعه وعن محمد قبوله فيما
يقبل مطلقاً وعليه المتأخرون وتجان يقرأ على من يشهدهم او يعلمهم به ويحتم عندهم ويحكم اليهم
ويدفع اليهم كتاباً آخر غير مختصم وأبو يوسف لم يشترط شيئاً من ذلك اكنفى بشرط ان يشهدهم ان هذا كتاب
وختمه في رواية عنه ان الختم ايضاً ليس بشرط وبأخذ الامام الشافعي بتسبب اعلم ان الكتاب
يدفع الى الشاهد عندها وكذا عند أبي يوسف على هذا الرواية فلذلك قال ان الختم ايضاً ليس بشرط
وإذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضرة خصمه وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين لم يشترط القدر
ظهور العدالة للفتح وبأخذ المصنف في الهداية والصحيح ان ينفذ الكتاب بعد ثبوت العدالة كما ذكره
الحنفاني لأنه ربما يحتاج الى زيادة الشهود وانما يكتفونهم اداء الشهادة بعد قيام الختم ولقد ورد في نقل

ع. الشريعة

مستند
بها

منه بزرگوار

[illegible]

مدرسه

تجلیات

موتی بنیاد

۱۰۰

حقیقت

قال النزيل وان اريد ان يثبت
على الشهود ان نقل كتابه
على ان كتاب فلان وهذا
صحيح فان الكتاب
يصدق اليهم في
الدولة المذكورة

الضم

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

نعم لا يمكنهم أداء الشهادة إلا بعد قيام الخصم لكن فتح الكتاب لا ينافي قيامه بما في قيامه عليه والفرق
فاذا شهدوا الكتاب قاضي فلان قراه علينا في محكمته وختمه وسلمه فتح القاضي وقيل على الخصم والزمه
ما فيه ان بقي الكتاب قاضيا فيبطل بجمعه وغزله وخروجه عن الاصلية قبل وصوله وكذا المكتوب اليه الا اذا كتب
بعده اسم رالي كل من يصل اليه من قضاء المسلمين واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب الى قاضي معين حين اتي بالقضاء
ولم يحسنه كثير من المتأخرين سيما لا الامران مات الخصم ينفذ القاضي على وارثه وصح قضاء المرأة الا في جند
وقد اعتبروا بشهادتها ولا يستحق قاض لا يוכל ويكيل الا من فوض اليه في المعقود ثابته لا يغزل بغير موافقة
سواء بل هذا لا يصل خصصه التوكيل بالذكرة ان التوكيل يغزل بموت المكيل بخلاف نائب القاضي
فكانت من صنع اختياره فينبغي ان يكون المعقود ليس بكل حقيقة بل المكيل من فوض اليه التوكيل في غير ما
المعقودان فعل ثابته عند الواجوز هذا فاصح فيها لان اذا فعل بحضرة ينتقل الفعل اليه وكذا اذا
بغيره وصل الخبر اليه فاجاز وكان التوكيل الاول قد انقضى في المكالمه فتح ان يتقيد الشخص بالية
وباعمل بملك يملك يعني اذا اذن المكيل للمكيل بمثل ما ذكر من العبارة كان له ان يוכל غير المعقود في حكم القاضي
حاكم حررا عن الحكم لان الحكم فيه غير هذا ولم يقتد بقوله آخر ليعلم حكم نفسه قبله لا في خلاف فيه
ترك التقييد بقوله في الصدر الاول لانه مع كون خلاف الامح لا يجمع قوله والامح على اصل الشخين
غير مخالف للكتاب الذي لم يختلف في تأويله السلك مثل القضاء بحل وتروك التمسيد عمدا فانما خالف
لفقه تعالى فلا تملكوا مما لم يذكر اسم الله عليه والسنة المشهورة مثل القضاء بحل المطلقة فلان كتاب البيع
الثاني لا يطعن فانه بخلاف حديث العسيلة وهذا هو الاجماع مثل القضاء بحل متعة النوا فان
الصحاب رضه قد اجمعوا على نفيه الا اذا كان الاختلاف في نفس القضاء اذا كان فعل القضاء مختلفا
فيه فيه رايان في رايته لا ينفذ ذكره الخطيب وهو الصحيح لان محل الخلاف والاجتهاد فلا بد من
قضاء آخر يبرح احدهما مثال ذلك قضاء من ركب بالرسعة والقضاء بجواز بيع امه الفداء وقضاء
على الغائب فلا يصلح مثالا له لان المجتهد فيه سبيل القضاء وهو البينة هل يكون حجة من غير خصم كذا
للقضاء ام لا ذكره صاحب الخلاصة في كتاب الفقوح وهو هنا شرط آخر وهو ان يكون القاضي عالما بانما حكم
فيه مجتهد فيه ولا يكفي فيه علمه بان المسئلة مجتهد فيها كما اذا قضى ببيع ام الولد غير عالم بانها ام ولد فانه
لا يجزى ذلك عالما بان مسئلة امه الداجنة اذ قد ذكر في منية المفتي وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر
خلاف البعض قاله الهادي وذلك خلاف ليس باختلاف ذكره قيدا لقوله لا يعتبر لا عقليا له ولذلك
لم يقل لان ذلك خلاف يعني ان عدم اعتبار مخالفة البعض ليس مطلقا بل مقيدا بان يكون خلافا لا اختلافا

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

اختلافنا وذلك ان واحدا منهم اذا خالفهم ان سوغنا له ذلك يكون اختلافا مخالفة ابن عباس رضي في
اشراط جبالهم من المتدبر الى الثالث بالجمع من الاخوة وان لم يسوغنا له ذلك يكون خلافا مخالفة رضي
حين ريد الفضل هكذا ينبغي ان يلاحظ هذا المقام ولا يلتفت الى طبق الى بعض الارحام ثم قال في
الهائية والمعتبر الاختلاف في الصدر الاول انما لم يقل اختلاف الصحابة رضي لان اهل الصدر الاول لا يلزم
ان يكون صحابيا كما قوهم ذكره المتقدم ان المعبر في الاختلاف هو الصحابة رضي ومن كان بينهم
لا اختلاف الشافعي ولا اختلاف مالك لانها لم يكن موجودين في زمن الصحابة رضي فلم يكن خلافا
معتبرا وفيه نظير القضاء في العقق والفسخ اذ ادب بالفسخ ابطال العقد باي جسد كان فيسقط
الطلاق وانما لم يقل بحجة او حل لان الاول ينظم القضاء بالحزمة بسبب الرضاع ونحوه والثاني المتق
بالمالك بالاحراز في المباح وليس للقاضي ولاية الانشاء فيها بخلاف القضاء في العقق والفسخ فالصواب
تقنون المسئلة بب ولا يشهادة ذرية ينفذ ظاهرها وباطن الاصل ان قضاء القاضي بشاهد كالزور
فيما له ولاية انشاء في الجملة ينفذ الحل عند خلافا لها وهو قد لا يقع في قضاءه فيما ليس له ولاية
انشاء اصلا لا ينفذ الحل بالاجماع ووجه الفرق عند ان قضاء القاضي بما يحتمل الانشاء انشاء له
ينفذ ظاهرها وباطن كما لا انشاء صريحا لان القاضي ثامر بالقضاء بالحل ولا يقع قضاءه بخلافها
يحتمل الانشاء الا بالحل على الانشاء لان البينة قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة فيجعل انشاء
والعقق والفسخ مما يحتمل الانشاء من القاضي فان القضاء ولايته انشاءها في الجملة بخلاف الملك
المرسل لان نفس الملك مما لا يحتمل الانشاء وهذا لا انشاء القاضي بغير مرجح لا يصح بخلاف اذا
كانت المرأة محرمه بالعدة او الرقة او الرضاع او المصاهرة كذا في المبادئ فلا اشكال على مذهبه الا انه
لا بد في المسئلة المذكورة من زيادة قيد هو ان لا يكون في المحل مانع عن انشاء العقد فلو قام بينه زور
انه تزوجها وحكم بحل له وطهرها ولها التكمين وشرطه على ما ثبت عليه ان يكون المحل قابلا لاذ كان
مختار زوج او كانت معتدة لا يقبل الانشاء ولا يشترط الشهود في النكاح الذي ينشئه القاضي لان مقتضى
في ضمن صحت القضاء وما ثبت قضاء لا تراعى فيه شرايطه والقضاء في مجتهد فيه بخلاف مذهبه
بخلاف رايه لا يهاجمه ان يكون الكلام في المجتهد خاصة وليس كذلك ناسيا قال ابو اليك في العين لو ان
قاضيا خصم اليه في امر من الامور مما فيه اختلاف وهو يذهب في ذلك الى مذهب سني مذهبه وتضي بخلافه
فان ابا حنيفة قال بمعنى هذا الحكم ولا يرجع عنه وقال ابو يوسف يرد ذلك وليقتضي بان كان رايه في ذلك
وذكر القاضي الامام على السفك رثنا الشخ في ادب القاضي قول محمد مع ابو يوسف وان لا ينفذ

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

هذا هو الحق لا خلاف فيه
فيما لا يمتنع عليه من جهة
الكتاب والسنن والجماع
والعرف والقياس
والاجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد
والإجماع والاعتقاد

واذا اتي بآداة التراضي الدلالة على الفصل بين الاقرار والدعوى فانه لا بد منه في تمام الجواب
 في بعض صور المسئلة على ما استقف عليه لان ادعى انها مستوفى لان اسم الدراهم يقع على الزبوف
 والبنزجة دون الستون وهي التي وسطها نحاس ودرهما فضة وهي معربة تقيه
 ولان اقر بقبض الجباد او حقها او الثمن او بالاستيفاء لان الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بوصف
 التمام ثم في قوله قبض درهم جاز لا يصدق في دعواه الزبوف مطلقا سواء كان موصولا او مفصولا
 وفيما اذا اقر ان قبض الثمن او حقه او مستوفى ثم ادعى انها كانت زبونا ينظر فان كان مفصولا لا يقبل
 وان كان موصولا يصدق لان قوله جباد مفسر فلا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر ان قصد
 فيحمل التأويل وقوله ليس عليك شيء للمقر بالقبض اقراره وبلى عليك الذبح
 بلا حجة او تصديق من الخصم لغو ان قال المدعي عليه عقيب دعوى مال كان له على شيء فقام
 المدعي ببيته على الف وهو على القضاء او البراءة قبل هذه خلافا لزم فكان التناقض ولما ان
 التوفيق ممكن لان غير الحق لا في الواقع فقط بل وفي الذم ايضا قد يقضي ويبرأ منه وان زاد على انكاره
 ولا اعرفك ردت لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين قضاء وبراءة بدون المعرفة قال في الخلاص
 الهنري في شرح الجامع الصغير ذكر القدر في هذه المسئلة عن اصحابنا ان بيته القضاء
 تقبل لان المحل في المحل قد تدار بعض وكلاهما بارضاء ولا يعرف ثم يعرف بعد ذلك فامكن
 التوفيق وقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير فعلى هذا لو كان المدعي عليه يتولى الاعمال بنفسه
 لا تقبل بيته لانه لا يمكنه التوفيق من هذا الوجه وفيه نظر لان مبنى امكن التوفيق على ان يكون
 احدهما على استرخاء الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعي عليه بخصمه منهم وتصوير القدر في
 امكن التوفيق فيه لا يدعى على ذلك ثم قال في الشرح المذكور ودون هذه المسئلة على ان اذ امكن
 التوفيق بين الكلامين توفيق من غير دعوى التوفيق ومن اقام بيته على شراء واراد الرجوع بعيب
 ردت بيته بايعه على برائته من كل عيب اقامة البيته لا يكون الا بعد انكار الخصم فلا حاجة الى ان
 يقال بعد انكاره بعيه ثم انهما من مسائل الجامع الصغير وصفا فيه هذا ومن ادعى على آخره بايع جارية
 فقال لم ابعها منك قط فاقام البيته على الشراء فوجبها اصبعها زائدة فاقام البايع البيته ان يبرئ اليه
 من كل عيب لم يقبل بيته البايع ولم يذكر فيه خلافا بين اصحابنا وذكرها القاضي في آداب القاضى واثبت
 فيها الخلاف فقال لا يقبل بيته البايع على البراءة في قوله الحق فيفت وقال ابو يوسف تقبل وجهه قول
 ابي يوسف ان هذا ايضا يمكن التوفيق لا نتجعا ان يقول لم يكن بيننا بيع ولكنه لما ادعى البايع على

في بعض صور المسئلة
 على ما استقف عليه

في قوله ليس عليك شيء

في قوله جباد

في قوله جارية

في قوله جارية

آخره

ثالثة ان يبرئني عن العيب فبرأني فلما امكن التوفيق قبلت البيته لعدم التناقض وعلى هذا
 فالصورة التي ذكرها المصنف لا يصلح ان يكون موضع خلاف لا يبرئني لان وجهه لا يتم فيها انما
 تشبه في الصورة المنقولة عن الجامع الصغير ومن لم يفرق بين الصورتين لم يكن على بصيرة ومنهم
 من قال في تقليل خلافه لان التوفيق يمكن بان لم يبرها همتا باعها وكيله وبراءة عن العيب فيكون
 سادنا في صحيح الصورة المذكورة ههنا ايضا ان يكون موضع خلاف واما القياس على مسئلة الدين
 فلما اوجه له كما لا يخفى وذكرنا ان الله تعالى في آخر هذه الصورة كتاب الاقرار بالمال غيره تعريبه
 بطله كله عنده وهو قياس وعندها اخرى وهذا مستحان ووجهه ان الاستثناء ينصرف الى ما يليه
 لان الصك للاستثنائ وكذا الاصل في الكلام الاستعداد وله ان الكل كشي واحد يحكم العطف
 ولذا في فرجة قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل المتكرد ذي ما وفعلت عهده امت بعد موته
 وقال ورثته لا بل بطله صدقوا وعنده من القدر قبله لان الاسلام حادث فيضاف الى اقرب
 الاوقات ولما ان سببا لحرمان ثابت في الحال فثبت فيما معنى حكما للحال وهو يصلح حجة
 لا دفع لا للاستحقاق كما في سلم مات فقالت عهده اسلمت قبل موته وقالوا بل بعد لما ذكر
 ومن قال هذا ابن موهي الميت لا وارثه غيره دفعا اي الردية اليه ولو اقر بعد اي بعد
 الاقرار المذكور بان آخره عهده وجد الاول فقول له اي الاول للميت لما صح اقراره الاول
 انقطع يده عن المال فلا عبرة لاقراره الثاني لكن على الغير لا يكفل عهده ولا وارث في تركه
 قسم بين العهدة او الورثة بشهر لم يقولوا لانهم لم يقرها او اقرارا آخر انا قالوا بشرط
 لانها اذا قسمت بالاقرار يكفل بالاتفاق وانا قال لم يقولوا لانهم ان قالوا ذلك لا يكفل بالاتفاق
 وهذا التكفل في الصورة المذكورة احتياط ظلم اي ميل عن سواء السبيل هذا عند ابي حنيفة
 وقالوا لا يخذ الكفيل نقل عنه انه شئ احتياط ببعض القضاة فكان يترك كونه عن اجتهاد فلا
 يكشف قوله ان ظلم عن مذهبه ان المجتهد يخطئ ويصيب وعقار اقام زيد حجتا له ولاخيه
 القايي ارثا قضى له بنصفه وترك باقيه مع ذي اليد لا تكفيلة محدة عهده او لا هذا
 عند فان ذي اليد قد اخذ الميت فلا يقصر يد عماله من عهده حاضر وقالا ان حجتا له لا يد
 لا يترك الباقي في يده لان الجاحد خاين فيؤخذ منه ويجعل في يديهم وان لم يجد ترك في يده ولا
 يؤخذ منه ككفيل المنفرد مثله اي هو ايضا على الخلاف وقبل ههنا خذ منه بالاتفاق قال
 الزاهد العناني لكان عرضا يؤخذ من يد بالاجماع لان يمكن تعييبه ووصيته بثلث ما له على

في بعض صور المسئلة
 على ما استقف عليه

في قوله ليس عليك شيء

في قوله جباد

في قوله جارية

في بعض صور المسئلة
 على ما استقف عليه

في قوله ليس عليك شيء

في قوله جباد

في قوله جارية

في بعض صور المسئلة
 على ما استقف عليه

في قوله ليس عليك شيء

في قوله جباد

تعلقه

الا ان القاضي كمال ديانته ووقوره لا يشاء ان يفرغ بالنقل فاذا جاء كتاب القاضي الى القاضي قيل للدعي
 هات شاهدين ان هذا هو المبرور عليه وان قال لا يثبت على الشهادة على الشهادة واكتفى بالحكمي
 المقتضى لم يجز بل لابد من التثبت الى اخذها وهي القليلة الخاصة بمعنى عدم ذكر الجحد وهذا
 لان التعريف لا بد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة لانهم قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة
 الى اخذها خاصة او السكة الصغيرة لانها ايضا خاصة ثم التعريف وان كان تامه بذكر الجحد
 عند القاضي حنفية ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الرواية فذكر اخذها بغير مقام الجحد وكذا ذكر
 السكة الصغيرة وفي العجم ذكر الصناعة بمنزلة اخذها لانهم صنعوا اسبابهم ومن اقرب لم يبيع
 او غلط فان قال غلط او غلط لا يغير لان العقوبات لا تجر على التام والمخطئ من الخلف
 انما شهد به راى شرا لم يغيره اتفاقا ان شاهد الزور يغير لا تدارك كبير ليس فيها حذيقين
 انهم اختلفوا في تعزيره فقال ابو حنيفة في المشهور ان يطاف ويشهد ولا يضرب وقال ابو حنيفة
 وهذا يشتر على قوله ما قبل وقيل ولا يسمي وجها ولا يستحق من العقاب انا وضع المسئلة في الاقرار
 لان ما عطل ابو حنيفة في نفي التعزير انما يتشبه به وهو على ما ذكر القاضي في شرح الجامع الصغير
 لانها اقرب بالشهادة الباطلة طائعا فقتلها بتمامها لا يبعد فلا يغير لجزء وفيه يبيع
 الغير عن الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن غفل عن هذا قال انا وضع المسئلة في الاقرار لان شهادته
 الذر لا يقرى الى علمها سرى الاقرار واما الاعتراض عليه بان قد يعلم بدونه كما اذا شهد بموت زيد
 او بان فلانا قتله ثم ظهر له بغيره وكذا اذا شهد برؤية الهلال فبعض ثلثون يوما وليس في القاعة
 ولم ير الهلال فليس بشي لان الشهادة بالموت يحجز بالتام وكذا بالنسبة فيجوز ان يقول رايت
 مقتولا وسمعت الناس يقولون انه عمر بن زيد واما الشهادة برؤية الهلال والحرية وسبع
فصل في الرجوع عنها الا عند قاض فان رجوعا عنها قبل الحكم بها سقطت اي الشهادة ولم يفتن
 وبعد لم يفتن اي الحكم فثبت انما اتلفا بها اذا قبض مدعى دينا كان او عينيا انا قال اذا قبض
 لتزلف الضمان عليه وعند القاضي لا ضمان على الشهود اذا رجعوا اذ لا جرم للتسبب عند جرح
 المباشرة قلنا نعم تضمن المباشرة كالحال وبعيد التسبب فان جمع احدهما ضمن نصف
 والجرم الباقي لا للتراجع فان رجع احدهما شهد والم يضمن لبقاء صاحب الشهادة وان رجع
 ضمنا ضمنا لبقاء نصف النص وان رجع امراة في رجل وامرأتين ضمن رجعا وان رجعا ضمنا
 ضمنا وان رجعت ثمان من رجل وعشرة فلا غرم وان رجعت احدى ضمن الثلث ربعا لبقاء الثلث

في قوله لا يثبت على الشهادة
 في قوله لا يسمي وجها
 في قوله لا يستحق من العقاب
 في قوله لا يغير لجزء
 في قوله لا يضمن
 في قوله لا ضمان على الشهود
 في قوله لا جرم للتسبب
 في قوله لا للتراجع
 في قوله لا ضمان على الشهود
 في قوله لا جرم للتسبب
 في قوله لا للتراجع



ثلثة ارباع النصف وان رجع اكل فغنى الرجل سدس عند رضى عندها ومانع عليهما على القدين
 لان كل امرأتين مع الرجل يقيم مقام رجل واحد ولهما ان الرجل الى احد نصف النصا فالنصا
 وان كثرن يقيم مقام رجل واحد وان رجعت فقط نصفها جماعا لبقاء نصف النصا وهو رجل واحد
 وعند رجلان شهدا مع امراة ثم رجعا لا يثبت بشهادتهما شي ولا يضمن باجمع في شهادتهما
 عليه او عليها يعني سواء كان المدعي رجلا او زوجة الا ما زاد على مهرها انا عدم الضمان في صورة
 الماراة فلا تلتزم لان بعضا ذمنا في البضع متفقة حال الدخول وانما عدمه في صورة النقصان
 فلا يغير متفقة عند الاطلاق واما الضمان في صورة الزيادة فلا تلتزم اتلفاها من غير
 عوض وهذا اذا كانت هي المتبعة للتكامل وهو ينكح ولذا قال والدعوى منها لا تنهها
 اتلفا على الزوج قدر الزيادة بالاعوض وفي بيع الا ما نقص عن قيمته المبيع ان كانت اي
 الشهادة على البائع لانها اتلفا قد انقصان عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على المشتري
 اذ هو يكون النقصان بنفسه البائع ولذا قال ان كانت على البائع وما زاد عليها ان كانت على المشتري
 لانها اتلفا قد الزيادة عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على البائع اذ هو يكون الشهادة بنفسه
 وفي الاطلاق قبل الدخول لا يضمن سرها انا قال قبل الدخول لان المهر اكتم بالدخول لا بشهادة بها فلا
 التلافى ضمن في الحق القيمة وفي الفصل الذي عند القاضي يقتضي ضمن الفرع بالرجوع لاصله بقوله
 على شهادتي او شهدت وغلطت وفي الاخير خلافا لمحمد بن رجا اي الاصل والفرع معا عن الفرع فقط
 لان القضاء وقع بشهادته وقال محمد بن شاذان ضمن الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من وجهه
 بشهادة الاصل من وجهه وقول الفرع كذب اصيل او غلط فيها ليس بشي يعني بعد الحكم بشهادتهم
 لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجز الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا
 على غيرهم وضمن المنكح بالكد بخلاف ما ذهب اليه الا شهادته لا حصان لان شرط محض فلا يثبت الحكم لغيره بخلاف
 التزكيت فانها جعلت الشهادة شهادة وهو ما قال المنكح على شهادته لا حصان كاشفنا ههنا لا
 الشرط اذا رجعوا لانها ما جاز العتد **كتاب الوكالة** جاز الوكيل وهو تفويض القرف الى غيره
 ونظيره ان يملك الموكل اعلم ان ما شرط الموكل ان يكون الموكل من يملك القرف لان الوكيل يستفيد من
 القرف منه ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولهما فانما
 على قوله فان شرط ان يكون الوكيل اصلا بما يملكه الموكل فانما كان الموكل ما لا يملك بشرط حتى يجوز
 فوكيل المسلم الذي شهد له في قول المالك يكون ما لا تصرف نظر الى اصل القرف وانما تصرف في بعض

في قوله لا يثبت على الشهادة
 في قوله لا يضمن
 في قوله لا ضمان على الشهود
 في قوله لا جرم للتسبب
 في قوله لا للتراجع
 في قوله لا ضمان على الشهود
 في قوله لا جرم للتسبب
 في قوله لا للتراجع
 في قوله لا ضمان على الشهود
 في قوله لا جرم للتسبب
 في قوله لا للتراجع

بما رضا المتني ويعقله الوكيل ويقصد الماد ان يعرف ان الشاء جالب للبيع وسالب للمتن والبيع على
 ويعود الغبن الفاحش من البيع ويقصد به ذلك يشترط الحكم والبيع لا الزم ولا يفتي تركه الحزب البائع
 ولما دون عبدا كان اوصيا عا قالا لا يملكها لان جواز الكا لا يشرط بالمثالية في الحرية
 والرق وصيها لم يقل يعقله لا تشترط مفرغ عنه وجبنا محجرين ويرجع حقوقها الى موكها دونها
 ما يعقد بنفسه متعلق بقوله ففتح توكيل الحر الى اخره وبالمختصة في كل حق ولا يلزم بالارضي خصمه
 خلافا لما واكنا في ثم قيل الخلاف في القصة والصحة ان في الزوم حتى لا يلزم الخصم الحضور في القصة
 بخصوصية الوكيل بقوله اخذ ابو الليث و ابو القاسم الصفار وقال في تنا وكا لقائي ومثلها لا
 لموكل مريض لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه ذكره في الحقايق او غائب بين سفر او مريد السفر اذا
 انا اريد السفر لان من منه التوكيل لا يرضى خصمه كذا في الكافي وحذرة قال في الحقايق وكذا من الحذرة
 وهي التي لا يخالط الرجال بعد كانت او ثيبا وعليه الفتوى كذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز ليس
 في الخصومة بنفسه ببقاء كل حق واستيفاءه الا في استيفاء حقه لا يندرج بالشبهة فلا يستوفى
 من يقدم مقام الغير في ذلك من ضرب بشبهة كذا في العناية وما قيل في هذا القذف بثمان
 يصدق القاذف وفي هذا القصة شبهة ان يدعى المالدون الموقدنا يتشبه في خلاف ابو يوسف
 في صحة التوكيل لا يثبت هذا القذف حد السرقة والكلام هنا في الاستيفاء بعد الثبوت فلا يقال
 لما ذكر وقد يغيبه موكل عن المجلس وقال الشافعي يستوفى القذف لا يتحقق العبد لنا انه يتحقق فتقطع
 بالبره وشبهة العفو ثابتة في حال غيبة الموكل وحقوق عقدي يصفط الوكيل الى النفس يعني التي لا يملكها
 فيه الى اضافة الى المثل ويكتفي بالضافة الى نفسه كبيع واجارة وبيع اقرار يتعلق بباي الوكيل وقال
 الشافعي يتعلق بالموكل فيسلم البيع في الركا لة بالبيع ويقبضه في الركا لة بالشاء ومن بيعه ويطلب
 بثمان مشترى ويخاصم في عيبه وشفعه ما بيع وهو في يد وان سلم الى امر فلا رد بالعبا لا باذن
 ويرجع بثمان مشترى مستحقا اعلم ان الحققة نفعان حقان للوكيل حتى يكون عليه والا ولا يقبض البيع
 بثمان مشترى والمخاصمة في العيب الرجوع بثمان الحق في هذا النوع للوكيل ولا يتعد هذا الامور لكن لا يملك
 فان استع لا يجبر الموكل عليها لان يتبع في العمل بل يوكل الموكل لها وان مات الوكيل فلا يتبعها الوثقة فان
 استعفا وكلما موكل من بثمان وعند الشافعي الموكل ولا يتعد هذا الاعمال بلا تركيد من اوكيل وارثه
 الا اذا اوكيل بثمان على ثلث ثمان يجب على تسليم البيع وتليم الثمن واخرها وشبه ذلك لا يملكها ابتداء لا يعقد
 ووكيل شراء قال الكرخي الملك الذي يثبت للوكيل ثم ينقل الى الموكل لهذا لو كان يلزم الما تتركى وقال ابو

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

ابوطاهر الزباسب يثبت للموكل ابتداء وهذا لا يشرى قريبا المحرم لا يعقد عليه قال في الهداية وهو
 العتيق وعلى قول الكرخي ايضا لا يعقد قريبا لعدم تقرر ملكه وحقوق عقدي يصفط الى موكله مراد
 ان لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لا يضاف الى نفسه لا يبيع الماد من قريبا السابق ان يبيع لضافته
 الى نفسه ويستغنى عن الاضافة الى الموكل لا تشترط ولهذا لو اضاف الوكيل بشرائه الى موكله فتح بالاجماع فلفظ
 الاضافة للماد مختلف كتكاح وبيع وصح عن انكار هذا الصلح لا يبيع اضافة الى الوكيل اضافة الى الموكل
 لا بد من اضافة الى الموكل بخلاف الصلح عن اقرار فانه يبيع اضافة الى كل منهما وقد عرفت خلاف الماد
 الاضافة في الموضعين فافترق الصلحان في الاضافة اودم عدمه عن على مال وكاتبته وهدية وقصد واجارة
 ابيع وهن واقرار متعلق بالموكل لا بموكله كذا في كل زوج بالمراد لا يملك من يتبعه با وسيل الخلع والشرى
 منه الثمن من موكل بايضا فاذا دفع اليه صح ولم يطالبه بايضا ثانيا **باب الوكالة بالبيع والشراء**
 لا يشرط الطهارة على البر في درهم كثير وعلى الخبز في قليلة وعلى الدقيق في متوسطة وفي مائة على اليد
 على الخبز بغير حال الطهارة يقع على كل ما يطعم لعدة الا ان العرف خصه مقررنا الشراء بالانواع الثلاثة
 وقال بعض الشافعي ما رواه الزهر الطهارة في غرضنا يفرق الى المنة الاكل كاللحم المطبوخ والمسنونى ويحذر
 الصدر الشريد وعليه الفتوى ولا يبيع بشئ في غسل الجبل نجسه كالريق الدابة والثوبان بين ثمن اعلم
 ان الجلالة افترق ثلاثة فاحدة وهي مكات في الجنس كالق في الثوب الدابة يتبع الكالة وان بين الثمن لا يبيع
 مالم يبين النوع وبسيرة وهي مكات في النوع المحض كالق في الحمار والف من صح وان لم يبين الثمن ويتوسط
 وهي ما يكون بين الجنس من وجلاها مختلفين بقله الما فاق وكذا ثمان فان بين الثمن الصحيح بها النوع
 وان لم يبين النوع صحيح بها النوع وكذا ثمان فان بين الثمن الصحيح بها النوع
 باختلافها وانما سمى من الثمن ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير فلا حاجة الى ان يقال الا اذا ذكر نوع الدابة
 كالحمار او ثمن الدابة او المحلة لا تدرج يكون من النوع الثاني المذكور بقوله بشرى علم جنس لا يصفط
 كالشاء والبقرة فانما نفعان فالجمله فيها يسير في عرفهم وانما قال لا يصفط لان الصفقة بحال الموكل
 نصيبا له ذكره الاقطع في شرح القدر وكما بشرى شئ جعل جنس من وجب العبد ذكر نوعه كالركي
 الثمن لان هذا الجمله متوسطة بين الجنس النوع لا فاحشة ولا يسيرة فاذا بين ثمن علم من اى نوع
 مقصودة لان ثمن كل نوع من العبيد معلوم بين الناس فالنوع بغيره النوع كذا في التبيين وبشرى عبيد
 بدين على وكياله الماد بالعين الشئ المعين وفي غير عين ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان
 قبضه امر فوله هلكه وقال اهلازم لا ارا ما اقبضه الما سولهما ان الدراهم والمذاخير

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

هذا هو الوجه في بيع العبد
 وهو ان يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل
 ولا يملكه الموكل

لا يتبعان في المعاوضات ديناً كانت أو عيناً الا يريها بدين ثم تصاد فان لا يري
لا يبطل العقد فصار الاطلاق والقييد فيه سواء ففتح التركيب يلزم الامر لان يد الوكيل
كيد وله انها تتعين في الوكالات لا تنكح انما يقيدها كالك بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك
العين او سقط الدين بطلت الوكالة واذا بقيت كان هذا تملك لغيره من غير علمه لغيره من غير
ان يملك بقبضه وذلك لا يجوز قال في النهاية قيد الاستهلاك لان بطلان الوكالة مخصوص
بالاستهلاك دون الهلاك وبشرائه نفس المأمور من سيده ان قال يعني نفسي لفلان فباع
اي اذا قال رجل لعبد اشرط نفسك من مولاي فاعبدني قال يعني نفسي لفلان فباع يقع على
الامر وان لم يقل لفلان عتق لان المطلق يحتمل المعنيين فلا يقع اشتراكاً بالثمن فيبقى الثمن
واقفاً لنفسه وفي شراء نفسه الامر من سيده بالف وقع ان قال لسيدي اشتريته لنفسه فباعه
عتق عليه اي قال عبد لرجل اشرط نفسي من مولاي بالف ودفعها اليه فقال لرجل اشرطت نفسي
فباعه بغيره اعني قال مال وان لم يقل لنفسه كان الشراء لوكيله وعليه اي على المشتري ثمنه
والالف لسيده لان كسبه وان قال اشتريته عبداً للامم فوات اي امر رجلاً بشراء عبد بالف
فقال لرجل قد فعلت ومات العبد عندك وقال الامر بل اشتريته لنفسك صدق الوكيل ان كان
دفع الامر الثمن والا فالامر لان في الوجه لا وهو ما يريه المخرج عن عدة الامانة فيقبل قوله وفي
الوجه الثاني اجزأ لا يملك استيفاء وهو الرجوع بالثمن على الامر وصديقه والقول للثمن كذا في الهدايا ولا يملك
عليك ان كلام التعليلين خصوص بصورته وله اني الوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على الامر وان فعل بالامر
دفعه الى ابيعه ولا يملك التملك على ان يجري بين الوكيل والمالك ما دللته فكيف يصير الوكيل بائعاً من موكله فلا
مطالبه الثمن وان لم يدفع الى بائعه له حسب المبيع من امره لقبضه منه وان لم يدفعه لكونه فاعطاه وفيه خلاف
ان كان هلك في يد قبل حبه منه هلك على الامر ولم يسقط ثمنه لان يد كيد المالك فاذ لم يجز
قابضاً بعد وبعبه كان مضطراً ضمان الثمن عندنا يوجب ضمان المبيع عند محمد وهو قول ابو حنيفة
وضمان الغصب زفران كان الثمن ساوياً للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة
عشر فعندنا في بعض خمسة عشر لكن يرجع المالك على الوكيل بخمسة وعندنا باقون يضمن عشرة وان كان المالك
فقد زفران عشرة وبطلان الخ من المالك كذا عندنا يوجب ضمان الثمن بالاقول من قيمته ومن العبد
فقد محمد يكون مضطراً بالثمن وهو عشرة وليس للوكيل بشرائه عين شراؤه لنفسه فلا يريها في جنس
مستحق او غير النقص اي لم يكن الثمن مستحقاً بشرائه غير النقص او غير بامه بغيره وفيه في هذا الوجه

هذا هو الوجه الثاني
في الاستهلاك
فان كان الامر
بالدين
فان كان الامر
بالعين
فان كان الامر
بالدين
فان كان الامر
بالعين

فيما

قال

خالف الامر وبجفت لا يملكه حتى ما يدنم يكن مخالفاً وفي غير عين هذا الوكيل اذا اضاف
العقد الى مال امره او اطلق ونحوه قال الوكيل اشتري بهذا الف وهو ملك المالك والهلكة لكن
نحو الشراء للامر ويبطل الضرب والملم بمفارقة الوكيل دون امره يعني يجوز التوكيل بعقد صرف السلم
ويبطل بذكر الماد التوكيل بالاسلام دون قبول السلم لان لا يجوز ان الوكيل يبيع طعاماً
في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز ولا يعتبر مفارقة الامر لان ليس بعقد والمخ
بالعقد قبض العاقد وهذا الوكيل وان قال يعني هذا ان يدباعتهم انكر المشتري ان زيداً امره
بالشراء اخذ زيداً لان قوله يعني لزيداً امره بقبضه لان البيع لا يكون الا بامره فلا يصدق في انكاره
فان صدق اي صدق زيداً المشتري لم يأمره لا ياخذ لان امر المشتري ارتد بخره انا قال جبر لان
المشتري ان سلمه الى زيد طوعاً يكون بيعاً بالتعاطي لان التسليم على وجه البيع يكفي في البيع بالتعاطي
وان لم يوجد نقد الثمن ومن وكل بشرائه من لحم بدوهم فشري منون بدوهم لزم موكله من نصف درهم
هذا عندنا وعندنا يضمن منه منون بدوهم لان الموكل امره بصرف الدرهم في اللحم وضمن ان يبيع من
اشترى بدوهم منون فقد زاده خيراً وله انه امره بشرائه من ولم يأمره بشراء الزيادة فينفذ شراؤه عليه
وشراء الزائد على الوكيل وانا قال بما يبيع من بدوهم لا تلو اشتريه لهما لا يبيع من بدوهم بل اقل يكون
الشراء واقفاً للوكيل بالاجل لان الامر امره بشرائه لحم ياروى من منه بدوهم لا باقل فان امره بغيره
عينين بل لا كثر من فشري احدها انما صح في هذه الصورة عن الامر لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق
للمبيع بينهما او بشرائهما بالف وقيمتها سواء فشري احدهما بنصفه وياقل صح عن الامر بالاكث لا اي
لا يقع عن الامر بل يقع عن الوكيل الا اذا اشركا في الثمن قبل الحصة لان القصة حصول
العبدان بالف عندهما ان اشركا احدهما بالثمن النصف قد يتباين الناس فيه وقد بقي من
الثمن ما يشري به الباقي فيصح عن الامر ان قال شريته بالف قال امره باقل منه فان كان اعطاه لا
صدق هوان ساواه لان ما يضمن فيه وقد ادعى المخرج عن الامانة والامر يدعى عليه ضمان خمسين
وهو يكره الا فالامر لان في حيث اشرك بالف لا ما ياروى والامر يتناول ما ياروى فيه
وان لم يكن اعطاه الف وساروا قل منه صدق الامر لم يظهور المخالف لان الامر وقع بشراء
ما ياروى لهما بالف والماد بقوله صدق في جميع ما ذكره التصديق بغير الحلف وان ساواه
تخالف لان الوكيل والمالك بمنزلة البائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن وموجب التحالف
ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما فيلزم المبيع المأمور وكذا في معين لم يستم له ثمناً فشراء واختلفنا

الامر لا يكون

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

قال عليه السلام في هذا الحديث ان يكون عدما اصليا وقال محمد في اصل المدعى عليه

ما ذكرنا والمدعى عليه من يملك بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصليا وقال محمد في اصل المدعى عليه
صالحكم هذا صحيح لكن الشان في معرفة المنكر الاعتبار في هذا المعنى حتى ان المدعى اذا قال ردت
الرد بعد يكون القدر له معا ليعين لانه ينكر الضمان وان ادعى الرد صورة وهي ما تقع في الذين يذكرونه
وتدعيه قبل ان كان وزنيا لا بد من ذكر الصفة بان جديا وردت من ذكر النفع نحو خوارك الضرب
او نيسا بورتا الضرب هذا اذا كان في البلد بقوه مختلفة كلها في الزواج سواء انا اذا كان نقد واحد
او نقد احدا ارجح فلا فائده يصير ذلك كالمفرد في الدعوى فلا يحتاج الى البيان ذكره في النهاية
وفي العين المنقول الى الذي يحتمل النقل الاشارة اليه فغلي الغريم احضاره مجلس القاضي لا اذا
تعدى ان كان في نقله صورة وان قلت ذكر في الحذات حضر الحاكم عنده او بعثا ميتا او تعدى
حقيقة بان كان حالكا او حيا بان كان غائبا ذكر قيمته ليصير معلوما ولا عبرة في ذلك للتوصيف
لا لا يجزى بد منه كقيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه اشير الى ذلك في الحديث وبقوله ان في يد
عطف على قولنا لا اشارة اليه بغير حق دفعا لاحتمال ان يكون رهونا او محبوسا بالثمن في يد
وفي غير المنقول وهو العقار بذكر الحدود في الذار وكذا في الضيعة لا بد من التحديد ان كانت مشهورة
عنده وعندهما لا يشترط لان الشئ مضمونة عنه لا بعدد الثلثة لاختلاف في ذلك لا يكفي فيه بذكر
حد واحد وكذا بذكر حدين عندهما خلافا لابي يوسف ومن يقع بذكر ثلثة حدود فيه بدعي قال
علمنا الثلثة نعم قال في روى مسألة كتاب الشريط من البديع واسماء اصحابهم ونسبهم الى القبلان
تمام التعريف به عندنا في حقيقته وكان الرجل مشهورا يكفي بذكره وبأن في يد لا بدقته لاننا نثبت
اذا كان في يد ولا يثبت اليد فيه الابينة لم يقل بحجة لاننا نثبت الاقرارا وعلم القاضي لا يكفي فيه بذكر
عليه انه في يد لما فيه من تمام الموضع ولا يخفى ما فيها من الضر لصاحب اليد اذا ثبت اليد البينة او علم
القاضي يقع هذه التهمة وليس من قبلها ما قبل ان الذار اذا كانت في يد رجل مائة فتوضع المدعى في
على ان ذال اليد يقول انها مائة في يد حتى يقيم المدعى بينة على انها في يد ذال اليد فان بناء على مواضع
الخصمين وشاهد في يد المدعى لها المطالبة به عطف على قوله وان في يد ويدنا يندفع في دعوى
العقار وما اندفع في المنقول بزيادة قوله بغير حق واذا احتسب ان القاضي الخصم عنها فان اقتت
الحان اقر فيها او انكر وسال المدعى البينة فالتام قفه عليه وان لم يقر هذا ينظم صورته احد هما
ان يقول لا انكر ولا اعرف والاخر ان لا يقول ذلك بل يكتفي وفي الاولي لا يستحق عنده وعندهما
يستحق كما في النكاح لتناظر قولنا التعارض ثم عندنا بحسب حتى يقر ويكره كذا العتاني في فتاواه

هذا الحديث في قوله لا يكون عدما اصليا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

في فتاواه وفي الثانية يستحق بالاختلاف والاداء بقوله حلفين طلب خصمه هذا الصريح فان كل مرة
ان قال لا احلفا وبكت بلا ان يفتي عليه بالنكاح لم يقد وقضى بالنكاح حتى لعدم دلالة على انه
حقه ان يفتي فكم من شئ ليس ضمان يقع ويصح بعد الوقوع كقبول شهادة الفاسق والقضاء بهاء
ومن الجين ثلثا ثم القضاء احوط ولا بد من الجين على مدعيه ان يكل خصمه خلافا لانا نفي فان عندنا
نكل الخصم برة العين على المدعى فان حلف قضى له وان انا نقطع للملازمة وعندنا يستحق المدعي
عليه لا يقر برة العين على المدعي بدعيه واول من قضى به معاوية وهي مخالفة للحديث المشهور
يعني بدعيه مردودة بدلالة قوله وهي مخالفة للحديث المشهور فلا يحتمل لنا ويل بان ليس المراد
ان ذلك امر بدعيه معاوية في الذين بناء على خطا من المدعى انه امر بدعيه كم يقع العمل بان
المعاوية لعدم الحاجة اليه ولا يحلف عنده خلافا لهما والفتوى على قولهما في النكاح من التقدمة
والثانية في نكاح صدرتها ان يدعي رجل على امرأة او هي عليه نكاحا والآخر ينكره وحجة صدرتها
ان تدعي المرأة في العقد او بعد ما ارضى عليها بعد العقد ان راجعها فيها وانكر الآخر وفي ابله صدرتها
ان يدعي المدعي عليها بعد المدة او هي عليه بعد المدة او قبلها انقضاء فيها وانكر الآخر واستيلاء صدرتها
ان يدعي امه على مولاهما ولدت منه ولدا قد مات واستقطر سقطا مستبين الخلق وانكر
المولى ولا يجزى في هذا المسئلة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليه يكون اقرا منه ولا يعتبر
حجته ما روى صورتها ان يدعي رجل على رجل رقا او يدعي المجرى عليه اني رقيقه وانكر الآخر
المراد مجرى الحال صرح به في المصنوع معاوية لا يجزى النكاح كما تقدم ونسب وفي المنطق وولاد
قال في الحقايق لم يقل ونسب لانه انما يستحق في النسب المجرى عندها اذا كان يثبت باقراره كالاب
الابن في حق الرجل والاب في حق المرأة وولاد صدرتها ان يدعي على رجل مائة فان معتقه ومولاه
اذا ادعى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولا المعلقة ذكر قيد المعروف في الحقايق وانما يستحق
عندهما لان النكول قرارا الظاهر يستحق على تقدير صدقه فاذا امتنع عنه ظهر انه غير
صادق في انكاره اذ لو كان صادقا لقدم عليه واذا كان النكاح اقرارا والاقرار يجزى في هذه الامور
فيحلف حتى اذا نكل يفتي بالنكاح ولا يخفى ان المالكين ما يجتزى عن الجين الصادقة
فيبدل شيئا ولا يحلف اذا امكن حمل على البذل لا يثبت الاقرار بالنكاح فيحمل على البذل لان انزاله
بذلا او كيلة بصير كاذبا في الانكار والبذل لا يجزى في هذه الاشياء ومعناه هربنا ترك المنع
والاعراض عن المنازعة لا الهبة والتمليك صرح بذلك في الحديث وشرحه يعني عدم جريانه

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

هذا الحديث في قوله بان كان غائبا

في الصورة المذكورة لا يعمل فيها فان هذا الحق لا يستباح تناولها بالاذن بخلاف الاموال
وفي حمل النكول على البذل يكفي مكان معناه ولا يلزم ان يترتب عليه فائدتها فاندفع ما قيل
لما لم يجز البذل في هذا الاشياء لا يجعل النكول بذلا فيحصل على الاقرار وحده سواء كان حثا
الزنا او حثا القذف او حثا الشرب ولعمري هذا بالاتفاق ووجه الفرق عندنا ان الاقرار
يجري فيها كز النكول اقرار فيه شبهة والحدود تندرج بالاشبهات واللعان في معنى الحد وحلف
الشارق وضمن ان نكل ولم يقطع لان الضمان يعمل فيه النكول دون القطع فصار كما اذا شهد عليها
رجل وامرأتان وكذا الزوج اذا ادعت طلاقا لا يتجلف في الطلاق بالاتفاق فان نكل يثبت
الطلاق ويضمن المهر وكذا في النكاح ان ادعت هي المال ان ادعت المأنة النكاح وغرضها المال كالمهر
والنفقة فانكر الزوج يجلف فان نكل يلزم المالة لا يثبت الحلف عنده لان المال يثبت بالبذل لا الحلف
وفي النكاح اذا ادعى حقا ما لا كان كالارث والنفقة او غير مال نحو الحضنة في القبط والعقوب
المال واستناع الرجوع في الهبة فان نكل يثبت^{لها} ولا يثبت لنسب ان كان ما لا يثبت بالافترار وان كان
منه فعلى الخلاف المذكور وكذا منكر القبح فان نكل يجلف بالاجماع فان نكل في النفس حينئذ يجرى
او يجلف وينفذ ومنها يقتض فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجرى فيها البذل بخلاف النفس عندنا
وعندها يلزم الارش في النفس مادمالان النكول اقرار فيه شبهة فيثبت به مال ودفع الفصل
وان قال الحبسنة حاضرة اى في المضار اذا ذكر هذا القيد لان لو قال في شهود الا انهم يجلف ولا يكفل
بما اذا قال لا بينة لي وطلب حلف الخصم لا يجلف ولا يجلف ومحمد مع ابي حنيفة في ما ايد من الحقائق
ويكفل بنفس ثلاثة ايام فان اتى اى ان ابي الخصم عن الكفيل لازم اى امره حيث دارثثة ايام الغريب^{عطف}
على الضمير المنصوب في لانه قد مجلس الحكم اى لازم المدعى الغرض الى ان يقوم القاضي عن مجلس الحكم ولا يكفل
الغريب الا الى آخر المجلس فان اتى بالبينة فيها ولا يجلف ان شاء او يبعد الحلف بالله لا بالطلاق والعقوبات
الحل الخصم قبل صحتها في زمانها لكن لا يقضى عليه بالنكول لا راسخ عما هو منتهى عند شرعا ولو قضى عليه بالنكول
لا ينفذ ويغلق بصفاته اى يذكرها ولكن يحتر عن العطف كذا ينكر عليه اليمين لا الزمان والمكان خلافا لما
فان قيل بوجهه عند ان كان اليمين في زمانها وان في مال عظيم وحلف اليهودى بالله الذي انزل اليك رسالتك
على موسى والنصر الى بالله الذي انزل لا تجلب عيسى ام والمجسنى بالله الذي خلقنا والى الله لا لان
كثرة بارهم يعتقدون الله تعالى فان الدهر يمتد بهم لا يعتقدون الله تعالى ولا دالة في قوله تعالى والى الله
لا يعلو لك بل لان الرضى يعبد غير الله تعالى يعتقدون الله تعالى خالقهم ولا يجلفون في عابثهم ويجلفون

على الحاصل في البيع والنكاح بالله ما بينكما بيع قائم أو نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما هي بآئ منك
الآن وفي الغضب ما يجب عليك ردة لا على السب بالله ما بعت ونحوه أي أنكعها وما طلقها وما غضبت
لأن هذه الأبواب قد تقع ثم ترتفع برفع كالتالين والاقالة والنكاح الجديد والجهة فيجوز على
الحاصل لأنه اختلف على السب بغير المدعى عليه وهذا لا يرد على نفى السب بالبيع ونحوه يكون كاذباً ولو
لم يخلف جليله المبيع العايد إلى ملكه بالاقالة لأنه لو ادعى المعنى القاري لم يقبل قوله وإذا اختلف على
الحاصل فقد رد في المدعى والمدعى عليه حقهما لعلمنا أن مقصود المدعى من دعوى البيع ثبوت الحكم
وسمى أمكن إيفاء حقهما كان أولى من إيفاء أحدهما وإتراء الآخر هذا عندهما وعندنا لا يرسف بخلف
على السب في جميع ذلك لأنه عند ترضي المدعى عليه بأن يقول إنها القاضى قد يبيع إلا أن ثباته يقبله
فيخلف القاضى على الحاصل عنه أنه ينظر القاضى إلى النكاح المدعى عليه أن أنكر السب يحلف على السب
وأن أنكر الحكم يخلف على الحاصل وعليه أكثر القضاة وقال في الخلاصة بغير ضار إلى حال القاضى كذا في الكافي
لا إذا ترك النظر أي يلزم من الخلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيجوز على السب بالإجماع كدعوى
الشفعة بالجوار ونفقة مبتدأ والخض لا يراها بأن كان ثامناً فإذا اختلف على الحاصل بالله ما هو تحت
الشفعة وما لها عليك النفقة يصدق في محققه فيفوت النظر في المدعى وكذا في
سب لا يرتفع كعبد لم يدعي عتقه فأنه لا ضرورة إلى الخلف على الحاصل لأن السب لا يمكن ارتفاعه
فإن العبد المسلم إذا عتق لا يرتفع لقال أن يقول نعم إذا اعتق مسلماً لا يسترى لكن يجوز أن
يعتق حال كفره فينكر عتقه بهذا الاعتبار وفي الأمانة والعبد الكافر على الحاصل لا ينكر الرق عليها
بالردة والمخاف والبيع عليه ينقض العبد والمخاف والبيع فيرتفع السب فيه ما لم يجد على العلم من رده
شيئاً فادعاه آخر لا يعلم له ما ضاع المهر فلا يخلف على البتات وعلى البتات أي على القطع أن
وهب له واشتره لوجود الطلق للدين في الشراء سب لثبوت الملك وضماً وكذا الجهة وصح فلا
الخلف والصلح منه ولا يخلف بعد ابتداء التقاضي حقيقة **باب التحالف** لاختلاف في قدر الثمن
أو البيع حكم لمن برهن وأن برهنه حكم لمثبت الزيادة وهو البايع في الأول والمشتري في الثاني وإن
اختلفا فيهما كما إذا قال البايع بعت هذا بالدين وقال المشتري بعت مع الآخر بالدين فحجة البايع في
الثمن وحجة المشتري في البيع أولى وأن غلبت إقامة الحجّة في أي صورة كانت من العقد المذكورة ولم يرض
واحد منهما بما قاله الآخر بعد ما قيل لكل واحد منهما أن ترضى بما قاله الآخر بعد ما قيل لكل واحد منهما
أن ترضى بما قاله صاحبك والآن نحن في البيع عليك تحالفاً لم يقل برضى كل زيادة بدعيه وآخر الاختلاف

لأن شرط التحالف عدم رضی واحد منهما بما قاله الآخر لعدم رضی كل منهما بما قاله الآخر وحلف المشتري
أولا في الصدق ذلك هذا قول محمد وأبو يوسف وأبو حنيفة وهو الصحيح لأن
المشتري اشتد انكاره لا يظن بالباطل بالثمن ولا يظن بالثمن فأيده النكول وهو الثمن ولو بدأ
ببيع البائع يتأخر المطالبة بتليم البيع إلى زمان استيفاء الثمن وفي المقابلة والقرف بداء القاض
بأنهما شاءا استوائا ويحلف كل على نفي ما يدعيه الآخر ولا حاجة في يتم اثبات ما يدعيه هو في الزيادة
يحلف بغيره لا يثبت إلى النفي تأكيداً ولا صراحة لا تقتضي النفي لأن الإيمان على ذلك وصفت ونسخ
القاضي البيهقي أي بعد التحالف بطلت منهما من أحدهما وقبل ينسخ بنفس التحالف والصحيح هو
الأول ذكره في الكافي ومن نكل لزمه دعوى الآخر يعني إذا انقضت به القضاء أو بدونه لا يجب شيئاً
أما على اعتبار أنهما قد رزقا فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفاده ثم اعلم أن التحالف إذا
كان قبض أحد البديلين فظاهره القياس أن كان بعد فحالف للقياس لأن القابض منهما لا يدعي
شيئاً على صاحبه وإنما ينكر ادعاء الآخر ولكن عرفناه بالنقض وهو قوله ثم إذا اختلف المتبايعان
والثمن قائم بينهما فالحال وتراد ذكره في التبيين ولا تحالف في الأصل سواء اختلف في أصله
أو في وصفه خلافاً للزهر والشافعي وشرط الخيارات سواء اختلف في أصله أو في مخرجه وقبض بعض الثمن
وحلف المنكر لا بعد هلاك البيع وحلف المشتري أن هلك البيع ثم اختلفا في الثمن لم يجز
عندهما والقول للمشتري عند محمد ذلك فاعني يتحالفان وينسخ البيع على قيمة الهالك وعلى
هذا إذا خرج البيهقي عن ملكه وتغير وصار حاله لا يقدر على ردّه بالعيب لأن كلاهما يدعي
عقداً ينكر الآخر ولهما أن التحالف بعد قبض البيع على خلاف القياس وروى الشرع في حال قيام
السلقة لا بعد هلاك بعضه إلا أن يرضى البائع بترك حصته الهالك في يتحالفان هذا عند
وقال أبو يوسف يتحالفان في الباقي وينسخ العقد فيه ولا يتحالفان في الهالك والقول في ثمن المشتري
وقال يتحالفان عليه ما يفسخ العقد بينهما ويرد الباقي وقيمة الهالك هذا على خروج عامة المشايخ
على أن الاستثناء ينصرف إلى التحالف وقال شيخ بلح ينصرف إلى بين المشتري والمعنى لا يتحالفان
عند ويكون القول للمشتري مع يمينه إلا أن يأخذ الباقي ولا يأخذ شيئاً آخر في لا يحلف المشتري
لأننا لم نجعل إذا كان منكراً ما يدعيه البائع فإذا أخذ الباقي على جميع ما ادعاه على
المشتري فلا حاجة إلى تحليفه وروى عليه أن الأخذ على بشئ الباقي ولو كان أخذ الباقي بطريق
الصالح كان معلقاً بعينه ولا في بدل الكتاب هذا عند وقال يتحالفان وينسخ الكتاب وهو قول الشافعي

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

الشافعي ولا في رأس المال بعد قاله وقد صدق المسلم اليه أن حلف في الإقالة في باب السلم ليس ببيع
بل هو بطلان من كل وجه فإن رتب السلم لا يملك المسلم فيه بالإقالة بل يسقط فلم يكن فيها معنى البيع
حتى يتحالفا فاعتبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه هو المنكر حقيقة فكان القول لا ينعقد
بخلاف البيع فإنه ينسخ الإقالة بعد التحالف ببيع أو اختلفا في قدر الثمن بعد قاله ولا ينعقد
في بدل الأجرة أو المنفعة قبل القبض أي قبل قبض بدل الأجرة في أحد الصورتين وقبل قبض
المنفعة في الأخرى تحالفوا وحلف المشتري أولاً أن اختلفا في الأجرة فالمرجح أن اختلفا في المنفعة
وان نكل ثبت قول صاحبه وأى برهن قبل وان برهننا نحتج المراد أن اختلفا في الأجرة وحجج المشتري
أن اختلفا في المنفعة اعتباراً بالثمن الزيادة وحجة كل في فضل يذمعه أن اختلفا فيهما وأما ما هو لا
تحالفان اختلفا في قدر الأجرة بعد قبض المنفعة والقول للمشتري لأن منكر الزيادة وهذا عند
ظاهر لأن هلاك العقد عليه يمنع التحالف عندهما وكذا عند محمد لأن البيع إنما ينسخ بقيمة الهالك
وهذا ليس للنافع قيمة وبعد قبض بعضهما يتحالفان ونسخ فيما بقي لأن الأجرة تنقضي ساعة فباعت
فكانا تنقضي بعقده مختلفه فغيراً بقي يتحالفان لا فيما مضى والقول للمشتري فيما مضى لأن المنكر
وان اختلف الزوجان في متاع البيت ولا يمينه لأحد منهما فلها ما صلح لها وله ما صلح له أو لهما مع اليمين وان
مات أحدهما فلكل أي ما يصلح لهما للحي مع اليمين هذا عند وقال أبو يوسف يدفع إليها ما يجزئ
مثلاً الباقي له مع يمينه واليمين قول الموت سواء لقيام الدية مقام الميراث وقال محمدان كانا حيتين
فمات أحدهما بوجيفة بعد الموت المشكل لو شئنا وان كان أحدهما ملكاً فالكل للميت في الحيوة وللحي هكذا
في عامة الكتب وفي شرح الجامع الصغير للشيخ انه هو وفي رواية محمد والزهري أن الميت بعد الموت
وقال العبد المأذون والمكاتب كالحق **مسألة** لوقال ذواليد هذا الشيء أو عينها وأما يمينه
أو أجره أو رهينه زيداً وعقبته منه وبرهن عليه سقطت دعواه المدعي لأن يده هولا ليست يد
خصمه وقال أبو يوسف ان كان ذواليد رجلاً صالحاً يندفع الخصومة لأن كان معروف بالجل
لاحتمال أن يدفع ما في يده إلى من يفتن بالبدل ويقبله أو دعه عنده بحضرة اليهود كيلا يكن
لأحد الدعوى على وقال ابن شامة لا تندفع الخصومة مطلقاً وقال ابن أبي ليلى تندفع بلا يمينه وهذا
قول خامس مع محمد على ما يأتي ولذلك سميت المسألة بخمسة كتاباً لدعوى وان قال شريكه من الغا
أقرته هذا الصفة بيد الخصم فلا تسقط عنه أو قال المدعي غصبته أو سرقته أو سرق مني لأنه
أما صار خصماً بدعوى الفعل عليه لا يبدى بخلاف دعوى الملك المطلق فإنه خصم فيه باعتبار يده وان برهن

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

في التاج من غير تايخ حيث يحكم بها لذي اليد ان كانت في يد احدهما اولهما ان كانت في ايديهما
او في يد ثالث ذكر في التبيين وان اشكل فلها وان خالف وقتها بطلت فيترك للتابع في يد من كانت
في يد وان برهن احد خارجين على غصبتي والاخر على دعيته استويا لان المدعى اذا جحد المدعى
صار غاصبا وقامه الخارج بينة على المدعى تفقن جحد في اليد اياها والابساح من اخذ الحكم
والمركب من اخذ الجاه ومن في السج مزود ينفذ ذمها لمن على كونه بها اي صاحب اليد في هذه
الصدور لا ولي والسر الباطن والمتعلق به سواء كن معه ثوبه مع آخر القول بصبي يعتري بكم
ويقبل ما يقول في انا حر لا ترفع يد نفسه وان قال انا عبد فلان قضى لمن في يد لان اقراره لا يرد
بالرق كمن لا يعتبر له بمنزلة المتاع فان قلنا ليس الاصل في الانسان الحرية قلت ما هذا الاصل اذا اعترض
عليه ما يدل على خلافه يبطل ذلك الاصل والبدعي من هذا شأنه دليل على خلافه ذلك الاصل لانها
دليل الملك فبطل به ذلك الاصل كذا ذكر في الفوائد النظرية والحايطة لمن جرد عنه عليه او متصل بينا
انصال تبيع تبيع فغير التبيع على ما ذكر في الذخيرة اذا كان الحايطة من مدعى اقراره يكون انصال لغير
الحايطة المتاع فيه داخل في انصال غير المتاع فيه واذا كان من خب بان يكون ساجدة احد هما
مركبة في الاخرى وانما انصال تبيع لان مثل هذا انصال يكون فيما بيني مرتعا للمزلة عليه هراي
المراي جمع المردية وهي قصبة تقسم بطلا من الكرم فليس عليها قضبان الكرم كذا في ديوان الادب
بل بين الجارين لو تنازعا اي يكون الجار ينفذها اذا تنازعا ولا حدها عليه هراي دون الاخر وذويت
من دار كذا يوت منها في حق صاحبها لا استواءهما في استعمالها وهو المردية فيها ارض ارضي شخصانها
يد و آخر كذلك وبرهان فني يبيد وان برهن احدهما او كان بين فيها ارضي ارضي فني يبيد لوجوه
النقض والاستعمال **باب** دعوى النسب صبعة ولدت لاق من نصف حول منذ بيعت
فاذعي البائع الولد ثبت نسبه منه وامتهاب وفسخ البيع ويرد الثمن ان لم يدع المشتري قبله هذا عند الثلثة
وعند غيرهما الثاني دعوى بالهالة لان البيع اعتراف منه بان عبده كان منافقا في الدعوى ولا نسب
بيون الدعوى لهما ان اتصال العلوق بملكه شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهر عدم الرضا
وبني النسب على الخفاء فيعني فيه التناقض اذا صحت الدعوى استندت الى عوى العلوق فتبين ان ادعاء
ام ولد يفسخ البيع ويرد الثمن لان قبضه بغير حق وانما قال لم يدع المشتري قبله لانح يثبت نسبه
منه لوجوه الجحد وهو الملك وثبت لها اممية الولد باقراره ثم لا يفتي دعوى البائع بعد لان النسب
لا يحتمل الا بطلان والاستقال ولا يتعين الحمل على ان المشتري كرها واستولدها ثم اشتراها اذ يحتمل ان

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

ان يكون المشتري مالكا لها قبل ذلك ويكون العلوق في ذلك نعم لو اشترط في المشتري ان البائع اشترى
الجارية وابعها بعد سنتين يسقط هذا الاحتمال فان قلت لا يثبت اتصال العلوق بملكه لما ذكر في الاصل
قلت لان حصة الحق وتبين انه لا بد في صورة المسئلة من قيد زائد على ما صرح بصاحب المسئلة
وكذا لو ادعاه بعد موت الام ويرد كل الثمن عنده وحصة الولد فقط عند حيا لان موت الولد لان
الولد اصل في ثبوت النسب لم يثبت نسبه بعد المات لعدم الحاجة ولو ادعاه بعد ثبوتها يثبت نسبه
ويرد حصة من الثمن اذ لو ادعى البائع الولد انه ولد له بعد ما عتق لثري الام وقد جرت بذلك
نصف حول ثبت نسب الولد ويرد البائع حصة من الثمن بان يقسم الثمن على قيمته بعينه في الام يوم
لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانصار القيمة بالولادة فيعتبر قيمته عند
ذلك ذكر في التبيين وبعد عتقه ردت دعواه لما ذكرنا ان الولد هو الاصل كما ولدت لاكثر من
نصف حول واقل من سنتين او اكثر منها الا اذا صدق المشتري في حكم الثاني وهو اذا ولدت لاكثر
من نصف حول واقل من سنتين كالاول وهو اذا ولدت لاق من نصف حول وفي الثالث وهو ما اذا
ولدت لاكثر من سنتين لم يبطل بيعه ولا يعتق الولد ولا يصير لامة ام ولد له لان العلوق حاد
بعد البيع ولا يستند الى ما قبل البيع حتى يبطل ومما تم ولده على المعنى المذكور اي يحمل على الاستيلاء
بالكساح حال الامره على الصلاح ولما باع من ولد عند ثم ادعاه بعد بيعه مشترى صحيح نسب ورده
بيعه لان البيع يحتمل النقص وما له من حق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاجله وكذا لو كانت لولد
اشترى امه مع ولدها وكاتب الوالد او رهنه او اجد او كاتب الام او رهنه او زوجها ثم ادعاه
لان هذه العوارض تحتمل النقص فينقض ذلك كله ويصح الدعوى بخلاف الاعناق والتبعية على ما مر
باع احد توأمين قد مرتقير التوأمين في سيرة الفاسر لو اعند واعتقه مشترى ثم ادعى البائع
الاخر يثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري لان من يثبت نسب احد هما يثبت نسب الاخر ولو
لصبي ترك قيد معه لان ليس يثبت ذكره في التبيين هو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وانما هو
بنوته هذا عند وقال ان محمد زيد بنوته فهو ابن الذي معه لان الاقرار رتبة بالرق فصا كان
والاقرار بالنسب قد بالرق وان كان لا يحتمل النقص له ان النسب مما لا يحتمل النقص بعد ثبوتها
والاقرار بملكه لا يثبت بالرق فيبقى فيمنع دعوى ولو كان مع سلم وذمي فقال المالك عتق وقال
هو ابني فهو ابن الذي وحر اي يثبت نسبه من الذي حتى يثبت له الحرية ويكون مسل لان حكمه
الاسلام كذا في الحققة وانما لم يقل هو حر ابن الذي لان المنقوع على الدعوى هو ابنة وانا الحر بن

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

تجدي

لو قيل ان المدعى الثاني
انما ادعى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول

لو قيل ان المدعى الثاني
انما ادعى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول

لو قيل ان المدعى الثاني
انما ادعى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول

لو قيل ان المدعى الثاني
انما ادعى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول

لو قيل ان المدعى الثاني
انما ادعى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول
فلا يلزم له ان يثبت نسبه
لولا دعوى المدعى الاول

لأنه لم يبين أصلاً لا يجوز عند أبي يوسف خلافاً لما على شيئا وان بين سببا غير صالح فلا يجوز
 اتفاقا والفرق لا يبين أن الوصية متعينة في الاقرار بالجل بخلاف الاقرار فان فيه اسبا باستا
 حجة فان ولدت جاني منه يعلم انه كان قائما وقت الاقرار ولا يلزم ان يكون لاقل من نصف
 حوله لانه اذا كانت المائة معتدة فجاءت بالولد لاقل من ستين وان كان اكثر من ستة أشهر يحكم
 في البطن وقت الاقرار لا يحكم بغيره النسب فيكون ذلك حكما بوجوده في ذلك الوقت وهذا القليل
 مذكور في المبسوط فلهذا ما اقر وان ولدت حبيبتين فلهما وان ولدت ميتا فلهما وصي والميراث لان في بيان
 السبب اقرار بملك للموصي والميراث فيقسم بين ورثة وان فتربيع او افاضوا بهم الاقرار لغا
 هذا عند أبي يوسف وعند محمد يصح الاقرار بحمل على السبب لصالح وان اقر بشرط الحيا صح وبطلان
 لان الخيار للفسخ والاقرار لا يحتمل من المبالغة المتعينة انما قد ادعى انه كاذب في الاقرار فعندهما
 لا يلتفت الى قوله وقال أبو يوسف يحلف المقر بان المقر يمكن كاذبا في اقراره والفتوى على قوله كذا
 لو ادعى وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله والاصح التحليف وان كان الدعوى على ورثة المقر
 فاليمين عليهم بالعلم اننا لا نعلم انه كان كاذبا **باب الاستقنا** من استثنى بعض اقد
 متصلا لزمه بابقه وان استثنى كله فله ان استثنا الكل لا يصح وان استثنى كليا او جزئيا
 من درهم صح فيمنه وان استثنى غيرهما من ماله اذا قال الاثبات لم يصح هذا عندهما لوجه المجازة
 مزوجه اذا كان مكيالا او موزونا وعند محمد لا يصح في الكل لعدم المجازة وعندنا نافع
 يصح في الكل للمجازة من حيث المالمية ومن اقره وصل بانشاء الله بطل اقراره ومن استثنى
 بناء اقراره بملكنا للمقر لان النبا داخل في هذا الاقرار معنى لفظا والاستثناء تصرف في اللفظ
 ولو قال بناؤه الى وصية مالك فكما قال وقصا الحائز ونحوه البتة كنه بالان يخل فيه تبعا
 لالفاظ وان قال على الف من ثمن عبد ما قبضته وعينه الضمير للعبد فان سلم المقر له لزمه
 الالف اي سلم المقر له ذلك العبد الى المقر لزمه الالف والافلا وان لم يعينه اي العبد لزمه وصلا
 قبضته اي قوله ما قبضته لغو عندنا وصلا فصل لانه يرجع عن موجب قوله على فلا يصح وان كان
 وعندنا ان وصل صدق ولم يلزم شي وان فصل لم يصدق كقوله من ثمن خمر اي يكون لغوا عندنا
 وصلام فصل عندنا ان وصل صح وان فصل لا وفي من ثمن شاة او قرص وهي زبوف او بخر حجة
 او سقاة او حاصر لزمه الجعنة وصلام فصل وعندنا ان وصل يصدق لانه يرجع عند
 بيان تعين عندها ومن غلبه ووديعه ان ادعى احد صدق الا فصلا في الاخيرين انما يصدق

هذا هو الوجه في الاستقنا
 فان كان المقر له لزمه بابقه
 وان استثنى كله فله ان استثنى
 الكل لا يصح وان استثنى كليا
 او جزئيا من درهم صح فيمنه

هذا هو الوجه في المجازة
 من حيث المالمية ومن اقره
 وصل بانشاء الله بطل اقراره
 ومن استثنى بناء اقراره بملكنا

هذا هو الوجه في اللفظ
 وان قال على الف من ثمن عبد
 ما قبضته وعينه الضمير للعبد
 فان سلم المقر له لزمه الالف

يصدق في الاولين وصل ام فصل لان الانسان يفتي بجده ويوع ما يملكه فلا مقتضى له في الجار
 ولا تعامل فيكون بيانا للنفع فيصح وان فصل ولا يصدق في الاخيرين ان فصل لا يملكه الا من جاز
 الان الاسم يتناولها جازا فكان بيانا مغيرا فلا بد من الرضا وصدق في غيبته ثوبا وجا بعيب
 وفيه على الف درهم الا انه ينقص كذا متصلا وان فصل لان الاستثناء يفتح متصلا لا منفصلا
 ولو قال اخذت منك الفاء وديعة فملكك وقال الاخر بل غصبا يضمن وفي اعطيته وديعة وقال الاخر
 غصبه لا وذلك ان في الاول اقر بموجبا لقمان وهذا اخذ وفي الثاني لم يقر بذلك بل الخضم يدعى
 عليه الغصب وهو ينكر والقيل للنكر في هذا كان وديعة عندك فاخذته وقال هو لي اخذه
 اي المقر له لانه اقر باليد له ثم ادعى استحقاقا فله عليه وهو ينكر القيل للنكر وصدق من قال اجرت
 فرسي او ثوبي هذا فركبه او لبسه ودية او خاط ثوبي هذا بكذا فقبضته هذا عندنا وقال القيل
 قول النكر اخذ منه العين وهو القياس وجهه ما ذكره في رد المحتار وجب الاستحسان وهو الفرق
 ان اليد في الاجارة ضرورية ثبت ضرورة استيفاء العقد عليه وهو المنافع فيكون عدما
 فيما وراء الضرورة فلا يكون اقرارا له باليد مطلقا بخلاف الذي يعتد لان اليد فيها مقصورة
 وقال في الاسرار ان خلافا فيها اذا لم يكن الدابة معروفة للمقر **باب الاقرار** دين الصحة
 مطلقا اي سوا علم بسبب العلم بالاقرار دين المرض الى المرض الموت بسبب فيه مما ليس من الصحة
 وعلم بالاقرار كبد مالم يملكه واتلفه او مرر به سوا او قدما على ما ثبت باقراره في مرضه خلافا
 للشافعي فانه يقول لا تقصر في سببه وهو الاقرار ولنا انه لا يعتبر اذا تضمن ابطال حق الغير
 وفي اقرار المريض فلك لان حق غمراء الصحة تعلق بهذا المال استيفاء والكل اي قدم الكل
 يعني دين الصحة ودين المرض الثابت بالاقرار ودين المرض الثابت بحمل الارث وان تحمل ماله اي
 استوجب جميع ماله ولا يصح ان يخص اي المرض من الموت غمراء بقضاء دينه لان اقراره بقبض
 ولا اقرارا لغيره الا ان يصدق بالبقية الاستثناء عن الاخيرين المراد من البقية بقية الورثة اذا لا
 تأثير لصدق بقية الغمراء دين ذلك الغريم في صحة قضاء نعم لقبولهم ذلك القضاء فانه فيها
 غير التصديق وهذا ظاهر من الهداية وغيره وان خفي على من قال اي بقية الغمراء في الدين وبقية الغمراء
 في الاقرار لو ارث فافسد الكلام لفظا ومعنى في شرط التصديق خلافا للشافعي وان اقر المريض
 بشئ لشخص ثم يتيقن ثبت نسبه اي صا وشرائطه وبطل ما اقر لاجنبية ثم نكحها وجه الفرق
 ان ثبوت النسب وقت العلوق فبين ان ادعى لانه فلا يصح ولا كذلك الزوجة ولو اقر ببنوة

هذا هو الوجه في المجازة

هذا هو الوجه في المجازة
 من حيث المالمية ومن اقره
 وصل بانشاء الله بطل اقراره
 ومن استثنى بناء اقراره بملكنا

هذا هو الوجه في اللفظ
 وان قال على الف من ثمن عبد
 ما قبضته وعينه الضمير للعبد
 فان سلم المقر له لزمه الالف

هذا هو الوجه في المجازة
 من حيث المالمية ومن اقره
 وصل بانشاء الله بطل اقراره
 ومن استثنى بناء اقراره بملكنا

انشاء المص رحمه الله بذكر المال لتترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منفرقة فالزوج لا
 يعطى العوض في الفرقة وان لم يجعل المال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء بقابل العوض فلم
 يصح وفي بعض نسخة ذكر جواز الصلح وجهه ان يجعل بدل الصلح زيادة في مهرها ولا عن دعوى
 حذر لا تترك الله تعالى لاحقه ولا اذا قل ما ذن آخر عدا واصلح عن نفسه وان كان القائل عبدا
 له جاز صلحه عنه وجه الفرقان رقبته ليست من حجارته فلا يجوز تقرب فيها بخلاف عبد فانه
 من حجارته فيجوز تقرب فيه والصلح عن مفسوب تلف باكثر من قيمته وعرضه عند وعنده
 بطل الفضل على قيمته بالاتفاق الثاني لانه لا راجع هو القيمة وهي معتدة فالزيادة عليها لا تكون
 بخلاف ما اذا صلح على عرض لا الزيادة لانظر عند اختلاف الجنس بخلاف ما يتفان الناس فيسلان
 يدخل تحت تقديم المقومين فلا تضر الزيادة وله ان حقه في الهلاك باق فاعتياضه باكثر لا يكون
 اذ لا مجامعة بين العبد والنقد ذكر في المبحث ثم قال وموضع الخلاف ما اذا لم يكن القاضى قضي
 بالقيمة اذ لو كان قضي لا يجوز بالاجماع وفي سرائق نضفا له وصالح عن باقية باكثر من نصف قيمته
 بطل الفضل هذا بالاتفاق وجه الفرق له ان القيمة مضمون عليها ثمنها وتقدير الشرع لا يكون
 دون تقدير القاضى فلا يجوز الزيادة عليها وثم غير مضمون عليها ولو صلح بعرض صحيح وان كان
 قيمته اكثر من قيمة نصف العبد وبدل صلح عن دم عمدا وعلى بعض دين بدعيه بلهم المعك لا يكون لان
 الصلح عن القبح معاوضة باسقاط الحق والصلح على بعض الدين اسقاط محض فالدين فيه غير معتبر
 لان يضمن الاستثناء منقطع لا تنح هو ماخذ بعقد الضمان لا بعقد الصلح وفيها صدق كعب بن
 كان عن مال بال عن اقراء ما كونه البديل من غير جنس المصلح عنه فليس بشرط كنه الصلح عن فرس
 بفرس جابر وهو كعب اذ كان عن اقرارهم وكيله لان الركيل اصل في المعاوضة المالية وان صالح
 ففصل ما عن جابر الملتزم عليه مع الملتزم وضمن البديل ما اضاف الى ما له بان قال في الف من مالى او
 على عبدي هذا اذا اثار الى نقدا وعرض به بان قال على هذا الالف وعلى هذا العبد او يطلق
 بان قال على الذر درهم ونقد صحيح وان لم ينقد ان اجاز الملتزم عليه لزمه البذل الا ان
 العقد يكون موقوف فاصلا على بعض جنس ما له عليه اخذ بعض عقد وحط باقية لا معاوضة لان
 فم حمله عليها فاد العقد للزبنا فصيح عن الزجاء على ما تراه حاله او على الف من مالى او
 على زبوف يحط بعض الاصل في الاول ويحط وصفه في الثاني وهو ايضا حقه يحطها في الثاني وفي
 هذه الصفة الصلح ولا يشترط قبض البديل ولم يصح عن درهم على نازير من عبده لان من الملتزم

على ما هو عليه في
 نسخة من نسخة من نسخة

على ما هو عليه في
 نسخة من نسخة من نسخة

على ما هو عليه في
 نسخة من نسخة من نسخة

مائة

دينا

لا يستحق الدنيا حتى يكون حمله على التناخي فكان معاوضة وهو صرف فلا يجوز تأجيله او عن الزم على نفسه
 حاله لان المعجل خير من المتأجل وهو مستحق بالعقد فيكون بازا ما حط عنه وذلك اعتياض عن الاجل
 وهو حرام او عن الالف مسح على نصف ايضا لان البض غير مستحق بعقد المذاينة وهي زائدة
 وصفا فيكون معاوضة الالف بخيالة وزيادة وصف وهو ربوا من امر باء ونصف دين عليه
 فذا على انه براء مما زاد ان قبل بركي وان لم يدفع عدا دينه عندا في حيفته ومحمد قال ان
 لا يعود دينه لان براء مطلق وكلمة على بان كانت للمعاوضة لكن مدخلها وهو اداء النصف
 لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فزوجها كعدم ولها ان براء مقيد بالشرط فيفوت بقواته
 ذلك ان كلمة على بان كانت للمعاوضة فهي محتملة للشرط لوجه معنى المقابلة فيه فيعمل عليه عند
 تعذر حمله على المعاوضة فتعطل النصف فان قل مدخل على ليس بشرط بل شرط قلت فائدة على
 تقييد احد خبري الكلام بالآخر وموجه اشتراط ما يصلح ان يكون مشروطا بالآخر سواء كان ذلك
 مدخل على او لا فانها وان لم تكن داخلية في اللفظ على الشرط لكنها داخلية عليه في المعنى وان لم يرد
 لم يعد لان براء مطلق وكذا اصلحه من دينه على نصف يدفعه اليه غدا وهو بركي ما فضل على
 ان لم يدفع غدا فاكل عليه ففي هذه الصورة ان قبل بركي عن الباقي فان لم يرد في العقد فاكل
 عليه ولا خلاف لهما خيرا لانه ان يصرح التقييد وان براء على نصفه على ان يعطيه باقى غدا فهو
 بركي ادى الباقي ولا فرق بين ما اذا قدم الابرار وبين ما اذا اخره وقال لا باطلا ان الابرار او لا
 واداء الباقي لا يصلح عوضا مطلقا وكلمته يصلح شرطا فوقع الشك في تقييد بالشرط فلا يتقيد به
 وتقييد في الثاني لان الابرار حصل مقرنا به فمن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه
 لا يصلح عوضا يقع مطلقا من حيث ان يصلح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت لاطلاق بالشك فلهذا ما
 في الهداية وبهذا البيان اتضح الفرق بين الصورتين وتبين ان محل التعجب عدم الفرق بينهما وعلق
 صريحا كان اذيت الى كذا او اذا ارمتي لا يصح فان تعليل الابرار بالشرط صريحا بخلاف ما اذا لم
 يكن يرتد بالشرط ومعنى الاسقاط حتى لا يتوقف على القبول والاسقاط لا ينافي تعليله بالشرط والتعليق
 ينافي فراعينا المعنيين قلنا ان كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح وان قال الآخر
 سالا اقرالك بالاك حتى توخره عنى وتخطه عنى ففعل صح عليه ولعل على اخذ الحال ولو صلح احد
 من اشراك الدين بان يكره واجبا بسبب متحد كمن المبيع اذا كان صفقة واحدة وقيمة المستهلك المتك
 عن نصفه على ثوب تابع شريكه عن غير نصفه واخذ نصف الثوب من شريكه لا ان يضمن ربع الدين

زبوا من امر باء
 نصف دين عليه

على ما هو عليه في
 نسخة من نسخة من نسخة

ما هو

في الاول لا لا على الابرار

على ما هو عليه في
 نسخة من نسخة من نسخة

على ما هو عليه في
 نسخة من نسخة من نسخة

الشروع

فلا حق له في الثوب ولو قبض ثوبا من الثوبين شاركه في ثوبه وجعل على الغريم بما يقع لان ما اعطاه
 لكان مشتركاً بين الشريكين لم يكن للغريم ان يقول للذي اعطاه النصيب في قد أدب حقاً ولو
 شري بنصفه ثوبا اي لا يشتركا احد الشريكين بنصف الثوبين من الغريم شيئا فتمت شريكه ربع الدين
 لا نصيبا قايضا بنصف الدين بالمقاصة فيصير شريكه نصف ذلك النصف وهو ربع اكله او
 او يبيع غريمه لان حقه في ثوبه باق لان القايض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فلا
 ان يشاركه وفي الاجراء عن خطا لما لا يرجع في هذه الصورة لان الاجراء اتلاف لا قبض
 والمقاصة بدین سبق لم يرجع الشريك لا نقاض ثوبا بالمقاصة لا قابض شيئا ولو ابراء عن
 البعوض قسم الباقي على سهامه فان الذين بينهما نصيبين وبراءا احدهما نصف نصيبه وهو الربع
 قسم الباقي اثلاثا لا يبق له ربع ولا آخر نصف وبطل صلح من يبيع من نصيبه على ما وقع
 اي على ما دفع من راس المال وهذا عند الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط
 ان يكون على راس المال لا يتركه على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من استبدال المسلم فيه له انه
 تصرف في خالص حقه فيجوز كما في بائنا الدين وله ان يصرح في نصيبه خاصة لزم قسم الدين
 في الذمة ولو ابراء في نصيبه لا بد من ابراء الآخر ولم توجد وان اخرج احد الوثني عن عرض ارضا
 بال اذ ذهب بفضة او عكسه او نقدين بهما فتح قبل بدله الا انما فتح عن النقدين بهما سواء قل
 البذل او اكثر لا يصر في الجنس الى خلاف الجنس لكن يشترط فيه التقابل للقرن على ما مر في مضمعه
 وفي نقدين وغيرهما باحد النقدين لا الا ان يكون المعطى اكثر من قسطه من ذلك الجنس فيكون
 ما يبا وحققته في مقابلتها وما فضل في مقابلته غير المتراهم احترازا عن الربوا وذلك لان الصلح
 لا يجوز بطريق الاجراء لان التركة ايمان والبراءة من الاعيان لا يجوز ولا بد من التقابل فيما
 يقابل نصيبه من الذهب والفضة لا تصرف في هذا القدر وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين
 من التركة يعني اخرج احد الوثني وفي التركة ديون بشرط ان يكون الدين لبقية الوثني بطل
 الصلح لان تملك الدين من غير من عليه الدين ثم ذكر صحة الصلح حيا لا فقال وان شرطوا براءة
 الغريم منه هذا هو الجمل وهي ان يشترط الوثني ان يبراء المصالح الغريم عن نصيبه من الدين
 ويصالح عن ايمان التركة بما في هذا الوجه نوع ضرر بائنا الدين حيث لا يمكنهم الرجوع على الغريم
 بقدر نصيب المصالح ونوع نفع لهم حيث لا يبقى للمصالح حق فيما على الغريم فنقصان
 ذلك الضرر يجب بهذا النفع او قضا نصيب المصالح منه تبرعا هذا ثانيا فلو كان يبيع بائنا الدين

كان

هذا هو الجمل
 وهو ان يشترط
 الوثني ان يبراء
 المصالح الغريم
 عن نصيبه من الدين

هذا هو الجمل
 وهو ان يشترط
 الوثني ان يبراء
 المصالح الغريم
 عن نصيبه من الدين

او يبيع

نفسه

نفسه

الورثة قضاء نصيب المصالح من الدين متبرعين وهذا يحل لهم حصص من الدين على الغريم ثم يصالحون
 عما بقي من التركة وفيه ضرر النقد فانه خير من النسيئة او اقرضوه قدر قسطه منه فيكون لهم
 عليه واحاطهم بالقرض على الغريم وهم يقبلون الحيلة ثم صلحوا عن غريم بما يصلح ان يكون بدلا
 صح هذا ثانيا لثبوتها وهي احراز ذكر النصيب في كتاب الحيل وفي صحة الصلح عن تركة جليل على مكمل
 او مؤثر ان اختلافه قال الظهير الدين المغيرة لا يجوز لاحتمال الربوا وقال الفقيه ابو جعفر
 يجوز لان ههنا شبهة الشهرة ولا جرم لها وذلك انه يحتمل ان يكون في التركة من جنس بدل الصلح
 وعلى تقدير ان يكون يحتمل ان يكون زائدا على بدل الصلح واحتمال الاحتمال يكون شبهة الشهرة
 ولقائل ان يقول خرج الجواب بالتفصيل بان يقال ان كان في التركة من جنس بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن
 وان لم يدر حال التركة فعلى اختلافه ولو جهلت وهي غير المكمل المذون في يد البقية صح في الاصح
 وجب عدم القسمة ان هذا الصلح يبيع لبراءة لان البراءة عن الاعيان لا يجوز واذ كان بيعا
 فاحد البائنين مجزئ فلا يجوز وجه الصحة وهو الاصح ان التركة اذا كانت في يد بقية الورثة
 فالبراءة لا تقضي الى المنازعة فتجوز وبطل الصلح والقسمة مع دين محيط ولا يصالح قبل القضاء
 في غير محيط اي ينبغي ان لا يصالح قبل قضاء الدين في غير محيط ولو فعل قال الاصح لان التركة لا يبيع
 عن قليل دين والذات قد يكون غايبا فلو جعلت التركة موقوفة يتصرف الوثني والذات لا يتصرف
 لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي استحسانا ووقف اكل قايضا
 وجه القسمة ان الذين يتعلق بكل جزء من التركة ووجه الاحتقان لزوم ضرر الورثة
كتاب المضاربة هي في الشرع عقد شركة في الزرع مال من جانب وعمل من آخر وهي تضمن ابدانا
 عند الدفع يعني دفع المال على وجه المضاربة وتوكيلا عند العمل وشركة عند الربح واجارة فاسدة
 عند الفاد فلا يرجح له عند الفاد بل اجر مثل عمله ربح ام لا فانما يبلغ عندهما ذكره في
 المحيط ومن ابي يوسف في غير هذا الرواية لا يراعى على ما شرط ويصير المضارب غاصبا ان خالف وتبعضا ان
 كل الزرع للمالك وتقرض ان شرط للمضارب انما قال ويصير لا احتمال لا يكون المضارب غاصبا او بضا
 او قرضا ولا يمتشي وجه التخليق اشارة هذا كما لا يخفى ولا يصحح الا بالبيع فيه الشركة وتبليغا الى
 المضارب وشيع الزرع بينهما ففسدان شرط لاحدهما زيادة عشرة اذ لا يتحقق شيع الزرع بينهما
 شرط الصحة قال في الصحة ومن شرط صحتهما ان يكون الزرع جزءا متاعا من الجملة فاما اذا عين قدرا
 فلا يصح لاحتمال ان الزرع لا يكون الا هذا القدر فلا يحصل الزرع لرب المال ومنها القطع يدرى للمال

دين

هذا هو الجمل
 وهو ان يشترط
 الوثني ان يبراء
 المصالح الغريم
 عن نصيبه من الدين

هذا هو الجمل

خاصة

هذا هو الجمل
 وهو ان يشترط
 الوثني ان يبراء
 المصالح الغريم
 عن نصيبه من الدين

هذا هو الجمل

هذا هو الجمل

هذا هو الجمل

هذا هو الجمل

هذا هو الجمل

نصفه مطلق الفضل فيمنع في شرط الاول النصف الثاني الى جميع نصيبه فيكون الثاني بالشرط ويخرج
 الاول بغير شئ ولو شرط الثاني الثلث للمالك والثاني شرطها على الاول سدد نصف الثاني ما لم يكن
 في كل واحد من شرطها الثلث والعبد ثلثا ليعمل مع المضارب ونفسه ثلثا ويبطل بطل
 احدهما لحاق المالك متزا بغيره لحاق المضارب بدار الحرب متزا حيث لا يبطل المضارب لان له
 عبارة صحيحة ولا ينزوي اي ان عزل رب المال المضارب لا ينزول حتى يعلم بغيره فان علم فله بيع عرضها
 ثم لا تصرف في غنمه ولا في نقد الحاجة الى قبله لئلا يوجه له لان النقد لا يصير نقدا الا بالانقلاب
 من المتاع ولا وجد لا اعتبار هذا القيد هنا كما لا يخفى من جنس اسائه ويبدل خلافا مما يبيد نقد
 خلاف جنس المال بانه كان احدهما درهم والاخره فان يبدل بالجنس استحقاقا والقياس لا يوجب
 لزوم الغزل والا كان بيع عرضها ايضا استحقاقا ولا وجه للاختلاف بقوله ولا ضرورة لانها تحققته بل لان
 التقديس جنس واحد حيث التثنية ذكره في البتين وجه الاستحسان ان الترخ لا يظفر الا عند تحاليل الجنس
 فحققت الضرر ولو اقرقا وفي المال دين لزمه اقتضاء دينه ان كان ربح اذ خرج بعمل بالاجرة والافلا لان
 مستخرج في العمل برب المال براء لا اقتضاء لان الحقيقي ترجع الى الكيل فلا بد من تركيل المضارب للمالك
 اذا استخرج عن الاقتضاء لعدم النسخ وكذا ما ذكره في كماله فانهم يكرهون المالك اذا استغنى عن الاقتضاء وان كان
 هو المالك والتمس وهو لم يعمل للغير بالاجرة بيعا وشرا ذكره في الموسط جبر ان عليه اي على الاقتضاء
 لانها يعلل بالاجرة وما حله من الربح الى النسخ او لا فان زاد على النسخ لم يضمن المضارب لانه امين
 وان قسم الربح وصح عقدهما والمال في المضارب ثم عقدت فذلك المال وبعضه لم يتراد النسخ
 وان لم يفسخ ثم هلك ثلثا واخذ المالك ماله وما فضل قسمه وما نقص لم يضمن المضارب لما مر في نفقة
 مضارب عمله مصر في ماله كدوائه في قوله كدوائه اشارة الى ان لا يدخل في النفقة وهذا على ظاهر
 الرواية ومن الى حنفية انه يدخل فيها في سفر طعامه وشربه وكسوته واجرة خادمه على ما يراه
 في موضع يحتاج اليه كالحاجه وكوبه وشرا وكذا في ماله بالمعروف ضمن الفضل الى ان انفق زيدا
 على المعروف ضمن الزيادة وزد ما بقي في يد بعد قدومه مصر الى ماله اي ما بقي بما ذكر وما دونه
 يفتد اليه ولا يبيت باهلكه كالسفر ان باق بهم كسوة مصر فان ربح اخذ رب المال ما انفق من رأسه له
 اي اخذ من النسخ ما انفق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس المال فان فضل شئ قسم مضارب بالنصف
 شرا لغيره براء باعده الفين وشرا بغيره فضا في يد اي ضاع الا لفان في المضارب قبل التسليم
 للبايع فرب المضارب بغيره لانه ملك المضارب والمالك الباقي ربح العبد للمضارب وباقيه له

بشرط ان يكون الثاني بالشرط
 فان كان الثاني بالشرط
 فان كان الثاني بالشرط
 فان كان الثاني بالشرط

له واسلم المال الفان وخمسين لانه رب المال دفع الف الفاشم دفع الف وخمسين وراج على الفين
 اي ان باعده ما يحتد يقول قام على الفين فقط اي لا يذكر خمسين لان الشراء وقع بالفين فلا يصح
 التي وقعت بسبب الهلاك في المضارب ولو بيع بضعهما فحققتها ثلثة لان والبيع منها نصفه
 بينهما لان ربح العبد ههنا لملك المضارب خاصة لان الفين وخمسين رأس المال ولو شري من رب
 المال بالفين شرا بنصفه شري رب المال ذلك العبد بضعه لان ربح بنصفه لان شري المضارب من رب المال
 وان كان جائزا ففيه شبهة لعدم شري المباح على الامانة فيعتبر قبل التمثيل وكذا لو كان بالبيع على
 ما مر في باب المباح ولو شري بالغيرا عبدا بعد صنعته فقتل جلا خطا ربح الغداء عليه وباقيه على
 المالك اي اذا امتنع من الدفع واختار الغداء يعني ارش الجنابة يغداه بقدر المالك والعبد بعد الغداء
 لان رأس المال الا لرب العبد يراى الفين واذا فداها خرج عنها اي خرج العبد عن المضاربة انا نصيب
 المضارب لانه مضمون عليه ومال المضاربة امانة وبغيرها منافاة واما نصيب رب المال فنقصا القاضي
 لان قضاء القاضي بانقسام الغداء عليه لانه يتضمن قسمه العبد بغيره والمضاربة تنقسم بالقسمة
 فيخدم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام ولو شري عبدا بالغيرا وهلك الا قبل نفقه دفعه رب
 المال ثلثا الى المضارب مرة اخرى ثم وم اي حكما ان هلك في الدفعة الثانية والثالثة جميع ما كان
 رأسا لم يصدق مضارب قال معي الدفعة الى الف نزلت لاما لك قال الكل دفعته كان ابي
 حنيفه يقول ولا القول قبل رب المال وهو قول ذفران المضارب يدعى عليه الشركة في النسخ
 وهذا يكره القول قول النكر ثم رجع الى ما ذكره لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي
 مثله القول قول القابض ضمينا كان او مائلا لا يعرف بمقدار المقبوض مالا اي صدق المالك
 ان اختلفا معه اي مع الاختلاف السابق في مقدار النسخ لان النسخ يستحق بالشرط وهو يستغنى
 من جهته وايضا اقام حجتا على ما ذكر من فضل قبله لان اليك لا اثبات ولو قال من بعد ان هلك
 مضاربه زيد وقد ربح صدق زيدا مع اليمين ان قال بضاعة لان المضارب يدعى عليه تفديم
 عمله او شرط من جهته او يدعى الشركة في النسخ وهو يكره كما لو قال فزدد قال زيد بضاعة او
 او مضاربه لان المضارب يدعى عليه العمل وهو يكره ولو قال المالك عيبت نرقا صدق المضارب
 اي مع اليمين ان جدد لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق والتخصيص عارض للشرط بخلاف الكو
 فان الاصل فيها التخصيص لو ادعى كل نرقا صدق المالك لانها اتفقا على التخصيص لا اذن يستأمن
 جهته **كتاب الوديعة** في الشريعة امانة تركت للحفظ وفي اللغة مشتقة من الودع وهو

الربح منها نصف الفين

و ربح

منه نصف الفين

مع اليمين

مطلق الترك فلا يضمن المودع ان هلك اي لا يضمنه ولو حفظها بنفسه وامين لم يقل بطلان
 لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونها لا قال في الذخيرة
 لدفعها الى امين من ائمانه وليس في عيال يجوز وعليه الفتوى السقوط بها التسليم الى التسليم
 وهو قطع لما قد ذكرنا في الصحاح فكلها مصدران وانما اختار الاول لانه اذا راد بيان جواز الخروج
 عن موضع دفع الدية يعم اليه في ذلك الموضع عند عدم الترخيص الخوف فان من عنده او كان الطريق
 مخوفا فصار فضلك المال ضمن واعتبر بغيره في شرط آخر هو ان لا يكون لها حمل وموتة
 غير ان عندنا هذا اذا بعدت المسافة اذ اذقت فله ان يسافر بها ذكر في المصنف وقال الشافعي
 ليس له ذلك على كل حال ولو حفظ بغيرها ضمن الا اذا خاف الحرق او الغرق فوضعا عند جاره
 او في ذلك اخر وان جسرهما بعد طلبهما فادعى التليم او جرحا بعد اى بعد طلبه لم يقل بطلان
 لان الثاني للحمى وبعد طلبه لا للحمى عندنا اذ يجوز ان يكون الحمى عند بعد طلبه لظالم ثم اقر بها
 او لا وان حمل المودع الدية عند الموت يصير غاصبا او خطا بالمال او مال اخر حتى لا يمتنع ولا جيل
 للمدعى عليه عندنا وكذا عندنا ان خطا بخلاف جنسها وان خطا بجنسها وهو غير ما يبيع شركان
 شاء عندنا وان كان ما يباع عندنا في يوسف بحصل الاقل تابعا لا كذا اعتبارا للغالب اجزاء
 وعندنا محذور كنه كل حال لان الجنس لا يغير الجنس او قد يغيره بغيره او يركب اجزا او ينفق بعضها
 ثم خطا مثله بابقى وحفظ في دار امره في غيرها ضمن وان اختلطت بالفعلة شيئا ولو ازال النقدي
 زال ضمانه خلافا للشافعي ومعنى الالفان زوال ما يرد على اليه عند هلاكها وانما قلنا هذا لان
 زواله حقيقة لا يمكن لان حقيقة الضمان بعد الهلاك وبعد لا يمكن الازالة ولا يدفع الى احد
 المتضمنين قسطه بغية الاخر خلافا لما قال في المحيط منهم تحقيق الخلاف في المكيد والموزون
 خاصة وتدل الخلاف في الكل والاول اشبه بالقتال واخاره في الهداية ولا احد المدة عين
 ودفعها الى الاخر فيما لا يقسم ودفع بغيرها فيما يقسم ان كانت الدية بعد ما لا يقسم بحفظها احدها
 باذن الاخر وان كانت ما يقسم لا يجوز لاحدهما ان يدفعها الى الاخر للحفظ بل يقسمان فيحفظ كل واحد
 نصفه عندنا وعندنا ما يجوز للدفع الى الاخر فيما يقسم ايضا ومن دفع الكل النصف لا قابضه
 لان مودع الدية لا يضمن عندنا ولو دفع الدية الى عياله فدفع الى من له منه بدضمن والحي لا
 بدله عند دفع الدية الى عبد وشيء يحفظه لنا الى عرسه لا كما لو لم يحفظها في بيت معين
 ما يحفظ في اخر منها هذا ان لم يكن له خلاف ما ذكرنا مع المودع فذلك ضمن الاول فقط وقال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

وقال لا يضمن المالك اياها وان ضمن الآخر رجع الى الاول لهما ان المالك لم يرض بما ساء
 غيره فيمكن الاول متعديا بالتليم والثاني البقضي فيضمنها ولو لم يقض المالك من يداين لانه
 بالدفع لا يضمنه مالم يفرق بينهما فلا يضمنها فاذ افرقها فقد ترك الحفظ الملتزم
 فيضمنه بذلك في الثاني فيضمنه على الحالة الاولى ولم يوجد منه ضلع فلا يضمنه كما اذا اقلت
 الذخ في حجر ثوب غيره ولو اودع الغاصب ضمن اياها هذا بالاتفاق ولو ادعى كل من حليفاتها
 مع تلك ان له ارضا اياه فنكل لهما اي عجزا عن البيعة فحلفه القاضي لكل واحد منهما فنكل عن البيعة
 لهما ولا يما بقاء القاضي بالتخلف جاز ولا في الاخر عند الشك ان يقع بينهما نفعيا لهما ليل عند
 النكول الاول لا يضمن به حتى يحلفه الثاني لانه كشف وجهه لهما فحلفه لهما ولا يضمنه
 ما اذا اقر لاحدهما فانه يحكم به له لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه والتكول لا يكون حجة الا
 بالقضاء ولهذا نكل ثم حلف لا يضمنه شيئا فهذا والغاير عليه لهما لانه ارجل في كل واحد
 سواء كان يذله او اقراره وذلك حجة في حقه ويصرف الالف اليها صا قاضيا نصف حق كل واحد
 بنصف الاخر فيغرره **كتاب العارية** في الشئ عليك منفعته لا بدول وقال الكرخي
 والشافعي هي اباحة الانتفاع بملك الغير نحن نقول انها تنبني عن التملك لانها مأخوذة من العتق
 وهي العطية في الثمار بالتملك من غير عوض ثم استعمل في المنفعة لذلك فاقضت تملكها ولهذا تنقيد
 بنفسه والمنافع قابلة للتملك كالوصية بخدمة العبد وتصح بامتراك ومشتك المنفعة اسم للعطية
 التي ينفع الانسان بها وانما يرد على صاحبها كذا في البدايع واذا اريد بها الهبة افاد ملك
 العين والاتباع على اصل الوضع فحل على العارية والطمك ارضى وحملك على دابتي واخذ منك
 ودارك سكني جعل سكني التار له من غير عوض سكني الدار منفعته المطلوبة منها عادة
 فتداني بعني العارية وعمرى سكني اى دارك عمرى سكني فعمري مفعول مطلق لفعل محذوف
 تقديره اعمرى دارك عمرى والعمرى جعل الدار لاحد من عمرى وسكني تميز ويرجع المعبر فيها
 متى شاء ولا يضمن بالاعتدال هلك خلافا للشافعي وحل الخلاف ان يهلك في غير حال الانتفاع
 اذ لو هلك في حال الانتفاع بالانتفاع لا يضمن بالاجماع وكذا لو هلك فيها لا بالانتفاع في احد
 قليه وفي قولنا لا يضمن كذا في الحقائق ولا توجد لان الشئ لا يضمن ما فقد فان اجراها
 فطبت ضمن المعبر ولا يرجع على احد والمشتاخر عطف على الضمير المنسوب في ضمنه ويرجع
 على مخرج ان لم يعلم اختارته دفعا لغيره بخلاف ما اذا علمه وبعار ما اختلف استعماله

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

هذا هو الوجه في دفع الدية الى العيال

اولا ان لم يعين متفقا اي ان اعارضا لم يعين من يستفيع به فليست غير ان يعين سوا. المتفقا
استعماله كركب الدابة ان لم يختلف كالحمل عليها وما لا يختلف ان عتق اي ان عتق من يستفيع
فان لم يختلف استعماله يعبر وان اختلف لا وكذا العجراى المتاجران يعبر مطلقا ان لم يعين
العجراى من يستفيع به وان يعبر لا يختلف استعماله فقط ان عتق من قال العارضة اياها لا انتفاع
بملك الغير ليس المستفيع الاعارة لان المباح له لا يملك الا باحتياج من ملك المنافع فان له
ان يملكها غيره فمن استعاره ابتداء او استأجره مطلقا له ان يحمل ويحمله اي للحمل ويركب
وايا فضل يعين وضمن غيره فان اطلق الانتفاع في الوقت والمنع انتفع ما شاء اى وقت شاء
وان قيد ضمن بالخالق الى ثمة فقط القيد ما ان يكون في الوقت فقط او في المنع فقط او فيها فان عمل
على ما فقد القيد فظاهر وان خالف فان كان الخلاف الى مثل او الى غير لا يضمن والى شريطين وكذا
تقييد الاجارة بنوع او قدر اى ان وافق او خالف الى مثل او الى غير لا يضمن والى شريطين وكذا
الى اصطبل بالكل او ربح عبد او اجرة ما شئت او ما شئت بخلاف اجرة يانة اذ ليس في عياله
فيضمن بالتسليم اليه فذلك المشقة على ان المستفيع لا يملك الا بداع ارجع اجرة بها او بعد يقدم
على ابتداء ولا هذا على الاصح تسليمه بالمال او بعد لا يضمن كرامة مستفيعا غير نفسه الى اى مال له
فان هذا تسليمه بخلاف نفسه كالحق حيث لا يرد الى العبر بخلاف رة الودعة والمفوض
الى او ملكها فان هذا لا يكون تسليمه بل لا بد من الرد الى المالك وعارضة التقديس والمكيل بالمرور
والمعدود فرض فيضمن لو هلك في يد قبل الانتفاع وانما كان قرضا لان العارضة تملك المنافع
ولا يمكن الانتفاع بها الا باستئجاره عينا فاقضى تملكه لعين ضرورة وذلك بالحبس او القرض
والفرض اذا ما ثبتت قالوا هذا اذا اطلق الاعارة اما اذا عتق الجرة بان استعاره راحهم
لحيت بها ميزانا او ميزين بها وكانا لم تكن قرضا ولا يكون له الا المنفعة المستحقة وضح اعارة الاض
للبنا او الفرس له ان يرجع عنها ويملك قلعها ولا يضمن ان اطلق اى لا يضمن المعبر بالقبض من
البناء والفرس بالقلع ان كانت الاعارة مطلقا اى غير موقوفة وضمن ما نقص بالقلع ان وقت
اى وقت الاعارة ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما يضمن للغير رة في صورة الاطلاق ما عزم بل
انتم المستفيع شاعرا على الاطلاق وكره الرجوع قبله اى قبل الوقت المعروض لان فيه خلاف
العدول واعا للذبح ولا يخذ حتى يحصد وقت الا لان الذبح نهايته معلومة وفيما الترك
واما الحقين بخلاف الغير اذ ليس نهايته معلومة واجرة المستعار والمفوض والمشتا

استعماله

فان كان خلافه

القبض

نقل الجوز

والمشتا على المستفيع الغائب والموجر ان الرد واجبا على الاولين ولا جرم من الرد بخلاف
الثاني فان الواجب عليه التمكن والتخلي دون الرد ويكتب المعار قد طعنني ارضك لا امرتني
اذ امرت للزراعة من اعارة ايضا. لكن ائتمركتني عندك لان لفظة
الاطعام ادى الى الماد لانها تخص الزراعة والاعارة تنظمها ونحوها كالبنا ونحوه والكتب
انك امرتني لان لفظة الاعارة موضوعت له والكتاب بالوضع اولى **كتاب الهبة**
في الشئ تملك مال للمحال لا عوض لم يقل تملك عين لان العين قد لا يكون مالا وانما زاد في الحال
احراز عين الحقيقة وتنعقد لم يقل ويصح لان الضمان آخره الانقضاء لها شرايطان ما فيها
نقح والانتفاء فاسد والكلام ههنا في بيان انقضاءها بالافاضة مخصص بوجهت وكذا عطيته
واطعمته هذا الطعام فان الاطعام اذا انساب الى ما يطعمه عينه كان هبة واذا انساب الى ما لا يطعمه
كالارض يكون عارية جعلت هذا لك لان حرف الهمزة للتأكيد وامر تملكه وجعلته لك عسري
لقوله من امر عسري ففى العول ولو رثت من بعده بخلاف ما اذا قال ادرى لك عسري سكتي لان قوله
سكتي بجعله عارية على ما مر وحملته على هذه الدابة بغيرها وكسرتك هذا الثوب ودارى لك هبة
سكتها لان قوله سكتها مشورة وليس تفسير وهو تنبيه على المقصود وفي هبة سكتي لان
قوله سكتي تميز فيكون تقييدا لما قبله فيكون عارية او سكتي هبة اى ارى لك بطريق التمكن
كون السكتي هبة ادهو هو هبة او تحلى سكتي الخلى اسم من النحلة اى الاعطاء تقديره تحلها تحلى
ثم قوله سكتي تميز او سكتي صدقة اى ارى لك بطريق السكتي حاله ان السكتي صدقة او صدقة عارية اى ارى
لك حاله ان صدقة بطريق العارية تميز فهم منه المنفعة وعارية هبة اى ارى لك بطريق
العارية حاله ان هبة فلما قال عارية فهم منها المنفعة فعناه حاله ان المنافع هبة اى ارى لك عارية مبتدأ
خبر قد تم وتتم بالقبض الكامل لان الكمال بخلافه بحسب محل الموهبة فالقبض الكامل المنقول ما يتا
وفي القار ما يناسبه فقبض متنازع الازار قبضها والقبض الكمال فيما يحتمل القسمة طالة وذلك بالقسمة
وفيها لا يحتملها بنوع القبض الكمال ويصح ان قبضه بمجلسها بالا اذن بعده بدلا لان الهبة دليل الاذن
دلائلها مشتركة ولا يصح التمسك بها في احدى الصورتين دون الاخرى بل لان القبض بمنزلة
القبول في الهبة من حيث انه يتوقف عليه ثبوت حكمه هو الملك فيكون الاجتهاد منه تسليمه على القبض
بخلاف ما اذا قبض بعد الاتفاق لاننا اثبتنا التسلط فيه لما قاله بالقبول والقبول
ينقبض بالمجلس فكنا ما يلحق به كشفا لا يقسم اى ان كانا اقسما لا يبقى منفعة كالمسح والختم

فان اعادته الى الموهب

هبة

مشتركة



هبة

والتي الصغيرة لا يقسم خلافاً للشافعي له ان عقد تملك فيصنع في المشاع وغيره كالبيع بانواعه
ولنا ان القبض منصوص عليه في الهبة فثبت كماله والمشايع لا يقبله الا بضمه عند اليه وذلك غير
موجب ولا فرق عندنا بين ان يهب من الشريك وبين ان يهب من الاجنبي والمفرد هو الشيع
المقارن لا الشيع الطاري كما اذا هب ثم رجع في البعض الشايح واستحق بعض الشايح بخلاف
الرجوع فان الطاري ايضا مقدر فان قسم اي بعد ما وهب لنفسه المشاع مثلاً ولا يلزم صحة لان تمامها
بالقبض لا شيع عنده وان وهب شيئاً في ثراؤه في قسمه لا وان طعن او اخرج وسلم
وكذا العتق في اللبن لان الموهوب معدوم وقت الهبة والمعدوم ليس محل للملك بخلاف المشاع
وهبة لبن في ضرع وصفه على غنم وزرع وتخل في ارض وتخر في ثمن المشاع اي لا يجوز هبة هذه
الاشياء لكن ان فصلت عن ملك الداه وقبضت بفتح وتم هبة ما مع الموهوب له بالقبض جديد
وما وهب طفلاً للعقد ما وهب اجنبي له بقبضه عاقلاً او قبضاً بيا وجن او متى احدهما
او ام هبها ارا جنبي يرتبه وهو معدوم وزوجها لها بعد الزفاف اي زوج الصغيرة الموهوب لها
لاجلها لكن بعد الزفاف وصحة هبة اثنين ذلك لانهما كل يقع في يد بلا شيع وعكسه لا
هنا عنده وعندهما فتصح لانها هبة الجملة منها اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيع كما اذا هب
من حلين ولان هبة الهبة النصف من كل واحد فتصح الشيع بخلاف الرهن لان حكم الحبر ويثبت
لكل واحد منهما كلاً كصنف عشرة على غنيين فانه لا يقع عنده وكذا اذا وهب لها الشيع وعندهما
تصح لان الصنف على الغني تراد بها الهبة مجازاً والهبة لاثنتين جائزة لعدم الشيع عندهما
وتصح على فقيرين لان الصنف يراى بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيع وكذا لو وهب العتق
لها لان الهبة على الفقير صالحة **باب الرجوع** فيها من وهب ثم رجع صح لقوله ثم الواجب
احق به من لم يقبض قال الشافعي لا يصح الا في هبة الوالد لانه لا يرد له لانه لا يرجع
الواهب في هبته الا الوالد فيما يهب لولد ونحن نقول المارد نفى الاستبداد في الرجوع واشتات
لوا لا يملكه للحاجة وذلك يسمى رجوعاً ومنعنا الزيادة متصلة كبنا وغيره من المنفصل
كولد وارث وعقود من احد العاقلين وعوض اصفى اليها ولو من اجنبي بخلافه عن هبته
او بمقابلتها فقبض فلوهب ولم يصف جمع كل بهن فيه اشارة الى انه ليس بعوض حقيقة بل
تلك مبتدأ ولهذا يشترط فيه القبض بخلاف من الموهوب من جنس في المقدرات وخرجها من
ملك الموهوب له والزوجية وقت الهبة فلوهب لها ثم نكحها رجع ولو هب لها ثم ابان لا

الرجوع في الهبة
ان يهب من الشريك
او من الاجنبي
او المفرد
او الزوجية
او الزوجية
او الزوجية

منها
ان يهب من الشريك
او من الاجنبي
او المفرد
او الزوجية
او الزوجية
او الزوجية

ان يهب من الشريك
او من الاجنبي
او المفرد
او الزوجية
او الزوجية
او الزوجية

وقد اتى المحقق خلافاً لما لا نفع في الوالد على ما مر وهلا ان الموهوب وضابطها حروف ومع خرقه
فالوالد الزيادة والميم المثل والعين العوض والماء المخرج والزاد الزوجية والقاف القسامة
والهاء الهلاك ورجع في استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها لا في استحقاق نصف العوض حتى يرد
بانيق وقال زفر يرجع بالنصف اعتباراً بالعض الآخر ولنا انه يصلي على الكلي من ابتداء وما
بالاستحقاق ظراً انه لا عوض له الا انه يتخير لا سيما سقط حقه في الرجوع الا ليهام له كل العوض
ولم يلم فله ان يرد ولو لم يرد نصفه رجع بالويعض فلما رجع نصفه او لم يبع شيئاً رجع في النصف
لان له الرجوع في الكلي ففي النصف ولا يصح الا بتراض الحكم قاض ولو اعتق اي الموهوب له الموهوب
بعد الرجوع قبل القضاء صح ولو رجع اي منع الموهوب له الموهوب عن الداه بعد ما رجع قبل
القضاء او بعد فذلك لم يضمن لان يرد غير مضمون الا اذا اطلب بعد القضاء فنفه مع القدرة على
التسليم لانه تعدد وهب واحد مما اي الرجوع مع التراضي وقتها القاضي فصح من الاصل لاهبة
للهاب فلم يشترط قبضه وصح في المشاع فان تلف الموهوب اي في يد الموهوب له تأنق فضمن الموهوب له
لم يرجع على راجعه لا يصدق بفتح فلا يستحق فيها السلامة وهو غير مل به والغريب في ضمن عقد الهبة
بسبب الرجوع لا في غيره وهي بشرط العوض هبة ابتداء بشرط قبضها اي قبض العتقين وتبطل بالشيع
بيع ابتداء اي عند القبض فبر بالبيع وخيار الرمية وينبت الشفعة وقال زفر والشافعي هبة بيع ابتداء
وانتهى لان فيه معنى البيع والعبرة في العقود للعاني ولنا انه اشتمل على جنتين فيجمع بينهما ما أمكن عملاً
بالشيين فيكون ابتداء معتبراً بلفظه فيجوز فيه احكام الهبة وانتهى معتبراً بمعناه فيجوز
فيه احكام البيع ولاننا في بين حكمها لان الهبة من حكمها تاخر الملك الى القبض قد نينا فاعان البيع
الفاسد والبيع من حكمه للزوم وقد نينا الهبة لازمة بالتعويض **فصل** من وهبامة
الاحلها او على ان يرد حها عليه ويعتقها او يستقلها او وهب داراً او تصدق بها على ان يرد عليه
منها شيئاً تحت وبطل استثنائه بشرطه لان هذا الشرط مخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة
والهبة لا تبطل بها قيد فيه اشكال فانه ان اراد به الهبة بشرط العوض ففي الشرط جائز ان فلا يقيم
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعرضه عنها شيئاً من الهبة الموهوب به فذلك محض لا تذكره
بقوله على ان يرد عليه شيئاً منها ونحن نقول المارد هو الثاني ولا تكرار لان في عبارة العوض مظنة
الصحة كما لا يخفى ثم انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي شرطه او كونه عوضاً قد اعداً او لم يعد
لان كلاهما يخالفان مقتضى العقد ولما عتق المولى ثم وهبها صحت اي الهبة لانه لم يبق الجنتين

ان يهب من الشريك
او من الاجنبي
او المفرد
او الزوجية
او الزوجية
او الزوجية

ان يهب من الشريك
او من الاجنبي
او المفرد
او الزوجية
او الزوجية
او الزوجية

على ملكه فاشبه الاستثناء ولو دبره ثم وجبها لالان العمل بقي على ملكه فلم يكن شبيها لاستثناء ولا يمكن
تفريق الهبة فيه كمان التدبير فيبقى هبة المشاع او هبة شيىء هو شغل بملك المالك ومن قال الغريم
اذا جاء عند ذلك وانت منه برئ فهو باطل لما تزامن التعلقان في المبيع والبراء لا يقع وجاز العري
للمع ل حال جوده ولو ثبت بعد وجب جعل دارة له مدة عمره واذا مات يرد عليه هذا الشرط باطل
على ما دل عليه الحديث المأذون به وبطل الدفنى الرقبى اسم من الرقب وهو الانتظار كما ينظر منه
وهو ان مات قبلك فهو لك لان تعلقك بملكه بطل وقال ابو يوسف يبيع لارتا ملكا لخال واشترى
الا سراد بعد موته فرجع الاختلاف الى تفسيرها والصدقة كالهبه لا تفتح الا بقبضه ولا في
شايع بقسم لانها ترفع كالهبه فيلزم فيها ما يلزم في الهبة ولا يعود فيها لان المقصود هو الثواب
وقد حصل فكنا اذا صدقنا على غنى استحقاقا لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب وكذا اذا
وهب للفقير لم يقصد المقصود **كتاب الاجارة** قال الواحدي قال لا خفى من العرب
من يقول اجرت غلامى اجرا فهو باجور واجرت ابجرا فهو موجر واجرت على فاعلته فهو مولى جرد قال
المبرق يقال اجرت دارى بملوكه غير ممدوح واجرت ممدوحا والاولى اكثر ايجارا واجارة الى غنى
كلام الواحدي ذكره النووي في تهذيب الاسماء هي في القناسم للاجرة كالمعاملة وهي في الشرع
تمليك نفع بعوض في المملوكة في البدلين انما هي شرط في الصيغة ومنها مطلق الاجارة تنظم القدر
دين او عين او منفعة قال في باب اجارة المرافق بالمرافق من الجوز المنفعة اذا قبلت بحسنه لم يفتح القدر
نحو ان يتاجر او ان يمانع داريا ان قبلك بغير حننها جاز انما اذا استاجر المانعة بحسنه العبد وقال
الشافعي يجوز في الفضلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكنى الدار وذراعتا الارض مدة كذا طائفا وقصر
لكن في الوقف لا يصح فوق تلك سنين في التجارة كغيرها في شرح جيل الحصة الحيلة لجواز
الاجارة الطويلة على الاوقاف وان يعقد بعقد متفرقة كل عقد على سنة فيكون القدر الاول لازما
والباقي غير لازم لان مضاف وقال صاحب الزخيرة هذه الحيلة عندك ضعيف لان من لم يجوز الاجارة
الحيلة على الوقف انما لم يجوز صيانة الوقف عن البطالان فان الوقف اذا بقي في يد المتاجر من طلبة
والناس يرون يتصرف فيه تصرف الملاك ويقع في قلبهم انه ملكهم فيردون لو ادعاه يوما من الدهر فيطلب
الوقف وفي حق هذا الموضع لا فرق بين ان يكون الاجارة معقدة بعقد واحد وبين ان يكون بعقد متفرقة
ولا يذهب اليك ان الفرق بينهما واضح فانما اذا كانت الاجارة بعقد متفرقة لم يطل الوقف ان يفسخ الاجارة
اذا كان بطالان الوقف من جهة ما ذكرناه في لانه في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم

نحوه

في اجارة المملوكة في البدلين انما هي شرط في الصيغة ومنها مطلق الاجارة تنظم القدر دين او عين او منفعة

في اجارة المملوكة في البدلين انما هي شرط في الصيغة ومنها مطلق الاجارة تنظم القدر

الضد

فهم الضعف من ضعف الفهم وينكر العمل كصنع الثوب وخياطته وحمل قدر معلوم على ابد مسافة
علمت بالاشارة كنقل هذا الى تمت ولا تملك الاجرة بالعقد خلافا للشافعي لا خلاف في ان وجوبها
بسبب العقد كما ان وجوب تسليم المبتغى بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها عقب العقد وقالوا
انما تجب بالعقد من جلا موقفا على تحقق الامور التي ذكرها وفي عبارة الهداية اشارة الى ان
الراد من الدرج المنفي ههنا معنى الملك ومن غفل عنه تصف في توجيه قوله بل بتجديها او بشرطه
هذا اذا لم يكن منافاة ذكره وقف الخاتمة واجمعها على ان الاجر لا يملك في الاجارة المضافة بانشاط
التجمل او بالتمكن من استيفاء النفع فهم منه بطريق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء بل نقول
لما رجب بالتمكن من الاستيفاء وهو يتقدم على الاستيفاء لم يجز ان يجزى به كمالا يلزم تكرار
الوجوب فيجب له ان يقبض ولم يسكنها ويسقط بالغصب بقدر فوت تمكينه والموجر طلب الاجر للدار
والارض كل يوم الان يبين وقتا لاستحقاق بالعقد لانه بمنزلة التاجيل والمدة لكل حال
وقال زفر لا يجزى الا بعد انتهاء السفر للقصة والخياطة اذا تمت وان عمل في بيت المتاجر
انما قال هذا لانه اذا عمل في بيت المتاجر فرق الثوب بعد ما خاط بعضه فله الاجرة بقدر
ما خاطه فكان هذا مظنة ان يتقدم ان الاجرة تجب بقدر العمل اذا كان في بيت المتاجر مطلقا
ندفع ما ذكره وجعل الفرق انما بالسرقة انتهى عمل على البصق وهو معلوم بالنسبة الى اكثر فيجب
اجرا بعمل بخلاف ما اذا لم يستند العمل على البصق فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل
ولا تقدير لان بعضه يتوقف الطلب على كل العمل والآخر بعد اخراجه من الثوب فان احترق
بعضه من غير فعله بعد ما اخرج وهو في بيت المتاجر فله الاجر لان صار ملكا بالوضع في بيته
ولا غرم لان لم توجد منه الخيانة وقالا لا يغرم مثل دقيقه ولا اجرة لانه مضمون عليه
فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شأنا ضمنه الجزاء اعطاء الاجر وقوله لا يغرم ذكره في
غاية البيان اذا احترق قبل الاخراج فعليه في قول اصحابنا جميعا قال في شرح الطحاوى قال
ابن حنيفة في هذا ههنا من لان تمام جنته يده بتقصيره في القلع من الثوب فان ضمنه قيمته بخلاف
اعطاء الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجر وللطبخ بعد الغرفا اعتبارا للعرف والضربا للبين
بعدا قامة وقال لا يستحق حتى يشترجه لان الشترج وهذا تصنيده وضم بعضه الى بعض من
تمام عمله وعند ههنا كالتقل ويقتى بقوله ما ذكره في العون وهذا اذا ضربا للبين في ملك
المتاجر اما اذا ضربا لاجر في ملك نفسه لا يجزى لاجر عند الا بالعقد عليه بعدا قامة عند ههنا

في اجارة المملوكة في البدلين انما هي شرط في الصيغة ومنها مطلق الاجارة تنظم القدر

في اجارة المملوكة في البدلين انما هي شرط في الصيغة ومنها مطلق الاجارة تنظم القدر

في اجارة المملوكة في البدلين انما هي شرط في الصيغة ومنها مطلق الاجارة تنظم القدر

في اجارة المملوكة في البدلين انما هي شرط في الصيغة ومنها مطلق الاجارة تنظم القدر

بالعقد عليه بعد التبرع ذكره في الحقايق ومن لعمله اثر في العين سواء كان ذلك لاثرا مالا كان ثابرا
والبيض في عمل قصار يعقر بها اولم يكن مالا كان التبرع والقبض وهذا لان القايم بالتوب
لون القبض لا عينه ذكره في المبسط والمصاوح لكل من المتعين مثالا فقال كصباغ وقصا يعقر
بالثاب والبيض له حسبها الاجر قال في المبسط والحاصل ان كل اجر يكون اثر عمله قائما في العمل
كانت اجرة القصا والصباغ والقتال فله حق الجبر لان المعقد عليه الوصف الذي احداثه
في التوب وهو قائم فيكون له ان يحبس به ببدله وكل من ليس لعمله اثر في العمل كالحمل فان لا يحبس
الجبر لان المعقد عليه نقل العمل ولم يبق بعد الفراغ منه فلا يكون له ان يحبس فان حبس فضاغ
فلا غنى له ولا اجر وقال العين اذا كانت مضمومة قبل الجبر فكنا بعد كنهه بالخيار ان شاء مضمومة قيمة غير
معمل ولا اجر له وان شاء مضمومة معولا وله الاجر وله انه غير متعدي في الحبس فبقا مائة عنده كما كان
ولا اجر له لان المعقد عليه قبل التبرع ومن لا اثر لعمله كالحمل والماتع وغسل الثوب لا حبس له
الا اذا ابقى فان له حق حبسه لاستيفاء الجمل ولا اثر لعمله لان كان على شرف الهلاك وقد احياه
فكنا بجمعه منه فله حق الحبس قال زفر ليس له حق الحبس لو كان لعمله اثر لم يرام ولا لمن اطلق له العمل
ان يستعمل غيره الا اذا قيد بيده كما اذا آجله ان يحيطه بيده ولا جبر المجتبي بعهده ان يبيعهم حاله
بمن يبقا من بحاله وما داه اذا كانا معلومين وكل من الفقيه ان جعفر ان تادب المسئلة اذا كانت
المثمة نقل بنقصان العقد اما اذا كانت الكلى ومثمة القبض سواء نزع الجبر كما لا كذا في الجامع
الضعيف البهائي ولا اجر لحاصل الكتاب للحجاب ولا لحاصل الطعام ان رده اليه خلافا لخرجه
الاقل فانه له اجر الزهاب عنده لانه في بعض المعقد عليه وهو قطع المائدة ولها ان المعقد
عليه نقل الكتاب وقد نقضه ولو ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر بالذهاب
بالاجماع لان الحمل ينتقض لزفر الثاني فان عنده له اجر في الطعام دون الكتاب وصح استحباب
داره وكان يلازم ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها السكنى فينضم اليه اذا المتعارف
كالشرط وان لا يتفاوت فيقع العقد لانه لا ينظم مقوله ولكل عمل سوى موهين كالقصاص
بل لان الاصل ان كل عمل لا يضر البناء يستحقه بطلان العقد ولو عتق التاكن له ان يسكنه غيره
لان التقييد غير مفيد لعدم التفاوت بخلاف ما لعين الابسا والراكب عند استحباب التوب
او العاقبة فازيل له ان يلبس غيره ويركب غيره للتفاوت في اللبس والركوب وله ذلك ان عظم
بان قال علي ان يلبس ويركب من شاء وان ابرهه بان لم يذكر شيئا يدل على واحد من العموم والخصا لان

لان لبعض بعض الاشخاص وهو بغير معلوم عما ينصرف مطلق العقد اليه بل الكل متعارف وهو
 ما يقع فيه التفاوت فها لم يبين لا بصير العقدة عليه معلوما فلا يحكم بالجواز من الذخيرة وان عجز
 وقد حمل الدابة بخركت بدفعه على مثل ضار او اقل كالشعير او كالمخ وضمن بارة ان رجل معه
 دفعة كركوبى كركوب المشاجر من غير ذكر الرخيف نصف قيمتها بالا اعتبار الثقل لان الدابة يعجز
 حمل الركبة الخفيف لجله بالفرسية ويخفف عليها ركوب الثقل لعلها وبالزيادة على حمل ذكر ما زاد
 الثقل لا تعطب بما هو ثا دون فيه وغير ثا دون فيه والسبب للثقل فانقسم عليها ان اطاعت
 بعض ان اطاعت الدابة حمل الاثنين في المسألة الاولى حمل المشروط وما زاد في الثانية ولا كل ثمة
 اى ان لم يطوق الدابة ما ذكر يفرض المشاجر كل قيمتها كعطبها بغيره وكجه يقال كبح الدابة لجمارها
 جذبا الى النفس لثقت ولا تحركى يعنى يفرض به لان الدابة يسبب الضرب والكبح كل قيمتها وهذا عند وقال
 اذا فصل فعلا مستعاضا بالا اذن المجرى كرم في الحقائق وجازها عما اشجرت اليه ولو ذاهبا
 وجائيا ردها اليه بالجر عطف على جازها اى يفرض بجوان الدابة عن موضع اشجرت اليه ثم ردها
 الى ذلك الموضع وان كان الاستجارة اذها وجائيا وانما قال هذا نفيا لما قيل اننا نايضن اذا استا
 جها اذها بغيره لان الاجارة قد انتهت بالوصول الى ذلك الموضع فيضمن بالجر اذ عنه اما اذا
 اشجرا اذها وجائيا في رضى عن ذلك للموضع ثم ردها اليه لا يضمن كالمردع اذا خالف ثم عاد
 الى الرفاق وقال صاحب الهداية لا يحتج عدم الفرق ثم ان الضمان اذا كان العطب الجواز ان لم يكن
 بغير الاثمان وقد افصح عن ذلك عطف قوله لجوازها على ضرب في قوله كعطبها بغيره ونزع سرج حم
 مكبرى وايضا فانه اى ان اكترى حمرا مستحيا فنزع السرج واوكفه وركبه فربك ضمن كل قيمته عند
 ردائه الجامع الصغير وقد ما زاد في رأينا لاصل وهو قوله لها هذا اذا كان الحمار يركب بمثل وان كان
 لا نكتنا صلا ولا نكتن بمثل ضمن كل القيمة عندهم كذا في الحقائق وسأجه بالا بسرج بمثل دون
 ما يسرج بمثل اى ان نزع السرج وسأجه بسرج آخر فان كان هذا السرج فما لا يسرج هذا الحمار بمثل يعنى
 وان كان بسرج بمثل لا يضمن الا اذا كان في الوزن زائدا على الاول فيضمن بحباب وسلك الحال طريقا
 غير ما عينه المالك وتفاوتا بان كان المالك او عا او بعدا او خرف بحيث لا يسلكه الناس كذا في التبيين
 وبهذا يتبين عدم الحاجة الى ان يقال ولا يسلكه الناس حملا في البعد له الاجران بلغ اى للحال الاجر
 في جميع ما ذكر ان بلغ المنزل لحصول المقصود ولا شاخرا رضائنا او نزع صخ واذا انتقضت المدة
 سلمنا فارغنا لان يعجز المعجزة قيمته مقلد على يملك بالنصب عطف على ان يعجز بالارضى المشاجر ان نقص

انظر هذا الشريط في السنة الثالثة
انظر مع في المجلد
قد ختمت ابنا نينه
محمد بن عبد الله
١٢٤٥

Handwritten text in Persian script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

الملك صمصام الشيرازي
عبد الملك

ملكه واليهود ومنه في قوله
 اني كنت انا
 الحق في علي يد
 الرب

عبدالحی

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

القلع الأرض والآية أن لم ينقص القلع الأرض بفضاء أو يرضى عطف على أن يغم بتركه فيكون البناء أو الغرس هنا والأرض لذلك وتفصيل ذلك أن يجب على المشتري أن يسلمها فارغة إلا أن يوجد أحد الأمرين الأول أن يعطى المجرى قيمة البناء أو الغرس مقلنا بتركه وهذا لا يعطى ولا يكون جبراً على تقدير أن ينقص القلع الأرض يكون برضى المشتري على تقدير أن لا ينقص والثاني أن يرضى المجرى بترك البناء أو الغرس في أرضه هذا الذي ذكره وجوب القلع وعدم وجوبه منهم من ولا يملك القلع للمشتري وعدمها فإن قلت كذا أن نقص القلع الأرض بتركه بالأرضي المشتري لا يكون للمشتري القلع وفي غير هذا يكون والكطبة كالشجر لأن الرطاب لا يملكها فاشبه الشجر بخلاف الذرع فإنما ذنقت المدة قبل أن الحصاد لا يجبر على القلع بل يترك بالمثل إلى أن يدرك من الشجر لزرع برقوع رطبة ضمن ما نقصت لأن الرطاب أرضاً لا أرض من الخطة فكان خلافاً إلى الشجر بالأجر لا يغصب الأرض ومن دفع ثوباً ليخطه قبضاً فحاله قبضاً ضمنه ثوباً وأخذ القبا باجر مثله لم يزد على ما يستحق لأن لا يزداد على المستحق عندنا في الإجارة الفاسدة **باب الإجارة الفاسدة** الشرط يفسد ما لا يشترط يفسد البيع وفيها جرم المثل يعني إذا كان المستحق محللاً كما يفسد من قبله لا يزداد على المستحق قال في المضاف يوجب إلفاً ما بلغ كما أن في البيع الفاسد يجب قيمته العين بالغد ما بلغت ولنا أن المنافع غير متقدمة بنفسها بل بالعقد وقلة سقطا الزيادة فيه وإذا نقص جرم المثل لم يجب زيادة المستحق لفاد التسمية وصح إجارة دار كل شهر بكذا في واحد فقط الآن يسمى جرمه شهرين معلوماً وفي كل شهر سكن ساعة في أوله هذا قول بعض المشايخ وهو القياس وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة الأولى من الشهر يدومها وببعض لأن في اعتبارها تسعة حركات عظمى هو الضحك في رأس الشهر وهو عبارة عن الليلة الأولى ويومها في كذا في المبين وفي كل علم متيناً بقل أجرت ستة أشهر كل شهر بكذا وأجارتها ستة بكذا وإن لم يسم قسط كل شهر وأول المدة ما يستحقه الأجرة العقد وإن كان حين يجرى يعتبر الأصله والآلة أيام كالأجرة إن كان عقد الإجارة عند الإصلا يعتبر الأصله وإن كان في أثناء الشهر فعنده وهو رواية عن أبي يوسف يعتبر بكل الأيام كل شهر بثلثون يوماً وعند محمد ورواية عن أبي يوسف يعتبر الأول بالأيام ويكمل من الأخير يعتبر بالأيام كالأجرة إن كان عقد الإجارة عند الإصلا يعتبر الأصله عندنا في الشهرين يوماً فالسنة تتم عند محمد على عشرة في الحجة وإن تم على تسعة وعشرين فالسنة تتم على الحادي عشر من ذي الحجة فإن قلت هلا يلزم أن يتكرر بعد الأضحية في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قد بها مدة الإجارة لا في السنة المعروفة فالخبر غير لازم واللازم في محذور وأجارة الحمام

هذا هو الأصل في الإجارة الفاسدة
فإن كان العقد في الشهرين يوماً فالسنة تتم عند محمد على عشرة في الحجة وإن تم على تسعة وعشرين فالسنة تتم على الحادي عشر من ذي الحجة فإن قلت هلا يلزم أن يتكرر بعد الأضحية في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قد بها مدة الإجارة لا في السنة المعروفة فالخبر غير لازم واللازم في محذور وأجارة الحمام

والحمام والظن باجر معين ويطعها ما وكسرتها وما لا يجوز للمجرى له أن يجره إلى المنازعة لأن العادة الترسق على الأثر رشفة على الأولاد وهو استحسان ولا يوجب وظنها لا في بيت المشتري لأن البيت في يده فله المنع عن الوطئ فيه وله في كذا ظاهر فسخها إن لم ياذن بها وإن أقرت بتركها لا يحل أن كان النكاح ظاهراً بين الناس ويكون عليه شيء فلا يزوج فسخ الإجارة صيانة لحقوقنا أن علم النكاح باقراً لا لأهل القبي فسخها إن مرضت أو جملت لأن لبنها يضر بالولد ولها على القبي ثياباً وأصلاً وطعاماً وهذه لائن شيء منها وهو أجرت على أبيه وإن أرضعته بلبن ثاة أو غدت بطعام وضعت المدة فلا يجوز له بيع الإذن والإقامة والحج وتعليم القرآن والفقه والقضاء والنوع والملاهي وعقبين ويفتي اليوم بغيرها لتعليم القرآن والفقه الأصل عندنا أنه لا يجوز الإجارة على الطاعة وعلى المعاشي لكن لما وقع الفتور في الأمور الدينية يفتي بغيرها لتعليم القرآن والفقه تحريم الانداس وتجبر المشتري على دفع ما قبل ويجبس به على الحلة المرسومة للحلة بفتح الحاء الغير المعجزة هدية تهدي إلى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لأن العادة جرت بهذا الحادى وهي لغت يستعملها تارة التمس ولا إجارة المانع الأمن الشريك وقال لا يصح إجارة المشايخ من الشريك وغيره وهو قول الشافعي ثم عدم الصحة عندنا يحتمل معنى البطلان حتى لا يجب الاستعمال شيء وهو اختيار البعض ويحتمل الفاد حتى يجب جرم المثل وهو الضعيف والفتوى على قوله ذكر في الحقايق ولودفع إلى آخره لا ينبغي ينصفه أو أجاز جرمًا لا يجعل عليه إذا بعضنا ونشر اليطن بتركه بعضه فيقصد هذا يستحق فغير الطان وقد نهى النبي عليه السلام عنه والضمان الأوليان في معنى فغير الطان لأن جعل الأجر بعض ما يخرج من عمله أو جلا أي استأجر جلا لا يخبر له كذا اليوم بكذا وقال الأصمعي ويقع العقد على العمل وذكر الوقت للتجمل فتجمل للعقد عند تعذر الجمع بينهما فيبيع المجرى له أن المعقود به العمل لأن ذكر الوقت يجب كذا تسليم النفس في ذلك اليوم معقوداً عليه وذكر العمل بوجوب كونه معقوداً عليه ولا ترجيح ونفع المشتري في الثاني ونفع الجير في الأول فيقضي إلى المنازعة هذا إذا أجاز جرمًا أما إذا شرطه فيذكر الأول عملاً كان أو وقتاً وذكر الأجر بعد يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك لأن كان وقتاً للتجمل بأن كان عملاً فليان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد ذكره في الثانية أو شرطاً أن يفتيها لا يفتي أثره بعد انقضاء المدة وأنه ليس من مقتضيات العقد وفيه تنفع لأحد المتعاقدين وما هذا حاله يوجب الفاد ثم قيل المداينة إن يرد ما كرهت ولا شربته في فاد

هذا هو الأصل في الإجارة الفاسدة

تم هذه الأشياء واجبة

أول

هذا هو الأصل في الإجارة الفاسدة

هذا هو الأصل في الإجارة الفاسدة

في العقد ميثان فيصح المثل الاول دون الثاني ولا يجوز بالمسعى ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لا يجزى لزيادة هذا ما في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هذا لا دل لان المسعى في العقد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يزداد على المسعى لان خا طه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف درهم عند هذا الصحيح وانا عدا فالتصحيح ان ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه كره في النهاية لا يسافر بعبد مستاجر للعقد الا ان لا يستره مستاجر اجر ما عمل عبد محجب لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحقاقا لان الفاد الحق للملك وبعد الفراغ رعاية حققة العقد ووجب الاجرة فلا يفتى اكل ثلث عبد غصب فاجر هذه غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجرة وكله فلا ضمان عنده وقاله هو ضامن لان كل مال المالك يغيره ذلك ان الضمان انما يجزى بان كان مال محبوسا في العقد بغيره في حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه فكيف يحبس في يد صاحبه للعبد قبضها وياخذها مالا قائما لا يند وجب عين ماله وانما صح قبض العبد عندهم لانه ما دون له التفرغ على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد شهرين لم يبرقه شهرين تحت يده والاول باربع وحكم الحال ان قال مستاجر لعبد مرض هذا بان في اقل المدة وقال المرحوم في اخرها اصله الاختلاف في جريان ماء الطاحنة وانقطاعه وقد قال معي الهنري بن النيب ان يترك ان يعمل قبا او تصبغ حرا لا اجير قال مسعى بما عمل لان الاول يستفاد من رتب الثوب وفي ثلثي حيا لا يصح قال بل باجر لان يتركه فقام عملان هو يتقوم بالعقد ينكر الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريثا له اى خيطا له فله الاجر الا فلا ان سبق ما بينهما بعين جهة الطالب باجر جريا على معادها وقال محمدان كان الضمان معروفا بهذه الصفة بالاجرة فالقول فله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استحسانهما ان الظاهر الدفع الحاجة الى الاستحقاق **باب في الاجارة** هي تضييع بعيب فوت النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض والرجي واخذ بكمض العبد ودر الدابة انما قال تضييع لان اختار قول مالك في وجوب انقطاع العقد بالعذر وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة واما لا يفيح لان لا مكان لانقطاعه بوجوبه لا يفيح لان المانع فانه على وجه يتصور عود هاذ كره في الهداية فلو انقطع بالميب او زال المجر العيب سقط خياره اى خيار المستاجر بخيار الشطر والرفق وبالعذر قال الشافعي لا تضييع بالاجرة وهذا هو الصحيح لم يستحق بالعقدان بقى كما في كون وجع ضرر مستجر فله ان يفسخ المنة عليه ان لم يضر فانه لم يستحق بالعقد وموت عرس مستجر منه بطرح وليتها لما مر انفق الحق وب

تعدم الضمان لعدم التضمين
في المثل لا لعدم التقدي
كما تقدم فان التقدي ثابت
كما لا يخفى

في العقد ميثان فيصح المثل الاول دون الثاني ولا يجوز بالمسعى ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لا يجزى لزيادة هذا ما في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هذا لا دل لان المسعى في العقد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يزداد على المسعى لان خا طه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف درهم عند هذا الصحيح وانا عدا فالتصحيح ان ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه كره في النهاية لا يسافر بعبد مستاجر للعقد الا ان لا يستره مستاجر اجر ما عمل عبد محجب لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحقاقا لان الفاد الحق للملك وبعد الفراغ رعاية حققة العقد ووجب الاجرة فلا يفتى اكل ثلث عبد غصب فاجر هذه غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجرة وكله فلا ضمان عنده وقاله هو ضامن لان كل مال المالك يغيره ذلك ان الضمان انما يجزى بان كان مال محبوسا في العقد بغيره في حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه فكيف يحبس في يد صاحبه للعبد قبضها وياخذها مالا قائما لا يند وجب عين ماله وانما صح قبض العبد عندهم لانه ما دون له التفرغ على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد شهرين لم يبرقه شهرين تحت يده والاول باربع وحكم الحال ان قال مستاجر لعبد مرض هذا بان في اقل المدة وقال المرحوم في اخرها اصله الاختلاف في جريان ماء الطاحنة وانقطاعه وقد قال معي الهنري بن النيب ان يترك ان يعمل قبا او تصبغ حرا لا اجير قال مسعى بما عمل لان الاول يستفاد من رتب الثوب وفي ثلثي حيا لا يصح قال بل باجر لان يتركه فقام عملان هو يتقوم بالعقد ينكر الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريثا له اى خيطا له فله الاجر الا فلا ان سبق ما بينهما بعين جهة الطالب باجر جريا على معادها وقال محمدان كان الضمان معروفا بهذه الصفة بالاجرة فالقول فله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استحسانهما ان الظاهر الدفع الحاجة الى الاستحقاق

الابن ما اجر لا يضر من الجبر اعتبارا بقوله لا يصدق على عدم مال آخر وسفر مستاجر عبد للعقد مطلقا او في المصفران الاستيجار للخدمة مطلقا بتقييد الخدمة في المصفران قال المرحوم في المصفران على الاجارة فله مستاجر ان يفسخ وان اراد المستاجر ان يخرج العبد فله ان يخرج اما اذا اراد المرحوم ان يخرج العبد فليس للمستاجر حق الفسخ واما ان كان مستاجر كان ليخرج وخطا مستاجر عبد العبد فترك عمله اى لا فلا من هذا في الخطا يعمل برأس المالك الذي ليس له ويعمل بالاجر فلا يتحقق حق العذر فان لم يترك الدابة ومغراض وبقا مكثري الدابة من سفره بخلاف بقاء الكاري والفرق بينهما ان العقد من طرف المكثري تابع لمصلحة السفر فتراففت تلك المصلحة فلا يمكن ان لا يكون الاكثر ومن طرف الكاري ليس كذلك فبداهة من العقد قصدا فلا اعتبار له وترك خطا مستاجر عبد لينفذ يتعلق بمشاجر يعمل في الصرف متعلق بتركه وانما لم يكن عذرا اذ يمكن ان يترك الخطا في جنة من العتقان ويعمل الصرف في ناخيتاخرى ويسعى ما جره ويتضييع عوقا احد ما قد عوقها لنفسه وان عقدت فلا كاركيل والرقعي متولى الرقعي **مسائل شتى** من احرق حصا يد ارض مستاجر او مستعار فاحترق شئ في ارض جاره لم يضمن لان هذا سبب وشرط الضمان فيه التقصير وقال شمس الدين في هذا اذا كانت الرية ساكنة حين اوقعت النار ثم تحركت لا يراى لصنع له في تحريكها واما اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن لان يعلم انها لا تستقر فلا يعذر فيضمن وان اقصى خطا او صباغ في دكان من يطرح عليه العمل بالنصف صح هذا شركة الصنائع وصاحب الهداية اطلق عليه شركة الدجى الا انه عين الماد حيث قال فهذا بوجاهة تقبل وهذا بخلافه فيستلزم بذلك المصلحة ولا يضر الجاهة فيما يحصل العقد غير جائز فائا واليه مال التجارى لان احدهما يقبل العمل وينتأجل الآخر بنصف ما يخرج من عمله وهذا هو الجواب استحسانا وجهها ذكر انفا كما استيجار بل يحمل عليه محملا وراكبين رجل محملا معاد او عند الشافعي لا يجزى للجارية والى اراء الجاهل فاجود وان استاجر له يحمل قدر ما زاد فاكل رة عضة من قال لغاصب ارضه فخرها والافاجر منها كفى شر كذا فله يفرغ فعليه المسعى لانه عين الاجارة والغاصب المتزعم فان عقد بينهما عقدا جارة الا اذا جحد اى الغاصب ملكه وان اقام بينة من بعد فاسما جحد ملكه لم يكن ملزما بالاجارة واقامة البينة بعده لك لا يجزى او اقر بالملك له عطف على قوله اذا جحد ملكه قال لا يريد بهذا الاجرة فانه لا يكون ملزما بالاجارة وصحتها لاجارة ونحوها والمنزعة والمعاملة اى المساقاة والكافة والمضاربة والقضاء والامارة اى تفويضها والايضاء اى جعل الغير وصيا والرضية والطلاق والعقاق والوقف مضائق اى الى الزمان المستقبل

مال
في العقد ميثان فيصح المثل الاول دون الثاني ولا يجوز بالمسعى ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لا يجزى لزيادة هذا ما في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هذا لا دل لان المسعى في العقد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يزداد على المسعى لان خا طه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف درهم عند هذا الصحيح وانا عدا فالتصحيح ان ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه كره في النهاية لا يسافر بعبد مستاجر للعقد الا ان لا يستره مستاجر اجر ما عمل عبد محجب لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحقاقا لان الفاد الحق للملك وبعد الفراغ رعاية حققة العقد ووجب الاجرة فلا يفتى اكل ثلث عبد غصب فاجر هذه غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجرة وكله فلا ضمان عنده وقاله هو ضامن لان كل مال المالك يغيره ذلك ان الضمان انما يجزى بان كان مال محبوسا في العقد بغيره في حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه فكيف يحبس في يد صاحبه للعبد قبضها وياخذها مالا قائما لا يند وجب عين ماله وانما صح قبض العبد عندهم لانه ما دون له التفرغ على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد شهرين لم يبرقه شهرين تحت يده والاول باربع وحكم الحال ان قال مستاجر لعبد مرض هذا بان في اقل المدة وقال المرحوم في اخرها اصله الاختلاف في جريان ماء الطاحنة وانقطاعه وقد قال معي الهنري بن النيب ان يترك ان يعمل قبا او تصبغ حرا لا اجير قال مسعى بما عمل لان الاول يستفاد من رتب الثوب وفي ثلثي حيا لا يصح قال بل باجر لان يتركه فقام عملان هو يتقوم بالعقد ينكر الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريثا له اى خيطا له فله الاجر الا فلا ان سبق ما بينهما بعين جهة الطالب باجر جريا على معادها وقال محمدان كان الضمان معروفا بهذه الصفة بالاجرة فالقول فله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استحسانهما ان الظاهر الدفع الحاجة الى الاستحقاق

في العقد ميثان فيصح المثل الاول دون الثاني ولا يجوز بالمسعى ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لا يجزى لزيادة هذا ما في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هذا لا دل لان المسعى في العقد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يزداد على المسعى لان خا طه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف درهم عند هذا الصحيح وانا عدا فالتصحيح ان ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه كره في النهاية لا يسافر بعبد مستاجر للعقد الا ان لا يستره مستاجر اجر ما عمل عبد محجب لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحقاقا لان الفاد الحق للملك وبعد الفراغ رعاية حققة العقد ووجب الاجرة فلا يفتى اكل ثلث عبد غصب فاجر هذه غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجرة وكله فلا ضمان عنده وقاله هو ضامن لان كل مال المالك يغيره ذلك ان الضمان انما يجزى بان كان مال محبوسا في العقد بغيره في حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه فكيف يحبس في يد صاحبه للعبد قبضها وياخذها مالا قائما لا يند وجب عين ماله وانما صح قبض العبد عندهم لانه ما دون له التفرغ على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد شهرين لم يبرقه شهرين تحت يده والاول باربع وحكم الحال ان قال مستاجر لعبد مرض هذا بان في اقل المدة وقال المرحوم في اخرها اصله الاختلاف في جريان ماء الطاحنة وانقطاعه وقد قال معي الهنري بن النيب ان يترك ان يعمل قبا او تصبغ حرا لا اجير قال مسعى بما عمل لان الاول يستفاد من رتب الثوب وفي ثلثي حيا لا يصح قال بل باجر لان يتركه فقام عملان هو يتقوم بالعقد ينكر الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريثا له اى خيطا له فله الاجر الا فلا ان سبق ما بينهما بعين جهة الطالب باجر جريا على معادها وقال محمدان كان الضمان معروفا بهذه الصفة بالاجرة فالقول فله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استحسانهما ان الظاهر الدفع الحاجة الى الاستحقاق

في العقد ميثان فيصح المثل الاول دون الثاني ولا يجوز بالمسعى ان كان اجر المثل زائدا على نصف درهم لا يجزى لزيادة هذا ما في الاصل وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هذا لا دل لان المسعى في العقد نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يزداد على المسعى لان خا طه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف درهم عند هذا الصحيح وانا عدا فالتصحيح ان ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه كره في النهاية لا يسافر بعبد مستاجر للعقد الا ان لا يستره مستاجر اجر ما عمل عبد محجب لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحقاقا لان الفاد الحق للملك وبعد الفراغ رعاية حققة العقد ووجب الاجرة فلا يفتى اكل ثلث عبد غصب فاجر هذه غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجرة وكله فلا ضمان عنده وقاله هو ضامن لان كل مال المالك يغيره ذلك ان الضمان انما يجزى بان كان مال محبوسا في العقد بغيره في حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه فكيف يحبس في يد صاحبه للعبد قبضها وياخذها مالا قائما لا يند وجب عين ماله وانما صح قبض العبد عندهم لانه ما دون له التفرغ على اعتبار الفراغ سالما ولو استاجر عبد شهرين لم يبرقه شهرين تحت يده والاول باربع وحكم الحال ان قال مستاجر لعبد مرض هذا بان في اقل المدة وقال المرحوم في اخرها اصله الاختلاف في جريان ماء الطاحنة وانقطاعه وقد قال معي الهنري بن النيب ان يترك ان يعمل قبا او تصبغ حرا لا اجير قال مسعى بما عمل لان الاول يستفاد من رتب الثوب وفي ثلثي حيا لا يصح قال بل باجر لان يتركه فقام عملان هو يتقوم بالعقد ينكر الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريثا له اى خيطا له فله الاجر الا فلا ان سبق ما بينهما بعين جهة الطالب باجر جريا على معادها وقال محمدان كان الضمان معروفا بهذه الصفة بالاجرة فالقول فله اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استحسانهما ان الظاهر الدفع الحاجة الى الاستحقاق

كما يقال في المحرم اجرت هذا من غرة رمضان الى سنة لا البيع واجازته وفضله والقسمة والشركة
والهبة والكساح والرجعة والصلح عن مال وبراءة الدين لا يملك وقد امكن تجميعها الى الابد واجازته
الى الاضافة بخلاف الفصل الاول **كتاب المصطفى** الكتاب في الفسخ عقد بين المولى وقبته
ويكون من المولى رقبته ومن القن العرض سمي به لان كلا منهما كتب على نفسه الاداء في هذا الزمان
في الحقايق وانما ما ذكر من اعتاق المملوك بالاحالة ورقبة مالا فاشترى بغيره عليه ولا يلزم لان اعتاقه
رقبة ايضا لا يوجب الا كما اذا ادعى البذل حالاً فان كان قبته ولو صغيراً يعقل بالاحالة قال الشافعي
لا يجوز حالاً ولا بد من مجنين اي شرب لا تنجز عن التسليم في زمان قليل قلنا يمكن ان يستقر
او من قبل او من بعد اي موضع حصصاً يرد بها دفعات الخدم في الاصل الكركب ثم نقل الى وقت المظنة
اذ يتصرفون الاوقات بالخدم فيقولون الكتاب في الاوقات المعينة ثم اشتق منه الفعل فيقولون
الكتاب او الدية اي ورع حصصاً واذ كان في طائفة الكتاب فاذا قال جعلت عليك الفاء تؤذي بخروجها
اولها كذا واخرها كذا فان ادت فانت حر وان عجزت فقتل وقيل القن صح اي صح هذا العقد
سواء كان بلفظ الكتاب او بلفظ آخر يرد بها دفعات الخدم من يد اي اذ اصبحت الكتاب يخرج للكتاب
من يد المولى وركبته فان الكتاب بعد فبق ما بق عليه درهم وعقوتها ان اعتق وعزم السيدان وطى
كما تبنا وجنى عليها او على لدها او مالها اي العقر او ارض الخيانة او مثل المال او قيمته وان كاتب
على قيمته بعين بغيره تتعين بالتعيين احضره عن الكتاب على درهم الخيرة وذا نيره فانها
جائز ثم ان ما ذكر ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انها تفتح او ما يرد بغيره سيداً بغيره
هذا عندنا وعند ابي يوسف يفتح الكتاب ويقسم المائدة على قيمة الكتاب على قيمة عبد وسط فما
اقتا العبد سقط عنه ويكون كاتباً باقياً وانما قال غير غير لان شرط ان يرد عبداً عينا يفتح
ايضا او على امر او خبز او ما اوجدها مسلم فسد بعقوبتها وسعى في قيمتها اذى ما سعى به قبل ان
يتراعى الى القاضى هذا في ظاهر الرواية ورى عن ابي حنيفة ومحمد وهو قول زفران يفتح باء
قيمة نفسه لا يعتق باء ماسى وعند ابي يوسف يفتح باء القيمة وبادا ماسى ايضا كما في الحقايق
وعن ابي حنيفة انما يعتق باء ماسى اذا قال ان ادته فان كانت في الهدية ثم انما انفسد
اذا كان المولى والعبد ملين المولى مسلم والعبد ماسى او على عكس ذلك ان كان ميتين يجوز كتابته
ذكره في الميسر ولا ينقص ماسى وزيد عليه مسئلة مبتدأة معناها ان القيمة في الكتاب بالفساد
اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عنه وان كانت زائدة زيدت عليه

هذا العقد يسمى بغيره
والمسمى به هو المولى
والعبد المسمى به

هذا العقد يسمى بغيره
والمسمى به هو المولى
والعبد المسمى به

هذا العقد يسمى بغيره
والمسمى به هو المولى
والعبد المسمى به

هذا العقد يسمى بغيره
والمسمى به هو المولى
والعبد المسمى به

لا بد من صيغة في كل واحد من هذه الاوقات

عليه وصحت على حيوان ذكر جنسه فقط اي لم يذكر نفعه وصفته ونوعه في الوسط او قيمته انما يجزى
لان كل واحد اصل من وجه الوسط فظاهر وانما قيمته فلا بد يعرف بها فاضلا فادفع القيمة
قضاء في مضي الاداء وفي كافرا تبعد امثله بخر مقدره ومع واي اسلم لسيده فبها عتق بقض الخزان عنه
متعلق بقبضها لكن مع ذلك يحل القيمة كما مر **باب نفي الملكية** من بيعه وشراؤه وسفروا وان
شرطت له اي ان شرط ان لا يافرله السفر استحسانا لان شرطه مخالف لمقتضى العقد وهذا لا يملك اليد
فبطل الشرط وصح العقد لانه شرط لم يتمكن من فعله العقد وبطل العقد الكتاب وهذا لان الكتاب يشبه
البيع وتشبه الكتاب بالحقن بالبيع في شرطه في صلب العقد بالكساح في شرط لم يتمكن في صلبه
هذا هو الاصل في كساح امته وكما به فبقه عتق كان ارامه وعند زفران الشافعي لا يجوز الكتاب
وهو العتق لان مالها العتق والمكاتب ليس من اهله وجه الاحتسان انه عقد كساح لان ليلك
وقد يكون هو النفع له من البيع لانه لا يزيل الملك الا بعد وصول البذل اليه والبيع يزيله قبله
وله ولا يذوق اذا اذى جده عتقه لسيده ان اذى قبله اي الكتاب الاول ولا الثاني ان اذى الثاني
بعقوبت الاول وليده ان اذى قبله فمنهم ان عتقه بطلاناً مضان الى المولى فقد عزم لا هيبته
ولو بعرض لا قصد قد لا يبيد كقوله واقرضه ما عتق عبده ولزوال لان فوق الكتاب
وبيع نفسه منه وانما كاه فان الاول اعتاق والثاني اتلاف ماله وقد تزوج على الاذن
اعلى اذن المولى قال في الذخيرة تزوج بغيره بلا اذن من مولاه ليس بفاسد بل موقوف على
اجازة مولاه فان عتق المكاتب قبل اجازة المولى نفذ ذلك الكساح على المكاتب ولا يحتاج الى الاجازة
والاب والوصى في رقبة الصغير المكاتب اي كل تصرف يملكه المكاتب في رقبة يملكه في رقبة
الصغير وما لا فلا فانها يملكه ان تصرفا يحصل به المال للصغير المكاتب يملك كسب المال
فيملكه ان كتابته عبد لا اعتاقه على مال وبيع عبد من نفسه وشئ من الا يفتح من ماله من ماله
وشريك الاشارة الى ما نفي صحته بدليل قوله ايضا ويكاتب عليه بالشاء وله وابواه لامن لا ولاد
بينهما ولا يدخل في مكاتبه بالشاء كذا في رحم محرم منه كما يعتق عليه وله ان المكاتب كماله
والكسب كفي الصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب يخالف بغيره الوالد والولد ولا يملك في غيرها
حتى لا يجزى نفقة الاخ الاعلى المسمى ببيع ام ولد شاعها بدون ان شرعها مولا ولا لا يصح
بيعها في الصنفين لانها ام ولد وله ان القياس ان يجزى بيعها في الصنفين لان كسب المكاتب موقوف
فلا يتعلق به بالا يخل الفسخ الا انه يثبت هذا حتى فيما اذا كان معه له تبعاً لثبوت في الولد

هذا العقد يسمى بغيره

هذا العقد يسمى بغيره

هذا العقد يسمى بغيره

هذا العقد يسمى بغيره

هذا العقد يسمى بغيره

هذا العقد يسمى بغيره

هذا العقد يسمى بغيره

لم يبق له فدايا للضيق وان اعتق
سما عود هيب فان اعتق

هذا عندنا وأصله أن الكتاب بمنزلة ما لا يكون مقصداً على نصيبه فائدة الأول أن من لم ياذن
 فيه حق الفسخ فالأذن لا يبيح ذلك وإذا لم يشارك بالقبض أو للعبد أو لأبيه فيكون مشترطاً في
 نصيبه على القابض فيكون له وعندهما الكتاب بمنزلة ما لا يذن لكتابته نصيبه أو بكتابته الكمال
 فالقابض أصيل في البعوض ويكمل في البعض المقبوض مشرك بينهما فيبقى كذلك بعد العجز كما تبين من
 جازت بولد فادعاه أحدهما ثم جاءت بأخر فادعاه الآخر فخرجت من أم ولد للأول وضمن نصف قيمتها
 ونصف عقرها وشريكه عقرها قيمة الولد وهو ولد بيانتهما ادعى أحدهما الولد صحته دعوتها لقيام
 الملك له فيه وصار نصيبه أم ولد له لأن الكتاب لا يقبل النقل من ملك إلى ملك فتقتصر موصيته
 الولد على نصيبه كما في المدبرة المشتركة وإذا ادعى الثاني ولدها الآخر صحته دعوتها أيضاً لقيام ملك
 لها حراماً إذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتاب كأن لم تكن وتبين أن الجارية كلها أم ولد للأول لأنه
 المانع من الانتقال ووطئه يضمن نصف قيمتها لأن ملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف
 عقرها لوطئها جازية مشتركة يضمن شريكه كل عقرها وقيمة الولد ويكون ولد لاثنين غير أن المقهور
 لا زوجين وطئها كان ملكاً قائماً ظاهراً وولد المقهور ثابت النسبة خرباً لقيمه ولكنه وطئ أم الدف
 حقيقة فيلزم كمال العقرة وهذا قولنا وقالوا هم أم ولد للأول لا يجوز وطئ الآخر لأننا ادعى الأول
 الولد كلها أم ولد له لأن امومية الولد تجب تكميلها بالاجماع ما أمكن وقد أمكن بفسخ الكتاب لأنها
 قابلة له تفسخ فيما لا يتضرر بالكتاب ويبقى الكتاب فيما وراءه بخلاف التدبير لأنه لا يقبل الفسخ
 وإذا صارت كلها أم ولد له فالثاني وطئ أم ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حراً
 عليه بالقيمة غير أنه لا يجزئ الحد للشبهة ويدل عليه جميع العقول أن الوطئ لا يعبري عن أحد الغرامتين
 ويضمن الأول للشريك نصف قيمتها مكتوبة على قياس قول أبي يوسف والأقل من نصف قيمتها ونصف
 ما بقي عليها من بدل الكتاب على قياس قول محمد وإذا انفسخ الكتاب في حصته الشريك عندها قبل
 العجز فكأنها كانت الأول بنصف البدل عند الشيخ إلى منصور بكل البدل عند عامة المشايخ وأما
 العقر البهايمة أي قبل العجز لأن الكتاب بمادته باقية في قبضها لاختصاصها بمنافعها ومنها
 وإن لم يطئ الثاني ودبرها فخرجت بطل تدبير وهي أم ولد للأول والولد له وضمن لشريكه نصيبها
 ونصف قيمتها لاثنين بالعجز أن ملك نصيب الشريك وقت الاستيلاء فالتدبير وقع في غير ملكه بخلاف
 الشريك لا يعتد المقهور وإن حرها أي المكاتب المشتركة أحدهما غنياً فخرجت ضمن نصيبها
 شريكه وجب عليها هذا عندنا وعندهما لا يرجع وهذا ينسب إلى أن المكاتب إذا ضمن المقهور وجب

عندهما عبد لجلين ودبره احدهما ثم حرره الاخر ملياً او عكساً اي حرره احدهما ثم دبره الآخر
اعتق المدبر واستسعى فيما احرى في الصورتين اوفض شريكه في الاولى فقط هذا عند وجهه ان
التدبير يتجزى عنه فتدبير احدهما يقتصر على نصيبه لكن يفد به نصيب الآخر فيثبت خيرة الاختيار
والنفيين والاستسعاء واعتقاد يقتصر على نصيبه لا يتجزى عنه ولكن يفد به نصيب شريكه فان
يضمنه قيمة نصيبه له خيار الاعناق والاستسعاء ايضاً كما هو منزهة ويضمنه قيمة نصيبه مدبراً
لان الاعناق صاد والمدبر وقدر في باب عتق البعض الاختلاف في قيمة المدبر فنذكر اذا ضمنه
لا يملكه بالغبان لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك اما في المسئلة الثانية فللاخر الخيار الثالث
عنده فاذا دبره لم يكن له خيار النفيين وبقي خيار الاعناق والاستسعاء لان المدبر يعتق ويستسعى
وقالوا اذا دبره احدهما فاعتاق الآخر باطل لان التدبير لا يتجزى عندهما فيملك نصيب صاحبه
بالتدبير ويضمن نصف قيمته فقاموساً كان او معسراً لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار
والعسر وان اعتقه احدهما فتدبير الآخر باطل لان الاعناق لا يتجزى عندهما فيضمن نصف
قيمته ان كان موسراً ويسعى العبدان كان معسراً لان هذا ضمان اعناق فيختلف بالعسر واليسار
باب اطوت والعجز كتابت عجز عن نجم ان كان له وجه سيصل لا يعجز الحاكم الا بعد ثلثة
ايام فان مضت ثلثة ايام ولم يولد ذلك النجم حكم بعجزه والاى ان لم يكن له وجه سيصل عجزه هذا
عندهما وعند ابى يوسف لا يعجز حتى يتوالى عليه بخمان وسخر باطل سيده او سيده برضاه وعاد
رقد وما في يده سيده وان مات عن وفاء اى عن مال بنى ببطل الكتاب لم تنفسخ وقال النافعي تنفسخ
ويكون عبداً لانه لا يخ امان ان يثبت بعد المات مقصراً او يثبت قبله او بعد مستند ولا وجه
للاول لعدم المحلية ولا الى الثاني لفقد الشرط وهو الاداء ولا الى الثالث فلتعذر الشرب في الحال
والشئ يثبت ثم يمسك ولما انه عقد معارضة فلا يبطل بوث احد المتعاقدين وهو المولى فكذا ثبت
الاخر والجامع بينهما الحاجة الى ابقاء العقد لاجاء الحق فينزل جناً تقديره وتند الحرة بالاستعداد
سبب الاداء الى ما قبل المثل ويكون اذا خلفه كاد انه قضى المبدل من ماله وحكم بموته حتى
والاثر منه وعق من ولد منه في كتابتنا قال هذا لان من ولد قبل كتابتنا لا يتبعه او شرهم
او كذبهم وولد صغيراً او كبيراً بمر اى بكتابته واحدة فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير
جعلاً كخوف واحد وان لم يترك وفاء فمن ولد في كتابته سعى على جرحه واذا ادى حكم بقتل ابيه قبل
موته ويعتقد ومن شره ادى المبدل حالاً او رقة رقماً هذا عند وعندهما الولد المثل ترى ايضاً

لأنه صادق التبرير و موثق منه

من قال مصفوعا وذكر البجعة كان فظفا
من البجعة اسم الحفصة

تاریخ

م
نفقة
بعد
موت
موت

من قضاة القضاة
محمد بن عبد

هذا من كتاب التلخيص المذكور
في بيان ما تقدم له

حداية

تاریخ

ما بعد
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

السبحي فليست في الاماكن صحه
وقد عمل فلان فلان لحواله لانه من العوارث

او اصحاب الكفر ايضا لا يبق منهم شيء فان قلت اذ لم يكن له ارث فما اثبتت الولاة قلت ان يظن في
 اولاد المعتق ومواليه فان من يثبت له الولاة يرثهم عند عدم الحاجب ومن هنا تفتح فاد المقال
 بان الولاة هو الميراث حتى لا يتنازع لادب عصبة اى عصبة السيد النبيته على الترتيب الذى
 ذكره من صغره ان لم يجد فلعصبة النبيته بشرط الذكورة وانما لم يذكره اكتفاء بانها مرفوعة
 ولا ولاء للثنا. اما اعتقن كما في الحديث يعنى قوله عليه السلام ليس للثنا من الولاة اما اعتق
 او اعتق من اعتقن او كما تبين او كما تبين او دبّر او دبّر من دبّر او جبر ولا معتق
 او معتق معتق من اى ليس للثنا من الولاة الا الولاة من اعتقته او ولا من اعتق من اعتقته واما
 ولا المدبّر فقد نهت عليه فتدبر ومن قال فنى المدبّر يفرض لك يعنى ارتداد المولى مرتين
 فقد اخطأ مرتين اما الاولى فقد عرفت فيما سبق واما الثانية فلان ارتداد المولى الاول يبنى اذ
 بعد ما اعتق المدبّر الاول بارتداده يجوز ان يعتق مدبّره بموت مدبّره ثم يموت ومولى مدبّره
 يجوز تعداده مسلما **فصل** هذا الفصل ثانيا في نفي الولاة بحجتي الى غيره لم يقل ان اسلم
 رجل على يد رجل لا نسب بشرط انا الشرط كونه عجميا على ما مر على ان يرث ويعقل عنه صح ففعله
 اى يتامى الاسفل ان جنى عليه اى على المولى الاعلى وانه له وان شرط الارث من الجانيين كان
 كذلك ذكره في التبيين وعند مالك والثاوى لا جنة لهذا النوع من الولاة واخرج عن ذى الرجم
 وله اى المولى الاسفل النفل عنه اى عن المولى الاعلى محضه وكذا الاخرى للمولى الاعلى التبري
 عن ولائى ولا المولى الاسفل محضه ان لم يعقل عنه وان عقل عنه او عن ولده فلا اى ليس واحد
 منهما ان يتحل وشرطه ان يكون حرا غير عبي وبضمن هذا عدم كونه معتقا ولذلك اكتفى صاحب
 الهداية بذكره وان لا يكون من عقل عنه بيت المال واما كونه مجهول النسب ففي اشراط اختلاف
 المشايخ ذكره في الحقايق **كتاب الاكراه** هو في الشئ فعل يوقعه غيره يقال اوقع فلان
 بفلان ما يسقه فيفوت به رضاه ولا يفسد اختياره او يفسد اختياره مع بقاء اهلية الاكراه
 نوعان احدهما مفوت الرضا وذلك من غير السلطان بتهديد الجبر والضرب واما قلنا من غير
 السلطان اذ يكفي منه مجرد الامر بالتهديد ووعيد ذكره في الحاشية والثاني مفاد اختياره وذلك
 بتهديد القتل وقطع العضو وضرب يخاف منه تلف النفس والعضو علم ان الاكراه اذا بلغ حد
 الجبر فسد الاختيار وذلك عند خوف تلف النفس والعضو فان كل مرئيه هذا الخوف فانه
 فلا متاع عند مجرور في طبيعة جميع الحيوانات وان لم يبلغ حد الجبر لا يفسد الاختيار لكن قد

يقوت الرضا وذلك عند خوف الجسد والضرب ويقال الأول للملحى وللثاني غير الملحى وكلاهما لا
ينافي بقاء الأهلية لأنها للعقل والبالغ وشطه خوف المكره ابقاعه بان يغلب على ظنه ان المكره
يوقعه وذلك عند قدرة المكره على يتقاع ما هدد به سلطانا كان اولها روى عن ابى حنيفة
ان الاكرام لا يتحقق الا من السلطان قال صاحب الهداية في مختارات النوازل بعد نقله هذا القول
قد قالوا هذا اختلافاً محضاً بان وكن المكره ممتنعاً نفساً او عضواً او موجباً عما يعدم الرضا
هذا يختلف باختلاف الناس فان الاشراق يغفون بكلامه عن الاخذ بالامور لا يغفون الا بالضرر
البيع فان قلت بعد هذا التعميم لوجه تخصيص الاكرام بالسلطان قلت التخصيص لم يقع عن ابي حنيفة
في الاكرام للملحى يرشدك اليه القول عن المشايخ انما الا انه نقل في مطلق الاكرام فالحلل في النقل لاني
النقل والمكره مستعاضاً عنه عليه قبله لحقه كاتلان ماله واخرجه من دين ولو بعض الحق اخر كاتلان
مال الغير ولو حق البيع كسر بالخمر فلو اكره بقتل وضرب شديداً وجس حتى باع او اشترى او اقر او اجر
فسخ او امضى لان الاكرام للملحى وغير الملحى بعد ما ان الرضا وهو شرط لصحة هذا العقد وكذا الصحة
الاقرار وكذلك صالحه حتى الفسخ فذلك صالحه حتى الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقد نافذة عند
ثبوت الثلاثة وبذلك استرجح ان قبض وعند من موقوف فقبل الاجازة لا يفيد الملك لمن قال ان
الاكرام يمنع النفاذ فقد ضل عن سبيل السداد فيفتح اعناقهم وكذا سائر التفريات التي لا يمكن نقضها
فيمسك لا ينفذ لان نافذ قبل هذا على ما عرفت بل لا بد لهم من واللتزم امر آخر واد النفاذ اعلم
ان بيع المكره فاسد عندنا خلافاً لما عرفت اذ عرف انه موقوف عنده والفاقد من قبيل النافذ المقابل
للموقوف الا ان يخالف سائر البيوع الفاسدة من حيث انه يغلب جازاً برضى المكره ولا ينقطع فيه حق
الاسترداد وان تداولته الابدى بخلاف سائر البيوع الفاسدة لان الفاد هنا حق العبد وهما سواء
ولا يبطل حتى الاول الثاني بما فيها فلحق الله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني حتى العبد وحقه مقدم على
فان قبض منه ارسله طوعاً تقربح على ما فهم من التخييل السابق وهوان تمام البيع بانقلا به صحيحاً موقوف
على رضى المبيع واجازته بناء على ان الفاد كان لحقه الحق للشرع فكذلك يقول لما ترفنا نقلاً بصحاحنا
على رضى المبيع واجازته فقبض الممن او لم يبيع طوعاً يغلب صحيحاً لدلائلها على الرضى والاجازة
لزم لم يقل نفذ عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزم ولا نفاذ وان في شرح الطحاوى لما عرفت ان بيع
المكره نافذ ولو ان المشتري من المكره باع من آخر ثم باع لثاني من آخر حتى تداولت الابدى فله ان
يفسخ العقد كما ابي عقد اجازة جاز الحق كما ان العقد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مدت

சிவந்த

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

في الفتوى جاز ولو اتي قبل الحج واخطأ لا يجوز وكذا الطبيب يبيع الادوية بعد الحج فيفديها
 انما اراد به الحقيقة وانما اراد بالمنع حتى اي يمنع هذا الثالثة عن علمه حاله المنع عن ذلك
 من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يمان من التناقص يعني بين قوله اسباب الجحشة وبين قوله
 ان هذا الثالثة بحجرت ما نحن هو الذي يعلم الناس الجحيل قال في الجهر من الشئ لمجنى اذا
 صلب غلظ وقولهم رجل ما نحن كانا خذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس بغزني محض متطيب
 جاهل ومكافلس هو الذي يكره الدابة ويأخذ الكروا اذا جاء او ان السفرة لا تلبس له ولا مال له
 ليس في به الدابة فانقطع المكركب عن الرفقة فان بلغ اي الصبي غير رشيد لم يسلم اليه الا اتفاقا
 لقوله تعالى ولا توثقوا السفراء امواكم الى قوله فان انتم منهم رشدا حتى يبلغ خمس وعشرين سنة
 هذا عند وعندهما لا يدفع ماله اليه ابدا حتى يونس منه الرشد ولا يجوز بغيره لظلم النفس المذكور
 اتفاقا وله ان هذا النعطة الرشد لا نحل كماله فيدور الحكم معها وصح تقرها ولو كان من القران للتحقق
 ضرا قبله اي قبل الجهر بعه اي بعد البالغ الن المذكور يعلم اليه ولما لا يرشد لان العبد دليل
 الرشد لا حقيقة في حصر القاضي الحر المديون حتى يبيع ماله لدينه لم يقل يبيع ماله لدينه لان
 باحقيقة لا يقبل الجبس للبيع حتى لو قال في رة قوله ما حتى يحبس لاجله الجبس لقضاء الدين لا للبيع وتقبل
 بطلب من الهدايا وشروطه وقضى درهم دينه من درهم باع دنانير لدرهم دينه وبالعكس
 استحبابا لانها مستحادة في الثمنية والقياس لا يبيع احدهما لاجل الاخر لانها مختلفان لا في
 ولا عقاره وقال اذا امتنع الدين بعد ما افلس باطلة الدين ماله حتى يحتاج الى التيسير لغيره من بيع لغيره
 والعقار للدين فالقاضي يبيعها ويقضي دينه بالحصول من افلس معه اي قبضه باذن البايعين
 شراء ولم يود ثم لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما فهم من قوله فبايعا سوء للفرار وقال الشافعي بحج القضي
 المشتري بطله ثم للبايع خيار الفسخ **فصل في بيع العلق بالانزال** لم يذكر الاحكام والاحبال
 لان البالغ عندها يتحقق الانزال والحارثية بالحيض الجبل فان لم يوجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة
 ولها بيع عشرة سنة وقال فيهما تمام خمسة عشر سنة وبقيت قال صدر الاسلام والفتوى في زماننا
 يجب ان يكون على قوله ما القصد اعمار اهل زماننا ما في مدته اثنا عشر سنة ولها تسع سنين فان
 رافقا فقالا بلغنا صفا وهما كالبالغ حكما **كتاب المأذون** الاذن للعبد من مال في التجارة
 لا بد من هذا القيد لان الجح لا ينفك عن العبد المأذون في غير باب التجارة وسقوط الحق يعني حتى المنع لاحل المولي
 لانه مما خصا من اذن العبد صحيح لان المولي لا يسقط بالاذن ولذلك لا يخدم من جبر على ما

هذا هو الذي يعلم الناس الجحيل قال في الجهر من الشئ لمجنى اذا صلب غلظ وقولهم رجل ما نحن كانا خذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس بغزني محض متطيب

جاهل ومكافلس هو الذي يكره الدابة ويأخذ الكروا اذا جاء او ان السفرة لا تلبس له ولا مال له ليس في به الدابة فانقطع المكركب عن الرفقة فان بلغ اي الصبي غير رشيد لم يسلم اليه الا اتفاقا

لقله تعالى ولا توثقوا السفراء امواكم الى قوله فان انتم منهم رشدا حتى يبلغ خمس وعشرين سنة هذا عند وعندهما لا يدفع ماله اليه ابدا حتى يونس منه الرشد ولا يجوز بغيره لظلم النفس المذكور

اتفاقا وله ان هذا النعطة الرشد لا نحل كماله فيدور الحكم معها وصح تقرها ولو كان من القران للتحقق ضرا قبله اي قبل الجهر بعه اي بعد البالغ الن المذكور يعلم اليه ولما لا يرشد لان العبد دليل

الرشد لا حقيقة في حصر القاضي الحر المديون حتى يبيع ماله لدينه لم يقل يبيع ماله لدينه لان باحقيقة لا يقبل الجبس للبيع حتى لو قال في رة قوله ما حتى يحبس لاجله الجبس لقضاء الدين لا للبيع وتقبل

بطلب من الهدايا وشروطه وقضى درهم دينه من درهم باع دنانير لدرهم دينه وبالعكس استحبابا لانها مستحادة في الثمنية والقياس لا يبيع احدهما لاجل الاخر لانها مختلفان لا في ولا عقاره وقال اذا امتنع الدين بعد ما افلس باطلة الدين ماله حتى يحتاج الى التيسير لغيره من بيع لغيره

والعقار للدين فالقاضي يبيعها ويقضي دينه بالحصول من افلس معه اي قبضه باذن البايعين شراء ولم يود ثم لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما فهم من قوله فبايعا سوء للفرار وقال الشافعي بحج القضي المشتري بطله ثم للبايع خيار الفسخ

هذا هو الذي يعلم الناس الجحيل قال في الجهر من الشئ لمجنى اذا صلب غلظ وقولهم رجل ما نحن كانا خذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس بغزني محض متطيب

جاهل ومكافلس هو الذي يكره الدابة ويأخذ الكروا اذا جاء او ان السفرة لا تلبس له ولا مال له ليس في به الدابة فانقطع المكركب عن الرفقة فان بلغ اي الصبي غير رشيد لم يسلم اليه الا اتفاقا

لقله تعالى ولا توثقوا السفراء امواكم الى قوله فان انتم منهم رشدا حتى يبلغ خمس وعشرين سنة هذا عند وعندهما لا يدفع ماله اليه ابدا حتى يونس منه الرشد ولا يجوز بغيره لظلم النفس المذكور

اتفاقا وله ان هذا النعطة الرشد لا نحل كماله فيدور الحكم معها وصح تقرها ولو كان من القران للتحقق ضرا قبله اي قبل الجهر بعه اي بعد البالغ الن المذكور يعلم اليه ولما لا يرشد لان العبد دليل

الرشد لا حقيقة في حصر القاضي الحر المديون حتى يبيع ماله لدينه لم يقل يبيع ماله لدينه لان باحقيقة لا يقبل الجبس للبيع حتى لو قال في رة قوله ما حتى يحبس لاجله الجبس لقضاء الدين لا للبيع وتقبل

والمسقط هو المولى ان كان المأذون رقيقا والمولى ان كان صبييا وعند فروا الشافعي هو وكيل
 واثابة فيصرف العبد عطف على المعنى كما قال اذا اذن المولى بفك العبد من الجح فيصرف الجح وانما اذن
 به لحقوا الحال فيه والاعظم مشترك بينهما باهليته وايضا لا يرجع المولى بالحق من العبد ومن قال فانه
 ليس بوكيل والمولى هو الذي يصرف لغيره لم يدر انان قصد الحظر لا يبيع الكلام ولا فلا يقيم المام كالا
 على ذم الافهام فلم يرجع بالعبد على سيده ولم يوقت عليه لجموع المعطوفين تنفع على مجموع جزئي
 التفرع على التوزيع فان عدم الرجوع كون الاذن فكه الجح بعدم التوقيت كونه سقاطا فان السقاط
 لا يتوقف الا انه اخر هذا من قوله فيصرف العبد لغيره باهليته لان ظهور التوزيع الاول بواسطة قصد
 اذن بوما مأذون حتى يحجر عليه تفريع على قوله ولم يوقت وقوله ولم يخص ببيع عطف على قوله لم يوقت
 فيشارك في التوزيع على ان السقاط الحق فان سقاطا حق المنع المالا عن ذلك القيد فلا يخص ببيع
 والمأذون اذا اذن في بيع من التجار يعمد في الانواع وفيه خلافا لشافعي وبقيت دلاله فبعد
 راه سيده يبيع ويشترى ما اطلقها اذ لا فرق بين ان يبيع عينا ملكا للمولى او لاجنبي باذنا وبغير
 اذ نبيها صحيحا او فاسدا وسكت مأذون دفعا للفرق خلافا لفرق الشافعي وهو يحا فلما اذن
 مطلقا صح كل تجارة منه بين الحكم في صورة الاذن المطلق عن قيد العدم والمقصود لعلم الحكم في
 الاذن للمقيد بقيد العدم بطريق الدلالة وانما حكم الاذن المقيد بقيد المخصص قد بين فيما سبق فلا بد
 الوهم الى نفي الحكم عنه بطريق المفهوم فان العبد المفهوم عند عدم التقييد بخلافه ومن ذهب عليه
 هذا ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال فيبيع ويشترى ولو بغير واحد لان من باب التجارة وقال
 لا يبيع بالعين الفاضل لانه يتبع ويملك بها ويضمن ربه ومن يتقبل الارض اي اخذها قاربا لا يتجاءر
 والمساواة ويأخذها من ربه ويشترى بذرا بزرعه ويشترى غنما غنما قال عانا انا احتر انا عن
 المفاضلة ويدفع المال باخذ مضاربه ويتاجر شيئا كالا جين البيت وغيرهما ويوجب نفسه
 خلافا لشافعي ويرتبه ربيعة وعصب ودين ويهدى طعاما يسيرا في قوله طعاما اشارة
 الى ان لا يجوز ان يهدى من غير المأكول اصلا ويضيف من يطعم ويحط عن الثمن لوجب قدرا عهد ولا
 يتزوج ولا يزوجه رقيقه وقال ابو يوسف بزوجه الامتلا لانه تحصيل المال منها فربا ثابته الاجارة
 ولها ان ليس من التجارة ولا يكا تبعا لا يعتق اصلا ولا يقرض ولا يهب ولا يوصي وقال الا باس
 للمرأة بقصد قاضي يسير من بيت زوجها للاذن عادة وهذه المسئلة ليست من هذا الباب كما ذكرنا
 للناسبة وكل دين وجب تجارته انما هو في مفاها كبيع وشراء واجارة وشيخار وعزم ودعة

هذا هو الذي يعلم الناس الجحيل قال في الجهر من الشئ لمجنى اذا صلب غلظ وقولهم رجل ما نحن كانا خذ من غلظ الوجه وقلة الحياء وليس بغزني محض متطيب

جاهل ومكافلس هو الذي يكره الدابة ويأخذ الكروا اذا جاء او ان السفرة لا تلبس له ولا مال له ليس في به الدابة فانقطع المكركب عن الرفقة فان بلغ اي الصبي غير رشيد لم يسلم اليه الا اتفاقا

لقله تعالى ولا توثقوا السفراء امواكم الى قوله فان انتم منهم رشدا حتى يبلغ خمس وعشرين سنة هذا عند وعندهما لا يدفع ماله اليه ابدا حتى يونس منه الرشد ولا يجوز بغيره لظلم النفس المذكور

اتفاقا وله ان هذا النعطة الرشد لا نحل كماله فيدور الحكم معها وصح تقرها ولو كان من القران للتحقق ضرا قبله اي قبل الجهر بعه اي بعد البالغ الن المذكور يعلم اليه ولما لا يرشد لان العبد دليل

الرشد لا حقيقة في حصر القاضي الحر المديون حتى يبيع ماله لدينه لم يقل يبيع ماله لدينه لان باحقيقة لا يقبل الجبس للبيع حتى لو قال في رة قوله ما حتى يحبس لاجله الجبس لقضاء الدين لا للبيع وتقبل

بطلب من الهدايا وشروطه وقضى درهم دينه من درهم باع دنانير لدرهم دينه وبالعكس استحبابا لانها مستحادة في الثمنية والقياس لا يبيع احدهما لاجل الاخر لانها مختلفان لا في ولا عقاره وقال اذا امتنع الدين بعد ما افلس باطلة الدين ماله حتى يحتاج الى التيسير لغيره من بيع لغيره

والعقار للدين فالقاضي يبيعها ويقضي دينه بالحصول من افلس معه اي قبضه باذن البايعين شراء ولم يود ثم لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما فهم من قوله فبايعا سوء للفرار وقال الشافعي بحج القضي المشتري بطله ثم للبايع خيار الفسخ

لان البالغ عندها يتحقق الانزال والحارثية بالحيض الجبل فان لم يوجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة ولها بيع عشرة سنة وقال فيهما تمام خمسة عشر سنة وبقيت قال صدر الاسلام والفتوى في زماننا

يجب ان يكون على قوله ما القصد اعمار اهل زماننا ما في مدته اثنا عشر سنة ولها تسع سنين فان رافقا فقالا بلغنا صفا وهما كالبالغ حكما

وعصب واما انه جرحها وعرقها وعلج مشيت بعد الاحتقاق يتعلق بكسبه الذي حصل له الدين
 او بعد وما اترهباى فعبه فقبل الجبهه ثم رقبته قال في التبيين يبداء بالكسب لان اهلون على المولى
 مع ايفاء حتى الغرماء وعندا ندمه يتوفى من الرقبه دفعا للشر عن الغرماء يباع فيه ويقسم منه
 بالحصر لان يقيد المولى وقال زفر وان نفع لا يباع هو الدين كمن يبيع كسبه لان غرض المولى هو حصوله الم
 يكن لا تقويت مال قد كان وقد مر الاشارة الى وجه قولنا لانا اخذنا سيده منه قبل الدين ولما بقي
 اى طلب العبد باقى من الدين زائد على كسبه عند بيعه فلهذا كسبه لا يباع مع دينه بل يباع
 واد للغرماء ويخرج ان ابق وقال زفر وان نفع لا يباع لان الاباق لا ينافى ابتداء الاول فلان لا يمنع
 بقائه وهو وسادى ولنا ان دلالة المجرى ان المولى لا يرضى باسقاط حقه حال ترقه اما اذا
 اذن صرحا فهو يفتى ودلالة المجرى ان سيده او جتن مطبقا او حتى بداء الحرب مرتدا او جرح عليه
 بشرط ان يعلم هو اكثر اهل سوقه اما شرط الاول فلهذا نفع الفرض عنه فان لم يكن قضاء الدين مطلقا
 بعد العتق وما يرضى به واما شرط الثاني فلنفع الغرماء من الناس واما بشرط الثاني اذا كان الاذن
 ثابعا والامتنان استلزاما وقال زفر لا يخرج الامتنان الاستلزام لان يجوز ان المستولب ولهم ان
 فيه دلالة المجرى ان اذا اذن صرحا فهو يفتى ودلالة المجرى ان لا بد من ضمن قيمتها للغيرم لان
 يحجب الا الرقبه فعليه قيمتها ولو جرحا فارقان مامعه امانه او غصب ودين عليه صح وقال لا يصح لان
 المصحح لا يقر ان كان هو اذن فقد زل بالمجرى وان كان اليد المجرى ابطا وله ان المصحح اليدى باقية
 ولو شمل دينه بالدين رقبته لم يملك سيده مامعه وقال لا يملك لان الرقبه مملوكة فكذلك الاكسبه وله ان ملك
 المولى انما ثبت خلافة عن العبد عند فراغه من حاجته تلك الوارث وهو هنا مشغول بها باقى ههنا شي وهو
 انجح لا يفتى فيه ما ذكر في كون الرقبه مانعا عن الارث فلم يعتق عبدك بعتاق سيده فبيع على
 ماله سبق وقال لا يعتق لان ملكه ويضمن السيد قيمته للغرماء ان كان موهرا وان كان موهرا فلهم ان يضمن
 المبيع حتى ويرجع العبد بذلك الى المولى ذكر الكسبه في مختصره وعقود ان لم يحط دينه اى برقبته
 وكسبه ويباع اى للمادون المدين من سيده بنقل القيمة لعدم التهمة لا باقل لان فيه تهمة فلا يجوز
 وهذا لان حق الغرماء يتعلق بالماله فليس ان يبطل حقهم وقال ان باع من المالك جاز البيع فاحدا
 كان الغنم او بصيل ولكن يخفى ان يزيل الغنم ويبيع ان ينقض البيع لان في المحاباة ابطال حق الغرماء
 في الماله او يدين منه بثلاثها لا باكثر لان المولى اجنبى من كسبه عبيد اذا كان عليه دين والكلام فيه
 وعند جرحا زنا البيع يعتمد الفايده وقد وجدت فان المولى يفتى اخذ الثمن والعبد المبيع فيثبت لكل

وغيره

وغيره

وغيره

اي في صورة الاستيلاء والتبديل
 انه كان عليها كادى من محط غم
 السيد قيمتها ولا يوم مازاد
 على القيمة

وغيره

وغيره

وغيره

قبل

بقوة

كل منهما مالم يكن ثابتا قبل ذلك فافاد فلو جازى باع الاكثر حظ الفضل ونقض البيع اى يوفى
 السيدان يفعل واحدا منها وبطل ثمنه لو سلم ببيع قبل قبضه وله جسد مبيع لثمنه اى السيد
 ولا يثبت المبيع لقبض الثمن فان سلم المبيع قبل قبض الثمن ابطال حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين
 والمولى لا يستوجب على عبيد ديناً فيبطل الثمن ويصح اعتناقه مديونا اى اعتناقه للمولى العبد المادون
 حال كونه مديونا سواء كان الدين محظا او لم يكن لان ملكه فيه باقى ضمن السيد الاقل من دينه
 وقيمته فان في شرح الطحاوى والغرماء بالخيار ان شاؤا اتبعوا العبد بالدين وان شاؤا اتبعوا المولى
 بالاقل من قيمته ومن الدين انتهى ثم ان تضمنهم الدين اذا كان هو الاقل لان حقهم ليس لافيه تضمنهم
 القيمة اذا كانت هي الاقل لان يتعلق حقهم بالرقبة وهو تلفها وهو فصل دينه ضمن المادون الذي عتق مازاد
 على القيمة من الدين فان بيع عبيد ودين محظ برقبته وغيبنا المشتري انما يقيد بهذا لان الغرماء اذا
 قدروا على العبد كان لهم ان يبطلوا البيع الا ان يقضى المولى دينهم لان حقهم يتعلق برقبته جاز الغرماء
 ببعده وله ثمنه ضمن المشتري او البائع قيمة فان ضمنه اى البائع وترد عليه ببيع رجع على الغرماء
 اى رجع البائع على الغرماء بقيمته وعاد حقه اى حق الغرماء في العبدان باع سيده معلما بدينه
 فايد هذا القيد تظهر للسيدة الاتية الفايده ولا يخاصم المشتري منكر الماندر بمفهومه على ان يخاصم
 مقر ان لا بد في المسئلة من فرض العلم حتى يتبين تصوير الانكار مرة والاقرار اخرى فلفهم رد بغيره
 ان لم يصل ثمنه اليه انما اعتبر هذا الشرط لا نأذا وصل اليه الثمن لا يكون له حق لرد البيع لان قبضه
 الثمن دليل القبول للبيع الا اذا كان فيه محاباة اذح له ان يقول انما قبضت الثمن لا اعتقادى ان
 تمام القيمة ولذا لك قال وان وصل ولا محاباة لا حيث لم يكتم مجرّد وصول الثمن بل ضم اليه عدم المحاباة
 في البيع هكذا ينبغي ان يلاحظ الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما في الشرح من خواش من خاوى
 الاوهام ثم ان كانت فيه محاباة فاما ان يرتفع المحاباة او ينقض البيع ولا يخاصم المشتري منكر دينه
 ان غاب بائعه لا نسلم خصمائه وقال ابو يوسف هو ضمه ويقضى للغيرم بدينه لان يدعى المالك لنفسه
 فيكون خصما لكل من ينازع له ان لا يقرى يقضى فصح العقد وفي الفسخ قضاء على الغائب
 ولا يشتري عبيد وباع ساكتا عن اذنه ومجرى فهو مادون عبيد قدم مصر وبلغ واشترى من مادون
 ساء قال انما مادون في التجارة او سكت عن الاذن والمجرى لان تصرفه دليل الاذن بل لان المقام
 مقام القدره وامر المالك محمول على الصلاح فيعمل عليه ضرورة كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد في المسئلة
 من تقييد العبد بالمسلم ولا يباع لدينه الا اذا اقتصر سيده باذنا الدين لا يظفر في حقه اذا لم يقدر

وغيره

وغيره

وغيره

وغيره

بالاذن والعاملون لا يقدرهم المولى وانما تصرفوا الاعقادهم على ظاهر الحال ونصرف القبيح ان نفع كالاسلام
والا تهابح بالاذن وان ضرك لطلاق والاعتاق لا وان اذن به وما نفع وضرك بالبيع والشراء علق
باذن وليه الكفلاء بالاهلية القاصرة في النافع واشترطاً للكمال في الضار فحقاً للضرر بانضمام
المولى في المخرج بينهما وعند النافع لا يصح تصرفه باجازه المولى وكذا لا يصح اسلامه شرطه بعقل
البيع سائلاً للمالك والشركاء له وليه ابوه ثم وصيته بعد موته ثم جد ان لم يكن الاب ولا وصيته
ثم وصيته بعد موته ثم القاضى او وصيته ايها تفرق يصح واذا قلنا ان القاضى باعتبار ان وصايته
للاب والجد ثابتة من جهة والافان لا يصح الاستخلاف بعد الموت وهو يتصرف حال حيوة القاضى ولا ذلك
لم يقل من هنا ثم وصيته ولو اقرت القبيح الماذون بالتجارة بافهام كسبه لانه من تمام التجارة ولم يصح
لا يعامل الناس وارثه لان المجرار يقع بالاذن فصار بالبالغ فصح اقراره بالارث ايضاً فصار
الزايه وعنه ان خيفتنا لا يصح في الارث لان صحته في الكسب لما ذكرناه من قبائح التجارة والارث
ليس منها **كتاب العصب** ولغة اخذ الشيء الا كان او غير مال من الفروع على سبيل التقلب شيئاً
اخذ مال لا يتحقق في الميتة والحرم مقدم فلا يتحقق في خمر الملم محترمة فلا يتحقق مال الحرام
بلا اذن من له الاذن احضر من المولى ويعد وانما لم يقل بالاذن ما لك لان كونه الماخوذ ملكاً ليس شرطاً لوجوب
النقصان فان الموقوف ضمن بالانفاق وليس يملك اصلاً صرح به في البدائع بزيادة الفعل في العين
لا بد من هذا القيد على اصل الشرايين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد على ما ستقف عليه فان قلت
هذا القيد لا يتحقق في العصب عن الغاصب قلنا غاصب الغاصب ليس بعصب بل حتى في اجراء احكامه
عليه على ما اشرنا اليه في المحيط واعلم ان الشيخين اعتبر في العصب زالة اليد المحقة مطلقاً باثبات اليد
المبطله بفعل في العين ومحمد اكتفى بازالة اليد المحقة مطلقاً واكتفى باثبات اليد المبطله ورفع
على هذا سائل منها ان زوال اليد المفضية لا يكون مضموناً عندنا خلافاً للشافعية لتحقق اثبات اليد المبطله
دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يعصبه عدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزل
الا باخراجه عند وهو فعل فيه لا في العقار خلافاً لمحمد والشافعية لتحقق مطلق ازالة والاثبات فيه
ما ذكره بقوله في استخدام القنن على الدابة عصب لاجل سبه على البساط اذ في الاولين اثبت فيه اليد
المستقره ومن ضرورتها ان يد المالك بخلاف الاخير فان الجلس عليه ليس بتصرف فيه فان قلنا اليد
يصدق الحد المذكور على السرقة قلنا نعم لان في السرقة خصوصية بها كانت من جملة اسباب الحد فدخل
سائلها باعتبار تلك الخصوصية في الحد وذلك لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في العصب كالمشرك من الغنم

الفصيح عن الغاصب ليس

فان اليد المحقة

ان الزمان

فان عصب مع انه مذكور في باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صارت
من سائلها ومن ذهب عليه هذه الدققة تصدى لاجرا جاعلاً للحد المذكور بزيادة قوله لا على
سبيل الخفية ولم يدانح يخرج عنه بعض افراد العصب كخدا من غير محرم على سبيل الخفية كالمالك
ان علم ورد العين قائمة في مكان عصبه لتفاوت القيم باختلاف الاماكن والغرم هالكه علم ان علم
لان حق العبد فلا يتوقف على العلم ويجوز المثل في المثل فان قلت يشكل هذا ما اذا عصب المالك خمر الذي
وانكف فاة الواجب قمتها مع انها من ذوات الاثقال قلت بل الواجب فيه ايضاً المثل قال الناطق في الاماكن
وان تلف الملم على الضرر في خمر اعليه قيمتها ومعناه بالقيمة يستط ما وجب عليه بالانفاق قال الملم اذا
انكف على الذي خمر الواجب جمل الملم كالمكيل والموزون والعدى المتقارب للمراد بالموزون ما لا يخرج
الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابلته بالثمن متباً على الوزن مثل القيمة والقدس منه
ومن قال ان الحال في الكميل والعدى ايضاً كذلك فقد تركب بالاجابة اليه ولم يدانح خضع
قيده المتقارب لان ما يكون مقابلته بالثمن متباً على العدى لا يكون متفواً وان انقطع المثل لقيمة يوم
يختصمان لان القيمة تجب يوم الخصومة هذا عند وعند اني يوم يتحقق السبب وهو العصب
فان اذا انقطع المثل التحق بالامثلة وعند محمد يوم الانقطاع لانح ينقل الى القيمة قبل في تصفية
قوله ان خيفتنا لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة والقيمة تقتبس بكثره الرغبات وقلة هذا
المعدهم متعذر او متعسر وكنته ضعيف لان حد الانقطاع على ما ذكره سالم الزخيرة ان لا يوجد
في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت وانما ما قبل لم ينقل الى القيمة في يوم الانقطاع
اذا لم يوجد من المالك اطلب فيه جواب اني خيفتنا عما تمسك به محمد مذكور في الهداية وفي غير المثل في قيمته
يوم عصبه كالعدى في الذي يعد ويكفي افراد متفوتة لا الذي يقابل بالثمن متباً على الحد
لان قيده لتفاوت ثاباً على ما نبهت عليه فيما سبق ثم ان لم يقل وهو العدى لانه غير مختص فان
المذمومات ايضاً منها فان ادعى المالك ان يربط لما تقدم من وجوب رد العين قائمه حسب علم
انه لم يبق لغيره ثم قضى عليه باليد من المثل والقيمة وشرطه كون العصب نقدياً فلو عصب عقاراً
وهلاك في يد من لم يضمن قد مر اصل هذا وما فيه من خلاف محمد والشافعية بالانارة الى منشاء الخلاف
ومن ما نقصت بفعله كسناه ومن رجع لانا لان والعقار يضمن به وان لم يضمن بالعصب عند اجاره
عبد عصب عطف على قوله بفعله ان استقل العصب بان كان عبداً مثلاً فاجر منفصلة استقلال من
النقصان وقصدق باجر واجرم متعارف ورجح حصل بالتصرف في مودعه او مفضوع متعينا

في البيع
فان اليد المحقة

في البيع
فان اليد المحقة

في البيع
فان اليد المحقة

في البيع
فان اليد المحقة

في البيع
فان اليد المحقة

في البيع
فان اليد المحقة

هذا هو الأصل في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**

لوجود الضمان فيه عندنا فالوجه الصحيح ما في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**
في الشفعة تلك مبيع عقار أئتم به وهو كل ما لا يملك من صنفه ودلالة الشفعة أصلا لا أنما
تثبت فيه وما في معناه كالعقار ذكر في التحفة جبراً يعني لا يقبل اختياره لأنه يعتبر عدم اختياره
لم يقل على مشقة لأنه قد يكون على بائع كما إذا أقر البائع بالبائع وانك المشرى قال في فتاوى الصغرى
أن الشفعة تعتمد على أن البائع لا يملك المشرى ولهذا ثبت إذا باع بشرط الخيار للمشرى
بمثل ثمنه أي بما تملكه المالك لأن كان مغايراً له في الصنف فيقيم القيمة قال في المحيط وإذا جرت الشفعة
فإن كان الثمن من ذوات الأمتثال وجب بمثلها وإن لم يكن منها كالعبد والثوب وجب بغيره وقال في
واك نفي وبالك أخذ بغيره وتجب أي تثبت بعد البيع لم يقل بالبائع لأنه شرط والبيع هو الأصل
وقد شرع بالشهادة أراد بالاشهاد طلب الموثقة وإنما قال يستقر به لأن حق الشفعة قبل هذا منزل
بجس لو أخر تبطل وإذا لم يؤخر استقر لا تبطل بعد ذلك وبالك بالتراضي أو بقضاء القاضي قال
في التحفة قالوا إن حق الشفعة يرجع للبائع ويؤكد بالطلب ويثبت للمالك بقضاء القاضي أو بالقر
من الخصمين بقدر رضى الشفعة ولا للمالك خلافاً لأن في المحيط في نفس المبيع ثم للشريك
في حقه من قال ثم له في حق المبيع أنه في حقه لا يظهر في أي شيء فيه الأصناف كالشرب والطريق
خاصين كشراب من لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم لجار ملاصق به في سكة أخرى كواضع

هذا هو الأصل في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**

هذا هو الأصل في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**

هذا هو الأصل في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**

ولغرض من المالك فخلها بما لا قيمة له سواء كان مالاً كما إذا ألق فيها فضلة أو شيئاً يسيراً من الملح بحيث لا قيمة
له ولم يكن كما إذا شتمه ذكره في المحيط أو حله ميتة فدفعه أي بما لا قيمة له كالتراب والخبث أخذهما
المالك بلا شيء ولو ألقها ضمن ولو ألقها بذى قيمة كالمح الكثير والخل مكد ولا شيء عليه عندنا
وعندهما أخذ المالك وأعطى ما زاد للمح فيه أن كان القليل بالمح وإن كان بالخل فكذلك عندنا في يوسف
وعند محمد بن أن كان خلا من ساعته يصير مكداً للغاصب ولا شيء عليه وإن كان خلا بعد زمان فهو بينهما
على قدر كيليهما قال أبو الليث وبنا أخذ كره في الثانية ولو دفع به الجملد أي شيء له القيمة كالقطر
والعصف أخذ المالك وكره ما زاد الذبح أو من منتهى قيمة الجملد والغاصب يستحق إذا أختار
المالك أخذ دفع ما زاد الذبح حتى يأخذ حقه حتى يسبق البائع لأجل الثمن فإن هلك يقطع
عن المالك قيمة الزيادة كذا في الحقايق ولذا قلناه لا يضمن قيمة الجملد للمالك عندنا ولا يضمن الجملد
مدبوغاً يعطيه المالك ما زاد الذبح فيه لهما أنه باق على ملك المالك حتى كان له أن يأخذ وهو حال
متقوم فضمنه مدبوغاً بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الذبح وله أن التقم ثم حصل بصنع الغاصب
وضعه متقوم لا يستحقه ما لا يمتنع فيه وهذا كان له أن يجبه حتى يستوفى ما زاد الذبح
فكان حقه والجملد تبع لها في حق التقم ثم الأصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذلك البائع إذا ملكه
من غير صنعة ومن قال بالحاصل أنه إذا اختلار دفع به القيمة له أخذهما المالك لأن الأصل حقه
من الغاصب سوى العمل ولا قيمة له أما إذا اختلار دفع به قيمة يصير مكداً للغاصب ثم حقه للمالك
التقوم على غير المتقوم والفرق لا في حقيقته بين الخل والجملد المالك يأخذ الجملد ولا يأخذ الخل لأن
الجملد باق لكن إذا غلبت الجاهل على غير باقية بل صارت حقيقة أخرى ما لا يضمن الجملد عندنا إذا
ألفه لأنه غصب جلد غير مدبوغ ولا قيمة له والغاصب يتبع المتقوم لكن العين إذا كان باقياً لا يقطع
فقد أخطأ في مواضع من كلامه الأول في قوله يصير مكداً للغاصب وذلك لأن الجملد لا يصير مكداً
لغاصب بالذبح صرح به في المحيط حيث قال أن الغاصب وإن أحدث وصفاً للمالية في الجملد لكن
لا يملك الجملد من وجه فلم يملك الجملد الثاني في قوله بل صارت حقيقة أخرى فإنه يخرج من المداينة
بأنه لا يملك لأن ذلك كان الغاصب ما كان له سواد ظاهراً به قيمة أو لا قيمة له وليس كذلك فإنه صرح
فأجابنا بأن القليل يظهر به بقرينة على الثمن بالتخصيص على مكد الحان العين باقية بعد القليل على ما نفق
عليه في باب الركا من أهل الكفر من البسوط والثالث في قوله لا يضمن جلد غير مدبوغ وذلك أن
من العلة فأيضا فيها إذا ألقها بعد ما دفعه بما لا قيمة له مع أن الحكم يختلف عنها بينه لوجه

هذا هو الأصل في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**

هذا هو الأصل في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**

هذا هو الأصل في المداينة وقد ذكرناه فيما سبق وفيه من كسر معرف
المعرف نوع من الطنابير يتخذ أهل اليمن والمعارف هي آلات الآلات التي يفرق بها واحد من الفرق
ذكر في الفرق أن الطنابير فيمنه خبثا مستحيا وذكر في المستحق خبثا الما كما ذكرنا في البديع وقال لا يضمن
أصلا وأما طبل القزاق والمدف الذي يباع فيه في العرس فيضمن بالافتقار وإنما لم يقل المالك كما لا
حاج للمداينة لعدم الفرق بين كون له وكونه للآخر كما في سائر الميقات وكذا في المزايير الطنابير
ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لأن هذا كبر في الأدب أن كل ما لم يفرق عليها راقعة سكر منصف
ومح بيعه بخلاف ما في الموضوعين وفيه لم يضمن ذلك لا يضمن بخلاف المدبر لأن المدبر يضمن
لأنه الولد هذا عندنا ولا يضمن ما لم يفرق عليه أو يربط دابته أو يفرق بياضها
أو يفرق طائر فذهب خلافا لمحمد بن أن الطائر يربط على النقاد ولهما أنه لو لم يفرق فعل المختار أو
السلطان من يؤذيه ولا يدفع بالرفع أو من يفرق عطف على من يؤذيه ولا يمنع منه أو قال
مع سلطان قد يؤذيهم وقد لا أن وجد ما لا يؤذي شيئا لا يضمن ولذا لم يضمن وكذا في الموضع
عند محمد بن جهم أنه وبني في وعنده لا يضمن الساع لأن لو لم يفرق فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**

لا النقص بحقه ان عدم المشتري البناء انما يأخذ بالحقة لان المشتري قصد الانشاء في الاول
 تلك باقته سميته ولا يأخذ النقص لان لم يبق بقا وفي شراء ارض مع ثمن خيل فيها وذكركم الشراة
 بدونها لا يدخل في البيع او لا يخرج منها فانه يعلل خذها بغيرها في الفصلين ومحتسها اي يأخذ الشئ في
 الارض بحقه من الثمن ان جزء المشتري في الاول وبالحق في الثاني لان الثمن لم يكن موجبة وقت
 العقد فلا يقابل به شئ من الثمن **باب ما هي فيه اولا وما يبطلها** اي باب ما يكون فيه
 الشفعة او لا يكون وما يبطل الشفعة انما يجب تصددا انما قال تصددا لانها يجب تبعا في العقار كالثمن
 والشجر في عقار ملك بعوض هو ملك فائدة هذين القيدين يظهر مما ذكر بعينه هذا وان لم يقسم خلافا
 لثا في لان الشفعة لدفع ضريبة القصد عند وعند تاله دفع ضرر الجوار كرحي وخمام وغيره لا في
 عرض وملك وبناء هذا اذ بيع للمالك لانه اذ بيع مع خا القار يلحق بالعقار ويحل بيعا تصددا انما
 قصد الانشاء اذ ابيع تبعا للارض بحقه في الشفعة بارث وصدة وجبة لا بعرض ودار في
 باموال لانه في القصة معنى الافراز او جعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمده او غيرها
 ليست باموال ولا شئ لها حتى يأخذ الشفعة بغيره فلا يمكن ملءه الشئ وعند ثا فيجب فيها الشفعة
 لان هذه الاعراض مقومة عند فينخذ بغيرها عند تصددا لاخذ بغيرها ولنا ان تقسم المنافع
 ضريبة فلا يظفر في حق الشفعة وكذا الدم والعنق وان قول بعضنا ما ان كانا تزوجا
 على دار على ان ترة عليه الفاقا لا يجب الشفعة في حقها لانه اذ فيها مبادلة ما ليه وله ان
 معنى البيع تابع فيه ولهذا ينقصد بلفظ التكاثر ولا يفرض التكاثر ولا شفعة في الاصل كذا
 في البيع او بيعت بخيار البايع وما سقط خياره انما قال هذا لانه اذا سقط الخيار ثبتت الشفعة
 وقسم على هذا قوله اربع فاسد وما سقط فسخه انما سقطت كثره منها بناء المشتري فيها او ردت
 خياره فيها او شرط او عيب بقضا متعلق بالخير فقط بعد ما سلمت اي بيع وملت الشفعة ثم ردت
 ابيع بخياره فيها او شرط كيد ما كان اوجب بقضا القاضي فلا شفعة لان فسخ لا بيع ويجب
 ردة بالاتفاق يعني اذا ردت بخيار العيب بلا قضاء بخي الشفعة وباقالة لان الاقالة بيع في حق الثاني
 والشئ ثالثا لانهما للعبد الماذون اي بخي الشفعة له مديونا احاطة الدين بقرينة وكسب غير شرط
 وقدرته على هذا فيما سبق في مبيع سببه وسببه في مبيعه بناء على ان ما في يده ليس ملك المالك
 اذا كان مديونا لمن شري او اشري له اي بخي الشفعة للمشتري سدا اشري اما لانه او كان
 لمن اشري له اي للكل بالشئ وفايد ما لو كان المشتري والمالك بالشئ وشريكا ولذا شريكا آخر

جواز
 ربحا
 مان
 مال

هذا هو المقصود
 من قوله لا يظفر

هذا هو المقصود
 من قوله لا يظفر

اخذها الشفعة ولو كان هاشريكا ولذا جاز فلا شفعة للجوار مع وجوده لا المنافع سواء كان أصيلا
 او كسلا او بيع له اي وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عن الدار لا
 باظهار الرغبة فيها ثم ان البايع لغيرها في حكم العقد كالبايع لنفسه فذلك لا يفرق الركنين الاصيل
 المضمين لذلك لان الاستحسان عليه وفيما بيع الاقدار كما كان او من طول هذا الشئ في اي
 يكون طول ذلك القدر تمام ما بالاصق الحدين هذه حيلة لاسقاط شفعة الجوار وشري سها منها
 بثن ثم باقية الا في السهم الاول هذه حيلة اخرى لاسقاط شفعة الجوار وهي ان يشري ثانيا قليلا منها
 كسهم واحد من السهم مثلا بالثمن يشري الباقي بدفعه فالتبعية لا يقدر على اخذ الشفعة الا في السهم
 الاول بثن ولا يرغب فيه لكثرة الثمن وانما لا يقدر على اخذها في الباقي لان المشتري صار شريكا
 في الباقي وهو احد من الجوار وشري بثن ثم دفع عنه ثوبا الا بالثمن هذه حيلة اخرى نعم الجوار غني
 وهي ما اذا اراد بيع الدار بمائة فيشري الدار بالثمن يدفع ثوبا يساوي مائة في مقابلة الالف
 فليس للشفعة اخذها الا بالالف ولا يرغب فيه ولا يكون حيلة اسقاط الشفعة والذكة عندنا في يوسف
 خلافا لمحمد هذا الاختلاف قبل الرجب وانا بعد فكمروه بالاخلاق ذكروا شيخ الاسلام ويفتح في
 الاول بقوله الله وفي الثاني بقوله الثاني قال الحنفية في كتاب الحيل لابن سفيان الحيل فيما حيل
 ويجوز واما الحيلة شئ يتخلص الرجل عن الحرام ويخرج الى الحلال فاما كان من هذا الباب وانما
 يكره من ذلك ان يحال الرجل في حق الرجل حتى يبطله او يحال في باطل غيره او يحال في شئ حتى يبطل فيه
 شبهة ويبطل بترك طلب المباشرة تركه بان لا يطلب في مجلس خبر فيه بالبيع او الاشارة اراد الاشارة
 عند العقار وعند من له اليد الاشارة عند طلب المباشرة لانه غير لازم وتسلمها بعد البيع فقط
 اي لا يبطل بالتسليم قبل البيع ولزم الاباء والعصى هذا عند هذا خلافا لمحمد ومنه لان هذا الطار
 الحق الصبي فلا يصح ولهما ان لاخذ بالشفعة تجارة فترك لاخذ بها ترك التجارة فذلك او الوكيل
 الوكيل بالشراء تملك الشفعة صحيح بالاتفاق وسكوته اعراض بالاخلاق واما الوكيل بطلب الشفعة
 فيصح تسليمه اذ كان في مجلس القاضي وعندنا في يوسف يفتح مطلقا وعند محمد ومنه لا يصح تسليمه
 اصلا لانه اني بعثت امر به ولم اكن توكيل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء ان يشتر
 غير ان ابا يوسف يقول هو وكيل مطلقا فينفذ في مطلقا واما حنيفة يقول انه وكيل بالخصومة ولا
 بعث بالخصومة الا في مجلس القاضي وصلحه منها على عرض ورضه اي اذا صلح منها على عرض بطلت
 الشفعة ورضه العرض لان حوز الشفعة ليس بحق مقر في المحل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح

هذا هو المقصود
 من قوله لا يظفر

هذا هو المقصود
 من قوله لا يظفر

هذا هو المقصود
 من قوله لا يظفر

هذا هو المقصود
 من قوله لا يظفر

عند ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشطر فبالفاسد الى فيبطل الشطر ويصح الاستطاد ويرد العوض
ان كان مأخوذاً او لا فلا يجزئ من الشطر لا الشطر اذا مات الشفع بطل الشفعة ولا يورث
عنه لانها ليست بالخلع فالك نفي وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اذا مات بعد قضاء
القاضي قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لو رثته وبيع ما يشفع به قبل القضاء بها لزال سبب
الاحتفاظ قبل التملك وهو الاتصال بمكمله لا اذا باع بشرط الخيار لنفسه لانه يمنع الزوال فيبقى الاصل
وان سعى شركه فبطلت نظير شركه غيرك او بعهه بالنفس لم تكن باقل او بكلي او ورنى او عردى متقار
قيمتها الف والكثر في له اى الشفعة ثابتة له في هذه الصوره لان هذه الاشياء من ذوات الامثال ربما
يكون الاخذ بها ايسر له وان كان قيمتها اكثر فيكون له حق الشفعة وبعضه كذلك لاي اذا ظهر ان
البيع كان بعض قيمته او اكثر فانه لا يبق له الشفعة لان الشفع يأخذها بالقيمة فان كانت
قيمتها فقد سلم البيع به وان كانت اكثر فليس له الاكثر بالقيمة الاكثر بالطريق الاولى شفع خففت
اصلك شريكاً لا احداً بالقيمة اى اذا اشترى جماعة من واحد فلكل شفع ان يأخذ نصيباً منهم وان باع جماعة
من واحد فلا خصة احد بالبيعين لانه لا يتحقق في الاولى نفع ضرر الجار في الثاني لانه لا يخلل
بعدم الحكمة والتعليل بعدم العلة غير مقبول فكيف اذا كان بعدم الحكمة بل ان هنا يتفرق الصفقة
على الشتر فيتفرق به زيادة الضرر لان الشتر عيب في الاعيان المجتمعة وفي الجبال اول بطل الشفع
مقام احدهم فلا يتفرق الصفقة والصف مفر من ابيع من اعيان دار فقسما اى اذا اشترى نصفاً من
من دار فقسماً لبايع وللشترى فالشفع يأخذ النصف مفر من لان القيمة من تمام النصف فان كان
في الثاني لا يتم الا بالقيمة **كتاب القسمة** في الشتر جمع نصيب شائع في معين لا يقيسه
لحصوله قبل القسمة وعلية فيها الافراز في المثل اى اى ما يعظم الذي في حكمه وهو العدى المتقارب
فان معنى الافراز غالب فيه ايضاً ذكر في الكافي والمبادلة في غير ثبات كل شريك حصته بغيره كما
في الاول في الثاني وان اخبر عليها في متح الجنس فقط عند طلب احدهم اى المبادلة غالبه في المثل الجبر
على القسمة فيما اذا كان متح الجنس لا ينافيه لانه باعتبار ما فيه من معنى الافراز على ان المبادلة بما تجرى
في الجملة كما في قضاء الدين وينصب قسم يرزق من بيت المال يقسم بالا اجر وهذا ج و ان نصيب باجر صح
وهو على عدة الرزق قالوا الاجر على قدر الانشاء لانه ثبوت المالك له اى الاجر مقابل بالتميز وهو
قد يثبت القليل وقد يثبت كثر هذا اعتبار فاعتبر اصل التميز يجب كونه معلوماً بها ولا يعين
واجبها لان الامر يضيّق على الناس يصير الاجر غالباً ولا يشترط القام اى لا يترك القام يشترط كلاً

في شتر
في شتر



في شتر
في شتر

كيداً يصير الاجر غالباً وصحت بضاً الشراء ولا يلزم عند صغر حصصهم وجنونه فان في لزومه لا بد
من امر القاضي وقسم ثقل تدعون شراءه ملكة مطلقاً او ارثه بينهم وعقاراه تدعون شترها ملكة مطلقاً
فان ادعوا ارثه عن يديهم حتى يبرهنوا على صفة ورثته عند وقالوا يقسم كما في الصغر الاخر له ان
ملك الميراث باق بعد موته فالقيمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صورة الشراء لان المالك
بعد الشراء غير باق للبراع وبخلاف غير العقار اذا ادعوا ارثه لان القسمة تقيد بزيادة الحفظ والعقار
محض بقاء فلا احتياج الى القسمة ولا ان يبرهنوا اى العقار معها حتى يبرهنوا ان له لها لا حتماً
اذ ابرهنوا ان معها كان القسمة تستد الحفظ والعقار غير محتاج اليها فلا بد من اقامة البينة على الملك
فيل هذا قول الى حقيقته والاصح انه قول الكل ولو برهنوا على الموت وعدة الورثة وهو معهم ومنهم طفل
او غائب قسم ونصيب من يقبض له اى لواحد من المذكورين عبارة الهدية والدار في ايديهم وضمير الجميع
عايد الى المتعين بناء على ان اقل الجميع الشان يفصح عن هذا قوله ومعهم وارث غائب وان يبرهنوا
اى حضر واحد وقام البينة لا يقسم اذ لا بد من اثنين لان الواحد لا يملك مقارناً ومقارناً ومقارناً ومقارناً
او شراً وغائباً احدهم وكان شئ منه فممن منه بطريق الدلالة لكم فيما اذا كان الكل معاً فلا حاجة
الى ذكر مع الورث الطفل والغائب لاي لو كان مقام الارث الشراء لا يقسم لان في الارث ينصب
احد الورثة خصماً عن الباقيين وان كان في صورة الارث العقار او شئ منه في يد الغائب او الطفل
يقسم يقال ان القسمة تقيض على الغائب والطفل من غير خصم حاضر عنهما وقسم بطل احدهم اى
احد الشركاء ان انتفع كل بحصته وبطلب في الكثر فقط ان لم ينتفع الاخر فله حصته اى لا يقسم بطل
ذي القليل لا تمتعت في طلب القسمة اذ لا فائدة له فيها وقال الحنفى على العكس لان صاحب الكثرين
يطلب من صاحبه وصاحب القليل يرضى بغيره وقال الحاكم في مختصره بطل كل واحد والذي اختاره
قوله الحنفى وهو لا تمتع بغيره في الميسر ولم يقسم لا بطلبهم ان تضر كل واحد للقل في الميسر
انصح لا يقسم لقاضي بينهما وقسم عرضاً شتر جنسها بالجنسان والرقيق والجواهر والمهر والمهر المبرأ
وقالوا يقسم الرقيق بشرط ان يكون الكل ذكراً او اناثاً ذكره في الخاتمة وبطلب البعق كما يقسم الابل
والغنم وريق الغنم وله ان التفارقت في الادنى فاحترقها كاجناس المختلفة بخلاف الخيول والاربعاء
وفي الغنم حق الغائبين في الماليت وفي الجواهر قد قيل اذا اختلف الجنس لا يقسم كجواهرها ويقسم الصغار
وقيل بجواب على اطلاقه ودور مشتركة او دار وصيغة او دار وحازت قسم كل واحد وان
كانت الدور قريية بان كانت كلها في مصر واحد قسم كل واحد عنده وقالوا الراى في ذلك الى القاضي

في شتر
في شتر

في شتر
في شتر

في شتر
في شتر

في شتر
في شتر

ينظر الى اعدل الوجه فيمضي القصة على ذلك صرح بذلك في المبسوط ويوافقنا في الهداية والكافي في
قال وقال لا يقسم بعضها في بعض فقد وجههم وان كانت الدورية اي في مصرين فقد لها كقولهم ويقدر
القاسم ما يقسم ويعود له ويكرر بعد ويقسم بناءه ويفرز كل قسم بطريقه وبشرط هذا بيان الافضل فان
لم يفعل جاز ذكره في الكافي ويلقبه لاقسام بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقع هذا تحت
في القياس لا يستقيم لانه في معنى التمازج في المبسوط والاول لمن خرج اسما والاول والثاني لمن خرج
ثانيا اي يصدر التمازج المقسم على قواسم لكي يكتنفه ويقدرها اي يسميها على سهام القصة ويقدرها
ويصور المذرعان على ذلك القواسم بقلم الجدول فيكون كل ذراع بشكل لبنقة ويقدر البيوت وغيرها
بشكل المذرعان ويقسم البناء ويبدأ القصة من اي طرف كان فان جعل الى جانب الغربى ولا يجعل الى يمينه
ثانيا ثم الى يمينه ثالثا وهكذا ويكتب اسماء اصحاب السهام فانما على القصة اربعة هافن خرج اسما ولا يعطى
نصيب من الخزانة في حصة من العروة والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسما ثانيا يعطى نصيبه
بالاول وهكذا الى ان يتم سواد كانت الانصاف متساوية ومتفاوتة ولا يدخل الدرهم في القصة
اي في قصة العقار الا برضاهم حتى اذا كان ارض وبناء يقسم بطريق القيمة فيمارى عن الى يوسف
ومن الى حنيفة ان يقسم الارض بالمساحة فالذى وقع البناء في نصيبه يرد على الآخر درهم حتى ياربوه
فيدخل الدرهم من رتبة ومن محمدان يرد على شريكه من العروة في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن التسوية
في رتبة في مقابلة الفضل درهم لا في الرتبة في هذا القدر وان وقع ميل قسم وطريق في قسم اخر فلا
فيها من ان امكن والا فصححت سفل ذرعو سفل وعلى مجرد ان قسم كل واحد قسم بها الى البقية عند
محمد وبديفتي عند اي حنيفة يقسم بالذرع كل ذراع من السفل في مقابلة ذراعين من العلو وعند
ابو يوسف ايضا يقسم بالذرع لكن العلو والسفل متساويان قال في شرح الطحاوي الاختلاف في ال
غلطا لا يصدق الا بحجة من بينة المدعى اقرار الخصم ونكول قالوا لانه يدعى نسخ القصة فلا يثبت
الا بالحجة قال صاحب الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لتناقضه وفي المبسوط والخاتمة ما يزيد
هذان ما ذكرنا انما يريد على ما رواه حيث قال لا يصدق الا ببينة وانما ما ذكره المتن فيمكن توفيقه
بما في المبسوط والخاتمة بحمل الحجة على الاقرار ووجه ما رواه في المتن على تقدير تعميم الحجة للبينة
كما وقع في الكافي هذان اعتمادا على فعل القاسم في اقراره ببلتفاء حقه ثم لا تأمل حق التنازل
ظن من الغلط في فعله فلا يباخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق وشهادة القاسمين حجة
عند اختلاف اي اذا اختلف المتقاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما لم يقل في القصة

ان بعض مصنف وقع في يد صاحبها ملكا لا يصح ما لا يملك من بينه الذي هو
 واما بالنسبة لبقية اشخاصه وان افراعه المتشابهين بالجنسها وادعى
 نصيبه

اذ لا يجد له فائدة لاحاجته الى الشهادة يعلم بان نقله انه لا يصلح مشهودا بها لانها غير لازم
ذكر في الهداية هذا عندهما وعند محمد والشافعي ليت بحجة لاشهادها على فعل انفسهما
وقال لا ابل شهادة على فعل غيرهما وهذا استيفاء وان قال قبضته ثم اخذ بعضه
حلف خصمه لانه يدعي عليه الغصب وهو منكرو ان قال قبل اقراره اصابني كذا ولم يسلم
الي مخالفا ونسخ لا ينافي اختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمه فصار كالاختلاف في مقدار
المبيع وان استحق بعض حصصه احدهما شاعا ولم تفسخ بغير جبر او رجوع بقطر في حصصه ترك
او نقصها يعني ان شاء رجوع وان شاء نقض القسمه دفعا لغيب التتقصير وتفسخ في بعض شاع
في الكل اعلم اننا اذا استحق بعض شائع في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف تفسخ القسمه ولم يذكر
قول محمد وذكر ابو سليمان مع ابى يوسف وابو حفص مع ابو حنيفة وهو لا يفسخ ولو استحق بعض
شائع في الكل تفسخ بالاتفاق ولو استحق بعض معين لا تفسخ بالاتفاق بغير هذا احتمال وهو ان
يحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا ففسخ القسمه لتفرق المسمى بتفرق نصيبه انفسه
بخلاف ما اذا كان الاستحقاق في نصيب احدهما كذا في الهداية وان كان معيناً فانما ان يكن متساويين
فلا مظاهر ان كان في احدهما زايد فالعبرة لذلك الزايد فيرجع الى المسئلة السابقة وهذا هو
الشرع لم افردهم هذه الصفة بالذكر وصحتها لما ياتى في تفاعله من الهيئة وهي الحالة الظاهرة
للمسمى للشيء والتمهات في تفاعله منها وان يتواضع على امر فيتمضا به وحقيقته ان كلامهم يرضى
بهينة واحدة ويختارها وهي في الشرع عبارة عن قسمتها لمنافع وهي جائزة استحسانا والقياس
ان لا يجوز لانها سادلة المنفعة يجرسها ولكن ترك ذلك بالكتاب والسنة والاجماع فيكون هذا
بعضا من ادوهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفها وخدمة عبد هذا لربها وهذا يواكفني ببعض
بازيكن فيه زيد يربوا عمرو يربوا وعبد هذا العبد الآخر **كتاب المزارعة**
مناعيل من الزراعة في اللغة وفي الشرع معا قد دفع الارض ببعض الخراج عنها ولا يفسخ عنه لما
رداهم نهي عن المزارعة هي المزارعة على لغة اهل المدينة ولا هنا في معنى فقير الطحاوي قال في الحقائق
كان ابو حنيفة يقضي بفسادها من غير جد وكان لا ينهي عنها اشدد النبي قال محمد بن الحسن لم ير حنيفة
المعاملة والمزارعة جائزا ولكن فرع عليها وقال ابو جعفر انها من يجوز كذا وانا فيها فارس لم يجوز
الوقت ولم يفرع عليه وانا فيه راجل وصحت عندهما وببغيت لتعامل الناس للاحتياج اليها في طر
صلاحية الارض للزراعة واهلية العاقلين وذكر المدة وربا البذر وجبه وقسطه الآخر في الغاية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لأنه لو بقيت القصة

تاج القضاة
ولما انكسرت الامم في
الفتنة فماتوا جميعا
صاحب الامم
وكانت
في الامم

بين الارض والعامل والشركة في الخارج فيبطل ان شرط واحد هو تقدر ان سماء او ما يخرج من موضع معين او رفع رب البذر بنده او رفع الخارج وتنفيذ الباقي اذ اخرج الموطن اما اذا كان خارج مقاسم كالبيع والخمس فلا يفسد شرط دفع العشران لا يحتمل ان يردى الى تطيع الشركة او الخراج حدهما والتبين للآخر ولهما على السواء يقطع الشركة فيما هو المقصود او تنصيف الحب والتبين لغير رب البذر لا خلاف مقتضى العقد وان شرط تنصيف الحب والتبين لصاحب البذر او سكت عنه صحته لان في الاول شرط على موجب العقد فان التبين ثما ملك في الثاني الشركة فيما هو المقصود حصة التبين لصاحب البذر وعند البعض مشترك تبعاً للحب وكذا لو كان الارض والبذر لزيد والبقير لآخر لاخر او البذر له والباقي لآخر اعلم انهما بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه لانه ان يكون الواحد من احدهما والثلاثة من الآخر وهذا على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض والعامل والبذر والبقير من احدهما والباقي من الآخر والاولان جائزان والثالث لا للاحتمال الزبوان ما ياتى اخذ رب البذر غناء ملكه فلا مبادلة اصلاً اما في جانب نظام وما في جانب شريك فلا في ما ياتى اخذ الاجرة فلا احتمال للبذر بل ان الشئ لم يرد بتقسيم الشركة بين البذر والعامل والباقي غير مذكور بالاصل والباقي في الهداية وهو غير جائز لاننا استبحنا البقر بجره وانا ان يكون ثمان من احدهما واثمان من الآخر وصلى الله اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر ومع البقر ومع العمل مع احدهما والباقي من الآخر والاول جائز دون الآخرين اذ لا مناسبتين بين الارض والبقر وكذا بين الارض والعمل وعن ابي يوسف جواز هذا اذا اشترط في الخارج على الشرط ولا يفي للعامل ان لم يخرج من حجر من ارض المصنف لرب البذر لان المصنف عليه لا يفي عن ضرره وهو هلاك البذر ومضى فسدت فالخارج على وجه لرب البذر للآخر اجر مثل ماله او عمله ولا يزداد على ما شرط وعند محمد يزداد على ما شرط بالثالث ما بلغ ولو ان شرط لارض البذر قد كرمه للعامل يقال كرم الارض اذا قبلتها للحرف فلا يفي له حكمه ويسترضى بانه وتقبل عدت احدهما خلافاً لما لا يقع ذكره في التحفة وتصح بين محجج اليه بها هذا قبل ان ينبت الزرع ولا يجبه شيء لانه لا يفتى للنافع وهما قوماها بالخارج وقد بطل بطل الاستحقاق بالفسخ هذا في الحكم ويجوز بانه ان يرضى العامل انما اذا نبت الزرع لم يستحصل لبايع الارض لتعلق حق المزارع وان مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه اجماعاً على ما فيه نصيبه من الارض حتى يدركه ونفقته الزرع مثل اجرة السق وغيره من العمل عليها بالحصول فيقدر حقيقة كل واحد منهما كاجر الحصاد والرقاع والدروس والتذرية فان شرط على العامل فسدت لانه شرط بخلاف مقتضى العقد وان شرط ان يفي انما الشرط يفي عليه الفتوى ذكره في التفتة ولزم للعامل قال الامام الخراساني في المبسوط هذا هو

هذا هو الوجه الذي عليه في الاستحسان

وح العمل والارض والبذر والبقير

هذا هو الوجه الذي عليه في الاستحسان

الفتوى في ديارنا وفي الكافي وهو اختيار شيخ بلخ للعرف وان كان القياس بانها لا يصلح لكل عمل قبل الادراك فرفع على العامل وما بعده وعليها بالحصول **كتاب المساقاة** عناية عن المعاملة بلغة المدينة وفي الشئ عقد على دفع الثمرة خصه بالذكر بما على انما اصل في هذا الباب فان النص انما ورد فيه وغيره ملحق به لاجتماع الناس فلا يخالف ما ياتي من التعميم ولا مجال له هنا بزيادة قوله وغيره بانها قوله الى من يصلح به من ثمر ولو بديل الثمر بالخارج لا دى الى دخول المزارعة في هذا المساقاة وهي كالمزارعة عتقاً خلافاً فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الفتوى على صحتها وفي انها باطلة عند خلافاً لها وشرطاً اراد الشرط التي يمكن وجودها في المساقاة كاهلية العاقدين وبان نصيب العامل على الأقلية بين التجار وبين العامل والشركة في الخارج واما بيان البذر نحوه فلا يمكن في المساقاة وعندنا انما مالك المساقاة جائزة والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو المضاربة والمساقاة لا تجوز لان الشركة في النسخ فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في مجرّد النسخ وهو ما زاد على البذر الا المدة فانها تفتح بالادراك استحقاقاً لان ادراك الثمر وقتاً معلوماً عادة والثابت عمارة كالثابت شرطاً وتقع على اول ثمر يخرج وادراك البذر الرطبة كادراك الثمر الرطبة بالغا رتبة حيث ترعى لادراكها مساقاة لا يشترط بيان المدة فيمقتضى ادراك البذر لانه كادراك الثمر في الشجر قال في الغاية هذا اذا كان البذر غارغب فيه وحده لانه يصرف معنى الثمر للشجر وفي الكافي لم يقع اليه اصول رطبة ثابتة في الارض معاملة ولم يستمر الوقت فمفسد لان الرطبة ليست لها غاية ينبت اليها ثمرها ولكنها تنمو ما تركت في الارض بخلاف الثمر اذا تحققت هذا فقد وقفت على ما قد اقبل الغالب ان البذر في غير مقصود بل تحصد في كل سنة ست مرات او اكثر ان اراد البذر تحصد مرة وتترك في المرة الثانية الى ان يدرك البذر فيها لا يخذ البذر ينبغي ان يقع على ان يتا لا ولا يذكر مرة لا يخرج الثمر فيها يفسدها ومدة اى كرمه يبلغ فيها وقد لا يخرج في وقت متى فعل الشرط والافعال اجماعاً على ان العامل المثل ليعمل اجاراً مثل المثل ليعمل الى ادراك الثمر لاجر مثل العامل المستاجر المزمان فهو فاد العقد فان اجر المثل يتقار بعقد المدة وكثر ما فافهم هذا فانه دقيق وتصح في الكرم والشجر والرطاب المراد منها جميع الثمر او اصيل البادجنان والفحل ذكر الشجر مع انهما معهما فاستبقى ثم ذكر الفحل مع دخوله في الشجر لان الشاقي ينكرهما فيما عدا الكرم والفحل انما صح فيه الحديث خبر في غيرهما بقى على القياس وعندنا تفتح في جميع ما ذكره لاجتماع الناس ان كان فيه ثمر لا يملك لانه يحتاج الى العمل قبل ادراكه لا بعد كالمزارعة تفتح اذا كان الزرع بقاء ولا تفتح اذا ادرك فان مات احدهما او مضت مدتها والثمر في يقيم العامل عليها ولو لم

هذا هو الوجه الذي عليه في الاستحسان

هذا هو الوجه الذي عليه في الاستحسان

هذا هو الوجه الذي عليه في الاستحسان

هذا هو الوجه الذي عليه في الاستحسان

وذكره الامم ذكوة له ولا ذناب ولا خيل الى الله من ذي ناب الذي يصيد بنا به ومن ذي خيل الذي يصيد بخيله لا كل ذي ناب ولا كل ذي خيل فان الحاجة تارة الى البعير لتأبى بالبق كذلك كذا في البسوط البرية ومن سبيع او طير السبع كل محتطف منتهب جارح قاتل عاد عاودة ذكره في الهداية ولا الشرا هو صفار دواب الارض حشرة والحمر الاهلية فيه خلاف مالك والبغل والخيل فيه خلافا او خلاف الشافعي له قوله تعالى والخيل والبغال والحمير قبل الكراهة في الخيل عنه تنزيهي قيل تحريمي والاشترى والبيع كقوله وفيه خلاف الشافعي والزنبر والسفهاء شك ينت والابقي الذي ياكل الجيف والابقي كراخ يمسد الغداف كراخ سياه بزرار والفيل واليربوع مؤش شئ وهو حلال عند الشافعي وابن عرس رأسه ولا حيوان مائي سوى سمك لم يطف مشق من طفي اي خف وعلا والمصدر السطف على وزن الفعل ذكره في الطلبية وفيه خلاف الشافعي قال في التحفة ثم عندنا الطائي على وجهين اما ان مات بسبب حادث فانه ياكل واما ما احتد انه لا ياكل والحريث والمارا في الجريث نوع من السمك غير المار ما هي كذا في المغرب واما افردها بالذكر ككان الحفاء في كونهما من جنس السمك ويمكن الملا فيهما للمحمّد ذكره صاحب المغرب وفي المراء وانواع السمك بلا ذكوة وغايبا لنوع والعقود والارب معها اي مع الحاء

كتاب الاضحية افعلوا تجميع على اضاحي ببشديد المار هي في الشرع ما يذبح في يوم الاضحية بنية القرية وهي شاة من فرد وبقرة او بعير منه الى سبعة لم يكن لفرد اقل من سبع انما قال هذا لانها كان لاحد منهم قل من السبع لا يجوز عن احد لان وصف القرية لا يتجزئ وعند مالك يجوز عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل منها فيقسم اللحم ذنبا الاجزاء اذا قسم مع كل واحد من اهل البيت من لحم واحد وجلد واحد وكان في كل جانب شئ من اللحم بعض الجلود او كين في جانب لحم وكان في آخر لحم وجلد وانما يجوز صرا للجنس الى خلاف الجنس وصح اشتراك ستة في بقرة مشقة لا ضحية استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول من لا ناعدها للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان ان في جلد بقرة سمينة ولا يجد الشركاء وقت البيع فالحاجة ماسة الى الغذاء واذ لا اشتراك قبل الشراء اجت ومن الى حيفه يحرم الاشتراك بعد الشراء وبما خذ زفر فان ملك احد سبعة وقال درندا ذبحها عنه عنكم صح عن ابي يوسف انه لا يصح وهذا قياس لان بيع بالاثلاث فلا يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الاستحسان ان القرية قد تقع عن الميت كالنصف بخلاف الاعتاق فان فيه الزام القلاء على الميت كبقرة عن الضحية وسبعة وقيل ان كان احد منهم كافرا او مريضا للحكم لا لان البعض ليس بقرية وهي لا تجزئ ولا تجزئ الا على من عليه القطر له قوله من وجد سعة ولم يفتح فلا

لها مخرب م

واحدتها

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

رومی

بسم الله الرحمن الرحيم

۲۷

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

五

203

رضی مک

علي ٢ طفا ٤

شيء
يكون في كلامه
من الألفاظ
من اللحن

الحی

13.

فلا يقر بين مصلانا وعند الشافعي هي تنغير بافانما قال هذا لانها لا يجزى على المكافاة ذكره في
الهائية لنفسه لا طفلية في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عنه تجزى لطفه كافي الفطرة وجه
الظاهر بسبب الفطرة راس يوتى ويلى عليه بل يضيح عنه اوصيته من ماله واكمل منه الطفل وما بقي بيد
بل يدخر قد حاصه ثم يتبدل بما يستفج بعينه كالشرب والخلف لما يستفج به بالاستهلاك كالخمر ونحوه
وذلك لان الواجب هو الاقامة وانا المقدرة بالثمن تتبرع وما الى الصبي لا يحتمل التبرع فينبغي ان يطعم
الصغير بدخره وليستبدل لجمه بالاشياء التي يستفج بها الصغير مع بقاء اعيانها كما في جلد الاضحية
كنا في الحققة اقول وقتها بعد طالع في يوم الغر وآخره قبل غروب اليم الثالث وعند الشافعي يجوز
في اربعة ايام وشرط تقديم الصلوة اى صلوة العيد عليها ان ذبح في مصر وعند مالك وان اذبح في آخر
وهو ان يكون بعد غر الامام وان ذبح في غير لا المعينة هذا مكان الفعل لا مكان من عليه قال في الكافي
يدخل وقتها بطول الغر من يوم الغر الا ان يشرط تقديم الصلوة على التضحية في خواهل الامصار حتى
لا يجوز للصبي الذبح حتى يصلي الامام العيد لعدم الشرط لعدم الوقت فانما اهل السواد فيذبحون
بعد الفجر لان الصلوة عليهم ويعتبر الاخر للفقر وضد الولادة والموت اى اذا كان غنيا في اول
الايام فقيرا في آخرها لا تجزى عليه وفي غير كنج ان الذبح في اليوم الاخر تجزى عليه وان مات فيه لا تجزى
عليه وذكر الذبح للاولان تركت اى التضحية وبضايها تصدق النادر و فقير شراها للتضحية
بهاحية شاة كانت ارغوها والغنى ببقية شراها اولان وجزى على النادر بالشر وعلى
الفقر بالشراء بغيرها فانما الغنى فالواجب يتعلق بذمة شرعا لا بضعف ولا بوضع الجذع من الضمان
لا خلاف في ان الجذع من المعز لا يجوز والجذع من الضمان الذي عليه اكثر المحل عند اكثر وذكر في
المبسوط اذا تم له سبعة اشهر فهو جذع بعده لكنا في الكافي والثاني فضاعا من الثلاثة اى من الابل
والبق والشاة ضاها كان او معرا وهو ابن خمس من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة كالجاء وهي التي
لا قرن لها والحضي والشاة هي الحنونة دون العياد والعجاء والحجاء التي لا تنقي هي ما يكون عنجبها
الحيدة لا يكون في عظامها نقي اى نخع والعجاء التي لا تنقي هي التي لا تنقي الى المنك ومقطع يدها او جلها او ذهاب
الكثير من تلك اذنها او ذنبها او عينها او ايتها في تقويمه عن ابي حنيفة وربع من ايتا في ظاهر الرواية
عنه وهي رواية هاشم عن محمد الزايد على الثلث وفي رواية عند الثلث وفي رواية ابن شجاع عنه
الربع وفي رواية الزايد على النصف وهو قد لمها وفي كون النصف مانعا ما يمان عنهما كما في الكافي
طريق معرفته ذهاب تلك العين تشد العين المفاضة بعد ان كانت جائعة فيقرب اليها فينظر انهما

العلفم

تسليم على الجاهل
الذي لا يدرى
الذي لا يدرى
الذي لا يدرى

١٠٠

منه في الموضع الذي انظر
منه على مكة او من قبة خليف
منه على مكة او من قبة خليف

جاءني

م

تجلی فی

مجلس

م

ان كان رأت العلف ثم تشد العين الصخرة ويقراب اليها العلف فينظر انما كان رأت
 العلف فينظر الى تفاوت ما بين الكائنين فان كان ثلثا اذهب الثلث وان كان نصفاً فالنصف
 وهكذا وانما كل منها ويترك كل بكرة كان قال الجوزي وان اكلت اذ امكنته منه وبما يشاء ونوب
 التصديق بثلثها وتركه لذي عيال توسعة عليهم والذبح بيده ان احسن والا امر غيره وكره اذ يحبسها
 كماناً ويتصدق بجلدها او بجله الكبراب وخف وفروا ويبدل بما ينتفع به باقياً لا بما ينتفع به
 من الكحل ونحوه فان بيع اللحم والجلباب بما ينتفع به من الكحل فبشئته ولو غلط اثبات
 وذبح كل شاة صاحبه يعني من نفسه على ما دل عليه قوله ولو غلط صحح بالغرم والقياس ان لا يقع
 لان ذبح شاة غيره بغيره وجه الاستحسان ان كل واحد منهما راضياً بفعل صاحبه فيكون ما ذبح
 فيه دلاله فيقع الذبح عنه ونية صاحبه تقع لغوا حتى او تشا واذا راد كل منهما الضمان فيقع الذبح
 وجازت عنه لا ملك بالضمان كذا في البدائع وصحت التخييد بشاة الغصب ان ضمنها اذا غصب
 شاة ففسخ بها عن نفسه لا يجزى له عدم الملك ولا عن صاحبه لعدم الاذن ثم ان اخذها صاحبها
 ضمنه النقصان فكذلك لا يجوز عن الاخذة عنها وان ضمنه قيمتها حية فانها يخرج عن الناح
 لا ملكها بالضممان من وقت الغصب بطريق الظهور والاستناد فصار ذبحاً شاة هي
 ملكه فيجزيه لكنه يائماً لان ابتداء فعله وقع محظوراً وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال في لا يجزي
 عن الذبح ايضاً بناء على ان الغصب يملك بالضممان عندنا وعند من لا يملك باخذ الشاة في
 لا الوديعة لان سبب وجوب الضمان هنا هو الذبح والملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح
 فكان الذبح مصادقاً ملك غيره فلا يجزيه بخلاف الغاصب فان كان ضامناً قبل الذبح لوجه سبب وجوب
 الضمان وهو الغصب السابق في شرح مختصر القندوري للزاهد بعلامة صدر الدين حام وقيل
 يجزيه لان ضمنها بالاخصاع والشذج ايمان الكلام في ذبح شاة الوديعة على ما ذكره في الذبح
 ولا وجه لا كما رجع شاة الوديعة قبل ان يغصب **كتاب الكراهية** انما غنوا الكتاب بها لتعاق
 ما فيه من المثلها اثباتاً او نفياً ما ذكره حام عند محمد ولم يتلفظ بعدم القاطع فعنده ما لزم تركه
 اذ ثبت ذلك بدليل قطعي يسمي ايماناً ولا يسمى كراهية كراهية الحرمان كما ان ما لزم الايمان بان ثبت
 ذلك بدليل قطعي يسمي ذنباً والواجب وعندهما الى الحرمان اقرب قال في التجنب وهو المحتار هنا هو
 الكراهية كراهية محرم كراهية تنزيهه في المحل اقرب **فصل الاكل** فخران دفع بهلاكه
 عليان سكتة من صلواته قايماً ومن صوم وبيع الى الشبع ليزيد قوته وحرام فوالا لقصد قوة صوم

فلان

يكون واحد

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

صوم الغدا ولا يستحي صيفه او نحو ذلك وكذا لبن الاثان فان حكم لحمه وبول الابل
 وعندنا في يوسف يحل شربه للتداوي الحديث العربيين وعند محمد يحل مطلقاً لانه كان حراماً
 لا يحل بآلتاوي قال عزم ما وضع شفاءكم فيما حرم عليكم وابو يوسف يقول لا ينبغي مع حرماً
 للضرورة ولكن هذا التاويل غايته ان لا يقيلاً ما حرم عليكم ما وضع شفاءكم فيه
 وابو حنيفة يقول الاصل في البول الحرام والاكل والشرب والادهان والتطيب من انا ذبح فضة
 للرجل والماء لقلبه ثم انما يخرج في بطنه ما حرم عليهم في الشرب وعزم دلالته غير وجب
 من انا رصاص زجاج وبلور عقيق خلافاً لك افعى ومن انا مفضض خلافاً لابي يوسف وجعلته
 عطف على الفم في حل على مفضض كرسياً كان او سيراً او سرجاً متقيماً موضع الفضة اي لا يكون الفضة
 في موضع الجلوس وكذا الاكل والشرب من الاناء المفضض اذا كان متقيماً موضع الفضة بان لا يكون في
 موضع الفم هذا عندنا وعندنا في يوسف يكره مطلقاً ومحمد قد قيل انه مع الاكل وقيل مع الاكل
 قول فرج كما في خبر الحكماء في المعاملات مقبول بالاجماع للحاجة الى قبوله ككتبة المعاملات وكثير من
 اهل الشهادة في الجملة او انشأ وفاق وعبد وضدها في المعاملات كالتكيد كما اذا اخبر بالكيل
 فلان في بيع هذا يجوز الشراء منه وشراء ذكيدان قال شري اللحم من مسلم او قباي حل وان قال
 شري من محمدي حرم وقول الرقيق في الهدية والاذن كما اذا جاء بهدية وقال فلان اهدي اليك
 هذه الهدية يحل قبوله منه او قال انا ما اذن في التجارة يقبل قوله بشرط العدل في الديانات
 كالحبر عن نجاسة الماء فيقيم ان اخبر بها مسلم عدل ولو عبداً ويحرم في الفاسق المستور ثم يعمل
 بغالب رايعه لوارق فيقيم في غلبته صدقه وتوضاً فيقيم كذباً حاطاً ومقتضى دعي الى وليه
 فوجدت ارباباً او غناء الولي طعام العرس واللعب اللهو والغناء بالمذاق السماع لا يقدر على منعهم يخرج البتة
 لئلا يقتدى به الناس غيره ان تعذر غير قاد على المنع انما قال هذا لانه اذا كان قادراً عليه لا يجوز له ان
 يقعد ويترك الا بعد المنع وكل جاز لا لان اجابة الدعوة سنة ولا يترك بسبب بدعة كصالح الجوارح
 يحظرها النجاسة لان ان اراد مطلق الدعوة فلا نعم ان اجابته سنة وان اراد الدعوة على جملتها سنة فلا
 التعريض لان حق الدعوة يلزمه بعد المنع لا قبله ولا يحضر ان علم من قبل وقال ابو حنيفة بطلت بهذا مرة فبطلت
 وذا قبل ان يقتدى بدول قوله على حرمان كل الملاهي لان الابتلاء بالحرم يكون كذا قالوا وفيه نظراً لا ابتلاء
 يستعمل فيها هو خطو العاصي كرهان مباحاً ومنه قوله ومن ابتلى بالقضاء المحرم ثم ان القصر على
 الحرام عايناً لخطو الدعوة لا يجوز لان السنة تترك عن ارتكاب المحظور فالظاهر ان جل معناه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

ومعناه على الصلوة والسلام قد علم
 العزيمين وحياً والاضحية
 فان شفاء غير معلوم فلا يجزى
 ومقتضى قوله على الصلوة والسلام
 لم يجزى شفاءكم فيحرم عليكم
 عليه جواز العلم بالشفاء
 بالخر وهو اشارة الى الله
 لا اشارة الى العواشي
 بآية

اهل الذمة فاما في سوادنا فاعلام الاسلام فيها ظاهري فلا يمكن فيها ايضا وهو الاصح وتحليل
امة اشترها محمدا بالاذن اي باذن الملك انما يقيد اذ لا جرة لاحرامها اذ لم يكن باذن بالوطى
والاولى ان يحلها بالقضاء والقلم اي يقص شعرها او قلم لظفارها وبيع بناء بيوت مكة وتقييد
العبد وقبول هديته تاجر او اجابة دعوته واستعانة دابته وفي القياس لا يجوز وجلا لاحتاج انعم
قبول هديته سلمان وهو عبد فبريرة وبيع مكاتبته وكوه كوته ثوبا واحدا القديس اي كره ان
يكوه العبد غيره ثوبا واحدا القديس اي كره ان يكوه العبد غيره ثوبا وان يهديه
القديس واستخدم الحصى لانه تحت على اعضاء الانسان وهو غير جائز واقرض قال كذا
على ان يأخذ منه ثوبا يعني اقراضه بهذا الشرط لانه قرض جبر نفعنا وانما قاله بهذا الشرط لانه
لو لا الاشرط لكان وديعة في لا يكره على ذكره في الهداية واللعب بالشرط والشرط
وكل له وعند الشافعي يباح حجره اللعب بالشرط لان فيه تشجيع للخاطر لكن
بشرط ان لا يكلف عليه بل يلعب به في الايامين ذكره في العمد فلا يرد عليه ما قبله
هو نطقة فوت الصلوة وتضييع العمر والسيالة الفكر المبالغة حتى لا يحسن بالجموع والعطش
تكييف غيرها وجعل الغل في عني عبده وبيع ارض مكة واجازتها لاق مكة حرام وقال يجوز
لا تارضها مملوكة وقوله في دعائه بمقعد العرش من عرشك في المشقة عيا رثان مقعد
ومقعد والاشك في كراهية الثانية لانه من التقود وكذا الاولى لا يراه تعلق عزه الله تعالى
بالعرش وعندنا يوسف يجوز الاول للدعاء المأثور وبحسب ركب وانما يذكر اذ لا تحل
على الله تعالى وتغير المحقق ونقطه الاول فانه حسن لهم واحتكار قوت البشر والبهائم في بلد
يقصر باعله الاحتكار انتهى في الاشياء التي هي قوت الناس والبهائم قول ابن عدي ومحمد وعليه
المتوى كذا في الكافي وعندنا يوسف كل ما اضر بالعامية حبه فهو احتكار ومن محمد لا احتكار
في الثياب ومنه البحر قبل مقدمة باربعين يوما ونقيد بالشرع وهذا في حق المعاقبة
في الدنيا لكن لا ثم وان قلت المدة وجبان يأمر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوة اهله
فان لم يفعل عثره والصحيح ان القاضي يبيع ما استغنى عنه لانه لا غلة ارضه ومجملوبة
من بلد اخر هذا عندنا وعندنا يوسف كل ذلك مكروه، وقد محمد كل ما يجلب منه الى مصر غالبا
فهو في حكم المهر ولا يستحق حكمه من سعره لان اذ ارضها لان السعر يوصف بالارتفاع ،
من الفاني الا اذا تعدى الارباب من القيمة تعدى فاعا فيسرق بمشقة اهل الرأي قال مالك

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.



28. 11. 18

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱



ظفر

ضام

قلنا

والله اعلم

مكتوبه

ما كتب على الواحي التبع عام العلاء ولم يشترط الشرط المذكور **كتاب احياء الموات**
الحياة نوعان حاشية وفامية والمراد هنا الثانية من فوائدها خوار زاد وفي الحلام
وتفسير احياء الموات ان يبنى عليها او يغرس او يكرها او يمسقها في ارض بلا نفع لا تقطع ما ينبت
عليها او نحوها كما اذا نبت او صارت شجرة عادية اى قديم حرثها كانتا اضرمت في عهد عا واولاده
في الاسلام لا يعرف مالها بعيد من العاير لا يسمع صوت من اقتضاه وعند محمد ما كان ملكا مسلم
او دمي لا يكون مواتا بل احياء فاذ لم يعرف مالها يكون لعامة المسلمين ولو ظهر مالها تروا اليه
ويضمن نقصان والبعد عن العاير شرطه ابو يوسف خلافا لمحمد من احياء ملكه ان اذن الامام
ولو ذيبا والاى وان لم يافذ الامام فلا وعند ما اذن الامام ليس بشرط ولم يحجر احياء
ما عدل عند الماء و جاز عوده وان لم يجز اى عود الماء جاز ومن حجاز رضا النجاشي الا ان
سعى به لانهم كانوا يعلمونه بوضع الحجر حوله او يعلمونه بحجر غيره من احياء بها ولم
يعمرها ثلث سنين دفنها الامام الى غير من محمد ان كرها وسقاها فهو تفسير احياء وان
فعل واحد ما فهو يحجر لا تغرس ومن حفر بئر في موات بالاذن فله حرملكه للعطن والنافع
العطن ما ح التبرك ومبركها حوله البئر وبئر العطن التى ينزع الماء منها باليد والناضح
البئر الذى يستقى به وبئر النافع التى ينزع الماء منها بالبئر كذا في المعرف اربعون ذراعا
وعند ما ان كان للعطن فاربعون ذراعا وان كانت للنافع فستون ذراعا من كل جانب
في الصحيح كذا في الهداية والكتاب وغيرهما احترز به عما قيل ان المراد اربعون ذراعا من
الجوانب الاربعة وللعين خمائة كذا فى كل جانب والذراع هو المكسرة وهو
قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فكم من قبضة ومنع الغير من الحفر فيه لانيما وراه وله
اى للذي حفر في شتى حرملك الا وله الحريم من ثلثة جوانب دون الاخر اى دون الجانب
الاخر لبق ملك الخافر الاول فيه والقتاة وهي مجرى الماء تحت الارض حرملك ما يصلحها
وعن محمد انه غنم لة البئر في استحقاق الحريم وقيل هو عند ما وعنه لا حرملك لها ما لم يظهر الماء
على الارض لانه نهر في التحقيق فيعبر في النهر الظاهر قالوا وعند ظهور الماء على الارض هو
بئر لة عين نواته فيعبر حرملكه خمائة ذراع ولا حرملك له في ارض غير الآبحة وعند
مناة النهر يغرس عليها ويلقى الطين وكذا في ارض موات فمناة بين نهر رجل وارض
لاخر وليت مع احد اى ليت في يد احد مما بان لم يكن لواحد منها عليه غرس ولا طين ملقى



في الارض

وَقَرِيبٌ مِنَ الْعَامِرِ وَلَا م

بوضع الابرار
على الاعمال التي لا يكونون

تاج العروس

وانما قال هذا لانه ان كانت فهو لصاحب الشغل لصاحب الارض وقال لصاحب النهر حرمة تلقى
طينه وغير ذلك ثم غلب في يوسف ان حرمة مقدار نصف بطن النهر من كل جانب ومن جهة مقدار
بطن النهر من كل جانب وهذا امر في الناس كذا في الهداية **فصل الشرب**
في اللغة الضيق من الماء وفي الشريعة نوبة الانتفاع بالماء مستقيما للمراعى والذوات ذكر في المعنى
والشعر شرب بنى آدم والبهائم وكل حق في كل ماء لم يجوز ياناه او حب وحقه من البحر
ونهر عظيم كوجله ونحوها وشق نهر لا يضر منها ونصب الروح ان لم يضر بالعادة لاسيما وانه ان خيف
عن شرب النهر لكثرة ما ارضه بالجر عطف على وانه وشجرة من نهر غير وقتا وبسيرة الا ما ذكره وله
سعة بحر او حوض في دار بحر او في الاتح وكري نهر لم يملك من بيت المال فان لم يكن في بيتي على الماء
فيجب الامام الناس على كبره ان استغوا عنه وكري نهر ملك على اهله من اعلاه لا على اصل الشقة ومن جاوز
من ارضه بري اي كل شريك جاوز الذي يكون النهر من ارضه لم يكن عليه كروي في النهر وقال
عليهم كبره من اوله الى اخره بالحصص وصح دعوى الشرب بلا ارض هذا استحسان والحق
ان لا يصح لانه مجهول جهالة لا تقبل الا على وجه الاستحسان انه يمكن ان يملك بغير ارض بالآثار
والوصية وقد صحح الارض ون الشرب فيقوله الشرب وحد وهو غير مرغوب فيه في دعوى
وان اختلفت قوم في شرب بينهم قسمة بغير ارضهم ومنع الا على منهم من سكر النهر وان لم يشرب بدونه الا ان
وكل منهم من شق النهر ونصب رضى او دابة او جسر عليه بلا ان يشركه الارحى وضع في
ملكه بان يكون بطن النهر وجانبه ملكا ولا يخرج من السبي ولا يضر بالنهر ولا بالماء ومن توسع في النهر
ومن القسمة بالايام وقد كانت بالكوي الكوي لجمع الكوة وروزن الميت استغنى بالثقل
يقبض الخشب ليجري الماء فيه الى المزارع والجداول وانما يمنع لانه القديم يترك على قدمه
ومن سق بشبه الحار من ارضه لغيره ليس له ان يشرب لانه لا يملكه لانه لا يملكه
على ان حق ملك الارض والشرب يورث ويوصى بالانتفاع جاز ولا يباع ولا يورث ولا يصد
ولا يصد من ارضه ولا يصد من ملكه ولا يضمن من ملكه ارضه فترت ارض جاز او عرق ولا يصدق
من شرب غير قال الامام البزدي رجل تلف شرب انسان بان سقى ارضه شرب غير ضمن
وتفسير ثمان الشرب على ذكر الامام الرضى في البسوط لانه ينظر في شرب لو كان يبيعه
جائزا وقال الامام المعروف بخراهر زاد لا يضمن وعليه التقوى كذا في الخلاصة
كتاب الاشربة الشرب في اللغة اسم لكل ما يشرب من المائعات

من قال دعيه لم يصيب
ذكره في التبيين

حلام في تفسير

صدر

صدر

الظاهر في نظر

الشريعة

في اصطلاح

وفي اصطلاح الفقهاء ما حرم شربه وكان مكرما حرم الخمر والخبز الذي من ماء غيب غلا واشتد
تعدا الاسم خص بهذا الشرب باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم لكل مكرما
مشتق من مخامق العقل وهو موجود في كل مكرم قلنا انما يسمى خمر الخمر لانه مخامر العقل
ولو سكر انما لمخامرة ولكن وضعها شخص لا نوعي كالخبز فاسم خاص بالكوكب لا الكرم
وان كان التسمية باعتبار معنى الظهور هذا ما هو الظاهر من الهداية وانما قيل
ان اللغة لا يجري فيها التيسير فلا يحصى نفعها لهما عرفت ان تمتد الحضم
غير هذا وقذف بالزبد وعندهما اذا اشتد اي صار مكرما لا يشترط قذف الزبد
ثم انما حرام وان قلت ومن الناس من قال الكرمها حرام لا غيرها وهو مردود بان الله
قال في سماء حراما عليه اجماع الامم انما نحن نجاسة غليظة كالبول ويكفر مستحله
ويستقطق قوما في حق المسلم لا ما فيها منها ويحرم الانتفاع بها ويحذر شربها وان لم يسكر
ولا يشرب فيها الطبخ ويجوز تحليلها خلافا للشافعي هذه عندنا احكام كالطلاء وهو
ماء غيب قد طبخ فذهب اقل من ثلثه عندنا وفي ما في الهداية وقال صاحب التحفة
ان اسم للثلاث وهو المطبوخ من ماء الغيب بعد ما ذهب ثلثه وبقي الثلث وصار
مكرما وما طبخ من ماء الغيب وذهب منه اقل من الثلثين وصار مكرما اسم المازق وهو
هذا ما في الطبايق وغلطا نجاسة ونقيع التمر لم يقل اي السكر لان السكر هو النقيع من ماء
المرط بعد ما غلا واشتد وقذف بالزبد عنده وعندنا اذا غلا وان لم يكن غليا
ذكر في التحفة ونقيع الزبيب اذا غلت واشتد في الضمير يرجع الى الطلاء ونقيع
الزبيب وعند شريك الكرم باح لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا قلنا
نوصيف المعطوف بالحقن لا يخفى على الدلالة على المعطوف عليه قبحا فهو لنا لا علينا
فان قلت اليس امتنا ناكلت ثم الامم يشوب بالتوبيع ثم ان الخلاف بينه وبين صاحبه
كالخلاف في الخمر وحرمة الخمر قطعية فيكفر مستحلهما فقط وحل الثلث الغيب اشتد وهو
ما طبخ من ماء الغيب حتى يذهب ثلثه ويبقى الثلث وهو حلال عند الكرم ما دام حلو
فاذا غلا واشتد وقذف بالزبد فذلك عند الشيخين وقال محمد قليد وكثير حرام وهو
قول الشافعي والتدح المكونة بيقين او غالب الرأي حرام عندهم وهذا الخلاف فيما اذا
تصد به استمرار الطعام والتداوي والتقوى على طاعة الله اما السكونة حرام مثل اوجف

ان

صدر

صدر

من لم يفرق بينهما لم يصيب

نابا في تفسير

نابا في تفسير

ان

يعني انه اذا ما وعبرنا من مود
فلا يقع فيه مطلق النقيع به او غدا
نظر الاوهاف يورثا خاد

الكبير من هذا فقال لا يحل شرب نبيذ خالف الشيخين فقال لا لأنها محلان للاستمرار والبقاء
في زمانها يشربون للنعوذ والتمسك بغير العلم لا يحل أجماعاً كذا في الحقائق ونبيذ النمل الذي
مطبوخاً في طبخة وإن اشتد أثره لم يسكر بل هو طرياً إنما يحل هذه الأثرية
إذا شرب ما لم يسكر بل هو طرياً أي إنما يحل هذه الأثرية إذا شرب لا لقصد اللهو
والطرب بل بقصد التقوي ولم يبلغ حد السكر والحليطان وهو أن يجمع بين ماء التمر والذرة
ويطبخه في طبخة ويترك إلى أن يغلي ويشد هذا أيضاً يحل بل هو طرياً وينبغي العمل
والسكين والبر والنعوذ والذرة وإن لم يطبخ بل هو طرياً وخل الخمر ولو بعلاج
بالقائه في غيرها كالماء والخل وقال الشافعي إن التحليل إذا كان بالقائه في غيرها لا يحل
للخل قولاً واحداً وإن كان بدونه ففيه قولان والاشتداد في الروايات هو القرع والخمر
هو الخمر الخضر والمزقة هو الطرف المطلى بالزفت والنفير هو الطرف الذي يكون
من الخشب المنقور أعلم أن هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلا حرمت الخمر حرمت النبيذ
استعمال هذه الظروف لأن الناس تركوا شرب الخمر واستعملوا هذه الظروف لا لشد يد
بعد حصول المطلوب وكثرة شرب دردي الخمر والامتناع طبعه وكثرة الانتفاع به مطلقاً
وإنما حصل الامتناع بالكره لأن له تحسين الشعر والمراد بالكره الكراهة المحرمة لأن فيه
أجزاء الخمر هذا هو المفهوم من الهداية وقيل ذكر لفظ الكراهة لا المحرمة لعدم النص القاطع
ولم يذكر هذا القائل أنه إذا تحقق وجود بعض أجزاء الخمر فيه يتحقق فيه النص القاطع
لأن الوارد من النص والإجماع لا يفرق بين قليل وكثير ولا يحدث فيه بغير السكر
خلافاً للشافعي لأنه شرب جزء من الخمر ولما كان في الخمر إنما يحدث بغير القليل لأن قليل الخمر
يدعو إلى الكثرة ولا كذلك في الدردى فإنه يشبه غير الخمر من الأثرية المسكرة ولا حد فيها
الآبالسكر **كتاب الصيد** الصيد هو المجتمع بتوائمه أو بجناحيه يحل كل
ذي ناب ويحلب قد مر في الذبائح معنى ذى الناب وذي الناب من كلب وماز
ونحوهما والخنزير يمشي لأنه يحل العين فلا يجوز الانتفاع به وغزاله يوسف أنه استثنى من ذلك
الأسد والذئب لأنها لا يعلنان للغير الأسد لعلاوته والذئب لخفاسته والحق بهما
بعضهم الحداد فلو سلمت فإن قلت لا يوجد في واحد منهما شرط التعليم فلا حاجة
إلى الاستثناء قلت بل الحاجة قائمة إذا لا وجه لأن يقال يحل سيد كل ذي ناب

فيها تشبهها بشرب الخمر ولا يحل
أصح بعد زمان ولا لا
كان فيها أثر الخمر
ولا كان الحكم
مخصوصاً بما ذكر فيه
الخمر بل تشبهاً وتقليداً
في باب تحريم الخمر في الابتداء
ليتركه أن يسد مدة فها
مضى مدة ما جاز النبي
صلى الله عليه وسلم استعمال
هذه الظروف في
لأن صح

فيها تشبهها بشرب الخمر ولا يحل

ويحلب

ويحلب بشرط التعليم مع عدم الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط في بعض بشرط علمها
وجز جها أي موضع منه لا بد من الجرح في ظاهر الرواية وغزاله يوسف أنه لا يشترط ذلك
وأمره سلم أو كتاباً بينهما مسمى المراد من التسمية ما يقع الحكمة فالشرط عدم تركها
عمداً على منعه متوخش أو كل بشرط في تحقيق الحكم المذكور أن يكون متمتعاً أي قادراً
على الامتناع بالقواجر والجناحين متوخشاً فالذي وقع في الشبكة أو سقط أو استأثر
لا يتحقق الحكم المذكور وإن لا يشارك الكلب العلم كلب لا يحل صيد مثل كلب غير معلم
وكلب الجوسى وكنهه لم يرسل للصيد أو أرسل وترك التسمية عمداً ولا يطول
وقته بعد إرساله لأنه إذا طال وقته بعد الإرسال لا يكون إلا اصطياً دمضاً
إلى الأهراس ويعلم العلم بترك أكل ذيناب ثلث مرات ورجوع ذي الناب بعد عام
وإن أكل منه ذو الناب أكل ذيناب ثلث مرات ولا ما أكل منه بعد ترك ثلث مرات ولا ما
بعد أي بعد ما أكل حتى يعلم أي ترك أكل ذيناب ثلث مرات أو قبله وبقية ملكة فإن الكلب
بشأنه إذا أكل علم أنه لم يكن معلماً فكل ما صاد قبل ذلك لا كلفه صيد كلب جاهل
فيخرج ما إذا بقى في ملك الضياد ومن شرط الجبل بالرمي التسمية الحقيقية أو حكماً بأن لا يتركها
عامداً والجرح وإن لا يتعد من طلبه أن غاب متحماً لاسمه إذا وقع التسميم بالصيد فتعامل
حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى أصابه أكل وإن قد عن طلبه ثم أصابه لم يؤكل لأن
في دمه أن يطلبه لأن يدركه قبل أن يموت وفي الخانية من شرط حل الصيد أن يتوارى
عن بصره فإذا غاب عن بصره وبما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس رضي
كل ما أصيبت ودع ما أغيت والأصماء ما رايته والأغاء ما توارى عنك وقد روي
عن النبي أنه كره أكل الصيد إذا غاب عن الراعي قال لعل حوام الأرض قتله وهو حجة
على مالك في قوله أن ما توارى عنك إذا لم يثبت يحل فإذا بابت ليلة لا يحل فإن ادركه المرسل
أو الراعي حيّاً المراد أنه إذا دركه وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبوح ذكاه
أي يجب تركه حتى لو تركها فإن تركها أي أن ترك التذكية مع القدرة عليها عمداً
أما إن لم يتمكن منها ففي المشارة إلى حله كما روي عن ابن جنيته وكذا عن أبي يوسف
وهو قول الشافعي وفي الرواية أشجرت وإن كانت حيوة مثل حيوة المذبوح فلا اعتبار لها
فلا يجب تذكية وأما المتردية وأخواتها وفي لسانه التي مرصت فالفتوى على أن الحيوة

كما لا وجه لأن يقال كل حيوان طائر بشرط
أن يكون جاهلاً بغيره
الاجتماع لغيره
الشرط في بعضه
صدر الشرع
صدر الشرع
صدر الشرع

فيها تشبهها بشرب الخمر ولا يحل
أصح بعد زمان ولا لا
كان فيها أثر الخمر
ولا كان الحكم
مخصوصاً بما ذكر فيه
الخمر بل تشبهاً وتقليداً
في باب تحريم الخمر في الابتداء
ليتركه أن يسد مدة فها
مضى مدة ما جاز النبي
صلى الله عليه وسلم استعمال
هذه الظروف في
لأن صح

أصح

يحرم

وان قلت معتبرة حتى لو ذكاهها وفيها حيوة قليلة لقوله تعالى الا ما ذكيت او ارسل بحجر
او من في حكمه من لا يجوز ذكوة كالبقرة فخره سلم فانزجر الكلب فانزجر اي يحجب
فراج وعذالان الزجر دون الارسل ولهذا لم يثبت شبهة الحرمة على كساية فاولى ان لا يثبت
الحل او قتله معروضه معروضه المعروض السهم الذي لا يرسله كساية بل لا يصب شي بعرضه لو كان
في رأسه حدة فاصاب بحده يحل او بند قد قيله ذات حدة انما قال عذالان لا يحتمل
انه قد قتل بقله حتى لو كان خفيفا به حدة يحل ليقين الموت بالجرح او رمى صيداً وقع
في ماء فانه يحتمل ان الماء قتل به فيحرم او على سطح او جبل فتردي منه الى الارض حرم
فان الاحترار غير مثل هذا يمكن وان وقع على الارض ابتداء فان الاحترار غير هذا فكل
او ارسل سلم كلبه فزجره حتى فانزجر هذا لان الفعل يرفع بها هو فوقه او مثله كشيء الحدة
والزجر دون الارسل لكونه بناء عليه فلا يرفع به او لم يرسل احد فزجره سلم عليه لكل فانزجر
وعذالان الذجر مثل الانقلاب لانه وان كان دون من حيث انه بناء عليه فهو فوقه من حيث
انه فعل المكلف فاستوى يا فاضل ناسخا له او اخذ غير ما ارسل عليه اكل لانه لا يمكن التعليم
بحيث ياخذ ما عينه وعند مالك لا ياكل وان ارسله فقتل صيدا ثم قتل صيدا آخر اكل
كما لو رمى سهمها الى صيد فاصابه واصاب آخر وكذا لو ارسل على حيود كثيرة وسمي مرة واحدة
بخلاف دبح الشاتين تسمية واحدة كصيد في قطع عضو منه لا العضو المقطوع وعند الشافعي
اكل ما ان الصيد منه وان لم يمت من ذلك واجبة الذكوة اخري كان المبان مذكوة بالحيوان
ولما قوله م ما بين من الحي فموت وان قطع اكلنا واكثر مع عجن اي قطع قطعتين بحيث يكون
الثالث في طرف الرأس والثلاث في طرف العجز او قطع نصف رأسه او اكثره او قد يصفين
اكل كله لان في هذه الصور لا يمكن حيوة المذبح فلم يتناول قوله ما بين من الحي فموت
بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثالث في طرف العجز لا مكان الحيوة في الثلثين
فوق حيوة المذبح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا مكان حيوة فوق حيوة المذبح
وان رمى صيدا فزجره آخر فقتله فهو لاول وحرم ويضمن الثلث له قيمته مجزوا حان كان
الاول الخنثى اي اخرجه من غير الامتناع انما ان ملكه فلا ملكه بالروعي المنخنق واما ان يكون حيا
فلا احتمال الموت بالثلاث وهو ليس بذكوة للقدرة على ذكوة الاختيار وان الناجي يضمنه
لانه فلا يملك بالروعي نصف صيدا فلو كاله واما ان المصنوع قيمته مجزوا فلا يمتنع

هذا هو الصحيح في الذكوة

هذا هو الصحيح في الذكوة

هذا هو الصحيح في الذكوة

هذا هو الصحيح في الذكوة

فوق حيوة

هذا هو الصحيح في الذكوة

هذا هو الصحيح في الذكوة

منقوض بحرا حقه وقيمة المتلف تعتبر يوم الاتلاف والا فليكن اوان لم يكن الاول اخرجه عن
حيز الامتناع فهو ملك لانه قد صاد وحل لان ذكوة اضطرارية ويصاد ما
يؤكل لحمه وما لا يؤكل لا طلاق النفس والصيد لا يختص بما كوال اللحم ولان صيد سبب
للامتناع بجذبه او شغره او ريشه او لاذ فاع شغره وكل ذلك مشروع فما لا يؤكل لحمه
يطهر لحمه وجلده بالذكوة الا اضطرارية في الاصطلاح **كتاب الرهن**
هو في اللغة جعل الشيء بائياً كان وفي الشريعة جعل الشيء مجبوساً بحق شخص
بحق لان الحائس هو المرتهن لا الراهن بخلاف الجاهل اياه مجبوساً يمكن اخذ منه كلاً
او بعضاً كما اذا كان قيمة المرهون اقل من الدين ومن هنا بين اصابته في العدد ولعل لا يتغير
الواقع في الهداية الى الاخذ كالدين كاف التمثيل وما في لفظ الحائس من العموم يشير الى عدم
التحصيص بما يقع الرهن به في الدين وسياة التصريح به من قبل المصنف بان الرهن يقع بالغير
فمن قال فانه يمكن اخذ من المرهون بان يباع بخلاف العين فان الصورة مطلوبة فيها
ولا تحصيل صورة عين من شيء آخر لم يصب ويتعقد بايجاب وقبول قالوا الركن هو الايجاب
بمجرد ه لانه عقد تبرع فيتم بالمبرع كالقبض وذكر في المحيط ما يدل على ان القبول داخل
فيه والقبض شرط للزوم وقيل ولزوم بايجاب وقبول فلم يصب لما ذكره مذهب مالك
وقد رده المصنف بقوله غير لازم اي يتعقد حال كونه غير لازم فلما رهن اتمامه لم يقبل
تسليمه حذراً عن تنكيد الضمان والاستخدام لا يناسب امثال هذا المقام والرجوع عنه
واذا سلم فقبض محرراً اي مجبوراً احتراره عن المتفرق كالتمار على رؤس الاشجار ذكره
الراهدى في شرح العدة وسرى مفرغاً اي غير مشغول بحق الراهن حتى لا يجوز رهنه الا
بدون الفحل والشجر بدون الثمر اما رهن داره فمباح الراهن بدون المتاع
فجاء بزيادة او دغ ما فيها او لا ثم يسلمها اليه ذكوة في الخاتمة فمنها
سواء كان بتميز الله تعالى او بتميز العبد احتراره عن المتاع ذكره الراهدى
في المتصل باليس برهن خلقة كالشجر ومنها ان يكون منفصلاً عن غيره
غير متعلق بما لم يقع عليه عقد الراهن وعلى هذا قلنا ان رهن المتاع
لا يقع وقال الشافعي يقع لزوم والتولية وهو ان يضعه الراهن في موضع
يمكن المرتهن من اخذ تسليمه بالخلية لا تها غايه ما يقدر عليه والقبض

يمكن

عليه

لا ياكل ولا يشرب

عليه السلام

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

والشركة والدرك صورة باع زيد من عمرو وأرفه من بكر عند المشتري شيئاً ما يبدى به في هذا البيع
وكذا لو رهن شيئاً ما ذاب له على فلان لا يجوز ولا يعين مضمونة بغيرها المراد ان لا يكون مضمونة
بالمثل او بالقيمة كببيع في يد البائع لانه اذا هلك لم يضمن البائع شيئاً لكنه يسقط الثمن وهو حقه
ولا بالكفالة بالنفس اي كفل بنفسه رجل من رهنه شيئاً ليس له او بالقصاص اي وجب عليه القود في
النفس ومادونه رهنه شيئاً كذا لا يمنع من الواجب وبالشفعة اي رهن البائع والمشتري
شيئاً عند الشفع ليس له الدار بالشفعة وانما لا يجوز في هذه الصورة لعدم الدين لما عرفت انه ليس
بشروط بل لعدم امكان اخذ الحق الواجب من المرهون وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد الجاني
او المديون لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجبر عليه شيء واذا لم يصح الرهن في هذه الصورة
فلما رهن ان يأخذ المرهون من المرتهن ولو هلك المرهون في يد المرتهن قبل الطلب هلك بلا شيء اذا حكم
للباطل في قبض باذنه لا كذا ولا رهنه من غير وارثها من مسلم او ذمي المسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن
غيره او يرهنه من مسلم او ذمي ولا يضمن له رهنه من غير وارثها من مسلم او ذمي المسلم من ذمي غير المسلمين
في يده لا يضمن للمسلم شيئاً وان رهنه الذمي من المسلم خرافة هلك في يد المسلم يضمنه للذي انهما مال متقوم
في حق الذمي دون المسلم وصح يعين مضمونة بالمثل او بالقيمة فان قلت فوجه قول القدوري
في المختصر ولا يصح الرهن الا بدين مضمون قلت وجهه ما ذكر في الهداية ان الموجب الاصل في ضمان
الاعيان هو القيمة وورد العين مخلص على ما عليه اكثر المشايخ وهو دين وتوصيفه بالمضمون مع
ان الدين لا يكون الا كذلك للاشارة الى السبب المحذور فيعوز للرهن على ما ذكر في شرح الزاھري
المقصود وبدل الخلع والمر و بدل الصلح عن دم عدل لأن الضمان متقدر فانه ان كان قائماً
وجب تسليمه وان كان هالكاً وجب مثله او قيمة فكان رهنه ما هو مضمون فيصح وبالدن ولو
موعوداً بان رهنه يعرضه كذا فذلك في يد المرتهن عليه بما وعد اي ان هلك في يد المرتهن المقدار الذي
وعده واضه هذا اذا لم يكن الدين الكثر من القيمة وان كان فلا يكون مضموناً بالدين بل بالقيمة وانما
لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين الكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل التدرج تخلفه
يعلم بما سبق فاعتمد على ذلك وبراس مال السلم ووثق الصرف والمسلم في خلاف الرهن وان هلك في
الافراق في المجلس فقد اخذ اي قد استوفى المرتهن حقه وان افراقاً نقد وهلك اي قبل بقد المرهون به
وقبل هلك المرهون بطلا اي بطل السلم والصرف ورهن المسلم فيه رهنه ببدله اذا فسح اي يكون رهنه
ان يجلس الرهن بقبض من المال وهلك رهنه بعد الفسخ هلك به اي لو هلك الرهن بالمسلم فيه
مضى

هذا هو الصحيح
في الرهن

صدر الشرح

هذا هو الصحيح
في الرهن

صدر الشرح
في الرهن
يغير سرقاً المسلم فيه فلا يبيع المسلم فيه

بعد

بعد التقاضي بملك الطعام المسلم فيه اي يكون على رهن المسلم ان يرده على المسلم اليه مقدار الطعام
المسلم فيه لانه رهن فان كان محبوساً بغيره كبايع عبداً وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنه ثم تقبلاً
البيع لم ان يحبس له لاخذ المبيع لان الثمن بدله وبدين عليه عبد طفله اي صح الرهن بدين على الآ
عبد طفله وقال ابو يوسف وزفر لا يصح اعتبار الحقيقة الايفاء وهو القياس ووجه الاحتياط
ان حقيقة الايفاء ازالة ملك الصغير لا عوض في الحال وفي هذا نص جافظاً له مع بقاء ملكه
وبث عبد او دخل او زكية ان ظهر العبد حرّاً والحال خيراً والذكية ميتة فالرهن مضمون في هذه الصور
اي ان هلك وقيمة مثل الدين او اكثر يؤدى قدر الدين الى الراهن وان كان اقل منه يؤدى قدر
القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب ظاهر او ببدل صلح عن الكاروان اقران لادين صالح مع اكثار
ورهن ببدل الصلح شيئاً تصادقاً على ان لا دين فالرهن مضمون كما ذكره من المحررين والكيل
والموزون فان رهنه بجنسه فملكه بمثله قدر اتميزت مثلاً اي بغير المائنة في المقدور وهو الوزن
والكيل من دينه هذا اذا كان الدين زائداً فاذا علم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة و
صورة الزيادة على الدين لما عرفت ان الفضل امانة ولا عبرة للجودة لانه يصير مستوفياً باعتبار
الوزن دون القيمة هذا عنده وعندهما يضمن القيمة بخلاف جنسه فيكون رهنه مكانه ومن
ومن شري على ان يرهن شيئاً او يعطي كفيلاً يضمنها انما قال هذا لانه لو لم يكن الرهن او الكيل
معيناً يفسد البيع من ثمنه واي صح استحساناً والقيلاً ان لا يجوز لانه صفقة في صفقة ووثق
الاستحسان انه شرط ملائم لان الكفالة والرهن للاستيناق وهو يلزم الوجوب ولا يجوز على
الوفاء لانه لا جبر على البرعات وقال زفر لا يجوز لان الرهن اذا شرط في البيع صار من حقوقه كما
كالوكالة المشروطة في الرهن فيلزم بلزومه وللبائع فسخه لانه وصفه مرغوب فيه وما رضى البائع
الآية فيتخير بفواته الا اذا سلمه منه حال الحصول المقصود او قيمة الرهن رهنه لان لا يستيفاء
ثبت على المعنى وهو القيمة وقال لبائع امسك اي اعطى المشتري البائع شيئاً غير مبيعة وقال
امسك هذا حتى اعطى منك فهو رهن لانه تلفظ بما هو بيني ومعنى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء
والعبرة للمعاني وقال زفر لا يكون رهنه وهو رواية عن ابى يوسف وان رهنه عيناً من جليل
بدين لكل منها صح وكلها رهن من كل منها اي يصير كله محبوساً بدين كل واحد منها لان نصفه
يكون رهنه عند ذلك وهذا بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عندنا حينة لان الاول
لا يقبل الوصف بالجزء خلاف الهبة فان قضى دين احدها فكله رهن للآخر فزج على ما سبق

فله ونصفه
عنه

صدر الشرح

صدر الشرح

صدر الشرح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح
في الرهن
نقداً او كسراً

رهنة او استعارة من رهنه لعل ان هلك قبل عمله او بعده أي بعد الفراغ عن العمل ضمن كرهن ولو هلك
 حال عمله لا وضع استعارة شيء لرهن بما شاء وان قيد بقيد عامين من قدر وجنس ومزمن وبلد فان
 خالف ضمن الموعود المستعير ويتم رهنه بينه وبين مرته او اياه الضمير راجع الى المرتهين ومعطوف على المستعير
 ورجع هو عامضن وبدينه على رهنه وان وافق وهلك مع مرته صار مستوفيا لكل دينه ان كانت قيمته
 مثل الدين او اكثر وضمن مستعير في صورتين ما اوفاه منه لا القيمة لانه قد وافق فليس يتعد
 او بعض دينه ان كانت اقل وباقية على رهنه ويضمن المستعير ايضا قدر ما اوفاه من الدين ولا يتبع المرتهين
 اذا قضى المعيرة بینه وقد رهنه لانه ساع في تخلص ملكه ويرجع على الراهن بما أدى لانه غير متبع لعداكرنا
 ولو هلك مع الرهن قبل رهنه او بعده فله لا يضمن وان استخدمه او ركب من قبل لانه امين خالف ثم عاد
 الى الوفاق فلا يضمن خلافا لثاني وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهين عليه يسقط
 من دينه بقدرها وجناية الرهن عليها وعلى مالها هدر وقال الاجنابة الرهن على المرتهين مقبلة لانها حصلت
 على غير ما كره وفي الاعتبار فائدة وهو الرفع بالجناية فان شاء الراهن والمرتهين ابطالا للرهن ودفع الجناية
 الى المرتهين وان قال المرتهين لا اطلب الجناية فهو رهن على مال ان الجناية حصلت في ضمان المرتهين فعليه
 تخلصه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخلص عليه وصاحب الحقايق وضع المسئلة في
 رهون جميع مضمون ثم قال واجمعوا ان العبد اذا كان نصفه مضمونا ونصفا مائة بان كانت
 قيمة ضعف الدين فان جناية على المرتهين معتبره فيقال للراهن ان شئت فادفع فان شئت فافذه
 فان دفعه وقبل المرتهين بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهين وان اختار فداءه فنصف الفداء على
 الراهن فنصفه على المرتهين فان كان حصص المرتهين بطل وكان حصص الراهن تقدر والعبد رهن على مال
 ومن رهن عبدا بعد الف بالقبول فصار قيمته مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل اجله قبض
 مرته مائة من حقه وسقط باقية لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لغيره
 فاذا كان الدين باقيا ويدر المرتهين يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء وان باع بامر اي
 باع المرتهين الرهن بامر الراهن بالمائة بعد ان صار قيمته مائة وقبض منه رجع بما بقي لان الدين
 لم يسقط بنقصان السعر لان نقصانه ليس هلكا لاحتمال العود على مكان وان كان الدين
 باقيا وقيل للراهن ان يبيعه بمائة يكون الباق في ذمته وان قتله عبدا بعد مائة فدفع به فك
 بكل دينه اي جبر الراهن على افتكاكه بالدين لان التغير لم يظهر في نفس العبد لان الثاني قام مقام الاول
 فكان تراجع سعره الى مائة هذا قولهما وقال محمد بن الحيا ران شاء افككه بجميع الدين وان شاء تركه

في رهنه
 21 الرهن
 22 الرهن
 23 الرهن
 24 الرهن

على المرتهين

في رهنه

على المرتهين بالدين لانه تغير ضمان المرتهين فوجب التحجير وقال بصير رهنه بما يمان لان يد المرتهين يد الا
 وقد تعدد بالهلاك لانه اخلف بدلا بقدر العشر فيبقى الدين بقدره وان جنى الرهن خطا و
 فداء مرته ولم يرجع اي على الراهن لان الجناية حصلت في ضمان المرتهين ولا يملك الدفع لان المرتهين
 غير مالك فان ابى دفعه الراهن او فداءه اي ان ابى المرتهين ان يقدرى قبل الراهن اذ دفع العبد وافذ
 عنه وسقط الدين اي بكل منهما ثم ان الدين انما يسقط بتمامه اذا كان اقل من قيمة الرهن او مساويا وما
 اذا كان اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباق وانما لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر
 ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن **فصل** في قيمة عشرة رهن بها فتح وتخل وهو يساويه
 اي يساوي الخلل العشرة المقدار لم يقل يعدلها اي يعدل العشرة لانه على ما ذكره النبيين يشير الى ان العشر
 فيه في الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعبر فيه المقدار لان العشر والخلل من المقدرات
 لانه اما مكمل او موزون وفيه ما نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين وانما يوجب الجمار
 لان الغائت فيه مجرد الوصف وفوات شيء من الوصف في المكمل والموزون لا يوجب سقوط
 شيء من الدين باجماع بين الصحابة فيكون الحكم فيه ان انتقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين
 والا فلا يبقى رهنه بها الاصل ان ما هو محل البيع محل للرهن وما ليس محل البيع ليس محل للرهن
 والخم ليس محل البيع ابتداء لكن محل لبقاء فكذا للرهن وشاة قيمتها عشرة رهن بها فماتت
 فدفع جلد هاهنا فدل عليها هو رهن به وبما الرهن كوله ولبنه وصوفه وعزمه لرهنه وهو رهن
 مع اصله ويهلك بلا شيء لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا وان هلك اصله وبقي هو فله سقط
 يقسم الدين على قيمة يوم فكه وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصصه اصله وفك بقسطه كما اذا كان
 الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة الثاء يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصص الاصل
 فيسقط رهنه بالدين المتيقن هذا عندها وعندنا يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا لان الدين
 بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن يجوز لها ان الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن فلا يجوز
 قاله فروا الشافعي لا يجوز فيها كما لا يجوز في البيع والثمن عندها وقد مر في البيوع وان رهن عبدا
 يعدل الف بالقبول فدفع عبدا كذلك رهنه بدلا الا قد فرغوا الاول رهن حتى يرد الى رهنه ومرته امين
 في الآخر حتى يجعله مكان الاول بان يرد الاول الى الراهن في بصير الثاني مضمونا ولو ابراء المرتهين
 رهنه عن دينه او وجهه منه فهلك الرهن اي في يد المرتهين هلك بلا شيء وهذا المحتل وفي الهيكس
 هلك بالدين وهو قول فرولو قبض المرتهين دينه او بعضه من رهنه او غيره اي بايفاء غير متقوما

في رهنه
 21 الرهن
 22 الرهن
 23 الرهن
 24 الرهن

ستيفاء

ما لم يرد



ما لم يرد

أو شري بالدين عينا أو صالح عنه على شيء لأنه استيفاء أو حال الراهن مرتبه بدنية على آخر ثم هلك
مره مع هلك بالدين ورد ما قبض الممن أدى وبطلت الحوالة لأنه في معنى الإبراء بطريق الأداء
الأن يزول به عن ملك المحيل مثل مكان له على المحال عليه أو ما يرجع عليه أن لم يكن للمحيل على المحال
عليه دين لأنه بمنزلة الوكيل وكذا لو تصاد قاعلي أن لادين ثم هلك هلك بالدين لتقوم وجوب الدين با
على عدم قيامه فيكون الجزية باقية بخلاف الإبراء وقاسر في المسئلة الخالية على هذه الصورة ووجه
الاستحسان هو الفرق بينهما وهو أن الإبراء يسقط الدين أصلا وبالإستيفاء لا يسقط لقيام الموجب إلا أنه
يتعدى للإستيفاء لعدم الغاية لأنه يعقب مطالبة مثله فاما ما هو في نفسه قائم فاذا هلك تقرر الإستيفاء
الأول فانتقض الإستيفاء الثاني **كتاب الجنائيات** الجنائية في اللغة اسم لما يجنبه المرء
من شر الكسبة وفي الشريعة اسم لفعل محرم سواء كان في ماله أو في نفس لكن في عرف الفقهاء يراد بالطلاق
اسم الجنائية فعل محرم في النفس والأطراف ذكره في التبيين أعلم أن القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد
وخطأ وما يجري مجرى الخطأ والقتل بسبب والمراد به قتل يتعلق به الأحكام من القصاص والدية
والكفارة وحرمان الإرث والامم هذا تقسيم الشيخ أبي بكر الرازي وذكر محمد في الأصل أنه على
ثلاثة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ القتل العمد ضربان قصدا إما يفرق الأجزاء كإلحاق ومحمد من
خشب وحجر وليطية ونار هذا عنده وعندهما وعند الشافعي ضربان قصدا إما لا يطعم البنية
أن ضربه بحجر عظيم أو خشب عظيم فهو عمد وبه يأثم ويجوز القود عينا وعند الشافعي في أحد قوليه
العقد شيان القصاص والدية وفي القتل بالخيار يستوفى إيهامه شأه وعلى هذا القول إذا قال
عفو تلك عن القصاص كان له المطالبة بالدية وفي قوله الآخر موجبه القصاص لا غير إلا أن تولية
أن يسقط بالدية رضي به القاتل أو لم يرض وعلى هذا القول يكون الدية بدلا عن القصاص فلو
قال عفو تلك عن القصاص ولم يقل بالدية يسقط مجازا ولا يكون له المطالبة بالدية وعندنا أن
القصاص لا غير ولا يصير مالا إلا بالراضى في الجنائيات وح يكون ضلحا سواء كان بمثل الز
الدية أو أكثر ذلك لحقائيق لا الكفارة خلافا للشافعي فإنه يقول لما وجبت في الخطأ فإولى أن يجزى
في العمد ونحوه نقول أن القتل العمدية محضة في الكفارة معنى العباداة فلا ينطبقها وشبه العمد
ضرب قصدا بغير ما ذكرنا ليس بسلاح ولا معناه في تفرق الأجزاء حرك كان أو خبثا صغير كان
أو كبيراً وعندهما ضرب قصدا بما يطعم البنية وفيه الامم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة سبائى
تفسر الدية المغلظة وتفسير العاقلة بادن الله تعالى لا قود وهو أى ضرب قصدا بغير ما ذكرناه في النفس

لتصادق

الجنائية

وفي الشرع

عمد موجب

عمد موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبه عمد وفي الخطأ ولو على عبداً عما قال هذا لا المتبادر
لا الوهم من كون العبد مالا أن يكون ما ذكر من قبيل ضمان الأموال فلا يكون على العاقلة قصداً
كريمة أى كالتقتل برؤية مسلماً طنة صيداً أو حربياً وفعل كريمة غرضاً فاصاب آدمياً للخطأ على نوعين
خطأ في القصد كما إذا رمى شخصاً يظنه صيداً فاذا هو آدمي أو يظنه حربياً فاذا هو مسلم وخطأ
في الفعل كما إذا رمى غرضاً فاصاب آدمياً كذا في الهداية وقال في المحيط لورى رجلاً فاصاب جليظاً
ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطأ في الخطأ في إصابة الجليظ ورجوع السهم على إصابة الجليظ
لا على الرمي السابق لأنه آخر السببين والحكم يضاف إلى آخر الأسباب وجوداً ولا يذهب عليك أن هذا
من قبيل الخطأ في الفعل فلا بد من تعميم لمثل هذا ومن قال وللخطأ في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل
الذي قصده بل يصدر فعل آخر فكانت زعم أنه شرط في الخطأ في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل
الذي قصده بل يصدر فعل آخر وليس كذلك فإنه إذا رمى غرضاً فاصاب ثم رجع عنه أو تجاوز
إليه ما وراءه فاصاب رجلاً لم يتحقق الخطأ في الفعل والشرط المذكور مفقود في الصورتين ثم
أنه أخطاء من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فإنه إذا سقط من يده خشبة فقتل
رجلاً لم يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه وما جرى مجراه كناية سقط على آخر فقتله أى قتل بائع
سقط على آخر فملك ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه كفارة ودية على عاقلة ثم في وجهي الخطأ قالوا
المراد اسم القتل فاما في نفسه فلا يعرى عن الامم حيث ترك العزيمة والمبالغة في الشبث إذ شرع الكفارة
يوزن باعتبار هذا المعنى كذا في الهداية واما قال يوزن ولم يقل يدل لأن ستر الامم حكم الكفارة وليس
من شرط الحكم الأفراد بحسب الأفراد على ما مر في مسألة الاستبراء وفي القتل بسبب كلفه أى كلفه ثلاثة
بوضع حجر أو حفر بئر في غير ملكه بغير إذن من السلطان ذكره في شرح الطحاوى دية على العاقلة بلا كفارة
ولا حرمان إرث خص نفي الحرمان بهذا النوع لأن في سائر الأنواع يوجد الحرمان إذا كان الجاني مملوكاً
وقال الشافعي رحمه الله يجب الكفارة ويثبت الحرمان هنا أيضاً لما قاله بالخطأ وقتلنا القتل معرو
حقيقة واما الحق بالخطأ في حق الضمان فبقي في غيره على أصله **باب ما يوجب القود**
وما لا يوجب بقتل ما حق دمه ابتداءً وهو المسلم والذي بخلاف المتضمن فإن حفظ موقت
المرجوع فيقتل الحر بالحر وبالعبد خلافاً للشافعي رجع فإنه يقول لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى لا حر
بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقابلة أن لا يقتل حر بالعبد ولنا قوله تعالى لا تقتل النفس
وقوله تعالى لا تحل الجوارح لا يدل على النفي فيما عداه لأنه تخصيص بالذكر لا نفي ما عداه كيف ولو صح هذه الدلالة

من جنائيات

انهم

عند الرمي

الجنائية
هذا قال شيخ الكفارة
وغير ذلك ثم نصيب منه

من ينظر في الحدود في قولنا ما
الشرعية ولا إرث إلا بغير

دسه

الحرم

الشرعية

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

بکامر و لا التمسک
لا

لنوتہ ریسی
م
خدم
اوسط م
بقول م
و
ا
ع
ا

منها ظهر انما بالسنه غلبه بصبغة قوسه
حيات او كبحه عا قور و جلاله
ملا
انفعل من فضل صدر الزلف انه يكون فيه ثلث اوقات
عند دار عيوننا و دار اولها هو الذيب و قد عرفت
انه ليس بوقت عند احلاله في وقت
مقدور
ولا عجب بعد ما هو ثلثه العتق و قد عرفت
ونذكر نصف العتق في وقت واحد
وقد عرفت من غير كونه مبداء في الا
معتبر في الا
٢٥ الهم
والا فانه انما لا يكمل الا بغيره
والعقود من اجابات التبيين
من هنا ظهر و العادل من قولنا
ويكفر من شهر عليه
ذات
الجمادى الاولى من الا
من قولنا و كذا لا ينظر
مخولة
شهره الحادي عشر من الا
من قولنا و كذا لا ينظر
من قولنا و كذا لا ينظر
من قولنا و كذا لا ينظر

قال في شرح الحاشية
من الفهرست
مات في سنة ١٠٠٠
التي هي سنة ١٠٠٠

هذا النص من كتاب الكافي في الفقه

فضرب ولم يقتل فرجع ثم قتل سواء قتله المشهور عليه وغيره لانه اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت
 فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل معصوما فعليه القصاص ويجب الدية بقتل مجنون او صبي شهيداً
 على رجل فقتله هو المشهور عليه عند ما لا اي حيلة في ماله لان العاقلة لا تتحمل العمد والقيمة
 اي تجب القيمة في قتل رجل صالح عليه لانه قتل شخصاً معصوماً او تلف ماله معصوماً حقيقاً لا كالمعصوم
 وفعل الذب لا يقتطع وكذا فعله وان كان عصمته ما حقهما لعدم اختيار صحيح الا انه لا يوجب القصاص
 لوجود المبيع وهو دفع الشرجب الدية وعن ابي يوسف انما تجب الضمان في الدية لانه الصبي والمجنون
 لان عصمتهما حقهما فيسقط بفعله وعصمة الدابة لحق صاحبها ولا يسقط بفعله وقد عرفت الاشارة
 للجواب عن هذا وعند الشافعي لا تجب الضمان في شيء أصلاً لانه قتل دفع الشرجب في العاقل البالغ **باب**
الفقر فيما دون النفس هو فيما يمكن حفظ المماثلة فقط فيقتصر قاطع اليد عند من المفصل انما قال
 هذا احترازاً عما اذا قطع من نصف الساعد اذا لا يمكن حفظ المماثلة وان كانت يده اكبر ما قطع كالرجل
 مارن الانف فان الرجل اذا قطع من المفصل بجب القصاص وفي ما رن الانف بجب القصاص لانه قصبة
 الانف لعدم امكان حفظ المماثلة فيها والاذن والعين اذا ضربت فذهب جنونها وهي قايمة اراد قيامها
 غير مخسفة قال الزاهد في شرح القدر في اذ فقئت العين عمدًا فذهب نورها ولم تخسف فيها
 بخلاف المخسفة لتعذر المماثلة فيجعل على وجهه قطن طرب ويقابل عينه عرارة مخاة ولو قلعت لادح
 لا يمكن رعاية المماثلة وكل شئحة تراعى فيها المماثلة كالموضحة وهي ان يظفر العظم ولا قود في عظم الا
 فتقطع ان قلعت نص على هذا محمد في الزيادات واثار الية في الجامع الصغير وبه اخذ صاحب
 الهداية وقال القدر في بريد الحان ينزى الى اللحم ويسقط ما سواه وبه اخذ صاحب الكافي وببرد
 ان كسرت ولا بين رجل وامرأة وبين حر وعبد وبين عبيدين في الطرف لان الاطراف يسلك بها سلك
 بوالاموال فيعدم المماثلة بالتفاوت في القيمة وقال الشافعي ربح بجب القصاص الا اذا قطع الحرف
 طرف العبد فانه لا قصاص عنده ايضا ولا في جانيقة برأت فان الجانيقة اذا برأت لا يجزى فيها القصاص
 لان البرء فيها نادراً فالظان انما يفيض الى الهلاك اما اذا لم يبرء فان كانت سارية بجب القصاص وان لم
 تسرع في نظرها ان يظفر الحراف البرء والسرارية واللسان والذكر الا ان يقطع الخفة لان الانقباض
 والانبساط يجري فيها فلا يبرئ المماثلة وعن ابي يوسف ان كان من الاصل يقتصر وطرف المسلم والذي
 سواء وخبر المجتبي ان كانت يد القاطع شلاء او ناقصة باصبع او الشجة لا يستوعب ما بين قرني
 الشاج واستوعبت قرني المشجوج اي شج رجل جلدًا موشحاً حتى وجب القصاص والشجة طولها

صدر السورة

هذا النص من كتاب الكافي في الفقه



هذا النص من كتاب الكافي في الفقه

قود

صدر السورة

هذا النص من كتاب الكافي في الفقه

ما بين

الذي

مقدار شبر مثلاً وراس المشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه وراس الشاج عظيم لا يستوعب
 الشجة وهي شبر ما بين قرنيه فالشبر لا يحق المشجوج اكثر مما يحق الشاج فالمشجوج بالخيار ان شاء
 وان شاء اخذ الارش ويسقط القود بموت القاتل ويعفو الاولياء ويصلحهم على ما اقبل او
 جل ويجب حالاً اي عند الاطلاق ولا يكون كالدين موجباً او يصلح احدهم ويعفو عنه بل بقي اي من
 الورثة حصته من الدية فان القصاص والدية حق جميع الورثة عندنا خلافاً للشافعي ومالك في
 الزوجين وان صالح بالف وكيل سيد عبد وحرقت ابداً بالصلح عن دمها به ينصف اي ان كان القاتل
 حراً او عبداً فامر الحر ومولى العبد رجلان يصلح من دمها على الف ففعل فالالف على الحر والمولى نصفها
 ويقتل جمع يفرق وبالقصاص الكفء ان حضروا لم يجمع ويقتل فرج جمع ويكتفى بقتله ولا تجب الدية خلافاً
 للشافعي فان عنده يقتل بالاول وتجب الديات للباقيين ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معاً يفرق
 بين اولياء المقتولين فايهم خرجت فرعة قتل به وتجب الديات للباقيين وذكر في العون ان قوله لا
 يقتل بهم ويقسم باقي الديات بينهم كذا في الحقايق وان حضروا في لواحده قتل له وسقط حق الباقيين
 عندنا ولا يقطع يدا بيد وان امراسكنا فقطعت ضمنا ديتها وقال الشافعي يفرق بينها ويكون القصاص
 لمن خرجت فرعة والارش لاخر كذا في المبسوط والمحيط وكثير من الكتب ولنا ان الانقطاع وقع باعما
 يدها على المسكين عند الامرار والمحل متجرب فيضاف الى كل واحد البعض بخلاف النفس فان زهوق الروح
 غير متجز وان قطع رجل عيني رجلين فلها عينية ودية يدان حضرا حدها وقطع فللاخر الدية سواء قطعها
 على التعاقب او معاً وعند الشافعي ان قطعها على التعاقب يقطع بالاول منها والثاني الارش وان
 قطعها معاً يفرق بينهما ويكون القصاص لمن خرجت فرعة والارش لاخر ويقا عبد او يهود لا غير
 منهم فبدلانه مضرب ولا يبيع على اصل الحرية في حق الدم وقال زفر لا يبيع اقراره لانه يودي الى ابطال حق
 المولى فصارك لا قرار بالقتل خطأ او بالمال او من رجل او رجلين او من رجلين او من رجلين او من رجلين
 الدية للثاني لان الاول عمد والثاني خطأ ومن قطع يد رجل فقتله اخذ بها في عدين مختلفين بديها
 او لا وخطاين بديها بدي وكفت دية ان لم يبرء بين عدين هذه غمانية مسائل لان القطع اما عمد او خطأ
 ثم القتل كذا صارت ربيعة ثم اما ان يكون بينهما براء او لا يكون صار غمانية وان كان كل منهما عمداً فان برئ
 بينهما يقتصر بالقطع وان لم يبرء فكل واحد له ان يقطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى وعندنا يقتل
 ولا يقطع فيدخل جزاء القطع وجزاء القتل وان كان كل منهما خطأ وان برئ بينهما اخذ بها اي يوجب القطع
 والقتل وان لم يبرء بينهما كفت دية القتل لان دية القطع انما يوجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان لم يعلم

باب السورة

صدر السورة

هذا النص من كتاب الكافي في الفقه

دها

براء

براء

ثم بالعدل

مقدار

عدم السراية والفرق بين هذه الصور وبين عمدين لا بداء بينهما الا الدية مثل غير معقول فالاصل
 عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معقول وان قطع عمدا ثم قتل خطأ سواء برأء بينهما اولم
 يبرأ يؤخذ الدية للقطع ويقتضى القتل لاختلاف الجنيتين لان احدهما عمد والآخر خطأ كما ضرب
 مائة سوط برأء من تسعين ومات من عشرة لانه لما برأء منه لم يبق معتبة في حق الارش وان بقيت في
 حق التعزير في حق الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة اندلث ولم يبق لها اثر على اصل اي جنيفة رجم وعن
 ابي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد بن ابي جرة الطبيب ومن لا دية ولا وجبة حكومة عدل كما
 في كتاب الديات تفسير حكومة عدل في مائة سوط جرحته وبقي اثرها البقاء الاثر والارش انما يبايعا
 الاثر في النفس ومن قطع فعنف عن القطع ثم مات من ضيق طمعه دية وقال لا يجب شيء لان العفو عن
 القطع عفو عن موجب وموجب القطع لو اقتصر والقتل اذا سري له ان عني عن القطع وهو غير القتل وبا
 تبين ان الواقع قتل وصحة فيه وانما لم يحجب القصاص لان صورة العفو او رثت شبهة ولو عني عن الجنابة
 او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس اما على الثاني فظ واما على الاول فلان الجنابة اسم جنس
 يتناول المساوي والمقتصر والخطأ من ثلث مالا اي اذا كانت الجنابة خطأ وقد عني عنها فهو عن الدية
 فيعتبر من الثلث لان حق الورثة متعلق به والعهد من كله لان موجب العهد القود ولم يتعلق به حق
 الورثة لانه ليس بمال والقود وان كان وجوبه بعد الموت لكن سببه قد انقصد في حقه فيعتبر
 عفووه وسبيل كيفية وجوبه وكذا الشبهة اي لو كان مقام القطع شعبة فهو على الخلاف المذكور وان
 قطعت امرأة بدجل فكلها على يده ثم مات بحجر مثلها الدية في مالها ان تعدت وعلى عاقبتها الخطأ
 هذا عند ابي حنيفة لان العفو عن البداء لم يكن عفو عما يحدث منه فالزوج على اليد لا يكون
 على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عمدا يكون هذا الزوج على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا
 يصلح مرأا لاسيما على تقدير السقوط فيجب لها مهر المثل ان يقال القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة
 في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لاننا نقول الموجب الاصل للعهد الفصل لاطلاق قوله تعالى والجروح
 قصاص وانما سقط للتعذر ثم عليها الدية في مالها لان الزوج وان كان يتصف بالعفو لكن القصاص
 في الطرف واذا سري تبين انه قتل النفس ولم يتناول اسم العفو فيجب الدية وتجب في مالها لانه عمد ثم يقع
 المعاقبة بين الممر والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل ترده على الورثة وان كان في المهر
 يرده الورثة عليها وان كان القطع خطأ يكون هذا الزوج على اليد واذا سري الى النفس تبين انه
 لا ارش لليد وان المستي بعدوم فيجب المثل ولا يتقاصان لان الدية تجب على العاقلة في الخطأ والماله

اخذ بالقطع والقتل
 ما لقطع ويؤخذ منه دية
 النفس بالقتل
 دية قطع خطأ
 ثم قتل خطأ سواء
 برأء بينهما اولم يبرأ

وهو من جنس الجنابة
 في جنس الجنابة
 في جنس الجنابة

القتل بالقطع
 في جنس الجنابة

المراد بالخطأ
 في جنس الجنابة

وان

وان تكلم على اليد وما يحدث منها او على الجنابة ثم مات في العهد المثل لان هذا الزوج على القصاص وهو
 لا يصلح مرأا فيجب المثل على ما بيناه ولا شيء عليها لانه لما جعل القصاص مبرا فقد ضي بسقوط جهة المبر
 اصلا وفي الخطأ رفع على العاقلة مهر مثلها والدية وصية لهم فان خرج عن الثلث سقطت ولا سقطت ثلث المال
 اي ان كان القطع خطأ يرفع عن العاقلة مقدار مثلها ولهم ثلث ما تروا الميت وصية لان هذا الزوج على
 الدية وهي تصلح مهر لانه يعتبر المثل من جميع المال لانه وان كان مريضا من الموت لكن الزوج من المخرج
 الاصلية وحسب ذلك يصح حق الزيادة على مهر المثل لانه محاباة فيكون وصية والدية في حق العاقلة وقدر
 مهر اسقط كل ما عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية او اكثر ولا ترجع عليهم بشيء لانهم كانوا يتحاون بسبب جنابها
 فاذا صار ذلك مكانها اسقط عنهم فلا يعرفون لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية يسقط عنهم قدر مهر مثلها
 لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من الثلث سقطت عنهم ايضا لانه وصية لهم وهم اجانب فيصير وان كان
 لا يخرج من الثلث سقطت عنهم قدر الثلث واذا زاد الزيادة الى الولى كالوصية لانفاذ لها الامن الثلث وقال
 ابو يوسف ومحمد كذلك للجواب فيما اذا تزوجها على اليد لان العفو عن اليد عفو عما يحدث منه عزير مما يقع
 جوابها في الفصلين وان مات مقتص لم يقطع قتل المقتص منه لانه تبين ان الجنابة كانت قتل عمد وحق
 المقتصر القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود وعن ابي يوسف انه يسقط حقه في القصاص لانه
 لما اقدم على القطع فقد برأ عما وراءه ونحو يقول انما اقدم على القطع ظنا منه ان حقه فيه وبعد السراية تبين انه
 في القود فلم يكن مبرأ عنه بدون العلم به كذلك الهداية وفي اشكال المأثر ان صورة العفو يكفي في سقوط
 القود لانه تورث شبهة وبذلك تسكو في سقوطه فيما اذا عني عن القطع ثم مات منه ولم يلتفتوا الى المقدرة
 القايلة انه لا يكون مبرأ عنه بدون العلم وضمن دية النفس من قطع قود اسري الى اسوة حقه من القصاص
 في الطرف فري الى النفس ضمن دية النفس لان حقه في القطع وقد قتل وقال لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه و
 هو القطع ولا يمكن التقييد بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص اذا احتل عن السراية ليس في وسعه
 وارث اليد من قطع يد من عليه قود نفس فعفا عنه اي قطع وفي القتل بد القاتل ثم عفا عن القتل ضمن دية اليد
 لانه استوفى عين حقه لكن لا يجز القصاص للشبهة وقال لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهذا لا يخفى ان
 النفس جميع اجزاها فان تلف البعض فاذا عفا فهو عفو عما وراء هذا البعض فلا يضمن شيئا **باب**
النهاية في القود واعتبار حالة القود يثبت بداء للورثة لا الرثا اي يثبت القصاص للورثة ابتداء لانه
 بعد الموت والميت ليست من اهله بخلاف الدين والدية لانه من اهل الملك الاموال كما اذا نصبت شبيهة
 وتعلق بها صيد بعد موته فانه يملكه فطريق ثبوت الخلاف وقال طرطريق الورثة كالدين لانه عوض عنه

ع
 بقدر
 م

السراية

عفو

المراد بالخطأ
 في جنس الجنابة
 في جنس الجنابة
 في جنس الجنابة

صدر الشريعة
 هذا به
 صدر الشريعة

ولا يلزم ولا دور
 في جنس الجنابة

المراد بالخطأ
 في جنس الجنابة
 في جنس الجنابة
 في جنس الجنابة

بمختلف

صدر الشیخ

قد بن الحسنة اهل البيت
و نه من بيت اهل البيت
موصيه في

ترا

الحمد لله

ع

حلال

روز دزلی

والعلم الزماني كسب صدر الشريفة
في فقهنا وله مفتاح علمي
والعلم على كتب الثقة
صدر الشريفة



الكل وانما اختار عبارة الشهادة رعاية لحق الصورة الاولى وان اختلف شاهد القتل زمانه او مكانه
او الزمان او قال شاهد قتله بعضا ولا يخرج جملته قتله لغت وان شهد بقتله وقال اجملنا الله بحب الدية
في ماله استحسانا والقياس ان لا يقبل هذه الشهادة لان الفعل باخلاف الآلة يحمل المشهود به وهو
الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس يحمل فيجب اقل موجبه وهو الدية وانما في ماله لان
الاصل في الفعل العمد فلا يلزم العاقلة وان افكر من جليل يقتل زيد وقال المولى قتله اوفله قتله ما لو كان
مكان الاقرار بشهادته ان لغا لان في الثاني تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد له وهو اتقاده
في القتل وهذا يبطل شهادته لان التكذيب تفسيق وفي الاول انكر في القتل في بعض ما اتقده وهذا لا يبطل
والعبرة بحالة الرمي لا الوصول فيجوز الدية على من سلم فارتد فوصل وقال الا يجب شي اذ بكالاته سقط
تقوته فصار مبرئا الرمي عن موجبه كما اذا ابراه بعد الجرح قبل الموت ولا ضمان في فعله وهو الرمي
الرمي اليه متقوم في تلك الحالة والقيمة لسيد عبد رمي اليه فاعتقه فوصل هذا عندهما وقال محمد عليه
ما بين قيمة مريميا الا غير رمي وان ضربت امه فاعتقت فالتقت الجنتين فادى بحب قيمة حيا لاديه الى قتله
بالصريح السابق وقد كانت في حالة الرق والجلاء على محرم رمي صيده في فصول الاعلى ما فاعرم فوصل
ولا يضمن من رمي مقضيا عليه برجم فرج شاهد فوصل وهل صيد رماه مسلم يتجس فوصل كما رماه مجوس
فاسلم فوصل لما عرفت ان المعبر حالة الرمي **كتاب الدية** الدية في الشرع اسم للمال الذي
هو بدل النفس لاسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنفوعات الشرعية وهي من الذهب الفدينار
ومن الورق عشرة الاف درهم وقال الشافعي اثني عشر الفا ومن الاصل مائة وهذه في شبه العمد ارباع
من بنت محاض وبنت لبون وحقة وجذعة وهي المغلظة وفي الخطاء اخماس منها ومن ابن محاض
الدية عنده لا يكون الا من هذه الانواع الثلاثة وقال الامهات ومن البقر ما تابقه ومن الغنم الغاشاة
ومن الخيل ما تحل كل حلة ثوبان كان غير مضي عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها وله ان هذه الاشياء
مجمولة المالة فلا يقع بها التقدير بالابل عرف بكانا المشهورة عند مناه في غيرها ثم ان الدية
عند الشيخين خمس وعشرون بنت محاض وهي التي تمت عليها احوال وعشرون بنت لبون وهي التي تمت
عليها حوكان وخمس وعشرون حقة وهي التي تمت عليها ثلث سنين وخمس وعشرون جذعة وهي التي
تمت عليها اربع سنين وعند محمد والثافعي ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية كما اختلفنا
والخلفه الحامل والثنية ما دخل في السنة السادة والتعليط يختلف فيه بين الصحابة والشيخان
اخذ بقول ابن مسعود ومحمد والثافعي اخذ بقول عمرو بن ثابت والمغيرة وابو موسى وفي الخطاء

۱۲۳۴

१३
दिनांक

١٢٠

قَوَّاهُ

5000

John

عندنا عشرة وبن محاضره وهو ذكر تحت عليه حول ومن الاصابه المذكوره عشرة وعنده الشافعي
رج عشرة وبن ابون مكيان بن محاضره وكفايته ما عتق رقبته فان حج عنه صام شهرين وكاه وكاه اطعام
فيها اذ لم يرد به النص وصح رضيع احدا بويه مسلم لانه لم يتبعه اللبني ولله اوه نصف الرجل
دية النفس وما دونها وقال الشافعي ح الثلث وما دون الثلث لا ينصف كذا في التبيين وللذمي مسلم
وقال الشافعي ح دية الكلب ثلث دية المسلم ودية الجحش والوثني ثلث دية المسلم وقال مالك
دية الذئب نصف دية المسلم ودية المسموم ثلث دية المسموم والوثني ثلث دية المسلم وقال مالك
والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع اداء اكثر الحروف وحشة حلفت فلم يثبت
وشعر الرأس لدية كاملة وعنده مالك والشافعي ح حجب في التحية وشعر الرأس حكومة العدل كما في
الاشين عمار الدين اثنتان وفي احدهما نصفها وكما في اشعار الغينيين وفي احدهما ربعها وفي كل
يد او رجل عشرها وفي مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عشرها وفيما فيه مفصلان نصف عشرها كما
في كل من لقوله عليه السلام خمس من الابل فان قلت يزيد دية الاسنان كلها على دية النفس ثلثه
انحاسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس ذكره في غاية البيان فاذا لم يكن معقولا
المعنى فليس علينا ان نطلب الوجه المعقول ومن غفل عن هذا تصدى لخرجه الوجه ولم يدرك ان
موجب ما ذكره ان يختلف دية السن بان يكون دية السن التي سقط ما يقابلها قبل ذلك انقص من دية
السن التي لم تسقط ما يقابلها قبله وكل عضو ذهني فعه بضر فيه دية كيد شلت وعين عميت ولا
تعود في الشجاج الا في الموضحة هي ما توضع العظم اي تظهر عمدا هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال محمد
في الاصل هو ظاهر الرواية انه يحجب القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه
كسر العظم ولا خوف هلاك غالب فيرغوها بها ثم يتخذ جديدة بقدر ذلك فيقطع بها ما قطع يتحقق
استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي التبيين وهكذا صح وفيها خطأ نصف عشر لدية في الهاشمية هي
التي تكسر العظم عشرها والمنقلة هي التي تحول العظم بعد كسر عشرها ونصف عشرها والامة وهي التي تصل الى
ام الدماغ وهي الجمللة فيها الدماغ والجائفة وهي التي وصلت الى الجوف ثلثها وفي جائفة تقذف
ثلثها لانها بمنزلة جائفتين والحاجزة هي التي تحترق الجمللة اي تحترق الدامعة هي التي تظهر الدم في العين
ولا تسيله والداية هي التي تسيل الدم والباضعة هي التي تبضع الجمللة اي تقطع والمتلاصقة هي التي تلتصق
في اللحم والحقاق هي التي تصل الى السحاق اى جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس حكومة العدل المراد عيسر
عدل فيقوم عيالا بهذا الاثر ثم مع فقد التفاوت بين القيمتين من الدية هو ذلك القدر الذي حكته

دية النفس
دية النسيب
دية الدية
دية النسيب

في كل من

وهو

تاسيل

تقال

العدل

العدل هذا ما قاله الطحاوي وبه بقي ذكره في الثانية وقال الكوفي انه ينظر كم مقدار هذه النسيبة من
الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكوفي اصح وفي كل اصابع يربلا
كف ومعها نصف الدية لان الكف تابع فلا يؤثر زيادتها وانقصانها ومع نصف الساعد نصف دية
وهكومة عدل لان الساعد ليست تبعاً لرواية عن ابي يوسف ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى
المنك في اصل الفخذ هو تبع لان الشارب اوجب في الواحدة منها نصف الدية واليد اسم لمن الخارجة الى الكف
والرجل الى اصل الفخذ فلا يزداد على تقدير الشارب وفي كفها اصبع عشرها وان كانت اصبعان فحشاهما
الكف وقال لا ينظر الى ارش الكف والاصبع فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في اكثر وان كانت في الكف
ثلث اصابع تجزئ عن الاصابع ولا يفي في الكف شي بالاجماع لان الاصابع اصل ولا اكثر حكم الكل في
الكف وفي اصبع زائدة وعين صبي وذكره ولان لم يعلم الصحة بما دل على نظره وتحرك ذكره وكما حكومة
عدل وقال الشافعي ح حجب دية كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة هذه الاعضاء فالواجب الدية الكاملة
اتفاقاً ودخل ارش موضحة اذ هبت عقله او شعره في الدية لان بفوات العقل تبطل منفعة جميع
الاعضاء فصارت اذ اوضحه فوات ارش الموضحة حجب بفوات جبر عن الشعر حتى لو ثبت سقوط الدية بغير
كل الشعر وقد تعلل بسبب واحد فدخل الجزء في الجملة وقال لا يدخل لان كل واحد جنسية فيما دون النفس فلا
يتداخلان كاي الجنائيات وجوابه ما ذكرناه وان ذهب سماعه او بصره او نطقه لانا لو اهذا قول ابي حنيفة
وعن ابي يوسف ح ان الشجة تدخل في دية السمع والنطق ولا تدخل في دية البصر ولا فودان ذهبت
بل الدية فيها اى في الموضحة والعينين الدية وقال في الموضحة القصاص وفي العينين الدية ولا يقطع
شجره وعندهما وعند فرج يقتصر من الاول وفي الثاني ارشها واصبع قطع مفصل الا على مثل باقي
بل دية الفضل والحكومة فيما بقي والاكثر نصف سن اسود بآثارها بكل دية السن وتجزئ كل ارش من فادسة
ثم بنت اي بنت سن من افا دخل ان افا بعرق لان الموجب في الدية لم يقدح حيث بنت مكانها اخرى
فانعدمت الجنائية ولهذا يستأني حوا كان ينبغي ان ينظر الناس في ذلك القصاص الا ان اعتبار ذلك
تضييع للحقوق فالتعدي بالحوال لانه ثبت فيه ظاهر فاذا مضى الحول ولم يثبت تعدينا بالقصاص وان ثبت
تبين اننا احطنا فيه والاستيفاء كان بعرق الا انه لا يجزئ القصاص للشبهة فيجوز المال او قطعها فرددت اى رد
الامكانها ونبت عليها اللحم لان هذا كما لا يعتد به اذ العروق لا تعود في النهاية قال شيخ الاسلام هذا اذا لم تعد
الى حالها الاول بعد النبات في المنفعة والحال ان قلعت فثبت اخرى لان الجنائية انعدمت مع حيث لم
تقت عليها منفعة ولا رتبة وقال عليه الاكثر كاملاً لان الجنائية وقعت موجبة لاول التي بنت نعمة مستدانة

استقر

مقدار

ثلاثة

كالوجه

لان النقص فيه راد الى القصور

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

عند

عند ابي حنيفة كما قاله صاحب الهداية لانه لا يستأني
عند ابي حنيفة في سن الاصابع وانقصت الجنائية
البيان منه

جها

منها يتبين ان صدور الزيد اخطأ حيث دفع ان ذلك
لأنه لو اورد هو ان ساءت اوله فيمنع من ارشها
بأنه خصص في ارشها ان كان القدر في ارشها
ولم يرد ذلك

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها
او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه
بالنخبة ايضا لان فعلها ايضا الى الركاب او عطبت انسان بما رشت او بالشيء في الطريق سائرة لان الدابة
لا تخشى الموت وتبول فلا يمكن التحرر عنها او وقعها لذلك لان بعض الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف
فان وقعها الغريم ضمن لانه متعدي بالابقاف وان اصاب بيدها او جعلها حصاة او فؤاة او انارت بغير الو
حجر اصغر افقفاة عينا او فسدت ثوبا لا يضمن وضمن بالكلية لان الاحتراز عن الاول غير ممكن بخلاف السا
وضمن السابق والقائد ما ضمنه الركاب وعليه الكفارة لاعلمها وايضا يحرم من الجيرات لا السابق والقائد
ضمن عاقلة كل من الحزين اصدرا فانما ذكر المصطفى مطلقا ليشمل صورة الماشية فان الحكم يختلف
بكونها ماشية ام ناقلة من الحزين اذ لو كانا عبددين هدرت الجناية ولا شيء لاحد الموليين على الاخر جماعة
كذا في الحقايق وههنا شرط اخر مذكور في فتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل واحد منهما على فقاء اذ لو وقع كلا
على وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على فقاء والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر
ونشر اخر مذكور في المحيط وهو ان لا يكونا عامدين في الاصطدام فانها لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف
الدية للاخر وقال في رواك الشافعي رحمه يضمن عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر لان هلاكه بفعلين
فعل نف وفعل صاحب فيه هدر ونصف ويعتبر نصفه ولنا ان فعل كل منهما مباح والمباح في حق نفع النفع
اليه الهلاك وفي غيره يضاف وسابق دابة وقع اذ تها على جمل فوات وقائد قطار وطى بعينه جلا الذرة
وان كان مع سابق ضمنا وان قتل بعير بط على قطار بلا علم قايده جلا ضمن عاقلة القايده لدية وجعلوا
بها على عاقلة الرابط لان الرابط وقعهم في هذه العهدة وانما لا يكون في مال الرابط لانه دية وليس فيه عمد
ومن وهم ان خسران المال فينبغي ان يكون في مال الرابط فقد وهم كما لا يخفى على من لديه في هذا الفن
قالوا هذا اذا ربط والقطار في السير لانه ما دون في القود دالة اما اذا ربط في غير حالة السير فالضمان يتقرر
على عاقلة العائد ولا يرجعون على عاقلة الرابط لانه قد يعبر عنه بغير اذنه لاصح واجلا لانه ومن ارسل
كلبا او طيرا او ساقه فاصاب في غيرة ضمن في الكلب في الطير وفي كلب لم يسقه وقال صدر الشهيد وغيره
من شراح الجامع الصغير ان يكون سائعا ان يكون خلفه وذلك لانه لا يمكن حمل الوق كاي الدواب
فاضيغ اليه اما الباري فلا يحمل الوق لان سابق الطائر لا يكون الا الطائر الا انه اضيغ الى المرسل
في حمل الصيد ضرورة اباحة الاصطياد بالباري والكلب ولا ضرورة في حق الضمان وعواني يوسف
اذ وجب الضمان في هذا كله احتياط الاموال للناس والمشايع اخذوا بقوله ولا في دابة منفكة ايضا

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه
بالنخبة ايضا لان فعلها ايضا الى الركاب او عطبت انسان بما رشت او بالشيء في الطريق سائرة لان الدابة لا تخشى الموت وتبول فلا يمكن التحرر عنها او وقعها لذلك لان بعض الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فان وقعها الغريم ضمن لانه متعدي بالابقاف وان اصاب بيدها او جعلها حصاة او فؤاة او انارت بغير الو حجر اصغر افقفاة عينا او فسدت ثوبا لا يضمن وضمن بالكلية لان الاحتراز عن الاول غير ممكن بخلاف السا وضمن السابق والقائد ما ضمنه الركاب وعليه الكفارة لاعلمها وايضا يحرم من الجيرات لا السابق والقائد ضمن عاقلة كل من الحزين اصدرا فانما ذكر المصطفى مطلقا ليشمل صورة الماشية فان الحكم يختلف بكونها ماشية ام ناقلة من الحزين اذ لو كانا عبددين هدرت الجناية ولا شيء لاحد الموليين على الاخر جماعة كذا في الحقايق وههنا شرط اخر مذكور في فتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل واحد منهما على فقاء اذ لو وقع كلا على وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على فقاء والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر ونشر اخر مذكور في المحيط وهو ان لا يكونا عامدين في الاصطدام فانها لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف الدية للاخر وقال في رواك الشافعي رحمه يضمن عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر لان هلاكه بفعلين فعل نف وفعل صاحب فيه هدر ونصف ويعتبر نصفه ولنا ان فعل كل منهما مباح والمباح في حق نفع النفع اليه الهلاك وفي غيره يضاف وسابق دابة وقع اذ تها على جمل فوات وقائد قطار وطى بعينه جلا الذرة وان كان مع سابق ضمنا وان قتل بعير بط على قطار بلا علم قايده جلا ضمن عاقلة القايده لدية وجعلوا بها على عاقلة الرابط لان الرابط وقعهم في هذه العهدة وانما لا يكون في مال الرابط لانه دية وليس فيه عمد ومن وهم ان خسران المال فينبغي ان يكون في مال الرابط فقد وهم كما لا يخفى على من لديه في هذا الفن قالوا هذا اذا ربط والقطار في السير لانه ما دون في القود دالة اما اذا ربط في غير حالة السير فالضمان يتقرر على عاقلة العائد ولا يرجعون على عاقلة الرابط لانه قد يعبر عنه بغير اذنه لاصح واجلا لانه ومن ارسل كلبا او طيرا او ساقه فاصاب في غيرة ضمن في الكلب في الطير وفي كلب لم يسقه وقال صدر الشهيد وغيره من شراح الجامع الصغير ان يكون سائعا ان يكون خلفه وذلك لانه لا يمكن حمل الوق كاي الدواب فاضيغ اليه اما الباري فلا يحمل الوق لان سابق الطائر لا يكون الا الطائر الا انه اضيغ الى المرسل في حمل الصيد ضرورة اباحة الاصطياد بالباري والكلب ولا ضرورة في حق الضمان وعواني يوسف اذ وجب الضمان في هذا كله احتياط الاموال للناس والمشايع اخذوا بقوله ولا في دابة منفكة ايضا

نفا

نفا او مالا ليل او نهرا ومن ضرب دابة عليها ركبا او تحسها فتمتحت او ضربت بيدها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت
مقتلة ضمن هو لا الركاب وقال ابو يوسف ان الضمان على الركاب والناخن نصفين وهذا اذا نخسها بغير ان
الركاب اذا نخسها بآذنه فلا ضمان لانه لم يره بمملكته اذ النخس في معنى الوق فانقل الى الركاب فلا يضمن بالنخس
كما اذا نخس الركاب فتمتحت وفي فقاء عين شاة ترك اضافتها الى الفضة لما فيها من فطنة الاختصاص خصوصا
عند ملاحظة التعليل الا في ذكره وليس يصح ما نقصها لان المقصود من الشاة اللحم لا يعقبها الا النقصا
وفي عين بقرة الخراز وجوزوه فائدة الاضافة بيان احكام التفاوت لا يبطل بالاعتداد بالحكم كما يوجب التعليل الا
ذكره والحار والبغل والفرس ربع القيمة لانه لما يمكن اقامته العمل بها بربعة اعين عيناها وعين المستعمل
لها فصار كانه ذات اعين اربع فيجب الربع بقوات احدهما وقال الشافعي رحمه النقصان كماله اذ قلنا
في اذنة المقصود اللحم فقط **باب جناية الرقيق** وعليه ان جنى عبدا خطاء دفعه سيده بها الجناية
وملكه وليها او فراه بارشها حال اولا قال الشافعي جناية في رقبته ببيعها الا ان يقضي المولى ارش وقال الاختلاف
في اتياء الجاني بعد العتق والمسئلة مختلفة بين الصحابة وان فراه في رقبته الاولى لانه اذا ذبحه عركه ولا فراه
الاولى كان لم يكن فيجوز الثانية الوضع او الفداء وان جنى جاني اثنين دفع بهما الى وليهما يقسمانه بنسبة حقيقتهما او فراه
بارشهما فان وهبه او باعه او عتقه او دبره او استولدها الى المستجانية لم يعلمها ضمن الاقل من قيمته ومن ارش
وان علم بها غرم الارش لان في الاول فوت حقة فيضمن حقة في اقلها ولا يصير مختارا للفداء لانه الاختيار
بدون العلم وذا الكا صارا مختارا لان الرتبة وسائر ما ذكره يمنع من الدفع فالاقدم عليه اختياره من الاخر كما لو
علق عتقه بقتل زيد او رميه او شججه ففعل انما غرم الارش في هذه الصور لانه صار مختارا للفداء حيث اعتقه
على تقدير وجود الجناية كما اذا قال لها اذا مضت فانت طالق ثلثا فرض فطلقت ومات من ذلك الرض بصير
فارا لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض وقال في الرضا مختارا لان وقت تكلمه الاجنانية ولا علم له بوجوده
وبعد الجناية لم يوجد ففعل بصير مختارا وان قطع عبد يد حر عتقا ودفع اليه فاعتقه فسر في العتق صحيح
بها لانه اعتقه دل على ان قصده تصحيح الصلح اذ لا يصح له الاوان يكون صلحا على الجناية وما يحدث منها وان
لم يعتقه ترد على صاحبه يقتل او يعق لانه لما سري تبين ان المال غير واجب وان الواجب هو القود فكان الصلح
باطلا فيرد ويقال للاولياء اقتلوه واعفوه وان جنى ما دون مدينون خطاء فاعتقه سيده بلا علم بها غرم
لرئيسه الاقل من قيمته ومن دبره ولوليهما منها ومن الارش لانه اتلف حقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة
على الافراد الدفع للاولياء والبيع للفداء فكذلك عند اجتماع ويمكن الجمع بين الحقيقين ايفاء عن الرقبة الواحدة
بان يدفع الى ولي الجناية ثم يبيع للفداء فيضمن بالانلاف وان ولدت ما دون مدينونة ولذا يباع معها

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ما وطمئت دابة وما اصابته بيدها او جعلها او راسها او كدمت او خطمت او صدمت لما لم تحت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطئ مما يشابهه ممكن بخلاف النخبة بالرجل والذنب وقال الشافعي رحمه

ويضيق الباؤون الدية واللوث وجود سبب يوجب عليه الظن ان الامم يقول المدعى مثل ان يوجد بغير القتل
رجل من اهل الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب فلما ادنا منه وجد بقرته قتيلا او جرحا بقرته قتيلا
من رجال او نساء وصبيان او شيوخ واحد هذا قتله او هو لا يقتله او يوجد قتيلا بين جماعة هم اعداء له ولا يلزم
غيرهم او يدخل جماعة بيتا فلا يتفقون الا وقاتل بينهم او يدخل جلالا بيتا ثم وجد احدهم قتيلا او اخر خارجا وان
لوث على النفس الذي مر قوله مثل قولنا فالاختلاف في موضعين احدهما ان المدعى الخلف عندنا وعند الخلف والسا
في براءة اهل المحل باليمين كذا في الحقائق فان لم يكن فيها اي وان لم يوجد الخلفون في المحل كذا الخلف عليهم لان يتم ومن كل
منهم جرح حتى يخلف هذا في دعوى القتل العمد اما في الخطا فيقتضي بالدية على عاقلة ثم ولا يجسرون ذكره في الحاشية
وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القامة عنهم ولا قامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قامة ولا دية في ميت
لا اثر به او خرج دم من فم او ذرو او ذكرو لان الدم يخرج من هذه المواضع بلا فعل من احد بخلاف الاذن والعين وما لم
كاكبرى وجد سقط تام الخلق به اثر الضرب فهو كالكبير وفي قتل وجد على دابة يسوقها رجل ضمن عاقلة دية لا اهل
وكذا لو قاده او ركبه فان اجتمعوا ضمنوا اي السابق والقائد والراكب وفي دابة بين قديتين عليها قتيلا
على اقربهما لكن اذا كان بحيث يسمع الصوت منها اما اذا كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجيب عليه واحد منها ذكره التهمة
وان وجد في دار رجل فعلى القامة ويدي عاقلة ان ثبت انها بالجمعة وعاقلة ورثة ان وجدت داره فاعنده وعند
وموقوف فخرج كذا في الدابة يده حين وجد الجرح فيجعل كانه قتل فم يكون هذرا وان القامة اما تجني
على بغير القتل واحدا لا يدخل في الدية من مات قبل ذلك وحال القتل الدار للورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة
للورثة لان الاجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضي من ديونه وينفذ وصاياه ثم يخلف الورثة فيه وهو نظير الصبي
اذا قتل اباه بحيلة دية على عاقلة ويكون ميراثا له وان وجد احدهما قتيلا في بيت بلانك ضمن الاخر دية عند ابو يوسف
لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفرا خلافا لما هو يقول بحمل انه قتل نفرا والقامة على اهل الخطا دون السكان
والمشتري فان باع كاهم فعلى المشتري هذا عند ابو حنيفة ومحمد بن نصر البقعة على اهل الخطا قال ابو يوسف
عليهم جميعا لان ولادة التدبير كما يكون بالملك يكون بالسكنى والمشتري واهل الخطا سواء في التدبير وقيل ابو حنيفة
بني هذا ما شاهد بالكونة وان وجد في دار بين قوم لبعض الكثر في على الروس لان صاحب القليل والكثير سواء في
والتقصير وان بيعت ولم يقبض على عاقلة البائع وفي البيع تحيا على عاقلة ذي اليد وقالان لم يكن خيارا فعلى
عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير اسوا كان لينا البائع والمشتري وفي الفكاك على من فيه وفي مسجد محلة
على اهلها ومن الوثنيين على اقربهما هذا اذا كان في فلا من الارض لملك لا احد ولا يد ولا افعا صاحب الملك لا يد
ذكره في البدائع ثم هنا شطرا في دفتره في السابق وهذا اذا كان بحيث يسمع الصوت في سوق مملوك على المالك هذا

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

الدم

وغيره

او

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

نهم

عند

عند ابو حنيفة روح ومحمد بن يوسف على السكان وفي غير مملوك والشايع الا عظم لا بد من هذا القيد المذكور
في الهداية لانه اذا كان في شايع المحلة يكون على اهلها قال في النافع وفي مسجد محلة على اهلها كما لو وجد شايع
المحلة والدار من طريق وشارعها هو الخاص باهلها كما هو الظاهر حيث قال ومنها اي من شرائط وجوب القامة والدية
ان يكون الموضع الذي وجد فيه القتل ملكا لاحد وفي واحد بالخصوص وان كان في واحد بالعموم لا بد
لخصوص وهو ان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لولد منهم ولا لجماعة يخصصون لاجل القامة ولا الدية على
احد او السبي وعلى قول ابو يوسف الدية والقامة على اهل السبي والجماع لا قامة والدية على بيت المال وفي قوم القوم
بالسيوف واجلو اي انكشفوا عن قتل اهل المحلة الا ان يدعى المولى على القوم او على معين منهم وان وجد في
الملك لا احد ولا يد ولا عارة بقره ولا حياء او فسطاطا لو وجد القتل خارج الجبا فعلى اقربهما الا حياء ذكره في الهداية
او من كبر اجترابه عن الصغير وهو ما يقتضي به الشفعة للشركة في الشرب فان فيه القامة والدية على اهلها سواء كان
القتيل محبسا او موطئا على الشط او كان النهر يجري به ذكره البدائع بمرجه من انما قال بقره لانه ان كان محبسا
في الشط او موطئا او ملقى على الشط فعلى اقربهما الموضع اليه من المصار والقرى من حيث يسمع الصوت القامة
والدية ولو كان محبسا في الجزيرة ذكره في البدائع وذكر الكرخي شيخ الاسلام ان النهر العظيم اذا كان موضع
انبعاث مائه في دار الاسلام محبب الدية في بيت المال لانه ابدى المسلمين بخلاف اذا كان موضع انبعاثه في دار
الحرب لانه محتمل ان يكون قتيلا اهل الحرب ومخلفا قاتله زيد خلف من هربا بين ما يما تقدم من قوله
تكل منهم جرح حتى يخلف من الحاجة الى التفصيل بالله ما نلت ولا عرفت قال لا غير يد بطل شهادة بعض اهل
المحلة تقتل غيرهم واحد منهم ومن جرح في حي فنقل بقية ذراعيه حتى مات فالقامة والدية على اهل المحل وقيل قرية
كر الخلف عليها ويدي عاقلة هذا عندنا وعند ابو يوسف القامة على العاقلة ايضا لانها على اهل النقرة والمرأة
ليست منها ولها ان القامة لبقية النقرة ودية القتل من الملاء متحققة **كتاب المعاقلة** هي جمع
معقلة بالضم وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك في عسكره هي دية وجبت بنفق العاقلة لجماعة الذين
يعقلون العقل يقال اعطيت القتل اي اعطيت دية وعقبت عن القاتل اي ادبت عنه ما لمزم من الدية وهي اهل
الديوان اي الجيش الذين كتب اسمائهم في الديوان لم يمتهم وعقدت افعى في اهل العشرة لانه كان كذلك على عهد
رسول الله عليه السلام ولا نسخ بعده ولما ان عمر لادون الدوانين جعل العقل على اهل الديوان وكان ذلك
محض من الصحابة من غير كبر منهم وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير بوجوب العقل كان على اهل النقرة وقد كانت بانواع
القرابة والخلف والوكلاء والعدد هو ان يعد رجل من قبيلة وفي عهد عمر قرصارت الديوان فجعلها على اهل
اتباع المعق والحدائق لو كان قوم بينا هرون بالحرف فعاقلة اهل الحرفة وان كان بالحلف فاهله وتوخذ

والعق من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

من البدائع من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

القتل

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

في الدية من الدار ان يقتل من
الدم او البصر جرح جرح يحرك يديه كالضارب

وان كانت ثلاثة على الثلث والسعاية صورتها اعتق عبد بن قيس ما ذكره المال لسواها فالوصية للاول
 بثلث المال والثاني بثلثي المال فصار الوصية بينهما اثلاث واثنين للثاني فيقسم الثلث بينهما
 فيعقب من الاول ثلثه وهو عشرة وسبع في عشرين ويعقب من الثاني ثلثه وهو عشرون وسبع في اربعين
 فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زائدا على الثلث والدرهم المرساة صورتها اوصى لزيد بثلثي درهم ولآخر
 بستين درهما ومالا تسعون يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الاول الثلث في ثلثي المال والثاني الثلثين
 في ثلثي المال ولما دلت المسئلة المطلقة اي غير مقيدة بانها ثلث او نصف او غيرها وانما فرق ابو حنيفة بين هذه
 الصور وعين غيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صرحا كالنصف والثلثين وغيرهما اخرج
 ابطال الوصية الزايد يكون ذكروه لغو فلا يعتبر في حق الموصي بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة بانه اي شيء من المال
 كما في الصور المذكورة فانه ليس في العبارة مطلقا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما وانفق ان ماله مائة درهم
 فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لانها انما تظهر مال فوق المائة وان لم يكن باطلة بالكلية لانها انما تظهر
 يكون معتبرة في حق الموصي وهذا فرق دقيق اتيقن ويمثل نصيبا به صحت ونصيبا به لا سواء كان الابن ام لا
 لان الثاني وصية بما لا يغير لان نصيب الابن ما نصيبه بعد الموت ولا ووصية بمثل نصيب الابن ومثل الثاني
 غير وان كان يتقرب فنجوز وقاله في جميع الوجوه وان ثلث مع ابنين اي للوصي في الصورة الاولى ثلث ان
 كان للموصي ابنا وبجرح من ماله بنية الوارثة اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجملة لا تمنع صحة الوصية
 فالبيان الى الورثة لانهم قايمون مقام الموصي وبسهم السكس وقاله مثل نصيب الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان
 يجزى الورثة لان السهم هو السكس وهو الذي من ابن مسعود رضى وقدره الى البقي عليه السلام فيمارى وقال الشيخ
 هذا في جميعهم وهو كالجوز في عرفنا وان قال سدس ماله ثم قال ثلثه وان اجازوا له ثلث ويدخل السكس في الثلث
 اخذ بالمتيقن وبهذا يدفع ما قيل ان قوله ثلث ماله لا يصح اخبارا فتعين الانشاء فينبغي ان يكون له النصف
 تقرير الدفع سلنا ان قوله ثلث ماله لا يثبت الا انه بعد قوله سدس ماله لا يحمل الجوز ان يكون مراده بهذا زيادة
 سدس آخر فنجوز ان يكون مراده ثلثا آخر غير السدس فعند الاحتمال حمل على المتيقن وفي سدس ماله مكره السكس
 لان المعرفة اذا عرفت معرفة كان الثاني عين الاول الا اذا دل الدليل على خلافه وهو فقو حرمها وثلث درهم
 او غنم او ثياب متفاوتة او عبيد ان هلك ثلثاه فله ما بقى الاولين وثلث الباقي في الاخيرين وقاله في ثلث
 الباقي في كل الصور لان حق الموصي في شائع الجميع فاذا هلك ثلثا المال هلك ثلثا حق الموصي ولهم ان الجنس
 الواحد يمكن جمع خواصهم في الواحد ولهذا يجوز في الجوز في الحقيقة وفي جمع غير المختلفة والوصية مقدمة
 فجمعها في الواحد الباقي وجماعت الدرهم كدرهم بخلاف الاجناس المختلفة كانه لا يمكن الجمع فيها جبر انكرا

الكل

الثلث

الكل

الكل

الكل

الكل

الكل

يقدر به ماله بنية الوارثة اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجملة لا تمنع صحة الوصية

فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لانها انما تظهر مال فوق المائة وان لم يكن باطلة بالكلية لانها انما تظهر

يقدر به ماله بنية الوارثة اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجملة لا تمنع صحة الوصية

تقدما وبالف وله عين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين والثلث العين وثلث ما يؤخذ من الدين
 وبعين لوارث واجنبي لا نصف وخاب الوارث انما يكون له النصف دون الكل كخمس مسئلة الآية لان
 الوارث اهل للوصية بخلاف الميت وثلث لزيد وعمر والميت وكله لزيد لان الميت لا يراحم الحي كما لو قال
 هو لزيد وجدار وعن ابي يوسف انه ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث لان الوصية صحيحة لمعروف لم يرض
 للحي لا بنصف بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية للميت لغو فيكون ماضيا بتمام الثلث للحي وان قال
 بينهما فنصفه لاي قال ثلث ماله بين زيد وعمر وهو ميت فلزيد نصف الثلث لان كل بين توجب النصف
 فلا تكميل لعدم المراجعة وثلث ماله او غنم وهو فقير له ثلث ماله او ثلث غنمه عند موته اي قال ثلث ماله او ثلث
 غنمي له ولا مال او لا غنم للموصي وقت الوصية كان له ثلث ما يملك من المال والغنم عند الموت لان الوصية عند اخلا
 مضاف الى ما بعد الموت فيثبت حكمه بعد فيشترط وجود المال عند الموت سواء التمسب بعد الوصية او قبل
 نعم قال بعد ان لم يكن للموصي عينا او نفعا معينا لم يصب وكذا من قال وثلث غنمي لم يطل لما عرفت
 ان شرط الصحة وجود الغنم عند الموت ان لم يكن الغنم موجودة وقت الوصية فلا فرق بينهما في ثلثي المال على
 تقدير شرط المذكور وانما قلنا اذا لم يكن الغنم موجودة وقت الوصية فهلكت لانصح الوصية وان التمسب غنما
 آخر قبل الموت وهذا ما ذكره بقوله وثلث غنمي فهلكت قبل موته بطلت صرح بهذا كله في الهداية وبشارة
 من ماله انما قال هذا احراز اعم من الخلاف فانه لو اوصى بشاة ولم يصفها الى ماله ولا غنم لم يقبل الا يصح قبل
 يصح او غنمي ولا شاة او لم يقبل ولا غنم كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة
 لا يكون غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لعدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية بفضح عن ذلك
 قول الحاكم الشهيد في الكافة ولو قال شاة من غنمي او فقير من جنطي فان الخط اسم جنس اسم جمع ايتمها مالا
 لانه لما اضافها الى المال علمنا ان مراده الوصية بما ليتها اذ ما ليتها توجد في مطلق المال وبطل غنمي لانه لما اضافها
 الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزءا من الغنم وثلث ماله لامهات اولاده وهو ثلث والفقراء
 والمساكين لهم ثلثة اجناس هذا عند ما وعند محمد ان يقسم الثلث على سبعة اسهم فلا تمهات الاولاد ثلثة منها
 لان المذكورة الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد
 ثلثة ولما ان الجمع المحلى باللام يراد به الجنس اذ لم يكن ثم معروفه وبطل الجمع كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء
 فيراد به الواحد فيقسم على خمسة وهي ثلثة منها وثلث لوالفقراء نصف ونصف لهم هذا ايضا عند ما وعند
 محمد يقسم الثلث اثلاثا وبما لزيد وبما لزيد وخمسين لآخر ان اشرك ثالث معها فله الثلث للكل
 في الاول لان نصيبها متساويان واشتركت ثالث معها فله ما لكل واحد منها ونصف في الثاني لتفاوت نصيبها

الثلث

انما لا ولا شاة

مالي

مالي

مالي

مالي

قدرة ان يترك ماله وقد اقرنا

انما لا ولا شاة

يقدر به ماله بنية الوارثة

فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية

لانها اذا كانت موصوفا

وقت الوصية

انما لا ولا شاة

يقدر به ماله بنية الوارثة

فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية

لانها اذا كانت موصوفا

وقت الوصية

انما لا ولا شاة

يقدر به ماله بنية الوارثة

فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية

لانها اذا كانت موصوفا

وقت الوصية

انما لا ولا شاة

يقدر به ماله بنية الوارثة

فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية

لانها اذا كانت موصوفا

وقت الوصية

انما لا ولا شاة

يقدر به ماله بنية الوارثة



للزوجة يشهد بذلك المنق والعرف قال الله تعالى وسائر اهل بيته ويقال تاهل اذا تزوج والمطلق ينصرف
الى الحقيقة المستعملة وفيه نظر اذ دلالة فيما ذكر على الاختصاص والاهل بيته وابوه وجده منهم واقارب
واقرباه وذوقرابة واشباه محرماته فصاعد انما قال هذا لان اقل الجمع هو اثنان كما في الميراث من ذي رحم
الا قرب ولا قريب غير الوالدين والولد وقال الوصية لكل من ينسب اليه اذكر كالا سلام وان لم ينعقد
بعضهم شرط الاسلام ويدخل الابدع وجود الاقرب والشافعي قيده بالاب الذي ثم لا يدخل قرابة الكهنة وقد
قبل من قال للوالد في ما هو عاق وان كان له عاق وخالفان فد العمة ولا يقسم بينهم ارباب العدم الاعتبار بالقرابة
وعدم وخالفين نصف بينه وبينها لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع فيه واقله الاثنان في الوصية
فينضم الى العلم لان ليس يصير جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب وعندها يقسم اثنان بينهم وفي عدم نصف
اي اذا وصي للاقارب ولم يعم واحد فله النصف كما ذكرنا انما والعم والعمة سواء فيها ولو لم يذكر ولا في سوا
وفي ورثة ذكرنا شيتين لانه اعتبر الورثة وحكم الارث هذا وفي ايتام بينه وبينهم وعملهم وراحمهم دخل
فيهم وانما ان احصوا فانه حينئذ يكون عليهم كالم والفقير فانه لا يكون عليه كالم بل يراد القرية
وهي دفع الحاجة فيصرف الى الفقراء منهم اي من الاصناف المذكورة وفي بني فلان الاثني منهم وبطلت الوصية
لما لم يبق له معتقون ومعتقون لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا القرينة تدل على احدهما وفي بعض
كتب الشافعي ان الوصية لكل لانه يقول بعموم المشترك **باب من الوصية** تصح الوصية بخدمة
عبده وسكنى داره مدة معينة وابدأ وبغلة ما فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليها الى الوصية الاجل
الوصية ولا قسمت ثلث وهاياتها العبد اي يقيم الدار ويسلم الموحي بعد ثلث المال يسكن فيه والعبد يخدم
الموحي بعد اصابته في الوصية وتخدم الورثة بمقدار ما لم تصح ويموت في حياة موحيه تبطل ويعدموته
اي بموت الموحي بعد موحيته يعود الى الورثة لانه اوصى بان ينتفع الموحي على ملك الموحي فاذا مات
الموحي يعود الى ورثة الموحي لان الوصية بستانه ان مات وفيه ثمة انما قال هذا لانه ان لم يكن في البستان
ثمة والمثله في الماهية كسلة الغلة في ثمارها الثمرة المعدية ما عاش الموحي ذكر في النبيين له هذه فقط
اي للموحي لا الثمرة كما كانت حال موت الموحي لا ما يحدث بعده وان ضم ابدافله هذه وما يحدث كما في بستان
اي اذا وصي بعتلة بستانه سواء ضم اليه لفظ لا بد ولا فله هذه وما يحدث بعده ويصوغ غنم وولدها
ولبنها ما في وقت موته ضم ابداء ولا والفرق ان الثمرة اسم للوجود عاقلنا وول المعبودم الا بدالة زائدة
مثل التبصيص على ابداء لا يتابدل ابتداء المعبودم والصوف اسم للوجود والمعدوم منه لا يستحق شيئا
من العقود فكذا الوصية خلاف الثمرة فان العقد على المعدوم منها يقع شرعا كالمقاسات اما الغلة فينتظم

يسلم

سنة ١٢٠١

وغيرهم وذكرهم

الارام

موت كالم

الموجود

الموجود والمعدوم وما يكون بعض الوجود مرة بعد اخرى فاقال فلان بكل من غلة بستانه ومن غلة
ارضه وداره فاذا طلقت يتناول الموجود والمعدوم من غير توقف على دلالة اخرى ويورث بيعة
وكنت قد مر تفسيرهما جعلنا في الصحة لان هذا بمنزلة الوقف يورث واما عندهما فلا لان هذا
والوصية تجعل احدهما يمتي قوما او لا يصح اي اذا وصي بغيره او يورثي ان يجعل المقوم مسمين
بيعه او كنيته تصح ولقوم غير مسمين تصح عنده لا عند الماتر انها وصية بالمعصية ولان قرينة معتق
وهم مشركون لا يكونون قالوا لئلا هذا اذا وصي ببنائها في القرية واما في الامصار فلا يجوز بالاتفاق
كوصية مسام لان اوارث له هنا بكل ما للمسلم او وصي لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث في الورثة
وليس لورثة حق مرعى كونه في دار الحرب انه حم موات في حقا **باب الوصي** يقال الوصي
فلان الى فلان اي جعله وصيا وهو من فوضت اليه تصرفه في ماله بعد موته والام منه الوصاية بالكسرة والفتح
من اوصى لزيد وقيل عنده فان رده عنده والاي لا يصح الردة بغيره لانه اعتمد عليه حيث قبله فلو صح
الردة بغيره لصار غدورا من جرته وان سكت فانت موصية فله رده وضد اي القبول والزم بيع شي
من التركة وان جمل به اي بالايضا وذلك ان بيع الوصي التركة قبل قبول الوصية وينفذ البيع لغرض
من الوصي فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط صحة تصرفه خلاف الوكيل فان علم بالوكالة لا بد منه صحة
تصرفه وان رده بعد موته ثم قبل صح اذ تجرد الردة لا تبطل الوصاية لان فيه ضرورة للثبوت لا ينفذ قاض رده فانه لا يصح
قبوله بعد ذلك والى عبد او كافرا فاسق بطل القاض بغيره على وفق ما ذكره القدوري وفيه دلالة على
ان الوصية صحيحة لان التبديل يكون بعد الثبوت وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معنا
سيبطل وقيل في العبد باطلة لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معناه سيبطل وقيل في الكافر باطلة لعدم الولاية
على المسلم كذا في النبيين والمعبود صح وان كان ورثة صغيرا او اقلها عنده وقال ابو يوسف صح
لا يصح ان كان الورثة صغيرا وهو القياس لانه قبل المشروع وله ان يخاطب سيده بالتصرف فيكون اهلا للو
وليس لاحد عليه ولاية فان اصغارا وان كانوا صلاكا لكن ليس لهم ولاية التصرف فلا منافاة بخلاف ما
اذا كان في الورثة كبارا لا يصح ان لا يستبد بالتصرف ان كان للموحي منه وقول محمد فيمن
بروي مع ابي حرج وبروي مع ابي يوسف روي عن ابي حرج في القياس به اضم اليه اي يقيم القاضى البقية ويبقى
امين يقدر اي اذا كان الوصي امينا قادرا على التصرف لا يجوز للقاضي اخراجه بل يجبي تبعيته والماتنين لا ينفرد
احدهما الا بشراء كفته وتجزئته والخصومة في حقوقه وقضاء دينه وطلبه وشراء حاجة الطفل والانهائي
واعناق عبدين لعدم الحاجة الى الرأى خلاف اعتناق غير المعين ورثة وديعة وتنفيذ وصية معينة

بالوقف صدر سنة

١٢٠١ سنة

اذمط

١٢٠١ سنة

١٢٠١ سنة

١٢٠١ سنة

انما قيل قال في بعض النسخ

صاية

جماع

اوصى

يد

جع

وجمع اموال ضائعة وبيع ما يخاف تلفه فان في بعضها الاحتياج الى الراى وفي بعضها يقبل التوقيف والا
 في الخصومة شخب هذا عندهما وعند ابى يوسف جرح يتفرق كل بالتفرقة في جميع الامور ووصى الوصى اليه
 في مال او مال موصيه وصى فيه ما وقسمه الوصى عن الورثة مع الموصى ليقبض فلا يرجع عليه ان صانع قسطه
 اى قسمه الموصى الزكة مع الموصى عن الورثة الصغار والكبار الغائبين نصيبه حتى لو قبض الوصى نصيبه
 وصانع فيه لا يكون لهم الرجوع على الموصى بشئ وقسمه عن الموصى ليعلم ان يرجع بثلت ما بقى الا يصح
 قسمه الموصى عن الموصى الغائب مع الورثة الكبار الحاضرين حتى قبض نصيب الموصى لا الغائب وهكذا يراه
 رجوع الموصى ليعلم ان يرجع ما بقى واما عن الموصى الحاضر فيقبض الوصى نصيبه ان كان باذنه فهو وكيل عن الموصى
 بالقبض فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن باذنه فلا الرجوع وصحت للقاضي بيعي قسمه الزكة عن الموصى
 مع الورثة واخذ عطف على الصغير في صحة قسمة اى نصيب الموصى وان قاسمهم في الوصية صح ثلث
 ما بقى ان هلك فيه يراه اوى ايدى من ثلث هذا عنده وقال ابو يوسف جرح كان الموصى مستغفرا لثلث بطلت
 الوصية وان لم يكن مستغفرا لم يصح عنه ما بقى من الثلث وقال محمد لا يصح عنه بشئ في الفصلين لان افراز
 الوصى كافر والميت فانه لو افراز من ماله شيئا ليج فضاء بعد موته لا يصح من الباقى ولا ابى يوسف جرح ان
 محل الوصية الثلث فينفذ ان بقى من الثلث شئ ولا بى حنيفة ان تمام القسمه بالتسليم الى الجهة المستأمة فاذا لم
 يصرف الى تلك الجهة صار هلاكه قبل القسمه وصح بيع الوصى اى تجوز الوصى ان يبيع لقضاء الدين عبد الله
 الزكة بغية الغراء وضمن وصى باع ما اوصى ببيع ويصرف ثمنه فالحق اى المبيع بعد هلاكه منه مع
 رجوع اى الوصى في الزكة لانه عامل للميت وكان ابو حنيفة يقول اولا لا يرجع في الزكة لانه ضمير يقبض ثم
 لو اذكر وعند محمد يرجع في الثلث لان محل الوصية الثلث كما اذا رجع في مال الطفل باع ما اصاب من الزكة
 اى قيم الميراث فاصاب الطفل عين فباعها الوصى وقبض ثمنها وهلك منه ثمنه فالحق اى المبيع واخذ المشتري
 الثمن من الوصى رجوع الوصى في مال الطفل لانه عامل له والطفل اى يرجع الطفل على الورثة تحصى الانتعاض
 القسمه بالحقاق ما اصاب به ولا يبيع وصى ولا يشتري الا بالقيمة او بما يتغابن اى يتغابن الناس مثله
 وهو كرامة كتاب العكالة ما يدخل تحت تعويم المقومين لان الولاية نظرية ولا نظرية الغيب الفاضل
 بخلاف اليسر لانه يمكن التحرز عنه هذا اذا باع من الاجنبى واما اذا باع من نفسه او اشترى شيئا من مال
 نفسه جازع عنده واحدا روايتين عن ابى يوسف اذا كان لليتيم فيمنفعة ظاهرة وتغيره ان يبيع ما
 يساوى خمسة عشر من الصغير او يشتري ما يساوى خمسة عشر من الصغير من نفسه وعلى قول
 محمد والروايات عن ابى يوسف للجوز على كل حال هذا وصى الاب واما وصى القاضي فلا يجوز بيعه

لا على المهر
المندوحة

فان

حقا

ذنف

لا يملك المهر الا بالقيمة
 ولا يملك المهر الا بالقيمة
 ولا يملك المهر الا بالقيمة
 ولا يملك المهر الا بالقيمة

ما لم يوص

صدر السرم

في نف بكل حال هذا اذا كان المبيع منقوفا وان كان عقارا فان باع من اجنبى بمثل القيمة تجوز هذا جواب
 المقدمين واختيار المتأخرين انه انما يجوز ان يرغب المشتري بضعف القيمة او يكون للصغير حاجته الغلبة
 او يكون على دين الميت لا يقضى الا بثلثه قال الصديق الشهدى وبه يفتى وقوله لا اجنبى يوزن ان يبيع للجوز
 لان العقار من اقل الاموال فاذا باع من نفسه فالتهم ظاهرة هذا اذا كان البائع وصيا لاس قبل الام والاخ
 وان كان ابا فان كان محمودا عند الناس او مستورا الحال يجوز ويوقع ماله مضاربة وشركة وبضاعة ومثال
 على الملاء على المهر ولا يقرض ويباع على الكبر الغائب الا العقار لان بيع ماله انما يجوز للحفظ والعقد محصن
 بنفسه ولا يتجر في ماله لان الميراث لا يحفظ الا بالحجارة ووصى اب الطفل اى بالمال من جده وان لم يكن وصية
 فالجدة ولغت شهادة الوصيين لصغيره لانها يثبتان ولاية التصرف لنفسه في ذلك المال فصارت له
 او خصمين او كبرى بمال الميت لانها يثبتان ولاية التصرف وولاية بيع المنقول لنفسه عند غيبة الوارث وصحت
 بغيره اى بغير مال الميت لانتفاء ولايته ما عنه وهذا عنده وقالوا لا يشهد الوارث الكبير تجوز في الوجهين لعدم ولاية
 التصرف وقد مر الجواب عنه شهادة جليلي للفرق بين الف على ميت والاخرين للاولين بمنزلة خلاف شهادة
 بوصية الف هذا عند محمد جرح وقال ابو يوسف جرح لا يقبل في الدين ايضا وروى ابو حنيفة مع محمد وروى
 ابى يوسف وعن ابى يوسف مثل قول محمد وروى الحسن عن ابو حنيفة انهم اذا جازوا معا وشهدوا فاشهادهم باطل
 وان شهدا شيئا للاثنتين فقبلت شهادتهما ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت فشهد لها الفرعان الاوان
 او الاولين تقبل والاولين بعيد ولا يجرى ثلث ماله او بالدرهم المسئلة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة
 للشركة والله اعلم **كتاب الخنثى** هو ذفر فرج وذكره الحق به من عرى عن الاثنين جميعا ذكره في التبيين
 فاذا بال من ذكره وذكر وان بال من فرجه فانه وان بال منهما حكم بالاسبق وان استويا فشكل ولا يعتبر اكثر خلاف
 لها هذا قبل البلوغ فاذا بلغ وخرج خنية او وطئ امرأة او احتلم كما يحتمل الرجل فرجله وقوله في مقبول فانه لا يقف عليه
 غيره وان ظهر له نذرى ونزل ليس وفاضل وحبلى او وطئ فانه وان لم يظهر له علامة او تعارضت فشكل من قال
 والا فشكل فقد قصر ومن لم يتيم بالتيمم فقد عسف كما لا يخفى على من انصف فان قام في صفر من اعاد
 ختما ان كان بالغاً ونذرا ان كان مأهلاً وفي صفره يعيد من جنسية ومن خلفه بخداة ويدرج صلوته بقاء وكبره
 ان يلبس حريرا ويحلى وان يكشف عن رجل وامرأة وان يخلو به غير محرم رجل وامرأة وان يسافر بلا حرمة وان
 تحت رجل وامرأة ويشتاع ربه تحتته ان ملك الا لافق بيت المال ثم يباع وان مات قبل ظهور حاله لم يقبل وتيمم
 من التيمم وهو جعل الغير تاييم قبل ان لا يشتري له جارية فغسله لان الجارية لا تكون مملوكة بعد الموت وكان
 هذا القائل نسي ما قد ذكره في كتاب القسمه قضاء على الميت ولا يحضره اهل غسل ميت وذهب سحبة تيره فغيره يفتى

لأن ملك الموت باق بعد موته فالقيمة
 لأن ملك الموت باق بعد موته فالقيمة

بالق

التسمية بالجنائز ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق الترتيب كونه الهداية
وان تركه ابوه وابناؤه سهم وللابن سهم وقال لا نصف النصفين اي يجمع بين نصيبه ان كان ذكرا ونصيبه
ان كان انثى ولا نصف ذلك المجمع وهو قول الشعبي واختلافه قيل قول فذا ثلث من سبعة عند ابى يوسف
وخمسة من اثني عشر عند محمد لان الخنثى لو كان ذكرا يكون المال بينه ماثلثا فانما احتجنا الى جانب نصف وثلث
سته في حال المال بينه ما نصفان وفي حال اثلثا لثالث الخنثى سهمان وللابن اربعة فسهان لخنثى ثابتان يقيين و
وقع الشك في سهم الزانية فيصنف فيكون له سهمان ونصف فانكسر فاضعف ليزول الكسر الحجاب
من اثني عشر لخنثى خمسة وللابن سبعة ولابى يوسف ان الابن يستحق كل الميراث عند الانفاد والخنثى
ثلثة اكرام فعند الاجتماع يقسم بينه ما على قدر حقيقة ما عاين ضرب بثلثه وذلك في ربع باربعة فيكون سبعة
ولابى حنيفة ان الاقل وهو ميراث الانثى مستحق به وفيما زاد عليه شمس فاجبنا المستحق قصر عليه لان المال
لا يجب بالكل لان يكون نصيبه الاقل لو قدرنا ذلك كما يعطى نصيب الابن في تلك الصورة لكونه مستحقا به
وهو ان يكون الوارث زوجا ولما واخا لالاب ولم يعط خنثى وامراة واخوين لام واختا لالاب ولم يعط خنثى
فعنده في الاول للزوج النصف وللأم الثلث والباية للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع وللأخوين لام الثلث
والباية للخنثى لانه اقل النصيبين فيها **مسائل شتى** كتابتة الاخرى الكتابتة على ثلثة مراتب غير متبين
كالكتابة على الهواء والماء وهو منزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به شيء من الاحكام وان نوعي متبين غير
مسموع كالكتابة على الجدار او على الاشجار او على الكاغذ او على وجه الرسم فان هذا يكون لغوا اذا عرف
في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانصاف شئ اخر اليه كالنسيئة والاشهاد عليه والاملاء على الغير في كتبه
وقيل الاملاء من غير شهاد لا يكون حجة والاظهار مستبين وهو ان يكون معنونا اي مصدر بالاعتناء
وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان ما جرت به العادة فيكون هذا كالنطق فيلزم حجة وايما يؤق
منه تكلم وطلاقة وبيع وشراء وقود كالبيان والاحتدای لا يكون اشارة وكتابتة كالبيان في الحدود
لانها تندرج بالاشارة وقالوا في مقول اللسان اعتقل لسانه بضم اللام اذا احببت عن الكلام ولم يقدر
عليه ان امتد ذلك وقدره التمر بكنهى بسته وعلم اشارة فلذا اى حكمه حكم الاخرى والا فلا قال في الحقائق يعتبر
اشارة عند الشافعي رحمه وعندنا لا اعتبار لاحتمال ان يحق ما به من المرض فينطق لسانه قائم فلا ضرورة الى قيام
الاشارة مقام العبارة وروى عن ابى جرج انه قال ان دامت العقل الوقت الموت يجوز ان يحجز النطق بمعنى
لا يرجح زواله فكان كالآخرى قالوا عليه الفتوى وفي غم مذبوحية فيها ميتة وهي اقل اخرى وكل في الاختيار
وقال الشافعي رحمه لا يباح تناول لان الخمر دليل ضرورة ولا ضرورة ههنا ولنا ان الغلبة تنزل منزلة العزوة

نصيبين وان كان انثى كل واحد سهمان

وان كان نسبا جازما هو

ان كان نسبا جازما هو

النصيبين

واقله ثلث

بينهما

فيقتصدون

شك

اختار

العقل بالغة
والسكوة بغيره
اخرى

في افادة

في افادة الاباحة لا يرى ان اسواق المسلمين لا تخفى عن المحرم والمسروق والمقصوب ومع ذلك يباح تناول
اعتمادا على الغالب وهذا لان العليل لا يمكن التورع عنه فقط اعتبارا بدفع المحرم بخلاف ما اذا كان نصيبين
او كانت لغيره لا ضرورة وانما قال في الاختيار لان يحل كل الميتة في الاضطرار ٤ والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الميتة

قوله في الكتاب الساطع من شره ثواب ثوابت اتمى والسداد اللامع من درج جواهر
ذواهر التعويل والاعتماد المنبسط الامولى الناضل اني راسمير بان كمال باث عاملة الله خير

١٠٤٦

